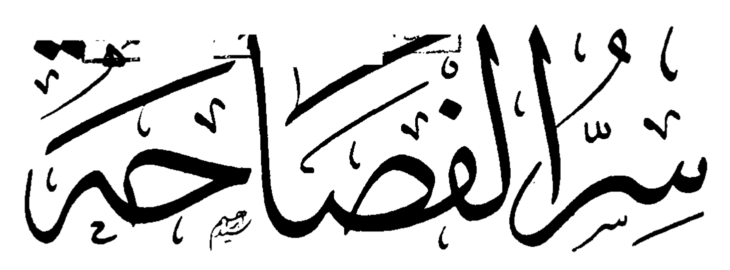


للأمير أبى محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان
الخفاجى الحلبي المتوفى سنة ٤٦٦ هـ

تحقيق
علي فودة

الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة

طبع على النسخة المأخوذة بالتصوير الشمسى عن النسخة الأصلية الخطية المحفوظة بدار الكتب الملكية ببرلين ، وعورض بالنسخة المشار إليها « بالثانية » المأخوذة أيضاً بالتصوير الشمسى عن النسخة الخطية المكتوبة سنة ٦٦٥ والمحفوظة فى مكتبة طوب قبو باستانبول : الكلمات والجمل التى بين [المربعين] عن النسخة الثانية وذلك بعناية والدنا مدير المكتبة .

تحريراً فى ٥ رمضان سنة ١٣٥٠

أولاد

محمد أمين الخانجى

(*) قمنا أثناء طبع هذه الطبعة الثانية بتصحيح أكثر الأخطاء الواردة من ص ٢٧٧ إلى ص ٢٨٨ وأبقينا على هذا المستدرك حفاظاً على المجهود الذى قام به الأستاذ / محمود محمد شاكر – حفظه الله ورعاه ومتعه بالصحة والعافية .

الطبعة الثانية

١٤١٤ هـ = ١٩٩٤ م

الطبعة الأولى

١٣٥٠ هـ = ١٩٣٢ م

رقم الإيداع ٩٣/٨١٥٦

الترقيم الدولى

I.S.B.N

977-505-095-9



و به أثق

الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنّا لنهتدى لولا أن هدانا الله . لقد جاءتْ رُسُلُ ربنا بالحق ، صلوات الله عليهم وعلى سيدهم محمدٍ والأبرار من عِتْرته الذين أذهب عنهم الرجس وطهّرهم تطهيراً .

أما بعد : فإنّى لمّا رأيت الناس مختلفين فى مائية(1) الفصاحة وحقيقتها ، أودعتُ كتابى هذا طرفاً من شأنها وجملة من بيانها ، وقرّبت ذلك على النّاظر ، وأوضحته للمتأمّل . ولم أمِلْ بالاختصار إلى الاخلال ، ولا مع الإسْهاب إلى الإمْلال ، ومن الله تعالى أستمد المعونة والتوفيق .

* * *

إعلم أنَّ الغرض بهذا الكتاب معرفة حقيقة الفصاحة ، والعلم بسرّها فمن الواجب أن نُبيّن ثمرة ذلك وفائدتَه ، لتقع ونقدُهُ فيه فنقول :

أما العلوم الأدبية ، فالأمر فى تأثير هذا العلم فيها واضح ، لأن الزُّبدة منها والنُّكتة ، نظمُ الكلام على اختلاف تأليفه ، ونقده ومعرفة ما يختار منه مما يكره . وكلا الأمرين متعلّق بالفصاحة ، بل هو مقصور

(1) مائية الشىء : حقيقته ، نسبة الى « ما » الاستفهامية التى يطلب بها بيان الشىء . والأكثر فى الاستعمال « ماهية » بقلب الهمزة هاء .

على المعرفة بها . فلا غِنًى للمنتحل الأدبَ عمّا نوضحه ونشرحه فى هذا الباب .

وأمّا العلوم الشرعية ؛ فالمُعجِزُ الدّالُّ على نبوة محمد نبينا صلى الله عليه وعلى آله وسلم هو القرآن . والخلاف الظاهر فيما به كان معجزاً على قولين أحدُهما : أنّه خرَق العادة بفصاحته ، وجرى ذلك مجرى قلبِ العَصا حيَّةً . وليس للذاهب إلى هـذا المذهب مندوحة عن بيان ما الفصاحة التى وقع التزايد فيها موقعاً خرج عن مقدور البشر . والقول الثانى : أن وجه الإعجاز فى القرآن صرف العرب عن المُعَارضة ، مع أن فصاحة القرآن كانت فى مقدورهم لولا الصرفُ . وأمر القائل بهذا يجرى مجرى الأول فى الحاجة إلى تحقّق الفصاحة ما هى ، ليقطع [على] أنها كانت فى مقدورهم ، من جنس(١) فصاحتهم . ويَعلَم أنَّ مُسَيْلمة وغيره لم يأتِ بمعارضةٍ على الحقيقة ، لأن الـكلام الذى أورده خالٍ من الفصاحة التى وقع التحدى بها فى الأسلوب المخصوص . وإذا ثبت بما ذكرناه الغرض بهذا الكتاب ، وفائدته ، فالدّواعى إلى معرفة ذلك قوِيّة ، والحاجة ماسّة شديدة .

ونحن نذكر قبل الـكلام فى معنى الفصاحة نُبَذاً من أحكام الأصوات والتنبيه على حقيقتها . ثم نذكر تقطُّعَها على وجهٍ يكون حروفاً متميزة ؛ ونُشير إلى طرَفٍ من أحوال الحروف فى مخارجها . ثم نَدل على أنّ الـكلام

---

(١) بهامش الأولى : من حسن ونقله عن نسخة وفى الثانية كما هنا وهو الصحيح

ما أنتظم منها . ثم نُتْبِع ذلك بحال اللغة العربية وما فيها من الحروف ، وكيف يقع المهمل فيها والمستعمل ، وهل اللغة[1] في الأصل مواضعة أو توقيف. ثم نبين بعد هذا كله وأشباهه مائية الفصاحة . ولا نخلى ذلك الفصل من شعر فصيح ، وكلام غريب بليغ ، يُتدرَّب بتأمّله على فهم مُرادنا . فإنّ الأمثلة توضح وتكشف ، وتخرج من اللَّبس إلى البيان ، ومن جانب الإبهام إلى الإفصاح . فاذا أعان الله تعالى ويسر تمام كتابنا هذا كان مفرداً بغير نظير من الكتب في معناه .

وذلك أن المتكلمين ، وان صنَّفوا في الأصوات وأحكامها وحقيقة الكلام ماهو ، فلم يبينوا مخارج الحروف ، وانقسامَ أصنافها ، وأحكام مجهورها ومهموسها ، وشديدها ورخوها . وأصحاب النحو ، وان أحكموا بيان ذلك ، فلم يذكروا ما أوضحه المتكلمون الذى هو الأصل والأُسُّ . وأهل نقد الكلام فَلَم يتعرضوا لشيء من جميع ذلك ، وإن كان كلامهم كالفرع عليه .

فاذا جمع كتابُنا هذا كله ، وأخذ بحظ مقنع من كل مايحتاج الناظر في هذا العلم إليه ، فهو مفرد في بابه ، غريب في غرضه . وفق الله تعالى ذلك ويسره بلطفه ومنّه .

---

(١) فى الثانية : اللغات .

فصل فى الأصوات

الصوت مصدر صاتَ[1] الشيء يصوت صَوتاً فهو صائت وصَوّتَ تصويتا فهو مصوِّت. وهو عامٌّ ولا يختصُّ. يقال: صَوْت الانسان. وصوت الحمار. وفى الكتاب الكريم: «إنَّ أنكر الأصوات لَصَوْت الحمير» وقال الراجز:

كأنما أصْوَاتُهَا، فى الوادى ، أصواتُ حجٍّ من عُمان غادِ

وقال جرير بن عَطية:

لمّا تذكرت بالدَّيْرَيْن أرَّقَنِى صوت الدِّجاج وقَرْعٌ بالنواقيس

والصوت مذكر، لأنه مصدر كالضَرْب والقَتل، وقد ورد مؤنّثاً على ضربٍ من التأوُّل. قال رُوَيْشَدُ بن كثير الطائى:

يأيها الراكب المُهدى مطيته بلّغ بنى أسد ما هذه الصوت[2]

فأراد الاستغاثة. كما حكى الأصمعى عن أبى عمرو بن العَلاء أنه سمع بعض العرب يقول، وذكر انساناً: فقال فلان لغوب جاءته كتابى

---

(١) فى هامش الثانية ضرب على لفظ «الشيء» وكتب بدله «الكلام» وعلم عليه علامة الصحة

(٢) فى هامش الأصل

يأيها الراكب «المزجى» مطيته «سائل» بنى أسد ماهذه الصوت

وبهذا النص فى النسخة الثانية وسماه رويشد بن كبير.

فاحتقرها ، فقال له . أتقول جاءته كتابى ؟ قال : نعم أليست بصحيفة ؟

وفى كتاب سيبويه :

إذا بعضُ السنين تعرَّقتنا كفى الأيتام فَقْدُ أبى اليتيم

لأنَّ بعضَ السنين سَنَةٌ . ويقال : رجل صاتٌ ، أى شديد الصوت. كما يقال : رجل نالٌ ، أى كثير النوال . وقولهم : لفلان صيت ، إذا انتشر ذكره ، من لفظ الصوت إلا أن واوه انقلبت ياءً لسكونها وانكسار ماقبلها . كما قالوا : قيل ، من القول

والصوت معقول ، لأنه يدرك ، ولا خلاف بين العقلاء فى وجود مايدرك . وهو عرض ليس بجسم ، ولا صفةٍ لجسم . والدليل على أنه ليس بجسم ، انه مدرك بحاسّة السمع ، والأجسام متماثلة ، والإدراك انما يتعلق بأخص صفات الذوات . فلو كان جسما لكانت الأجسام جميعها مدركة بحاسة السمع وفى علمنا ببطلان ذلك دليل على أن الصوت ليس بجسم . وهذه الجملة تحتاج الى أن نبين أن الاجسام متماثلة وان الأدراك انما يتعلق بأخص صفات الذوات لأن كون الصوت مُدرَكا بالسمع والاجسام غير مدركة بالسمع مما لايمكن دخول شبهة فيه ولا منازعة . والذى يدل على تماثل الأجسام : أنا ندرك الجسمين المتفقَىْ اللون فيلتبس أحدهما علينا بالآخر ، لأن من أدركهما ثم أعرض عنهما وادركهما من بعد ، يُجوِّز أن يكون كل واحد منهما هو الآخر ، بأن نقل إلى موضعه ، ولم يلتبسا على الإدراك إلا لاشتراكهما فى صفة تناولها الادراك وقد بينا أن الادراك إنما يتناول

أخص صفات الذات ، وهو مايرجع إليها ، وسندل على ذلك . وإذا كان الجسمان مشتركين فيما يرجع إلى ذاتيهما فهما متماثلان ، لأن هـذا هو المستفاد بالتماثل .

فان قيل : دُلوا على أنهما لم يلتبسا إلا للاشتراك فى صفة ثم بيِّنوا أن تلك الصفة مما يتناوله الادراك . قلنا : الوجوه التى يقع فيها الالتباس معقولة ، وهى المجاورة أو الحلول . كالتباس خضاب اللحية بالشعر من حيث المجاورة . وكما التبس على من ظن أن السواد الحالّ فى الجسم صفة له من حيث الحلول . وكذلك من اعتقد أن صفة المحل للحال . حتى ذهب إلى أن للسواد حيزا ، وكلا الأمرين منتفٍ فى التباس الجسمين ، لأنه لاحلول بينهما ولا مجاورة ، بل يقع الالتباس مع العلم بتغايرهما . يدل على ذلك ما ذكرناه[1]

فأما الدليل على أن الصفة التى اقتضت الالتباس مما يتناوله الادراك ، فهو أن الأمر لو كان بخلاف ذلك لما التبسا على الادراك وفى التباسهما عليه دلالة[2] على تعلق الادراك بما التبسا لأجله ، ولأن المشاركة فيما لا يتعلق الادراك به لا يقتضى الاشتباه على المدرك . ألا ترى أن السواد لا يشبه البياض ويلتبس به عند المدرك ، وان اشتركا فى الوجود من حيث كان الادراك لا يتعلق بالوجود .

---

(١) بين السطور « يدل عليه ما ذكرناه » وفى الثانية : فدل على ما ذكرناه .

(٢) فى النسخة الثانية : دليل .

وليس لأحد أن يقول : إذا استدللتم على أن الأجسام متماثلة بالتباسها على الادراك ، فقولوا : إن الأجسام التى لاتلتبس كالأبيض والأسود غير متماثلة لفقد الالتباس . وذلك أن هذا مطالبة بالعكس في الأدلة ، وليس ذلك بمعتبر . وإثبات المدلول مع ارتفاع الدليل جائز غير ممتنع ، لأن الدليل غير موجب للمدلول ، وانما هو كاشف عنه . لكن المنكَرُ ثبوت الدليل وارتفاع المدلول . على أن الالتباس فى الجسمين المذكورين حاصل أيضا ، لأن المدرك لهما رُبَّما يُجوِّز أن يكون احدهما الآخر وانما تغير لونه

أمَّا الدليل على أن الادراك يتعلق بأخص صفات الذوات ، وان كلامنا كله متعلق به فهو أنه لايخلو من أن يكون يتعلق بالصفة الراجعة إلى الفاعل ، أو الراجعة إلى العلة ، أو الراجعة إلى الذات . والذى يرجع إلى الفاعل من الصفات هو الوجود . ولو تناوله الادراك لم يخل من أن يتعداه إلى ما يرجع إلى الذات ، أولا يتعداه ؛ فان لم يتعد وجب ألا يحصل الفصل بين المختلفين بالادراك لاشتراكهما فى الوجود الذى لم يتناول الادراك غيره . وان تعداه إلى الصفة العائدة إلى الذات فيجب أن يُفصَل بين المختلفيْن بالادراك من حيث افترقا فى الصفة التى يتعلق بها ، وأن يلتبس أحدهما بالآخر من حيث اشتركا فى الوجود الذى تعلق الادراك به أيضا ، وذلك محال ، فأما ما يرجع إلى العلل من صفات الجسم ، والذى يمكن أن يدخل شبهة فى تناول الادراك له كونه كائنا فى جهة . والذى يوضح أن

الادراك لا يتناول ذلك ، أنه لو تناوله لفُصِلَ بالادراك بين كل صفتين ضدين منه ، وذلك غير مستمر . وأحدنا لو أدرك جوهراً فى بعض الجهات ، ثم أعرض عنه ، جوَّز أن يكون انتقل إلى أقرب الأماكن إليه ، والتبس عليه الأمر فيه . ولا يلتبس أمره لو اسودّ بعد بياض ، فبان أن الادراك لا يتناول إلا أخص صفات الذوات دون صفات العلل وما بالفاعل .

ويمكن الدلالة على أن الصوت ليس بجسم إذا ثبت أن الأجسام متماثلة من وجه آخر ؛ وذلك أنا ندرك الأصوات مختلفة . فالراء مخالفة للزاى . وكذلك سائر الحروف المختلفة ، فاذا كانت الأجسام متماثلة والأصوات تدرك مختلفة ، فليست بأجسام . وإذا كنا دللنا على أن الصوت ليس بجسم فالذى يدل على أنه ليس بصفة لجسم بل هو ذات مخالفة له ، ان الصوت لو كان صفة لم يخل من أن يكون صفة ذاتية أو غير ذاتية[١] . ولا يجوز أن يكون صفة ذاتية لتجدده ، وأن دوامه غير واجب . ولا يجوز أن يكون صفة غير ذاتية لما بيناه من أن الأدراك لا يتناول إلا الصفات الذاتية ، والصوت مدرك بلا خلاف . ومع الدلالة على أن الأصوات أعراض ففيها المتماثل والمختلف . وقد ذهب أبو هاشم عبد السلام بن محمد الجبائى : إلى أن المختلف منها متضاد . وتوقف علم الهدى المرتضى نضَّر الله

---

(١) الصحيح انه لا يقال فى النسب الى ذات ذاتىٌّ ، وانما يقال ذووى بلا خلاف بين علماء المذهبين . من هامش الاصل .

وجهه ،عن القطع على ذلك . فأما أبو هاشم فانه اعتمد فى تضادها على طريقين ؛ أحدهما : أن حمل الصوت على اللون من حيث كان إدراك كل واحد منهما مقصوراً على حاسة واحدة ، فلما قطع على تضاد المختلف من الألوان قال بمثل ذلك فى الأصوات . والطريق الثانى : أن الصوت مدرك ، فهو هيئة للمحل إذا أوجب مُختلفه هيئتين استحال اجتماعهما للمحل فى حالة واحدة ، كما يستحيل ذلك فى الألوان . وليس بعد امتناع اجتماعهما فى المحل الواحد فى الوقت الواحد إلا التضاد

ولقائل أن يقول على ما ذكره أولا : ما أنكرت [من] أن تكون الأصوات والألوان وإن اتفقت فى إدراك كل واحد منهما بحاسة واحدة تختلف فيكون المختلف من الألوان متضاداً دون الأصوات، ولا يوجب الاتفاقُ فى قصر الإدراك على حاسة واحدة التساوىَ فى جميع الأحكام . كما أنها وإن اتفقت عندك فى ذلك، فلم تتفق فى أنّ الأصوات تبقى ، كما أن الألوان تبقى ، ولا فى أن الأصوات يضادها ما يحدث بعدها ، كما كان ذلك فى الألوان . وإذا جاز مع التساوى فيما ذكرته من قصر الادراك على حاسة واحدة . الاختلاف في أحكام كثيرة ، فأحْرِ أن يكون المختلف من الأصوات غير متضاد ، وإن كان المختلف من الألوان متضاداً .

ويقال له فيما ذكره ثانياً : إن الصوتين المختلفين ليس محلهما واحداً فيُقطع على تضادهما لامتناع اجتماعهما فيه فى ذلك الوقت الواحد . بل محالّ الحروف المتغايرة متغايرة ، وإذا كان المحلان مختلفين فلا سبيل الى القطع

على التضاد باستحالة اجتماعهما فى المحل . لأن كل واحد من الصوتين المختلفين [لا يصح أن] يحُل محل الآخر

وقد أشار القاضى أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد الهمذانى رحمه الله : الى أن الأصوات غير متضادة ، لأنها غير باقية ، والمنافاة انما تصح فى المتضاد الباقى . كأنه أراد أن عدم أحد الضدين اذا كان واجبا لأنه مما لا يبقى فليس لوجود ضده حكمٌ يخالف عدمه .

فأما الكلام فى تماثلها واختلافها فالدلالة على ذلك ما قدمناه من الادراك لها . وبيانه فى الحروف ، فأن الراء تدرك ملتبسة بالراء ومخالفة للزاى ، وقد بينا ان الادراك يتناول أخص صفات الذات ، ولا يجوز وجود الصوت الا فى محلٍ ، أما مَنْ أثبت حاجة جميع الاعراض الى المحال من حيث كان عرضا ، وأما من أجاز وجود بعض الاعراض فى غير محل ، بدلالة انه يتولد عن اعتماد الجسم ومصاكّته لغيره ولأنه يختلف باختلاف حال محله فيتولد من الصوت فى الطست خلاف مايتولد فى الحجر فيقول قد ثبت وجود بعض الأصوات فى غير محل فاذا ثبت ذلك فى بعضه ثبت فى جميعه ، لأن الأصوات متفقة فى أنها لا توجب حالا لمحل ولا جملة .

وقد ذهب أبو على محمد بن عبد الوهاب الجبائى : إلى أن جنس الصوت يحتاج مع المحل إلى هيئة وحركة . وقال أبو هاشم ، أخيراً : انه لا يحتاج إلا إلى المحل . وعلى هذا القول أكثر أصحابه . وله نصر الشريف المرتضى رضى الله عنه . واستدلوا على نفى حاجته إلى غير المحل

بأنه مما لا يوجب حالا لغيره فجرى مجرى اللون فى انه لايحتاج إلى سوى محله. وقالوا : ان الصوت من فعلنا إنما احتاج إلى الحركة لأنها كالسبب فيه من حيث كنا لا نفعله إلا متولداً عن الاعتماد على وجه المصاكّة، والاعتماد يولد الحركة، فلهذا جرى مجرى السبب. فليس يمتنع أن يفعل الله تعالى الصوت مبتَدَأً من غير حركة، كما يفعله غير متولد عن الاعتماد، وكما يفعل ماوقع منا بآلة من غير آلة. وجعلوا هذا هو العلة فى انقطاع طنين الطست بتسكينه. وأجازوا وجود القليل من الصوت مع السكون عند تناهيه وانقطاعه، ومنعوا من وجوده من فعلنا مع السكون من فعلنا حالا بعد حال، لما ذكرناه.

والاصوات تدرك بحاسة السمع فى محالها ، ولا تحتاج الى انتقال محالها وانتقالها، وكونها أعراضا مَنَعَ من انتقالها. وقد استدل على ذلك بأنها لو انتقلت لجاز ان تنتقل إلى بعض الحاضرين دون بعض حتى يكون مع التساوى فى القرب والسلامة ، يسمع الصوت بعضهم دون بعض، وأن يجوز اختلاف انتقال الحروف حتى يدرك الكلام مختلفا. واستدل على ذلك أيضا بأنه : لو احتيج فى ادراك الاصوات الى انتقال المحال لما وقع الفرق مع السلامة بين جهة الصوت والكلام مكانهما، كما انه لايعرف فى أى جهة انتقل الى محل مايلاقيها من الاجسام التى يدرك منها الحرارة والبرودة. وقد سئل على هذا المذهب عن العلة فى مشاهدة القصّار من بعد يضرب الثوب على الحجر ثم يسمع الصوت بعد مهلة فيسبق

النظر السمع. وأجيب عن ذلك: بأن الصوت يتولد فى الهواء[١]، والبعد المخصوص مانع من ادراكه، فاذا تولد فيما يقرب أدرك فى محله، وان لم يتصل بحاسة السمع، والذى يدرك بعد مهلة هو غير الصوت الذى تولد عن الصكّة الأولى، لأن ذلك انما لايدرك لبعده. قيل: فكذلك يدرَك الصوتُ فى جهة الريح أقوى لأنه يتولد فيها حالا بعد حال، فيكون الى ادراكه أقربَ. وإذا كانت الريح فى خلاف جهة الصوت ضَعُف ادراكهُ، وربما لم يُدْرك، لأنه يتولد فيما يبعد عنه البعد المانع من إدراكه.

ولا يجوز البقاء على الأصوات، أما من أثبت البقاء معنًى، كالبغداديين من المعتزلة، فانه يمنع من بقاء جميع الأعراض، لأن البقاء الذى هو عرض عنده لايصح أن يحل العرض. وأما من لم يثبت البقاء معنًى — وهو الصحيح — ويجوّز على بعض الأعراض البقاء، ويقطع على بعض، فانه يعتل فى المنع من بقاء الأصوات بأنها لو بقيت لاستمر إدراكنا لها مع السلامة وارتفاع الموانع، ومعلوم خلاف ذلك. ولو كان الصوت مدركا على الاستمرار لم يقع عنده فهم الخطاب؛ لأن الكلمة كانت حروفها تدرك مجتمعة فلا يكون زيد أولى من يزدٍ أو غير ذلك مما ينتظم من حروف زيد. ولو كان الكلام أيضا باقيا لكان لاينتفى إلا بفساد محله، لأنه لاضد له من غير نوعه. ولا تقع الأصوات من فعل العباد إلاّ متولدة. ويدلك على ذلك [أيضا] تعذر إيجادها عليهم إلا

(١) فى الأصل البناء والهواء عن النسخة الثانية

بتوسط الاعتماد والمصاكَّة ، ولأنها تقع بحسب ذلك، فيجب أن تكون مما لا يقع إلا متولداً كالآلام .

والصوت يخرج مستطيلا [ساذجا] حتى يعرض له فى الحلق والفم والشفتين مقاطع تثنيه عن امتداده ، فيسمى المقطع أينما عرض له حرفا . وسنبين ذلك .

فصل فى الحروف

الحرف فى كلام العرب ، يراد به حدُّ الشيء وحِدَّته . ومن ذلك حرف السيف إنما هو حده وناحيته . وطعام حريف : يراد به الحدة . ورجل محارَفٌ أى محدود عن الكسب . وقولهم : انحرف فلان عن فلان ، أى جعل بينه وبينه حدا بالبعد .

وفسر أبو عبيدة معمرُ بن المثنى قوله تعالى : « ومن الناس من يَعْبُدُ الله على حرف » أى لا يدوم . وفسره أبو العباس احمد بن يحيى ؛ أى على شك . وكلا التأويلين على ماقدمناه ، لأن المراد أنه غير ثابت على دينه ، ولا مستحكم البصيرة فيه ، فكأنه على حرفه ، أى غير واسط منه .

وسميت الحروف حروفا لأن الحرف حدّ منقطع الصوت . وقد قيل : انها سميت بذلك لأنها جهات للكلام ونواحٍ ، كحروف الشيء وجهاته .

فأما قولهم فى القراءة : حرف أبى عمرو من القراء وغيره ، فقد قيل فيه : إن المراد أن الحرف كالحد مابين القراءتين . وقيل أيضا : ان الحرف فى هذا القول ؛ المراد به الحروف كما قال الله تعالى : « والمَلَكُ على

أرجائها » أى والملائكة . وكقولهم : أهلك الناس الدينار والدرهم ، أى الدنانير والدراهم . والمعنى : أن القارئ يؤدى حروف أبى عمرو بأعيانها من غير زيادة ولا نقصان .

وقد اختلفوا فى تسمية الناقة الضامر حرفاً . فقال قوم : أى انها قد حددت أعطافها بالضمر . وقال أبو العباس احمد بن يحي : لأنها انحرفت عن السمن . وقال غيره : شبهت بحرف الجبل فى الشدة والصلابة . وزعم بعضهم : انها شبهت بحرف السيف فى مضائه . وقال آخرون : شبهت بالهاء[1] من الحروف لدقتها وتقويسها . وكل هذا راجع إلى ماتقدم .

ومنه سمى مكسب الرجل حرفةً ، لأنه الجهة التى انحرف اليها . وسموا الميل محرافاً ، لدقته . وأنشد أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد :

كما زلّ عن رأس الشجيج المحَارِف

والتحريف فى الكلام ، الميل والانحراف . قال الله تعالى : « يحرفون الكلم عن مواضعه » .

أما تسمية أهل العربية أدوات المعانى ، نحو : من ، وقد ، حروفا فانهم زعموا أنهم سموها بذلك ، لأنها تأتى فى أول الكلام وآخره فصارت كالحروف والحدود له . وقد قال بعضهم : إنما سميت حروفاً لانحرافها عن الأسماء والأفعال . وهى عندنا نحن كلام ، لأنها منتظمة من حرفين فصاعداً .

---

(١) فى الثانية وتشبهت بالهاء لرقتها .

وأما قولهم للحروف التى فى لغة العرب حروف المعجم ، فليس بصفة للحروف ، لأن ذلك يَفسُد من وجهين ؛ أحدهما : امتناع وصف النكرة بالمعرفة، والثانى: اضافة الموصوف إلى صفته ، والصفة عند النحويين هى الموصوف فى المعنى ، ومحال أن يضاف الشىء إلى نفسه . إلا أن ابا العباس المبرّد ذهب فى ذلك إلى أن المعجَم بمنزلة الإعجام ، كما تقول : أدخلته مُدخلا ، أى إدخالا . وكما حكى أبو الحسن سعيد بن مَسعدة الأخفش : أن بعضهم قرأ « ومن يُهِنِ الله فماله من مكرَم » بفتح الراء ، أى من إكرام . فكأنهم قالوا ـ على هذا الوجه : حروف الإعجام . ولم يجز أبو الفتح عثمان بن جنى أن يكون قولهم : حروف المعجم بمنزلة قولهم صلاة الأولى ، ومسجد الجامع . قال : لأن معنى ذلك : صلاة الفريضة الأولى ، ومسجد اليوم الجامع ، فهما صفتان حذف موصوفاهما وأقيما مقامهما ، وليس كذلك حروف المعجم ؛ لأنه ليس معناه حروف الكلام المعجم ، ولا حروف اللفظ المعجم . وليس يبعد عندى ما انكره أبو الفتح ، بل يجوز أن يكون التقدير : حروف الخط المعجم ؛ لأن الخط العربى فيه أشكال متفقة لحروفٍ مختلفة عُجِمَ بعضها دون بعض ليزول اللبس . وقد يتفق فى غيرها من الخطوط أن تختلف أشكال الحروف فلا يحتاج إلى النقط ؛ فوصف الخط العربى بأنه معجم لهذه العلة . وَقيل : حروف المعجم ، أى حروف الخط المعجم كما يقال :

حروف العربى ؛ أى حروف الخط العربى ، وليس يمكن أن يعترض على هذا القول بأن يدعى أن وضع كلام العرب قبل خطهم ، وأن التسمية كانت لحروفه بحروف المعجم من حين تكلم به ، لأن قائل هذا يحتاج الى إقامة الدلالة على ذلك ، وهى متعذرة لبعد العهد ، وفقد الطرق التى يتوصل بها الى معرفة ذلك ، لاسيما إثبات التسمية لهذه الحروف بأنها حروف المعجم قبل وضع الخط وكلما يروَى من ابتداء وضعه ، وأنه خرج على ما قيل من الانبار ، وما يجرى هذا المجرى فليس يثمر ولا الظن .

فاذا قيل أعجمت الكتاب فمعناه ازلت ابهامه ، كما يقال اشكيته اذا اذا أزلت مايشكوه . لأن هذه اللفظة فى كلام العرب للابهام والخفاء . ومنه : رجل أعجم . وقال النبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « جرح العجماء جبار[1] » يريد البهيمة . وعجم الزبيب وغيره أى المستترفيه . وسموا صلاتى الظهر والعصر : عجماوين ؛ لأنه لايفصح بالقراءة فيهما .

والحروف تختلف باختلاف مقاطع الصوت، حتى شبهَ بعضهم الحلق والفم بالنّاي ، لأن الصوت يخرج منه مستطيلا ساذجاً ، فاذا وُضعت الأنامل على خروقه ووقعت المزاوجة بَيْنَهَا سمع لكل حرف منها صوت لايشبه صاحبه ، فكذلك اذا قطع الصوت فى الحلق والفم ، بالاعتماد على جهات مختلفة ، سمعت الأصوات المختلفة التى هى حروف . ولهذا لايوجد فى صوت الحجر وغيره لأنه لامقاطع فيه للصوت ، وليس يحتاج الى

---

(١) جبار بضم الجيم : هدر

حصر الحروف التى يتعلق بها . وانما الغرض ذكر ما في اللغة العربية التى كلامنا عليها ، لأن فى غيرها من اللغات حروفاً ليست فيها ، كلغة الأرمن وماجرى مجراها . فحروف العربية تسعة وعشرون حرفا ، وهى : الهمزة والألف والهاء والعين والحاء والغين والخاء والقاف والكاف والضاد والجيم والشين والياء واللام والراء والنون والطاء والدال والتاء والصاد والزاى والسين والظاء والذال والثاء والفاء والباء والميم والواو . فهذا ترتيبها على المخارج .

وكان أبو العباس محمد بن يزيد المبرد لايعتد بالهمزة ويجعل الحروف ثمانية وعشرين حرفاً . وقوله هذا عند النحويين مرفوض ، واعتلاله بأن الهمزة لاصورة لها مستكره غيرمَرْضِىّ - لأن الاعتبار باللفظ دون الخط وهى ثابتة فيه . ولو أن العرب لاخط لها كغيرها من الأمم لم يمنع ذلك من الاعتداد بجميع هذه الحروف المذكورة .

فأما الألف التى هى ساكنة أبداً ، فقد قالوا : إن واضع الخط «لا» أتى بـ«لا» على وزن «ما» ، لأن الألف ساكنة لايصح الابتداء بها ، فجاء بحرف قبلها ليمكن النطق بها ويقع تمثيل ذلك . وليس غرضه أن يبين كيف يتركب بعض هذه الحروف من بعض ، كما يقول المعلمون : لام ألف . ولو أراد أن يبين التركيب لبينه فى سائر الحروف ولم يقتصر على الألف مع اللام

وقد قال أبو الفتح عثمان بن جنى : انهم انما اختاروا لها حرف اللام دون غيره من الحروف ، لأن واضع الخط أجراه فى هذا على اللفظ ، لأنه أصل

للخط والخط فرع عليه . فلما رآهم قد توصلوا الى النطق بلام التعريف بان قدموا قبلها الفا، نحو ، الغلام والجارية، لما لم يمكن الابتداء باللام الساكنة كذلك أيضا قدم قبل الألف فى لا ، لاما توصلا إلى النطق بالالف الساكنة . وكان فى ذلك ضرب من المعارضة بين الحرفين .

ويمكن عندى أن يعترض على هذا القول بأن يقال : ان التى مع اللام فى الرجل والجارية هى الهمزة وليست الألف الساكنة التى جاءت اللام معها فى لا ، فكيف تجعل العلة فى ورود اللام هنا مع الألف وورود الهمزة هناك مع اللام ، وليس بين الموضعين تناسب ولا معارضة كما ذكرت؟ وهل يصح أن يقال : إن الألف الساكنة التى لا يمكن أن يبتدأ بها فى النطق بل يحتاج إلى حرف قبلها يتوصل بها الى النطق بلام التعريف التى هى ساكنة مثلها وكل من الحرفين يحتاج الى ما يحتاج اليه الآخر ؟

فان قال : إن الهمزة التى مع اللام فى الرجل هى ألف على الحقيقة ، وهى التى بعد اللام فى قولهم : لا ، وان كانت ساكنة هناك ، قيل له فما وجه انكارك وانكار أصحابك على أبى العباس المبرد أنه لم يعتد بالهمزة فى الحروف بل جعلها ثمانية وعشرين حرفا فقط ، أوليس هذا منكم انكار للهمزة رأسا ؟ وليس يحظر أن يجاب عن هذا الكلام إلا بأن كافة النحويين يطلقون على الهمزة التى مع لام التعريف انها ألف ، ومثل هذا لا يقنع ، لأن التعليل فيما ذكره أبو الفتح اذا قصر على الشبه فى الاسم ضعف جداً واطّرح.

ثم الكلام عليهم أيضا باق فى قولهم ان الهمزة فى نحو الرجل ألف على الاطلاق ، مع اعتقادهم أن الألف هى الحرف الساكن أبداً فى نحو كتاب وغيره والهمزة حرف غيره ، وانكارهم على أبى العباس المبرد ما ذكرناه .

فأما نحن اذا سئلنا عن العلة فى ايراد اللام مع الألف للتوصل بحرف متحرك دون غيرها من الحروف ، فمن جوابنا أن الغرض كان إيراد حرف متحرك للتوصل به ، والعادة جارية فى مثل هذا الموضع بمجىء همزة الوصل كما جاءت فى نحو اذهب وغيره ، فمنع من ذلك ماذكره أبو الفتح من انها تأتى مكسورة ، ولو جاءت قبل الألف مكسورة لانقلبت الألف ياء لانكسار ما قبلها ، وانتقض الغرض . فلما خرجت الهمزة بهذه العلة التى ذكرها كانوا فى غيرها من الحروف بالخيار ، أى حرف متحرك ورد صح به الغرض ، فأتوا باللام لغير علة ، كما خص واضع الخط بعض الحروف بشكل دون بعض لغير سبب . وأمثال هذا الذى لا يعلل كثيرة لا تحصى .

ويلحق هذه الحروف التى ذكرناها حروف بعضها يحسن استعماله فى الفصيح من الكلام و بعضها لا يحسن ، فالتى تحسن ستة أحرف ، وهى : النون الخفيفة التى تخرج من الخيشوم ، والهمزة المخففة ، وألف الامالة ، وألف التفخيم ، وهى التى بها ينحا نحو الواو ، وذلك كقولهم فى الزكاة : الزكاوة ، والصاد التى كالزاى نحو قولهم فى مصدر مزدر ، والشين التى كالجيم ، نحو قولهم فى أشدق أجدق

والحروف التى لا تستحسن ثمانية وهى الكاف التى بين الجيم والكاف نحو كلهم عندك ، والجيم التى كالكاف نحو قولهم للرجل ركل ، والجيم التى كالشين نحو قولهم خرشت ، والطاء التى كالتاء كقولهم طلب والضاد الضعيفة كقولهم فى أثرد أضرد ، والصاد التى كالسين فى قولهم صدق والظآء التى كالثآء كقولهم ظلم ، والفآء التى كالباء كقولهم فرند(١)

ومخارج هذه الحروف ستة عشر مخرجا : ثلاثة فى الحلق فاولها من أقصاه مخرج الهمزة والألف والهاء ، وهذا على ترتيب سيبويه . وزعم أبو الحسن الاخفش أن الهآء مع الألف لا قبلها ولا بعدها . ثم يليه من وسط الحلق مخرج العين والحآء . ثم من فوق ذلك مع أول الفم مخرج الغين والخآء . ثم من أقصى اللسان مخرج القاف . ومن أسفل ذلك وأدنى إلى مقدم الفم مخرج الكاف. ومن وسط اللسان [ذلك] بينه و بين الحنك الأعلى مخرج الجيم والشين والياء. ومن أول حافة اللسان وما يليها من الاضراس مخرج الضاد . ومن حافة اللسان من ادناها إلى منتهى طرفه بينها و بين ما يليها من الحنك الأعلى مخرج اللام . ومن طرف اللسان بينه وبين ما فوق الثنايا مخرج النون. ومن مخرج النون غير انه ادخل فى ظهر اللسان مخرج الرآء . ومما بين طرف اللسان وأصول الثنايا مخرج الطآء والتآء والدال . ومما بين الثنايا وطرف اللسان مخرج الصاد والزاى والسين . ومما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا مخرج الظاء والثاء والذال. ومن باطن الشفة السفلى

(١) رسم المؤلف فوق كل حرف ما يشبهه ، فجيما صغيرة فوق الكاف فى كلهم ورجل وخرشت وتاء صغيرة كذلك فوق الطاء من طلب وهكذا حتى آخر الأمثلة .

واطراف الثنايا العليامخرج الفآء . ومن بين الشفتين مخرج الباء والميم والواو . ومن الخياشيم مخرج النون الخفيفة .

ومن هذه الحروف المجهور والمهموس، ومعنى الجهر فى الحرف انه أشبع الاعتماد فى موضعه ومُنع النفس ان يجرى معه حتى ينقضى الاعتماد ويجرى الصوت . ومعنى الهمس فيه ان يضعف الاعتماد فى الصوت حتى يجرى معه النفس .

والحروف المهموسة عشرة أحرف وهى الهآء والحآء والخآء والكاف والسين والصاد والتاء والشين والثآء والفآء ويجمعها فى اللفظ ستشحثك خصفه [وجمعت أيضا : سكت فحثه شخص] وما سوى هذه الحروف هو المجهور . ومنها أيضا الرخو ، والشديد ، والذى بين الشديد والرخو ، فالشديد الحرف الذى يمنع الصوت أن يجرى فيه . وهى ثمانية أحرف : الهمزة والقاف والكاف والجيم والطآء والدال والتاء والبآء ويجمعها فى اللفظ أجدك قطبت . والتى بين الشديد والرخو ثمانية أحرف وهى : الألف والعين والرآء واللام واليآء والنون والميم والواو ويجمعها فى اللفظ : لم يروعنا . والرخوة الحروف التى لا تمنع الصوت أن يجرى فيها وهى ماسوى هذين القسمين المذكورين . ومنها أيضا المنطبقة والمنفتحة، ومعنى الاطباق أن يرفع المتلفظ بهذه الحروف لسانه ينطبق بها الحنك الأعلى فينحصر الصوت بين اللسان والحنك . وهى أربعة أحرف : الصاد والضاد والطآء والظآء . وما سواها من الحروف مفتوح غير منطبق .

ومن الحروف أيضا حروف الاستعلآء . وحروف الانخفاض ومعنى الاستعلآء : أن تصعد فى الحنك الأعلى وهى سبعة أحرف : الخآء والغين والقاف والضاد والظآء والصاد والطآء . وما سوى ذلك من الحروف منخفض . ومنها حروف الذلاقة ، ومعنى الذلاقة أن يعتمد عليها بذلق اللسان ، وهو طرفه ، وذلق كل شيء حده. وهى ستة أحرف : اللام والرآء والنون والفآء والبآء والميم . وما سواها من الحروف فهى المصمتة .

وللحروف أيضا انقسام إلى الصحة والاعتلال والزيادة والأصل والسكون والحركة وغير ذلك مما أكثر علقته بالنحو ، ولو ذكرناه فى هذا الكتاب أطلناه . وعدلنا عن الغرض فى تقريبه . وانما أربنا ذكر مالا يستغني عنه طالب معرفة الفصاحة التى لها يقصد وإليها ينحو . فأما ما سوى ذلك فاللمحة تقنع منه ، واللمعة تغنى فيه . وفيما اردناه من أقسام الحروف وأحكامها فى هذا الفصل مقنع ولا يليق به الزيادة عليه والاسهاب ، لأنه كالطريق الذى يجتاز فيه إلى مرادنا ، ونتوصل بسلوكه إلى مقصدنا فاللبث به غير واجب ، والريث فيه غير محمود .

فصل فى الكلام

الكلام اسم عام يقع على القليل والكثير. وذكر السيرافى انه مصدر، والصحيح أنه اسم للمصدر والمصدر التكليم قال الله تعالى: « وكلم الله موسى

تكلما» ولعل أبا سعيد تسمح فى ايراد ذلك وقاله مجازاً . فأما الكلم فانه اسم يدل على الجنس، هكذا مذهب أهل النحو فى الاسماء التى يكون فيها الاسم على صورتين تارة بالهاء وتارة بطرحها، نحو تمرة وتمر، وبسرة وبسر، وما أشبه ذلك. على أن بعضهم قد جعل الكلم جمع كلمة لكن الأحرى على مذهبهم ما ذكرناه.

والكلمات جمع كلمة، وقد حكى كلمة وجمعها كلم. وروى أبو زيد أن العرب تقول الرجلان لا يتكالمان يريد: لا يتكلمان. وقد استدل على أن الكلام ليس بمصدر بأن الفعل المستعمل منه انما هو كلمت، وفعلت يأتى مصدره فى القياس على مثال التفعيل، نحو: كسرت تكسيرا، ولا يأتى على لفظ آخر. والكلام عندنا على ما انتظم من هذه الحروف التى ذكرناها أو غيرها على ما بيناه من أننا لا نذكر إلا حروف اللغة العربية دون غيرها من اللغات. وحده ما انتظم من حرفين فصاعداً من الحروف المعقولة، اذا وقع ممن تصح منه أو من قبيله الافادة. وإنما شرطنا الانتظام لأنه لو أتى بحرف ومضى زمان وأتى بحرف آخر لم يصح وصف فعله بأنه كلام. وذكرنا الحروف المعقولة لأن أصوات بعض الجمادات ربما تقطعت على وجه يلتبس بالحروف. ولكنها لا تتميز وتتفصل كتفصيل الحروف التى ذكرناها. واشترطنا وقوع ذلك ممن يصح منه أو من قبيله الافادة لئلا يلزم عليه أن يكون ما يستمع من بعض الطيور كالببغاء وغيرها كلاما. وقلنا القبيل دون الشخص لأن ما يسمع من المجنون يوصف بأنه

كلام، وان لم تصح منه الفائدة وهو بحاله، لكنها تصح من قبيله، وليس كذلك الطائر.

فأما الدليل على صحة هذا الحد فهو: أن الشروط التى ذكرناها فيه متى تكاملت صحّ الوصف بأنه كلام، ومتى اختلّ بعضها لم يوصف بذلك. وفيما ذكرناه تسمح، وهو قولنا لو أتى بحرف ومضى زمان وأتى بحرف آخر لم يصح وصف فعله بأنه كلام. وكذلك النطق بحرف واحد متعذّر غير ممكن إذ لا بد من الابتداء بمتحرك والوقوف على ساكن، وما يمكن ذلك فى أقل من حرفين، الأول منهما متحرك والثانى ساكن، وهو الذى يسميه العروضيون سبباً خفيفاً. وبهذا أجاب أصحابنا من ألزمهم على هذا الحدّ الذى ذكرناه أن يكون: «قِ» و«ع» فى الأمر ليس بكلام، لأنه[1] حرف واحدٌ. وقالوا: إن المنطوق به فى هـذا القول حرفان والغُنّة التى وقف عليها عند السكت هى حرف. وإن لم تثبت فى الخط. وبينوا أن النطق بحرف واحد غير ممكن للعلة التى ذكرناها. وبهذا الجواب غنوا عما قاله أبو هاشم: من أن الأصل فى هاتين اللفظتين عند الأمر «أوق» و«أوع»، وإنما حُذف ذلك لضرب من التصريف، والمحذوف مقدّر فى الكلام مراد، فعاد الأمر إلى أن الحرف الواحد لا يفيد. وإذا كنا [قد] بيّنا التَّسَمُّح فيما ذكرناه فوجه العذر فيه أنه لو أمكن فرضا وتقديراً أن ينطق بحرف واحد لم يكن كلاما، وإن كان الصَّحيح أن ذاك غير ممكن لما بيناه.

---

(١) فى الاصلين (ولانه)

وقد ألزمنا على هذا الحد الذى ذكرناه أن يكون الأخرس متكلما لأنه قد يقع منه حرفان. والتزم أصحابنا ذلك وقالوا: إن الأخرس يمكن أن يقع منه أقل قليل للكلام. وفيهم من احترز من ذلك وقال فى أصل الحدّ ماانتظم من حرفين مختلفين. وادَّعى أنّ الأخرس لايقع منه ذلك. وطُعن على هذا القول بأنه: غير ممتنع أن يقع من الأخرس حرفان مختلفان. والمعتمد التزام[1] ذلك، والقول بجوازه. وليس يجوز أن يشترط فى حد الكلام كونه مفيداً على مايذهب إليه أهل النحو ومضى فى بعض كلام أبى هاشم، وذلك أنا وجدنا أهل اللغة قدقسموا الكلام الى مهمل ومستعمل. والمهمل مالم يوضع فى اللغة التى أُضيف أنه مهمل إليها لشىء من المعانى والفوائد، والمستعمل هو الموضوع لمعنى أو فائدة. فلو كان الكلام هو المفيد عندهم ومالم يفد ليس بكلام لم يكونوا قسموه الى قسمين، بل كان يجب أن يسلبوا مالم يفد إسم الكلام رأسا، لا أن يجعلوه أحد قسميه. على أن الكلام إنما يفيد[2] بالمواضعة. وليس لها تأثير فى كونه كلاما، كما لا تأثير لها فى كونه صوتا. وأى دليل على أن اسم الكلام عندهم غير مقصور على المفيد أوكد من تسميتهم للهذيان الواقع من المجنون وغيره كلاما. وليس يمكن دفع ذلك عنهم ولا أنكاره. وقد وجدت أبا طالب احمد بن بكر العبدىّ النّحوىّ ينصر فى كتابه الموسوم بالبرهان فى شرح الايضاح، ما يذهب إليه النحويُّون فى هذه المسئلة. فلمّا تأمّلته وأنعمت النظر فيه

---

(١) فى النسخة الثانية (الزام) (٢) فى النسخة الثانية (يقبل)

لم أجده معتمداً فيما ادَّعوه . وأنا أحكيه وأتبعه ببيان عدم الدلالة منه .
قال أبو طالب : وهذا اللفظ من الكلام فانه يكون واقعا على المفيد منه لا على غيره ، ألا ترى أن سيبويه رحمه الله قال : واعلم إن قلت إنما وقعت في كلام العرب على أن يحكى بها ما كان كلاما لا قولا ، وفسر معنى هذا القول . ثم قال فان قلت : ألست تقول لمن نطق وأظهر كلمة واحدة قد تكلم وإن لم يكن ماذكره جملة . قيل قال أقول تكلم ولا أقول قال كلاما ، لأن الكلام ما وقع على الجمل من حيث ذكرت ان كلاما إنما وقع على أن يكون اسما للمصدر ونائباً عنه . وذلك المصدر موضوع للمبالغة والتكثير . ألا ترى انك تقول فعلت كذا وكذا . ولفظ هذا يحتمل أن يكون كثيرا وأن يكون قليلا . وبابه القلة . وإذا قال فعلت بتشديد العين لم يكن إلا للتكثير وزال عنه معنى القلة من أجل التشديد . فاذا كان الأمر على هذا وكان الكلام جاريا على لفظ فعَّل للمبالغة وجب أن يراد به التكثير ، وأقلّ أحوال التكثير والتكرير أن يكون واقعاً على جملة . فان قيل فان الفعل المستعمل من هذا اللفظ لا يكون على وجهين اذا أريد التقليل كان خفيفا ، وإذا أريد التكثير ثُقل ، كما نجد ذلك في ضرب وضرَّب ، وذلك أنه لم يجيء فيه إلا كلمت البتة . قيل : أليس قد تقرر أن لفظ فعّل للتكثير والتكرير فينبغي أن يوفى حقّ لفظها . وكونها على حالةٍ واحدة عندي أبلغ في المعنى حتى صارت عندهم لفظةً لا تستعمل إلا للمبالغة من حيث كان الكلام أجل ما يوصف به الانسان . حتى قال الشاعر :

لسان الفتى نصفٌ ونصفٌ فؤاده ... فلم يبق إلاَّ صورة اللحم والدم

وقال قبل هذا البيت :

وكائن ترى من ساكت لك معجب ... زيادته أو نقصه فى التكلم

ولآخر :

ومِمَّا كانت الحكماء قالت ... لسان المرء من خدم الفؤاد

ويقال لأهل الدين والكلام عليه : فُلانٌ متكلم . فلولا أنها شيمةٌ شريفةٌ، وصفة مبالغة، لما وصف بذلك . ثم يقال للانسان الذى يورد ما تقلّ فائدته : هذا ليس بكلام . فقد بان بما ذكرته موضع المبالغة فى قولهم : فلان متكلم . وقد قال النبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « إنَّ من البيان لسحرا » . فامَّا ما جاء من قوله :

فصبحت والطير لم تكلم .

وقوله :

عجبت لها أنى يكون غناؤها ... فصيحاً ولم تفغر بمنطقها فما

فمجاز لاحقيقة له . كما قيل :

إلى ملك أظلافه[1] لم تشقق .

---

(١) من كلام الاخطل أو عقفان بن قيس بن عاصم وأوله :

سأمنعها أو سوف أجعل أمرها . وبعده :

سواء عليكم شؤمها وهجانها ... وان كان فيها واضح اللون يبرق

عن لسان العرب . وهو كناية عن تنعم الملك .

وكما أنشد سيبويه :

وداهية من دواهى المنون ترهبها الناس لا فالها

فجعل للداهية فما استعارة . وكشف هذا شاعر محدث فقال :

وسألت من لا يستجيب فكنت فى استخباره كمجيب من لا يسأل

ويكشف هذا المعنى للمتأمّل أن العرب ، لشرف الكلام عندهم وأن القليل المفيد منه عندهم كثير ، [انهم] يقولون : وقال فلان فى كلمته . إنما يريدون القصيدة . وكشف هذا المتأخّر ما أريد فقال :

ورسائل قطع العداة سحاءها فرأوا قناً وأسنّةً وسَنَوَّراً[1]

وهل هو إلا كلام ، وقد ترى تفصيله إيّاه بالقنا والسنّور . وقد قال الأول :

والقول ينفذ مالا تنفذ الابر

وقال آخر .

فانّ القوافى يتّلجن موالجاً تضايق عنها أن تولجها الإبر

وهذا كله إنما أوردته نصرا لنطقهم بتكلم مثقل العين على لفظ المبالغة ولم يستعملوه على وجهين مخفّفاً ومثقّلاً . فيقال لأبى طالب . إن كنت أوردت ما ذكرته عن سيبويه على وجه الاستدلال به فلا حجّة فيه ، لأنّا لسنا نخالفك فى هذه المسألة وحدك ، وإنما نخالف فيها سيبويه وغيره

---

(١) السحاء بكسر السين : جمع سحاءة وهى ما يشد به الكتاب والرسالة . والسنور : جملة السلاح وخص به بعضهم الدروع

من النحويين الذين ذهبوا إلى أن الكلام هو المفيد دون غيره . وكيف يكون قول خصومنا علينا حجة من غير أن يعتمدوا الاعلى نفس الدعوى فان ذهب إلى أن قول سيبويه وأمثاله فى هذا [وأمثاله] حجة ، واستكره الافصاح بخلافه . قلنا : إن كان هذا لحسن الظن به فذلك أليق بالمتكلمين الذين هم أصحاب التحقيق والكشف عن اسرار المعلومات وغوامض الأشياء ، وعللهم هى الصحيحة المستمرة الجارية على منهج واضح وسبيل مستقيم . وانما غيرهم بالاضافة اليهم خابط عشوآء ، وحاطب ليل. فان جاز الاعتصام بتقليد سيبويه ، كان الاعتصام بالدخول فى شعب هؤلاء أحرى وأولى . وان قيل ان اتباع النحويين فى مثل هذا الباب أسوغ ، لانهم أهل هذا الشان ، وارباب هذه الصناعة ، قلنا : انما يجب اتباعهم فيما يحكونه عن العرب ويروونه ، وليس هذه المسألة من قبيله ، بل العرب مجمعون معنا على تسمية الكلام المفيد وغير المفيد بأنه كلام . وليس يمكن جحد ذلك عنهم .

فأما طريقة التعليل فان النظر اذا سلط على ما يعلل النحويون به لم يثبت معه إلا الفذ الفرد ، بل ولا يثبت شيء البتة . ولذلك كان المصيب منهم المحصل من يقول هكذا قالت العرب ، من غير زيادة على ذلك ، فربما اعتذر المعتذر [لهم] بأن عللهم انما ذكروها وأوردوها لتصير صناعة ورياضة ويتدرب بها المتعلم ويقوى بتأملها المبتدىء . فاما أن يكون ذلك جاريا على قانون التعليل الصحيح والقياس المستقيم ، فذلك بعيد لا يكاد يذهب اليه محصل . على أنه قد يمكن أن يقال : إن المتقدمين من أهل النحو تواضعوا فى عرفهم

على أن سمو الجمل المفيدة كلاما دون مالم يفد، لأن ذلك على سبيل التحقيق. كما انهم سموا هذه الحوادث الواقعة ، كضرب وقتل ، أفعالا . ولو عدلنا الى التحقيق ورفض عرفهم كانت أسماء لما وقع من الحوادث. فأما تسليمه أن كل من نطق بكلمة واحدة يقال له تكلم ولا يقال قال كلاماً. واعتلاله بأنَّ كلاماً وقع إسما لمصدر ونائباً، وذلك المصدر موضوع للتكثير، فيجب أن يوفى حقَّه فمن طريف مايعتمد عليه . وذلك أن التكثير موجود فى لفظ تكلم ، وقد أجازه مع القلة ، فكيف لم يجز ذلك مع المصدر الذى ليس فى لفظه التكثير . وإنما هو نائب عن ذلك فى لفظه . فاذا جاز هذا فى الأصل فهو فيما ينوب أسوغ وأليق.

وأما قولهم أنهم لم ينطقوا فى الكلام إلا بفعل التى هى للتكثير ، لشرف الكلام عندهم ، فذلك هو الحجة فى اطلاق لفظ الكلام وتكلَّم على القليل الذى ليس بمفيد لما ذكره من الشرف والمبالغة . وأمَّا استدلاله على شرف الكلام عندهم بالأبيات التى ذكرها فما يمكن ايراد مثله إلا أن ذكره:

ومما كانت الحكماء قالت لسان المرء من خدم الفؤاد

لاأعلم موقع الدلالة منه على شرف الكلام وهو بالدلالة على تشريف الفؤاد والوضع من اللسان بانه خادمه أليق . وأما قوله انهم يقولون للانسان الذى يورد ماتقل فائدته : هذا ليس بكلام ، قلنا ذلك وأمثاله انما يورد على سبيل الجواز والاسراف فى المبالغة . كما يقال للرجل البليد : ليس

بانسان ، والفرس البطيء ليس بفرس لا أنّ ذلك على الحقيقة . وهذا ممّا لا تدخل فى مثله شبهة . وأما قوله إنّ العرب لشرف الكلام عندهم وأن القليل المفيد منه كثير. يقولون : قال فلان فى كلمته ، يريدون القصيدة ، فذلك كله [هو] وأمثاله هو الوجه فى اقتصارهم على لفظ التكثير فى الكلام ، أفاد أو لم يفد ، دون الألفاظ التى لم توضع للتكثير .

وقد حُدَّ الكلام بحدود غير صحيحة ، كحدّ بعض النحويين له بأنه فعل المتكلم ، وذلك ينتقض بجميع أفعاله الحادثة منه فى حال كلامه ، كالضرب وما أشبهه ، على أن من عقل كونه متكلما عقل الكلام ولم يحتج الى حدّه . وكذلك حد بعض المتكلمين له بأنه : ما أوجب كون المتكلم متكلما . وقول غيره : ما يقوم بذات المتكلم لأن هذا كله فرع على عقل المتكلم وتحققه ، وذلك لا يتم إلا بعد المعرفة بالكلام ، وما يقوم بذات المتكلم ينتقض بكل ما يقوم به من العلم والقدرة والحياة . ثم السؤال فيه باق ، لأنه اذا قيل فهذا الذى أوجب كون المتكلم متكلما أو قام بذاته ماهو ، فلا بُدّ من الرجوع الى ما قدّمنا من حده .

واذا كان كلامنا مبنياً على انّ الكلام هو الصوت الواقع على بعض الوجوه ، وكان أبو على الجبائى يذهب الى انّ جنس الكلام يخالف جنس الصّوت ، فلابد من بيان ما ذهبنا اليه وفساد ما عداه . والذى يدل على أن الكلام هو الصوت الواقع على بعض الوجوه أنه لو كان غيره لجاز أن

يوجد أحدهما مع عدم الآخر على بعض الوجوه، لأنّ هذه القضيّة واجبة في كل غيرين لا تعلّق بينهما ، ولما استحال ان توجد الأصوات المقطّعة على وجه مخصوص ، ولا تكون كلاماً ، أو الكلام من غير صوت مقطّع دلّ على أنه الصوت بعينه

فأما من ذهب الى أن الكلام معنًى في النفس من المجبرة ، فان الذى حملهم على هذا المذهب الواضح الفساد ، ظهور أدلة نظار المسلمين على حدوث هذا الكلام المعقول ، وتقديم بعض حروفه على بعض ، فلم يتمكنوا من الاعتراف بأنه من جنس الأصوات المقطّعة ، مع القول بأن كلام الله عزّ اسمه قديم ، فادعوا لذلك أن الكلام غير هذا الصوت المسموع ، وأنه معنى قائم في النفس ليسوغ لهم قدمه على بعض الوجوه ، فلجأوا من الاعتراف بالحق والانقياد بزمامه الى محض الجهل وصرف الضلال . ولو تجنب خطابهم على هذا القول وعوّل في افساده على حكاية مذهبهم لأغنى ذلك عند كافة المحصّلين ، ولم يفتقر الى استئناف دليل عليهم غير التأمل لما يدّعونه ، والعجب مما يلتزمونه ويصرّحون به وحمد الله تعالى على ما أنعم به من الإرشاد ، ومنحه من الهداية . لكن قد جرت عادة أهل العلم معهم بايضاح الحق ، وان كان غير خاف ، والتنبيه على الصواب ، وان كان ليس بمشكل ، في جميع المذاهب التى تفرّدوا بها ، وإن جرت في البعد مجرى هذا المذهب ، فنحن نستدرك عليهم في هذه المسألة على طريقة أصحابنا ، ونذكر ما قالوه ، وان كنا غير محتاجين الى ذلك .

والذى يدل على ان الكلام ليس بمعنًى فى النفس أنه لو كان معنى زائداً على المعانى المعقولة الموجودة فى القلب كالعلم وغيره ، لوجب أن يكون الى معرفته طريق من ضرورة أو دليل . ولو كان ضرورة لوجب اشتراك العقلاء فى المعرفة ، ولم يحسن الخلاف بينهم فيه ، والمعلوم غير ذلك ، ولو كان عليه دليل لكان من ناحية حُكمٍ يظهر له ، ويتوصَّل به الى اثباته كما يتوصل بأحكام الذوات الى اثباتها ، ومعلوم أنه لا حكم يمكن أن يشار اليه فى هذا الباب .

فان قيل : الصّوت المسموع طريق الى إثبات الكلام القائم فى النّفس . قلنا : ليس يخلو من أن يكُون طريقاً اليه بأن يعلم عنده أو يستدل به عليه ، فان كان الأوّل وجب ان يعلم كل من سمع الكلام الذى هو الصوت الواقع على بعض الوجوه شيئاً آخر عنده ، ومعلوم خلاف ذلك وان كان يستدلّ به عليه ، فالكلام المسموع إنما يدلّ على مالولاه لما حدث ، وهو القدرة ، أو مالولاه لم يقع على بعض الوجوه وهو العلم والارادة . فامّا ماسوى ذلك فلا دلالة عليه لنفى التّعلّق .

فان قيل : كل عاقل يجد فى نفسه عند الكلام أمراً يطابقه ويُدبّر فى نفسه مايريد أن يتكلَّم به حتى يخطب الخطبة وينشد القصيدة من غير أن يحرّك لشىء من ذلك جارحة بحال من الأحوال وذلك يُبيِّن ان الكلام معنًى قائم فى النّفس . قلنا : كل أمرٍ يجده الانسان من نفسه عند الكلام معقول، وهو العلم بكيفيَّة ما يوقعه منه، أو الظَّنّ له أو إرادة ذلك والداعى

الى فعل الـكلام أو الفكر والروية فى ايقاعه ، وكيفيَّة فعله . فان أشير إلى بعض ماذكرناه بالـكلام صحَّ المعنى وعاد الخلاف الى عبارةٍ . وان أريد غيره فليس بمعقول . وههنا جواب آخر : وذلك ان الانسان يفعل كلاماً خفياً فى داخل صدره ويقطِّعه بالنَّفس فيكون كلاماًبالحقيقة،وان كان غير مسمُوع له . ثم ان أحدنا قد يحدث نفسه بنسج ثوبٍ أو بناء دارٍ فيظُنّ لهَا أنّ ذلك مصوّر فى نفسه قبل الفعل ، وليس يجب لذلك أن يكون البناء أو النساجة معنًى فى النَّفس ، بل ذلك علم بكيفيّة ايقاع كل واحد منهما حسب مابيَّناه فى الـكلام . فامَّا تعلّقهم بجنس قول القائل فى نفسى كلام ففاسدٌ ،لأ نَّه توصلٌ الى اثبات المعانى بالعبارات،ولا يعول على ذلك محصّل. على انّ من يطلق هذا القول لايخلو من أن يكون أطلقه عن علم أو عن غير علم، فان كان أطلقه عن غير علم فلا حجَّة فى اطلاقه ، وان كان عن علم لم يخل أن يكون ضرورياً أو مكتسباً . فان كان ضرورياً وجب اشتراك العقلاء فيه ولم يحسن الخلاف بينهم،وليس الأمر كذلك،وان كان مستدلاّ عليه فالواجب ايراد الدليل الذى اقتضى اطلاق هذه العبارة ليقع النظر فيه .

وبعد فان الانسان قد يطلق أيضاً فيقول فى نفسى بناء دار،ونسج ثوب. كما يقول فى نفسى كلام،فهل يدلّ ذلك على ان البناء والنساجة معنيان فى النفس كما دلّ عندهم على ان الـكلام معنًى فيها.ثم انّ لقول القائل فى نفسى كلام وجهاً صحيحاً،وذلك ان المعنى انى عازمٌ عليه ومريدٌ له،ولهذا لو أبدلوا هذا اللَّفظ ممّا ذكر لقام مقامه فى الفائدة . وامّا تعلّقهم بأن الساكت يقال فيه انه

متكلم فليس بصحيح ، لأن المراد بذلك امكان الكلام منه أو اضافته اليه على طريق الصناعة كما يقال للصائغ - فى حال هو لا يصوغ فيها - انه صائغ . وكذلك سائر الصنّاع ، ثم هو مع ذلك استدلال بالمعانى على العبارات وقد بيّنّا فساد ذلك فيما تقدم .

والكلام مما لا يوجب حالا للمتكلّم إذ لا طريق الى اثبات ذلك من ضرورة أو استدلال . ولا فرق بين من ادّعى فى الكلام انه يوجب حالاً وبين من ادّعى ذلك فى جميع الأفعال كالضّرب وغيره . وأيضاً فانّ الكلام يوجد فى الصدا، ونكون نحن المتكلمين به . ومن شأن ما ينفصل عن الحىّ أن لا يوجب لَهُ حالاً ، لأنّ كل ما أوجب للحىّ حالاً لا يصحّ وجوده فى محل لا حياة فيه كالعلم والقدرة . والكلام يتعلّق بالمعانى والفوائد بالمواضعة لا لشىء من أحواله وهو قبل المواضعة اذ لا اختصاص له، ولهذا جاز فى الاسم الواحد أن تختلف مسمّياته لاختلاف اللغات. وهو بعد وقوع التّواضع يحتاج الى قصد المتكلّم به واستعماله فيما قررته المواضعة ولا يلزم على هذا أن تكون المواضعة لا تأثير لها، لأن فائدة المواضعة تميز الصيغة التى متى أردنا مثلاً أن نأمر قصدناها . وفائدة القصد أن تتعلّق تلك العبارة بالمأمور ، وتؤثر فى كونه أمراً لَهُ . فالمواضعة تجرى مجرى شحذ السكين وتقويم الآلات، والقصد يجرى مجرى استعمال الآلات بحسب ذلك الاعتداد

والكلام على ضربين مهمل ومستعمل : فالمهمل هو الذى لم يوضع فى اللغة ، التى قيل له مهمل فيها، لشىء من المعانى والفوائد . والمستعمل هو الموضوع لمعنًى أو فائدة. وينقسم الى قسمين: أحدهما ماله معنًى صحيح وان كان لا يفيد

فيما سُمّى به كنحو الألقاب، مثل قولنا: زيد وعمرو. وهذا القسم جعله القوم بدلاً من الاشارة. والفرق بينه وبين المفيد ان اللقب يجوز تبديله بغيره وتغييره، واللّغة على ماهى عليه، والمفيد لايجوز ذلك فيه. والقسم الثانى هو المفيد وهو على ثلاثة أضرب: أحدُها ان يبيّن نوعاً من نوعٍ كقولنا: كونٌ ولونٌ. وثانيهما ان يبيِّن جنساً من جنسٍ كقولنا: جوهرٌ وسوادٌ. وثالثهما ان يبيِّن عيناً من عينٍ كقولنا: عالم وقادر. والمفيد من الكلام ينقسم الى قسمين: حقيقةٍ ومجاز. فاللفظ الموصوف بأنه حقيقة هو ما أُريد به ماوضع لافادته. والمجاز هو اللفظ الذى أريد به مالم يوضع لافادته. والكلام المفيد يرجع كله الى معنى الخبر. ومتى اعتبرت ضروبه وجدت لاتخرجُ عن ذلك فى المعنى. أما الجحود والتنبيه والقسم والتَّمنِّى والتَّعجُّب فالأمر فى كونها أخباراً فى المعنى ظاهر، وأما الأمر فيفيد كون الأمر مريداً للفعل فمعناه معنى الخبر. والنهى يفيد انه كاره فهُو أيضاً كذلك. والسؤال والطلب والدعاء يجرى هذا المجرى. والعرض فهو سؤال على الحقيقة. فاما النداء فقد اختلف فيه فقيل معنى: يازيد، أدعو زيداً، وهذا على الحقيقة خبر. وقيل المراد به: أقبل يازيد وعلى هذا المعنى فهُو داخل فى قسم الأمر. وأمَّا التخصيص فهو فى معنى الأمر لأنه ينبئ عن إرادة المخصص للفعل.

واذ كنا قد بيّنَّا حدّ الكلام وحقيقته فينبغى أن نَذكر حقيقة المتكلّم فنقول: ان المتكلِّم من وقع الكلام الذى بينّا حقيقته بحسب أحواله من قصده وارادته واعتقاده وغير ذلك من الأمور الرّاجعة اليه حقيقةً أو تقديراً، والذى

يدلّ على ذلك ان أهل اللغة متى علموا أو اعتقدوا وقوع الكلام بحسب أحوال أحدنا وصفوه بأنه متكلم، ومتى لم يعلموا ذلك أو يعتقدوه لم يصفوه، فجرى هذا الوصف في معناه مجرى وصفهم لأحدنا بأنه ضاربٌ ومحركٌ ومسكن وما أشبه ذلك من الأفعال. ومن دفع ماذكرناه في الكلام واضافته الى المتكلم تعذّر عليه أن يضيف شيئاً على سبيل الفعليّة، لانّ الطريقة واحدة. ولا يلزم على ماذكرناه اضافة كلام النائم والساهي اليهما، وان لم يقع بحسب المقصود، وذلك انا لم نقتصر على ذكر المقصود والدواعي دون جملة الأحوال. والكلام يقع من النائم والساهي بحسب قدرتهما ولغتهما. واللثغة العارضة في لسانهما وغير ذلك من أحوالهما. على انا قد احترزنا بذكر التقدير في كلامنا لأن من المعلوم ان كلام النائم لو كان قاصداً لوقع بحسب قصده، وانه مخالف لكلام غيره. ويدلّ على ما ذكرناه أيضاً انهم يضيفون الكلام المسموع من المصروع الى الجني، لما اعتقدوا تعلّقه بقصده وارادته. وهذا وان كان خطأً منهم وجهلا فلا يغير دلالتنا منه، لانّا انما استدللنا باستعمالهم على وجهٍ لا فرق فيه بين الفاسد والصحيح، لأن عبارتهم تابعة لاعتقاداتهم، ولا فرق بين ان تكون تلك الاعتقادات علماً أو جهلا. كما يستدل على ان لفظة الٰهٍ في لغتهم موضوعة لمن يحق له العبادة بوصفهم للأصنام بأنها آلهة لما اعتقدوا انّ هذه العبادة تحب لها، وان كان هذا الاعتقاد منهم في الأصنام فاسدا. فان قالوا: انهم انما أضافوا الكلام المسموع من المصروع الى الجنيّ لما اعتقدوا ان الجنيّ قد سلكه وخالطه، وانّ الكلام حالٌ في الجنيّ دونه، فيعود الأمر الى ان المتكلم

بالكلام من حـلّه. قُلنا له ليس يعتقدون ان آلة المصروع ولسانه قد صار للجنّي دونه، لأنهم لا يضيفون الى الجنّي كل كلام يسمع من المصروع، كالتسبيح والقراءة وما يجرى مجراهما مما يعتقدون انّ الجنّي لا يقصده. وانما يضيفون اليه ما يعتقدون انه لا يكون من مقصود غير الجنّي. فدلّ هذا على انهم لا يضيفون الكلام الاّ الى من وقع بحسب أحواله وقصوده على ماقدمناه. ويدل أيضاً على ماذهبنا اليه ان الكلام يوجد فى الصدأ ويستحيل أن يكون كلاماً له أو للقديم تعالى، لأنه ربما كان كذبا أو عبثاً، وهو عزّ اسمه ينزّه عن ذلك. أو كلاماً لا لمتكلم به فيجب أن يكون كلاماً لمن فعل أسبابه ووجد بحسب دواعيه وقصوده. وليس لهم أن يمتنعوا من وجود الكلام فى الصدا، لانه عندهم معنًى فى النَّفس، لانّا قد بيّنّا أن الكلام هو هذه الأصوات المخصوصة فيما تقدم، ولا شبهة فى وجودها فى الصّدا. فامّا حدهم للمتكلم بأنه من له كلام فاحالةٌ على مبهم، والسؤال باقٍ، لأنه يقال: فكيف صار الكلام له، ابأن حله أو بأن فعله. فلا بُدّ من التَّفسير. وهذه اللفظة أعنى قولهم: ان له كذا، تحتمل أموراً مختلفة المعانى: منها اضافة البعض الى الكل كقولهم: له يد ورجل. ومعنى الملك كقولهم: له دارٌ وغلامٌ. ومعنى الفعليّة كقولهم: له احسان ونعمة. ومعنى الحلول، كما يقال: له طعمٌ ولونٌ. وما يحتمل أموراً مختلفة لا يجوز ان يحدّ به فى الموضع الذى يقصد فيه التمييز وكشف الغرض

ولما كنا قد ذكرنا طرفاً من القول فى حقيقة الكلام والمتكلم فيحتاج الى نبذ من الكلام فى الحكاية والمحكى ليكون هذا الفصل مقنعاً

فيما وضع له. والذى كان يذهب اليه ابو الهذيل محمد بن الهذيل . وأبو على محمد بن عبد الوهاب، أنّ الحكاية هى المحكى، وأن التالى للقرآن يسمعُ منه كلام الله على الحقيقة، وان البقاء يجوز على الكلام ويوجد فى الحال الواحدة فى الأماكن الكثيرة فيوجد مع الصوت مسموعاً، ومع الكتابة مكتوباً، ومع الحفظ محفوظاً . ويجرى فى وجوده فى الأماكن الكثيرة مجرى الأجسام، ويزيد على الأجسام بأنه يوجد فى الأماكن الكثيرة فى الوقت الواحد، والأجسام انما توجد فى الأماكن على البدل. ثم قال أبو على بعد ذلك: إنّ التالى للقرآن يوجد مع تلاوته كلامان، أحدهما من فعله والآخر هو كلام الله تعالى. والذى كان يقوله أبو هاشم، وقد ذهب اليه قبله جعفر بن حرب، وجعفر بن مبشر، ان الكلام هو الصوت الواقع على بعض الوجوه، ولا يجوز عليه البقاء، ولا يوجد الاّ فى المحل الواحد، والحكاية غير المحكى وان كانت مثله . والقارىء لا يسمع منه الا ما فعله، والقراءة غير المقروء والكتابة غير الكلام، وانما هى امارات للحروف والحفظ هو العلم بكيفية الكلام ونظمه. وعلى هذا القول أكثر الشيوخ، وهو الصحيح الذى لا شبهة فيه، والذى يدل عليه انا قد بينّا فيما تقدم أن الكلام هو الصوت الواقع على بعض الوجوه بما لا فائدة فى اعادته . والصوت فلا شبهة فى انه غير باق لما بينّاه أيضاً. واذا كان الكلام هو الصوت، والصوت لا يجوز عليه البقاء فكيف يقال انه يوجد في قراءة كل قارىء، ومع الكتابة وغيرها. ويدلُّ أيضاً على ان الكتابة لا يوجد معها كلام وانما هى أمارات الحروف بالمواضعة، ان الاستفادة بالكتابة

كالاستفادة بعقد الأصابع والاشارة وغيرهما من الأفعال التى تقع المواضعة عليها، فلو كان لابدّ من كلام يوجد مع الكتابة لأجل الفائدة الحاصلة بها لوجب ذلك فى جميع ما ذكرناه وذلك محال لا يحسن الخلاف فيه. ومما يدلُّ على ان التلاوة للقرآن لا يوجد معها شىء آخر: أن القائل بسم الله الرحمن الرحيم، متعوذاً بها غير قاصدٍ الى تلاوة القرآن، يوجد الكلام من فعله، فلو كان اذا قصد حاكياً لكلام الله تعالى وجد كلام آخر، لكان اذا قصد حكاية كلام كل من تلا القرآن يوجد كلامهم أجمع عند قصده، فيقوى ادراكنا للكلام من حيث نسمع كلاماً كثيرا فى هذه الحال وفى غيرها شيأ واحدا وهذا واضح الفساد. وقد تعلّق أبو على وأبو الهذيل فيما ذهبا اليه بأنه: لو كان القارىء لا يسمع منه الا ما فعله دون كلام الله تعالى لبطل التحدّى وخرج من كونه معجزاً، لأنه لو كانت الحكاية غير المحكى، وهى مثله، لكان كل من فعل القرآن قد أتى بمثله على الحقيقة والتحدى يضمن انهم لا يأتون بمثله على الحقيقة. والجوابُ عن هذا: ان التحدى انما وقع بفعل مثل القرآن على الابتداء دون الاحتذاء، والتالى للقرآن قد أتى بمثله محتذياً فلا يكون بذلك معارضاً. وعلى هذا أيضاً كان يقع التحدّى من العرب بعضها بعضاً بالاشعار على سبيل الابتداء. والأمر فى هذا واضح.

وتعلّق أَبو على فيما ذهب اليه ثانياً: بأن القرآن ليس بقبيح على وجه من الوجوه، وقد ثبت أن قراءته تقبح من الجنب والحائض، ودلّ ذلك على انّ القراءة شىء والقرآن شىء. والجوابُ عن هذا انّ معنى قولنا إن القرآن ليس بقبيح بوجهٍ من الوجوه، هو انّ مافعله تعالى وأنزله

على رسوله صلى الله عليه وسلّم هذه صفته، ولا يمنع أن تكون التلاوة التى هى فعل التالى، والحكاية التى هى فعل الحاكى. ويُسمَّى بالتعارف قرآناً فى بعض الأحوال، ويرجع القبح الى أفعال العباد دون القرآن، على الحقيقة.
وقد اعتمد أبو الهذيل وأبو على أيضا على قوله تبارك وتعالى: « وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتّى يسمع كلام الله » ولا خلاف بين الأُمّة أن المسموع فى المحاريب كلام الله تعالى على الحقيقة. والجواب عن هذا: أن إضافة الكلام الى المتكلِّم، ان كان الأصل فيها أن يكون من فعله، فقد صار بالتّعارف يضاف اليه اذا وردت مثل صورة كلامه. ولهذا يقولون، فيما نسمعه الآن، هذه قصيدةُ امرئ القيس، وان كان الفاعل لذلك غيره. وقد صار هذا بالتعارف حقيقةً، حتى لا يقدم أحدٌ على أن يقول ماسمعت شعر امرئ القيس على الحقيقة. وقد تُخطى ذلك الى أن صاروا يشيرون الى مافى الدّفتر ويقولون: هذا علم فلان، وهذا كلام فلان. لمّا كان مثل هذه الصورة

فصل فى اللغة

اللغة عبارة عمّا يتواضع القوم عليه[1] من الكلام، أو يكون توقيفاً: يقال، فى لغة العرب: انّ السّيف القاطع حسام. أى تواضعوا على أن سمّوه هذا الاسم. وتجمع لغة على لغاتٍ، ولُغين ولُغونٍ. وقد قيل فى اشتقاقها انها مشتقّة من قولهم: لغيت بالشّىء، اذا أولعت [به] وأغريت به. وقيل: بل هى مشتقّة من اللّغو، وهو النُّطق. ومنه قولهم سمعت

---

(١) فى النسخة الثانية (بينهم به) بدل (عليه)

لواغى القوم أى أصواتهم . ولغوت أى تكلمت . وأصلها على هذا لُغوةٌ ، على مثال فُعلةٍ . فأمّا قولهم: فى لغة بنى تميم كذا ، وفى لغة أهل الحجاز كذا ، فراجع الى ماذكرناه . والمعنى انَّ بنى تميم تواضعوا على ذلك ، ولم يتواضع أهل الحجاز عليه

والصحيح أن أصل اللغات مواضعة ، وليس بتوقيف . وإنما أوجب ذلك لأن توقيفه تعالى يفتقر الى الاضطرار الى قصده ، والتكليف يمنع من ذلك . وانما افتقر الى الاضطرار الى قصده لأنه ان أحدث كلاماً لم يعلم انه قد أراد بعض المسمّيات دون بعض ، ولو اقترن بهذا الكلام إشارة الى مسمّى دون غيره . لانّا لانعلم توجه الكلام الى ماتوجهت الاشارة اليه ، وانما يعلم ذلك بعضنا من بعض بالاضطرار الى قصده ، وتخصّص الاشارة بجهة المشار اليه لايعلم بها هل الاسم للجسم ، أو للونه ، أو لغير ذلك من أحواله . وامّا اذا تقدّمت المواضعة بيننا ، وخاطبنا القديم تعالى بها ، علمنا مراده ، لمطابقة تلك اللغة . وقد يجوز فيما بعد أصل اللُّغات أن يكون توقيفاً منه تعالى ، لتقدم لغة عن التوقيف يفهم بها المقصود . وقد حمل أهل العلم قوله تعالى : « وعلَّم آدم الأسماء كلها » على مواضعة تقدّمت بين آدم عليه السّلام وبين الملائكة ، على لغةٍ سالفةٍ ممّن خاطبه الله تعالى على تلك اللغة ، وعلمَّه الأسماء ولولاتقدّم لغةٍ لم يفهم عنه عزَّ اسمه

وقد ظن قوم ان المواضعة بيننا تحتاج الى إذنٍ سمعى ، ولا وجه لهذا القول ، اذ الدواعى الى التخاطب وتعريف بعضنا مراد بعض

قوية ، والانتفاع بذلك ظاهر . ولا وجه فيه من وُجوه القُبح قبحت حسنَه ، كالتنفس فى الهواء . وكما تحسن من أحدنا الاشارة فى بعض الأوقات الى مايريده من غير اذن مسمى ، فكذلك المواضعة على كلام يدل عليه . ومن فرق بينهما فمقترح . وانما فزع العقلاء الى الحروف فى المواضعة لأنها أسهل وأوسع ، ومع التأمل لايوجد مايقوم مقامها . فأما مانحن بصدده من ذكر اللغة العربية ، فلا خفاء بميزاتها على سائر اللغات، وفضلها. أما السعة فالأمر فيها واضح . ومن تتبّع جميع اللغات لم يجد فيها ، على ماسمعته ، لُغةً تضاهى اللغة العربية ، فى كثرة الأسماء للمُسمّى الواحد . على ان اللغة الرومية بالضّد ، فان الاسم الواحد يوجد فيها للمسمّيات المختلفة كثيراً . وقد كان بعض اللغويين حصر أسماء السيف ، والأسد ، فى لغة العرب فكانت أوراقاً عدةً . وهى مع هذه السّعة والكثرة أخصر اللغات فى إيصال المعانى ، وفى النّقل اليها يَبينُ ذلك . فليس كلام ينقل الى لغة العرب إلا ويجئ الثانى أخصر من الأول ، مع سلامة المعانى ، وبقائها على حالها . وهذه بلا شك فضيلة مشهورة ، وميزة كبيرة . لأن الغرض فى الكلام ووضع اللغات بيان المعانى وكشفها . فاذا كانت لغة تفصح عن المقصود وتظهره مع الاختصار والاقتصار ، فهى أولى بالاستعمال، وأفضل ممّا يحتاج فيه الى الاسهاب والاطالة . وقد خبرنى أبو داود المطران ـ وهو عارف باللغتين العربية والسريانية ـ أنه اذا نقل الألفاظ الحسنة الى السريانى قبحت وخسّت . واذا نقل الكلام المختار من السريانى الى العربى ، ازداد

طلاوةً وحسناً . وهذا الذى ذكره صحيح ، يخبر به أهل كل لغة عن لغتهم مع العربية . وقد حكى أنَّ بعض ملوك الروم ، وأظنّه نقفور ، سأل عن شعر المتنبي فأنشد له :

كأنَّ العيس كانت فوق جفني مناخات فلما ثرن سالا

وفُسِّر له معناه بالرومية ، فلم يُعجبه . وقال كلاما معناه: ما أكذب هذا الرجل ، كيف يمكن أن يناخ جملٌ على عين انسانٍ ؟ وما أحسب أنَّ العلة فيما ذكرته عن النقل الى اللغة العربية منها ، وتباين ذلك ، الا انَّ لغتنا فيها من الاستعارات والألفاظ الحسنة الموضوعة ، ما ليس مثله فى غيرها من اللغات . فاذا نقلت لم يجد الناقل ما يتوصَّل به الى نقل تلك الألفاظ المستعارة بعينها ، وعلى هيئتها ، لتعذر مثلها فى اللغة التى تنقل اليها . والمعانى لا تتغير ، فنقلها ممكن من غير تبديل ، فكأن ما ينقل من اللغة العربية يتغير حسنه لهذه العلة ، وما ينقل اليها يمكن الزيادة على طلاوته ، لأن ناقله يجد ما يعبِّر به فى العربية أفضل مما يريد ، وأبلغ مما يحاول . وهذا وجه يمكن ذكر مثله ، ويجب أن يتأمل وينظر فيه لأنى لا أعرف لغةً سوى العربيَة . وانما ذهبت اليه ظنًّا وحدسا. وقد تُصرِّف فى هذه اللغة بما لم أظنه تصرِّف فى غيرها من اللغات ، فلم توجد الاَّ طيّعة ، عذبة ، فى كل ما استعمل فيه نظماً ونثراً ، وهى الى الآن لا تقف على غاية فى ذلك ، ولا تصل الى نهاية كما قال أبو تمام فى هذا المعنى :

ولكنه صوب العقول اذا انجلت سحائب منه أعقبت بسحائب

وقد بيّنت فضلها بسعتها ، وما فيها من الاختصار فى العبارة ، عن المعانى ، وذكرت وجه التفضيل بالاختصار ، مما لا شبهة فيه

فأما السعة فالأمر فيها أيضا واضحٌ ، لأن الناظم أو الناثر اذا حظر عليه موضع ايراد لفظة ، وكانت اللغة التى ينسج منها ذات ألفاظٍ كثيرةٍ ، تقع موقع تلك اللفظة فى المعنى ، أخذ ما يليق بالموضع من غير عَنَتٍ ولا مشقةٍ ، وهذا غير ممكن لولا السعة فى كثرة الأسماء للمُسمى الواحد ، وتلك فائدةٌ حاصلةٌ بلا خلافٍ . على أنه رُبما عارض فى وضع الأسماء المشتركة فائدةٌ فى بعض المواضع ، مثل أن يحتاج الناطق الى كلام يؤثر أن يكنى فيه ولا يصرّح ، فيقول لفظةً ويوهم بها معنى قد قصد غيره . وهذا ، وإن قلَّ الدّاعى اليه ، الا فى اليسير من المواضع ، فلم تجعل اللغة العربية خاليةً منها ، بل فيها أسماء مشتركة . كقولهم «عين» وما أشبهها ، وههنا لها فضيلة أخرى ، وهى أن الواضع لها ان كانت مواضعةً تجنَّبَ فى الأكثر كلما يثقل على الناطق تكلفه والتلفظ به ، كالجمع بين الحروف المتقاربة فى المخارج ، وما أشبه ذلك . واعتمد مثل هذا فى الحركات أيضاً فلم يأت إلا بالسهل الممكن ، دون الوعر المتعب ، ومتى تأملت الألفاظ المهملة لم تجد العلة فى اهمالها الا هذا المعنى وليس غيرها من اللغات كذلك ، كلغة الأرمن والزنج وغيرهم ، ومما يدلّ على فضل هذه اللغة العربية أيضاً ، وتقدمها على جميع اللغات ، أن أربابها وأصحابها هم العرب الذين لا أمة من الأمم تنازعهم فضائلهم ، ولا تباريهم فى مناقبهم ومحاسنهم وإن كانوا تواضعوا على هذه

اللغة فلم يكن تنتج أذهانهم الصقيلة ، وخواطرهم العجيبة ، الا شيأ خليقاً بالشرف ، وأمراً جديرا بالتقدم . وان كانت توفيقاً من الله تعالى لهم ، ومنة منَّ بها عليهم ، فلم يكن بد لهم ، من العناية بشأنهم ، والتشييد من ذكرهم ، حتى ركبهم على حميد الخلال ، وطبعهم على جميل الأخلاق ، إلا على غاية لا يتعلَّق بشأوها ، ورُتبة يقصّر الطالبون عن بلوغها . ولست فى هذه النتيجة ممن يدَّعى مقدَّمتها عصبيَّةً ، ولا يذهب اليها حميَّةً ، بل سأبين فى هذا الفصل صحة ما أقوله من تفضيل العرب ، بحسب ما يليق به ، ولا يفضل عن قدر الحاجة فيه ، فانى لو رمت ايضاح ذلك بجملته ، وايراده بجميع أدلته ، خرجت عن المقصود فى هذا الكتاب ، وأخذت فى تفضيل العرب على الأمم ، وهو يحتاج الى جزء مميَّزٍ ، وكتاب مفرد

وجه تفضيل هؤلاء القوم على غيرهم

إن الخصال المحمودة توجد فيهم أكثر ، وفى غيرهم أقلَّ ، وعلى هذا الحد يقع التميز بين القبيلتين ، وأهل البلدين ، ومتى تأمل المنصف حال العرب علم ما ذكرته حقيقة .

أما الكرم فالأمر فيـه واضح ، لأننا لم نجد أمة من الأمم ، ولا شعباً من الشعوب ، رأى قرى الضيف واجباً ، ومساواة الجار فريضة ، الا هذه الأمة من العرب ، حتى صرَّحوا بذلك فى أشعارهم ، ودوَّنوه فى المأثور عنهم ، وتساوى فيه موسرهم ومعسرهم ، وغنيهم وفقيرهم . هذا وهم فى الأكثر أهل جدب وفاقة ، وضيق وعسر ، ونصَب فى انتجاع

الرزق ، وكد التعرض للكسب ، ثم بلغ من حُبهم الجود ، وصبابتهم الى جميل الذكر ، أن سمحوا بنفوسهم ، ورأوا البخل بها مذموماً ، كالبخل بأموالهم ، وكان من كعب بن مامة الأيادى فى ذلك ماهو مشهورٌ معروف لا تزيد الأيام ذكره الا بقاءً ، ولا يؤثر فيه بعد العهد الا جدة ووضوحاً. ولم نر فى الهند ، والزنج ، والحبش ، والترك ، من ادّعى مثل هذه السجية ولا انتسب الى هذه الخلة . فاما الفرس ، والروم ، فالبُخل عليهم غالبٌ ، وحُبُّ الغنى مركوزٌ فى طباعهم ، ليس عندهم فى ذلك كبير عار ، ولا يلحقون أنفسهُم به منقصة .

وأما الوفاء فمن دينهم الذى كانوا يرونه لازما ، ومذهبهم الذى كانوا يعتقدونه حتما ، حتى صار من تمسَّك بجوارهم ، أو تعلَّق ببعض أطنابهم ، تبذل النفوس دونه ، وتراق الدماء فى المنع منه ، فكم قتل الرجل منهم فى ذلك أقرب الناس اليه نسباً ، وأمسّهم به رحماً ، وكم من وقعة عظيمة ، وحرب جليلة [طويلة] جرّها ضيم نزيل ، أو التعرُّض لسبِّ جار ، كالحال فى حرب البسوس التى ساقها ما علم من قتل كليب لناقة جارة جسَّاس ، واستفحال ذلك وتماديه ، حتى شهدته الأجنة شيباً . فأما السموءل ورضاه بقتل ابنه دون الدروع التى كانت وديعة عنده ، وأبو دُؤاد الأيادى فى قوَد ولده بجاره ، فما هو متداول لاخفاء بتقصير جميع الأمم عنه .

وأما الباس والنجدة ، وطاعة الغضب والحميَّة ، وادراك الثأر ، وطلب الأوتار ، فأخبارهم بذلك معروفة ، وسيرهم فيه بذلك متداولة ، لايخص

به الرجل دون المرأة ، ولا الغلام دون الهِم المسنّ ، بل يوجد عند نسائهم من الصبر والشجاعة ، والتحريض على الحرب ، والقساوة ، مالا يساويه المذكورون بالنجدة فى غيرهم ، والمنسوبون الى البأس من سواهم ، كأسماء ومن يجرى مجراها ، ممن خبره مشهور معروف . هذا وفى طباع النساء اللين ، وشيمتهن الضعف ، واليهن تنسب رقة القلوب ، وعنهن يؤخذ انتكاس العزائم

ثم هم أصحاب السُرى والتأويب ، وإليهم يُعزى جوب القفار ، وقطع المهامه والحروب عادتهم ، والغارة صناعتهم ، وبصيرتهم بها ، وآراؤهُم فيها ، تدُلك على اهتمامهم بهذا الشأن ، وإرهاف أفكارهم فيه ، وشحذ خواطرهم لتدبيره . ولا حجة فيما ذكرناه أبين ، ولا دليل عليه أوضح من اجتزائهم عن جميع المعايش غيره ، واقتصارهم من سائر المكاسب عليه . اذ لم يروضوا شماسهم بذلّة المهن ، ولا مرّنوا نخواتهم على معاناة الحرف ، لا يسأل أحدهم الرزق الاّ غرار سيفه ، ولا يستنجد على نفى الضَّيم إلاَّ بسنان رُمحه .

وأما العقول الصحيحة ، والأذهانُ الصافية ، فالأمر فى تفضيلهم بها واضح ، وذلك أنهم لم يكونوا أهل تعليم ودرس ، ولا أصحاب كتب وصحف ، ولا يعرفون كيف التأديب والرياضة ، ولا يعلمون وجه اقتباس العلم والرواية . وفى كلامهم من الحكم العجيبة ، والأمثال الغريبة ، والحثّ على محاسن الأخلاق ، والأمر بجميل الأفعال ، ماإذا تأملته غض عندك مايروى عن حكماء اليونانيين ، وسهل الأمر عليك فيما حكاه النّاس عنهم .

ووجدت تلك الفصول اليسيرة ، والفقر القليلة ، تسند الى جليل من الحكماء ، وتضاف الى رئيس من العلماء ، وأمثالها وأضعافها فى شعر راعٍ جلفٍ ، ومن كلام عبدٍ غُمرٍ ، يُنشئها طبعه بلا تثقيفٍ ، ويسمح بها خاطره عن غير صقال .

ثم لمَّا صار هؤلاء القوم الى الدّين ، وتمسكوا بالشريعة ، وعادوا أصحاب كتابٍ يدرس ، ومذهب يروى ، ظهر لعمرى من دقيق أفهامهم ، وعجيب كلامهم ماهو موجودٌ ، لايخفى على أحدٍ جالس العلماء ، وخالط الكتب ؛ سبقهم اليه ، ومعجزهم فيه ، وانهم فرّعوا من المذاهب ، وولّدوا من العلوم ، ما كانَّ مَن قبلهم كان ممنوعاً منه ، ومصروفاً عنه .

وأما حُبّ الذكر ، وجميل الثناء ، وَالْفَرَقُ من الذَّمّ ، وسوءالقول ، فما هُو معلومٌ من عادتهم ، معروف من شيمتهم . حتَّى كانوا اذا أسروا شاعراً شدّوا لسانه بِنِسْعَةٍ ، خوفاً من أن يسبقهم ببيتٍ يشرد ، أو يعجلهم بقولٍ يؤثر . وقد قال أبوعثمان الجاحظ: لأمرٍ مَّا قال حذيفة بن بدرٍ لأخيه ، والرّماح شوارع فى صدره ، إياك والكلام المأثور . وقال هذا مذهب فرعت فيه العرب جميع الأمم ، وهو مذهب جامع لأصناف الخير .

وأما الغيرة ، والأنفة ، والصبر ، والجلد ، فمعلوم منهُم ، حتَّى نُسبوا الى الفظاظة ، وذكروا بالقساوة ، وعُلِّل ذلك باكثارهم أكل لُحوم الابل ، وإدمانهم التقوت بها ، وزعموا أن فى طباعها قسوة القُلوب ، ومن عادتها غلظ الأكباد . هذا وهم ، متى هب فى أحدهم نسيم الصبابة ، ودبت

فى مفاصله نشوة الهوى ، لانت تلك المعاطف ، ورقت تلك الشمائل ، وعاد ذلك العز ذلا وفرقاً ، وصارت تلك النحوة توسلا وخضوعاً ، لكنه مع العفاف من الريب ، والبعد من التهم ، والمساواة بين الباطن والظاهر ، والاتفاق بين الغائب والبادى . وأشعارهم وأخبارهم بهذا كله مملوءة ، حتى كان هذا الحى من عذرة قوماً إذا نظروا عشقوا ، وإذا عشقوا ماتوا .

وأما مراعاة الأنساب وحفظها ، وذكر الأصول والبحث عنها ، فباب تفردت به العرب ، فلم يشاركها فيه مشارك ، ولا ماثلها فيه مماثل ، وفوائده فى الانتصار للعشيرة ، والحمية للأهل وغير ذلك ، معروفة ليس هذا موضع ذكرها ، وتقصى الكلام عليها ، هذه شيمهم وأخلاقهم ، وفيهم من بعد كتاب الله خير الكتب ، ورسوله سيد الرسل ، ودينه ناسخ الأديان . وفى جميع ما ذكرناه من أشعارهم مايدل على صحته ، لكن المختار منه يأتى فى الكلام على الفصاحة من هذا الكتاب بمشيئة الله تعالى ، فلذلك لم نورده هنا خوفاً من الاعادة ، وفراراً من التكرار .

ونعود إلى الكلام فى اللغة ؛ قالوا مما اختصت به لغة العرب من الحروف وليس هو فى غيرها ، حرف الظاء ، وقال آخرون حرف الظاء والضاد . ولذلك قال أبو الطيب المتنبى :

وبهم فخر كل من نطق الضاد

يريد وبهم فخر جميع العرب . وقد ذهب قوم إلى أن الحاء من جملة ما تفردت به لغة العرب ، وليس الأمر كذلك ، لأنى وجدتها فى اللغة

السريانية كثيراً . وحكى أنها فى الحبشية ، والعبرانية . وأما العين والصاد والطاء ، والتاء ، والقاف ، فقد تكلم بها غير العرب ، إلا أنها قليل .

وقد خلت اللغة العربية من حروف توجد فى غيرها من اللغات، لاسيما لغة الأرمن فانها على ما قيل ستة وثلاثون حرفاً، إلا أنك إذا تأملتها وجدت بعض الحروف التى فيها يتشابه ببعض كثيراً على حد تشابه الظاء ،والضاد فى لغة العرب . فان هذين الحرفين متقاربان لأجل ذلك احتاج الناس إلى تصنيف الكتب فى الفرق بينهما ، ولم يتكلفوا ذلك فى غيرهما من الحروف.

فأما الاعراب فقل من رأيت من فصحائهم اليوم ، من يفرق بينهما فى كلامه ، وهذا يدلك على شدة التشابه ، وقوة التماثل. ولست أقول هذا على وجه الأحتجاج بكلامهم[1]، فانهم الآن محتاجون إلى اقتباس اللغة من الحضر وإصلاح المنطق بأهل المدر . إلا أنهم قل ما يتفق منهم العدول عن النطق بحرف من الكلام إلى حرف آخر ، إلا والشبه فيهما قوى ، على ما قدمت ذكره . ووقوع المهمل من هذه اللغة ، على ما قدمته لك ، فى الأكثر من اطراح الأبنية التى يصعب النطق بها لضرب من التقارب فى الحروف ، فلا يكاد يجىء فى كلام العرب ثلاثة أحرف من جنس واحد فى كلمة واحدة ، لحزونة ذلك على ألسنتهم ، وثقله . وقد روى أن الخليل ابن احمد قال : سمعنا كلمة شنعاء وهى الهعخع ، وأنكرنا تأليفها . وقيل إن إعرابياً سئل عن ناقته فقال : تركتها ترعى الهعخع ، فلما كشف عن ذلك وسئل الثقات من العلماء عنه أنكروه ، ودفعوه وقالوا: نعرف «الخعخع»

---

(١) فى النسخة الثانية بولائهم .

وهذا أقرب إلى تأليفهم لأن الذى فيه حرفان حسب . وحروف الحلق خاصة مما قل تأليفهم لها من غير فصل يقع بينهما ، كل ذلك اعتماداً للخفة وتجنباً للثقل فى النطق . فأما القاف والكاف والجيم فلم تتجاوز فى كلامهم البتة لم يأت عنهم قج ، ولا جق ، ولا كج ، ولا جك ، ولا قك ، ولا كق ، وكل ذلك فِراراً مما ذكرناه ، إلا أن هذه الحروف قد تكررت فى بعض الكلام ، قال رؤبة بن العجاج :

* لواحق الاقراب فيها كالمقق *

ونحو ذلك. والعلة فيه على ما ذكر أصحاب هذه الصناعة أن المكرر معرض فى أكثر أحواله للادغام ، لأنك تقول فرس أمق ، والحرفان المتجاوران لا يمكن إدغام أحدهما فى الآخر حتى يتكلف قلبه إلى لفظه ثم يدغم ، فكانت المشقة فيه أغلظ فرفض لذلك . وهـذا وجه صالح . وقد قسم تأليف الحروف ثلاثة أقسام ؛ فالأول تأليف الحروف المتباعدة ، وهو الأحسن المختار ، والثانى تضعيف هذا الحرف نفسه ، وهو يلى هذا القسم فى الحسن ، والثالث تأليف الحروف المتجاورة ، وهو إمّا قليل فى كلامهم ، أو منبوذ رأساً لما قدمناه ، والشاهد على ما ذكرناه الحس فان الكلفة فى تأليف المتجاور ظاهرة ، يجدها الانسان من نفسه حال التلفظ ومن الحروف التى لم يتركب فى كلامهم بعضها مع بعض ، الصاد ، والسين والزاى ، ليس فى كلام العرب مثل «سصّ» ، ولا « صسِ » ولا « سز » ولا « زس » ولا «زص» ، ولا « صز » والعلة فى هذا كله واحدة وهذه جملة مقنعة فى هذا الفصل لمن وقف عليها بعون الله تعالى .

الكلام فى الفصاحة

الفصاحة الظهور والبيان ، ومنها أفصح اللبن اذا انجلت رغوته ، وفصح فهو فصيح قال الشاعر :

وتحت الرغوة اللبن الفصيح

ويقال أفصح الصبح اذا بدا ضوءه ، وأفصح كل شىء إذا وضح [1] وفى الكتاب العزيز (وأخى هارون هو أفصح منى لسانا فأرسله معى) وفصح النصارى عيدهم وقد تكلمت به العرب . قال حسان بن ثابت : —

ودنا الفصح فالولائد ينظمـــن سراعا أكلَّة المرجان

ويجوز أن يكون ذلك لاعتقادهم أنَّ عيسى عليه السلام ظهر فيه وسمّى الكلام الفصيح فصيحاً — كما أنّهم سَمَّوْه بياناً — لاعرابه عمّا عبِّر (به) عنه ، واظهاره له اظهارًا . جلياً . روى عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : « أنا أفصح العرب بَيْدَ [2] أنى من قريش » والفرق بين الفصاحة والبلاغة ، أن الفصاحة مقصورة على وصف الألفاظ ، والبلاغة لا تكون

---

(١) فى النسخة الثانية (ظهر)

(٢) فى هامش الأصل : — (بيد) اسم ملازم للاضافة الى أن ويكون بمعنى (غير) ، وهو أبداً منصوب : ويكون بمعنى (من أجل) . فاما ما جاء بمعنى (غير) فكقوله عليه السلام : « نحن الآخرون السابقون بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا » أى غير أنهم أوتوا الكتاب وماممناه (من أجل) كقوله : «أنا أفصح العرب بيدأنى » يعنى من أجل أنى . وقيل بيد بمعنى غير . حكاه ابن مالك .

إلا وصفاً للألفاظ مع المعانى . لا يُقال فى كلمة واحدة لا تدل على معنى يفضل عن مثلها بليغة ، وإن قيل فيها (إنها) فصيحة . وكل كلام بليغ فصيح وليس كل فصيح بليغاً ، كالذى يقع فيه الإسهاب فى غير موضعه .

وقد حدّ النّاس البلاغة بحدود اذا حُقّقت كانت كالرسوم والعلائم وليست بالحدود الصحيحة ، فمن ذلك قول بعضهم لمحة دالة ، وهذا وصف من صفاتها ، فأما أن يكون حاصرا لها ، وحدّا يُحيط بها فليس ذلك بممكن لدخول الإشارة من غير كلام يُتلفَّظ به تحت هذا الحدّ . وكذا قال آخر والبلاغة معرفة الفصل من الوصل ، لأن الانسان قد يكون عارفاً بالفصل والوصل ، عالما بتمييز مختار الكلام من مطرحه ، وليس بينه وبين البلاغة سبب ولا نسب ، ولا يمكنه أن يؤلف ما يختاره من تأليف غيره ، والحدود لا يحسن فيها التأول ، وإقامه المعاذير ، وغرابة ألفاظ تدلّ على المقصود ، لانها مبنية على الكشف الواضح ، موضوعة للبيان الظّاهر ، والغرضُ بها السلامة من الغامض ، فكيف يوقع فى غامض بمثله. وكذلك قول الآخر : البلاغة أن تُصيب فلا تخطىء ، وتسرع فلا تبطىء لأن هذا يصلح لكل الصنائع وليس بمقصور على صناعة البلاغة وحدها ثم انما سئل عن بيان الصواب فى هذه الصناعة من الخطأ فجعل جواب السائل نفس سؤاله . وبهذا أيضا يفسد قول من ادعى أن حدها الايجاز من غير عجز ، والاطناب من غير خطل . وقول من قال : البلاغة اختيار الكلام ، وتصحيح الأقسام . لأنّ هذين انما سئلا عن حدٍ يُبين الكلام المرفوض

من المختار ، والخطأ من الصواب ، ويوضح كيف يكون الايجاز مختاراً ، ومتى يقعَ الاطناب مرضيا محموداً ، فأحالا على ما السؤال فيه باق ، وعدم العلم معه موجود [حاصل]

وفى البلاغة أقوال كثيرة غير خارجة عن هذا النحو ، وإذا كانت الفصاحة شطرها وأحد جزءيها ، فكلامى على المقصود ، وهو الفصاحة غير متميز إلا فى الموضع الذى يجب بيانه من الفرق بينهما على ما قدّمت ذكره ، فأما ما سوى ذلك فعامٌ لا يختص ، وخليط لا ينقسم . وسأذكر بمشيئة الله ما يخطر لى ، ويسنح بفكرى فى موضعه . وأقول قبل ذلك إن الناس قد أكثروا من الدلالة على شرف الفصاحة ، وعظم قدر البيان والبلاغة ، ونبهوا بطرق كثيرة وألفاظ مختلفة . وقد قال عز اسمه « الرحمن علم القرآن خلق الانسان علمه البيان » ولم يكن تعالى يذكر البيان هاهنا إلا وهو من عظيم النعم على عبيده ، وجميل البلاء عندهم ، لا جرم وقد قرن ذلك بذكر خلقهم فجمله مضافا إلى المنة بخروجهم من العدم إلى الوجود من جانب النفى إلى الاثبات ، وأنا أقول قولا مختصرا كافيا : قد ثبت أن الفرق الواضح بين الحيوان الناطق والصامت هو النطق ، وبه وقع التمييز فى الحدّ المنسوب إلى الحكيم ، وان كان يفسره أصحابه بغير هذا الظاهر فالشرف منه يؤخذ ، والفضل به يقع . ولا خلاف فى أن الصمت أفضل من مطرح الكلام ومنبوذه ، وأوفق للسامع من كاف ذلك . فقد صار مع هذا التخريج الفصل المميز ، والفضل اللائح إنما هو للافصاح ، والبيان

والبلاغة ، وحسن النطق ، دون ما يسمى كلاماً فقط. ووجب على من أراد أن يخرج من حيز ذلك الصامت الناطق [١] سلوك الطريق الذى به توجد الفضيلة ، وعنه تدرك الميزة باجتهاده ، إن كان لادربة له ، وتكلفه ان كان لاطبع عنده . وليعلم أن من شارك الناطق بالصورة ، وخالفه بالمعنى الموجب للشرف ، أسوأ حالاً ، وأقبح صفة من الصامت المخالف فى الأمرين معا. لان هذا غريب فى الموضع الذى وجد فيه آهلا ، ووحيد فى المكان الذى خلق به آنساً

وما أحسن ما قال ابراهيم بن محمد المعروف بالامام « يكفى من من حظ البلاغة أن لا يؤتى السامع من سوء افهام الناطق ، ولا الناطق من سوء فهم السامع » . وهذا كلام مختار فى تفضيل البلاغة .

وقال سهل بن هرون الكاتب : العقل رائد الروح ، والعلم رائد العقل ، والبيان ترجمان العلم . وأولى من هذا بالحجة قول النبى صلى الله عليه وسلم للعباس وقد سأله فيم الجمال — فقال: « فى اللسان »

وقالوا لما دخل ضمرة بن ضمرة على النعمان بن المنذر احتقره لمارأى من دمامته ، وقال : تسمع بالمعيدى خير من أن تراه . فقال : أبيت اللعن ان الرجال لاتكال بالقفزان [٢] ولست تستقى فيها ، وانما المرء بأصغريه قلبه

---

(١) فى النسخة الأخرى : الصامت الناقص .

(٢) فى هامش النسخة الاصل : ما أحسن ماقال بعض المتأخرين :

زعموا اننى ضئيل لعمرى ماتكال الرجال بالقفزان
انما المرء باللسان وبالقلب وهذا قلبى وهذا لسانى

ولسانه إن صال صال بجنان ، وان نطق نطق بلسان[1] وأنشدوا لابى الأعور[2] السلمى :

وكائن ترى من صامت لك معجب زيادته أو نقصه فى التكلم
لسان الفتى نصفٌ ونصفٌ فؤاده فلم يبق إلاّ صورة اللّحم والدّم

وهذان البيتان قد ذكرتهما فيما تقدم حكايةً عن أبى طالب العبدى لكن هذا موضعهما .

وقيل لزيد بن على عليهما السلام : الصمت أفضل أم الكلام ؟ فقال أخزى الله المساكتة فما أفسدها للسان، وأجلبها للحصر، والله إن المماراة على مافيها لأقل ضرراً من السكتة التى تورث أدواء أيسرها العى. وأنت إذا سمعتهم يمدحون الصمت وينظمون القريض فى مدحه ويذكرون جنايات اللسان وكلومه ، ويروون عن النبىّ صلّى الله عليه وعلى آله وسلم أنه قال «وهل يُكبُّ الناس على مناخرهم فى النار إلا حصائد ألسنتهم » ويقولون لو كان الكلام من فضة كان الصمت من ذهب . واشباه هذا ونظايره فانما يريدون الكلام الذى ليس بجميل، واللفظ الذى لا يُستحسن. فاما أن يكون الحسن يتواتر حتى يصير قبيحاً، والقبيح يتضاعف حتى يكون حسناً فهذا شىء خارج عن حد العقل ونظامه، وليس هذا المذهب مما يمكن وقوع الخلاف فيه فيحتاج إلى إطالة فى بيانه ، وقد أوردنا لمحةً يُستدل بها على غيرها وأن المذكور فى هذا النحو لاينحصر ولا تستوفى غايته . وأقول قبل كلامى فى الفصاحة وبيانها إننى لم أر أقل من العارفين بهذه الصناعة ، والمطبوعين على

---

(١) فى النسخة الأخرى أو قال قال ببيان . (٢) وفيها الأعور السلمى .

فهمها ونقدها، مع كثرة من يدعى ذلك ويتحلى به وينتسب إلى أهله ويمارى أصحابه فى المجالس ويجارى أربابه فى المحافل وقد كنت أظن أن هـذا شيء مقصورٌ على زماننا اليوم، ومعروفٌ فى بلادنا هذه حتى وجدت هذا الداء قد أعيا أبا القاسم الحسن بن بشر الآمدى وأبا عثمان عمرو بن بحر الجاحظ قبله وأشكاهما حتى ذكراه فى كتبهما. فعلمت أن العادة به جارية، والرزية فيه قديمة. ولما ذكرته رجوت الانتفاع به من هذا الكتاب وأملت وقوع الفائدة به إذ كان النقص فيما أبنته شاملا، والجهل به عاما، والعارفون حقيقته قُرْحَة الأدهم بالإضافة إلى غيرهم والنسبة إلى سواهم. ونبتدئ الآن بالكلام فيما أجرينا القول إليه ونقول إن الفصاحة على ما قدمنا نعت للألفاظ إذا وجدت على شروط عدة، ومتى تكاملت تلك الشروط فلا مزيد على فصاحة تلك الألفاظ. وبحسب الموجود منها تأخذ القسط من الوصف، وبوجود أضدادها تستحق الاطراح والذم. وتلك الشروط تنقسم قسمين؛ فالأول منها يوجد فى اللفظة الواحدة على انفرادها من غير أن ينضم إليها شيء من الألفاظ وتؤلف معه، والقسم الثانى يوجد فى الألفاظ المنظومة بعضها مع بعض فأما الذى يوجد فى اللفظة الواحدة فثمانية أشياء؛ الأول أن يكون تأليف تلك اللفظة من حروف متباعدة المخارج على ما ذكرناه فى الفصل الرابع وعلة هذا واضحة وهى أن الحروف التى هى أصوات تجرى من السمع مجرى الألوان من البصر ولا شك فى أن الألوان المتباينة اذا جمعت كانت فى المنظر أحسن من الألوان المتقاربة ولهذا كان البياض مع السواد أحسن منه مع الصفرة ولقرب ما بينه وبين الأصفر وبعد ما بينه وبين الأسود

وإذا كان هذا موجودا على هذه الصفة لا يحسن النزاع فيه كانت العلة في حسن اللفظة المؤلفة من الحروف المتباعدة هي العلة في حُسن النقوش إذا امزجت من الألوان المتباعدة، وقد قال الشاعر في هذا المعنى :

فالوجه مثل الصبح مبيضٌ والفرع مثل الليل مسودٌّ
ضدان لما استجمعا حَسُنا والضدُّ يُظهر حُسنه الضدُّ

وهذه العلَّة يقع للمتأمِّل وغير المتأمل فهمها، ولا يمكن مُنازع يجحدها ومثال التأليف من الحروف المُتباعدة كثير جُلُّ كلام العرب عليه فلا يحتاج إلى ذكره. فأمّا تأليف الحروف المتقاربة فقد قدَّمنا في الفصل الرابع مثالا حكى منه وهو الهعخع ولحروف الحلق مزيَّةٌ في القبح إذا كان التأليف منها فقط وأنت تدرك هذا وتستقبحه كما يقبح عندك بعض الأمزجة من الألوان وبعض النَّغم من الأصوات. والثاني أن تجد لتأليف اللفظة في السمع حُسناً ومزيَّةً على غيرها وإن تساويا في التأليف من الحروف المتباعدة، كما أنك تجدُ لبعض النغم والألوان حُسناً يتصوَّر في النفس ويدرك بالبصر والسمع دون غيره مما هو من جنسه كل ذلك لوجه يقع التأليف عليه ومثاله في الحروف ـ ع ذ ب ـ فان السامع يجد لقولهم العُذَيْب اسم موضع وعذيبة اسم امرأة، وعَذْبٌ وعِذابٌ وعَذَب وعَذَباتٌ مالا يجده فيما يقارب هذه الألفاظ في التأليف وليس سبب ذلك بعد الحروف في المخارج فقط ولكنه تأليف مخصوصٌ مع البُعد ولو قدمت الذَّال أو الباء لم تجد الحسن على الصفة الأولى في تقديم العين على الذال اضرب من التأليف

فى النغم يفسده التقديم والتأخير وليس يخفى على أحد من السامعين أن تسمية الغُصن غصناً أو فنناً، أحسن من تسميته عُسلوجاً. وأن أغصان البان أحسن من عساليج الشوحط فى السمع، ويقال لمن عساه ينازعنا فى ذلك لو حضرك مغنيان وثوبان منقوشان مختلفان في المزاج هل كان يجوز عليك الطَّرب على صوت أحد المغنيين دون صاحبه، وتفضيل أحد الثوبين فى حسن المزاج على الآخر؟ فان قال لا يصح أن يقع لى ذلك خرج عن جملة العقلاء وأخبر عن نفسه بخلاف ما يجد، وان اعترف بما ذكرناه قيل له فخبِّرنا ما السبب الذى أوجب عليه ذلك فانه لا يجد أمراً يشير إليه إلا ما قلناه فى تفضيل إحدى اللفظتين على الأخرى وقد يكون هذا التأليف المختار فى اللفظة على جهة الاشتقاق فيحسن أيضاً كل ذلك لما قدمته من وقوعه على صفة يسبق العلم بقبحها أو حسنها من غير المعرفة بعلتها أو بسببها ومثال ذلك مما يختار: قول أبى القاسم الحسين بن على المغربى في بعض رسائله « ورعوا هشيما تأنفت روضه » فان تأنفت كلمة لا خفاء بحسنها لوقوعها الموقع الذى ذكرته وكذلك قول أبى الطَّيِّب المتنبِّى:

إذا سارت الأحداجُ فوق نباته تفاوح مسك الغانيات ورنده

فان تفاوح كلمة في غاية من الحسن. وقد قيل إن أبا الطيب أول من نطق بها على هذا المثال، وإن وزير كافور الأخشيدى سمع شاعرا نظمها بعد أبى الطيب: فقال أخذتموها! ومثال مايكره قول أبى الطيب أيضا:

مبارك الاسم أغرّ اللقب كريم الجِرِشَّى شريف النَّسب

فانك تجد فى الجرشَّى تأليفاً يكرهه السمع وينبو عنه ، ومثل ذلك قول زهير بن أبي سلمى :

تقىٌّ نقىٌّ لم يكثّر غنيمةً بنهكة ذى قربى ولا بحقلَّد

والحقلَّد - كلمة توفى على قبح الجرشَّي وتزيد عليها. والثالث أن تكون الكلمة كما قال أبو عثمان الجاحظ غير متوعرة وحشية كقول أبى تمَّام :

لقد طلعت فى وجه مصر بوجهه بلا طائرٍ سعدٍ ولا طائر كهل

فان كهلاها هنا من غريب اللغة ، وقد روى أنَّ الأصمعىّ لم يعرف هذه الكلمة وليست موجودة إلا فى شعر بعض الهذليين وهو قوله :

فلو كان سلمى جاره أو اجاره رياح بن سعد ردَّه طائر كهل

وقد قيل : إن الكهل الضخم وكهلٌ لفظة ليست بقبيحة التأليف لكنها وحشية غريبة لا يعرفها مثل الأصمعى ، ومن ذلك أيضاً ما يروى عن أبى علقمة النحوى من قوله : مالكم تتكأكؤون علىَّ تكأكؤكم على ذى جِنَّة افرنقعوا عنى. فان تتكأكؤون * وافرنقعوا - وحشى وقد جمع لعمرى العلتين مع قُبح التأليف الذى يمجّه السمع والتوعر ، وما أكثر ما تجتمع العلتان فى هذا الجنس ومن الأمثلة قول أبى تمام :

بنداك يوسى كل جرح يعتلى رأب الأساة بدرديس قِنطرِ

وكذلك قوله :

قدك اتئد أربيت فى الغلواء

فان هذه الألفاظ كما ترى وحشية . ويوجد هـذا الجنس فى شعر العجّاج وابنه رؤبة كثيراً ، ومنه قول بعضهم :

فشحا جحافلة جُرَافٌ هبلع

وقال الآخر :

غرباً جروراً وجُلالا خُزخُز

وقال غيره فى صفة اللبن :

وآخذ طعم السقاء سامط وخاثر عُجُلَّط عكالط

وقول الآخر :

يأكان من قُرّاص وَحَمَّصيص واص

وفى هذه الالفاظ ماجمع الصفتين معاً على ما ذكرناه . وقد روى أن أبا العتاهية قال لمحمد بن مناذر : إن كنت أردت بشعرك شعر العجّاج ورؤبة فما صنعت شيئاً ، وإن كنت أردت أهل زمانك فما أخذت مأخذنا . أرأيت قولك :ـ ومن عاداك لاقى المرمريسا ـ أى شىء المرمريس؟ ولهذا كله اعتمد الحذاق من الشعراء على اختيار اسماء المنازل والنساء في الغزل وتجنبوا ما لا يحسن لفظه للشروط التى ذكرناها وعابوا قول جرير بن عطية :

وتقول بَوْزَعُ قددبيت على العصا هلا هزئت بغيرنا يا بَوْزع

وذكروا أن الوليد بن عبد الملك . قال له : أفسدت شعرك ببوزع وهجنوا اتباع الخليل بن أحمد له فى هذا الاسم حين قال :

أم البنين وأسماء والرباب وبوزع

واستقبحوا قول أبي تمام :

يقول أناسٌ في حبيناءَ عاينوا عمارة رحلي من طريف وتالد

وقالوا : ما الفائدة في ذكر حبيناءَ. وليس أبو تمّام مضطراً إلى ذكر الموضع الذي قيل له فيه هذا . وقد ذكروا أن الفرزدق أنكر على مالك بن اسماء بن خارجة وقد أنشده:

حبّذا ليلتي بتلّ بوَنّى

وقال أفسدت شعرك بذكر (بونّى) قال له فبي بونى كان ذلك قال : وإن كان . وأما قول أبي عبادة البحتري :

وأنا الشجاع وقد رأيت مواقفي بعَقْرَقَسٍ والمشرفية شهّدي

فله في ذكر (عقرقس) عذر واضح، لأنه الموضع الذي شاهد الممدوح به قتاله . وليس يحسن أن يذكر موضعاً غيره ولم يحمد فيه . وهذا ليس بموجب حسن اللفظة . ولكنه يبسط عذر ناظمها حسبُ . ومن هذه الألفاظ المذكورة قول عنترة :

شربت بماء الدحرضين فأصبحت زوراء تنفر عن حياض الدّيلم

ولعل عنترة أراد ذكر الماء المشروب على الحقيقة ، وإلا لو أمكنه أن يذكر اسم مورد من الموارد الذي يجرى هذا المجرى كان أحسن وأليق . وأمّا قول الكميت :

وأدنين البُرودَ على خُدود ... يُزَيِّنَّ الفداغم[1] بالأسيل

فان (الفداغم) كلمة رديئة كما ترى .

ومن الوحشى قول امرئ القيس بن حجر :

وسِنٍّ كسنيق سناءً وسُنَّما[2]

فان هذا على ماذكر لم يعرفه الأصمعى ولا أبوعمرو ، وقال: هو بيت مسجدىٌّ ، يريد من عمل أهل المسجد . وقال غيرهما سُنيق جبلٌ وسُنَّم هى البقرة ، فأما السِنُّ فالثور . ومن هذا أيضاً قول العجاج :

وفاحما ومرسناً مسرجاً

فان المرسن الأنف ، والمسرج لا يعرف حتى خُرِّج له أنه أراد بالمسرج المحدد ، من قولهم للسيوف (السريجيّات) منسوبة إلى قين يعرف بسريج. وهذا القصد على ما تراه وحشى غريب .

وما زال أهل العلم بالشعر يكرهون قول ذى الرمة :

عصا عسطوس لينها واعتدالها[3]

وفى عسطوس ضروب من العيوب المذكورة ، وقيل إنه الخيزران . وقد كان يمكن ذا الرُّمّة أن يقول : عصا خيزران ، وإن كان هؤلاء الشعراء

---

(١) الفدغم : التام الجمال . عن هامش الأصل .

(٢) وتمام البيت : ذعرت بمدلاج الهجير نهوض . والسنيق أكمة . والسن الثور الوحشى . وقال الأصمعى لا أعرف سنما . ذكر ذلك ابن دريد فى جمهرته . عن هامش الأصل .

(٣) نقلت من خط يوسف بن يعقوب النجيرمى : عسطوس ضرب من الشجر وزنه فعلول واحد عصا عسطوس لينها واعتدالها . عن هامش الأصل .

أرادوا الاغراب حتى يتساوى فى الجهل بكلامهم العامة وأكثر الخاصة، فما أقبح ما وقع لهم. وقد رأيت أنا جماعة يتعمدون هـذا فقلت لهم: إن سررتم بمعرفتكم وحشى اللغة فيجب أن تغتموا بسوء حظكم من البلاغة.

وجرى بين أصحابنا فى بعض الأيام ذكر شيخنا أبى العلاء بن سليمان، فوصفه واصف من الجماعة بالفصاحة واستدل على ذلك بأن كلامه غير مفهوم لكثير من الأدباء، فعجبنا من دليله وان كنا لم نخالفه فى المذهب. وقلت له: ان كانت الفصاحة عندك بالألفاظ التى يتعذر فهمها فقد عدلت عن الأصل، أولا فى المقصود بالفصاحة التى هى البيان والظهور، ووجب عندك أن يكون الأخرس أفصح من المتكلم، لأن الفهم من إشاراته بعيد عسير. وأنت تقول كلما كان أغمض وأخفى كان أبلغ وأفصح. وعارضه أبو العلاء صاعد بن عيسى الكاتب وقال: صدقت إننا لا نفهم عنه كثيراً مما يقول، الا أن على قياس قولك يجب أن يكون ميمون الزنجى الذى نعرفه أفصح من أبى العلاء، لأنه يقول ما لا نفهمه نحن ولا أبو العلاء أيضاً! فأمسك.

وأنا أكره من قول كثير بن عبد الرحمن صاحب عزّة:

وما رَوْضَةٌ بالحزن طيبة الثرى ... يمجُّ النّدى جثجاثها وعرارها

ذكر (الجثجاث) لأنه اسم غير مختار. ولو أمكنه ذكر غيره كان عندى أليق وأوفق. ولا أحبُّ أيضاً تسمية أبى تمام صاحبه (علاثة) ونداءه بالترخيم فى قوله:

قف بالطلول الدارسات علاثا ... أضحت حبال قطينهنَّ رثاثا

وإن كان الرَّوىّ قاده الى ذلك ، فليت شعرى مَن حظر عليه القوافى واقتصر به على الثاء دون غيرها من الحروف ! وليس يؤثر منه الا الشعر الحسن على أقرب الوجوه وأسهل السبل ، دون ما يتكلف المشقة فى نظمه والعناء فى تأليفه، وليس يغفر للشاعر لاجل مايلزم به نفسه ذنب ولا يغفل له عن خطإ إذ كان حظر المباح، وحرم الحلال، واعتمد تكلف النَّصَب طوعاً، واختياراً ، وهوًى، وقصداً. لكنه لعمرى إذا أتانا بالسليم من الزلل، البعيد من التكلف والخطل . وكان كذلك فى مأخذ صعب، ومسلك وعر، حمدناه الحمد الكامل، ووصفناه الوصف التام .

ومن الألفاظ التى ذكرناها قول أبى عبادة البحترى :

فلا وصل إلا أن يطيف خيالها بنا تحت جؤشوش من الليل مظلم(١)

فليس بقبيح (جؤشوش) خفاء . هذا على انى لم اعرف شاعراً قديماً ولا حديثاً احسن سبكاً من أبى عبادة ، ولا احذق فى اختيار الالفاظ وتهذيب المعانى . ومن ذلك أيضاً قول أبى تمام :

صهصلق فى الصهيل تحسبه اشرج حلقومه على جرس

وقول القطامى :

الى حيزبون توقد النار بعد ما تصوبت الجوزاء قصد المغارب

فهل تعرف اوعر من (صهصلق) او (حيزبون)، وعلى كل حال فالبدوى صاحب الطبع فى هذا الفن اعذر من القروى المتكلف . لأن هذا لايعرف

---

(١) وفى نسخة : من الليل أسفم ،

هذه الا بعد البحث والطلب وتجشم العناء فى التصفح. وعلى قدر ذلك يجب لومه والانكار عليه.

ر والرابع: ان تكون الكلمة غير ساقطة عامية كما قال ابو عثمان ايضا. ومثال الكلمة العامية قول ابى تمام:

جليت والموت مُبدٍ حرَّ صفحته وقد تفرعن فى أفعاله الأجلُ

فان (تفرعن) مشتق من اسم فرعون. وهو من ألفاظ العامة. وعادتهم أن يقولوا: تفرعن فلان، إذا وصفوه بالجبريَّة. ومنه قول أبى نصر عبد العزيز ابن نباتة:

اقام قوام الدِّين زيغ قناته وأنضج كى الجرح[1] وهو فطيرُ

فتأمل لفظة (فطير) تجدها عاميةً مبتذلة، وإن كانت لعمرى قد وقعت هُنا موقعاً لو كانت فصيحة هجنها، وأذهب طلاوتها. كيف وهى على ماتراه.

فاما قول ابى الطيب المتنبى:

إنى على شغفى بما فى خُمرها لأعف عما فى سراويلاتها

فلا شئ أقبح من ذكر (السراويلات) وما أعرف كناية أشهد الله أن التصريح أجمل منها، ووصف عفةِ سلوك لريب والتهم أحسن من التلفظ بها، الا كناية أبى الطيب هذه ونعته عفافه هذا النعت.

ومن الالفاظ العامية أيضاً قوله:

خلَوْقيـة فى خلوقيها سويداء من عنب الثعلب

---

(١) وفى النسخة الثانية: كى القرح.

فان عنب الثعلب مما أقول إن العامة لو نظمت شعراً لترفعت عن ذكره.

وليس ايرادى هذه الأمثلة على جهة الطعن على هؤلاء الشعراء الفضلاء والغض منهم. وكيف يكون ذلك وسأورد من غرائبهم وبدائع كلامهم مايعلم معه أننا تحت تقصير عن شأوهم، ويقع العجز عن ادراك القريب من غاياتهم. لكنى إذا احتجت الى ايراد الامثلة فى المختار والمنبوذ، والمحمود والمذموم، فلا معدل لى عن أشعارهم وتصفح نظمهم، وأخذ ما أريده منها وايراده عنها فى الصنفين معاً.

ومن الالفاظ العامية أيضا قول أبى تمام فى رواية أبى القاسم:

لوكان كلَّفها عبيدٌ حاجةً يوماً لزنَّى شدْقماً وجَديلا

(فزنَّى) فى القبح يوفى على كلِّ قبيح، فأما قول زهير بن أبى سلمى فى قصيدته المختارة:

وأقسمت جهداً بالمنازل من منى وما سحقت فيه المقادم والقمل

فان (القمل) من الألفاظ التى تجرى هذا المجرى. وقول أبى تمام:

قد قلت لما لجّ فى صده أعطف على عبدك يا قابرى

غاية فى السخافة؛ لأن (قابرى) من ألفاظ عوام النساء وأشباههن. وليس لأحد أن يتخيل أن العذر فى إيراد هذه الألفاظ وأمثالها تعذر مايقع موقعها فى النظم كما يظن ذلك بعض المتخلفين فى هذه الصناعة. وذلك أنه ليس يجب على الانسان أن يكون شاعراً ولا كاتباً ولا صاحب كلام يؤثر ولفظ يروى، ولا يجب عليه لو وجب هذا أن ينظم تلك القصيدة

التي وردت فيها هذه اللفظة ولا البيت من القصيدة. فكيف نعذره إذا أورد لفظة قبيحة جارية مجرى ماذكرناه، وهو قادر على حذف البيت كلّه واطّراح ذكر جميعه إن لم يكن قادراً على تبديل كلمة منه.

ونعود إلى ذكر الألفاظ العاميّة، ونقول من الأمثلة قول أبي نصر بن نباتة:

فقد رفعت أبصارها كل بلدة   من الشوق حتى أوجعتها الاخادع

فان (أوجعتها) من أشد ألفاظ العامة ابتذالا. وإن كانت (الأخادعُ) قبيحة. ومنها قول أبي تمام:

ليزدك وجداً بالسماحة ما ترى   من كيمياء المجد تغن وتغنم

و(كيمياء) من ألفاظ العوامّ المبتذلة وليست من ألفاظ الخاصة ولا يحسن نظم مثلها. وكذلك أيضا قول أبي الطيب المتنبي:

تستغرق الكفُّ فوديه ومنكبه   وتكتسي منه ريح الجورب الخلق

و(الجورب) مما يكره ايراد مثله لما ذكرته. وأمثال هذا كله في الاشعار المطّرحة كثيرٌ. ولو تأملت قصيدة واحدة من شعر من يدعى القريض في هذا العصر وجدت فيها عدة أمثلة لكل ما أكرهه وأنكره. إلا أني أعتمد على التمثيل بأشعار هؤلاء الفحول المتقدمين في هذه الصناعة لأمور: اوّلها صيانة هذا الكتاب عن تهجينه بذكر غيرهم. وثانيها أنّ اللفظة التي تكره في نظم هؤلاء الحذّاق تقع فريدة وحيدة يظهر مباينتها لكلامهم، فالعلم بها واضحٌ وكشفها جليٌّ. وقد قال حبيب بن أوْسٍ:

وكذاك لم تفرط كآبةُ عاطلٍ   حتى يجاورها الزمان بحالِ

وقال غيره قبله :

الجهل فى الجاهل المغمور مغمورُ   والعيب فى الكامل المذكور مذكور
كفوفة الظفر تخفى من مهانته   وبعضها فى سواد العين مشهور

وليس مكانها فى أشعار غيرهم كذلك . بل هى منظومة مع غيرها فى القبح وأشكالها . وثالثها إيثارى أن أعلمك أن مقدمى الفصاحة سامحوا نفوسهم ، وأصبحوا فى طاعة أهوائهم ، ليتحقق أنّ الزلل فى طباع البشر موجود . والعصمة عن أكثرهم بائنة ، هذا على مالى فى طلب ذلك من الكلفة والنّصب، إذ كان قليلا فى كلامهم مغموراً بمحاسنهم، وكنت أفتقر إلى تأمل الديوان الكامل حتى أظفر منه بالكلمات اليسيرة فأوردها مثالا

فأما اقتصارى فى أكثر ما أمثل به على المنظوم دون المنثور ، مع أن كلامى عليهما واحدٌ ، فانما أقصد ذلك لكثرة المنظوم واشتهاره ، ورغبتى فى أن يسهل الوزن عليك حفظ ما أذكره ، فانه داع قوى ، وسبب وكيد .

والخامس: أن تكون الكلمة جارية على العرف العربى الصحيح غير شاذة ويدخل فى هذا القسم كل ماينكره أهل اللغة ، ويرده علماء النحو من التصرف الفاسد فى الكلمة . وقد يكون ذلك لأجل أن اللفظة بعينها غير عربية . كما أنكروا على أبى الشيص قوله :

وجناح مقصوص تحيف ريشه   ريب الزمان تحيف المقراض

وقالوا ليس (المقراض) من كلام العرب . وتبعه أبو عبادة فقال :

وأبت تركى الغديات والآ   صال حتى خضبت بالمقراض

فمابوه عليهما معاً. وقد تكون الكلمة عربية إلا أنها قد عُبر بها عن غير ماوضعت له فى عرف اللُّغة كما قال أبو تمام :

حلَّت محلَّ البكر من مُعطَى وقد زفت من المُعطى زِفاف الأيِّم

وقال أبو عبادة :

يشقُّ عليه الريحُ كلَّ عشيَّة جيوب الغمام بين بكرٍ وأيِّم

فوضع (الأيم) مكان الثيب وليس الامر كذلك. ليس الأيم الثيب فى كلام العرب، إنما الأيم التى لازوج لها، بكراً كانت أو ثيباً. قال الله عز وجل « وأنكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم » وليس مراده تعالى نكاح الثيبات من النساء دون الأبكار، وإنما يريد النساء اللواتى لا أزواج لهن. وقال الشماخ بن ضرار :

يقرّ بعينى أن أحدث أنها ـ وان لم أنلها ـ أيم لم تزوَّج

وليس يسرّه أن تكون ثيباً. وقد حكى أن بعض كبار الفقهاء، وهو محمد بن ادريس الشافعى، غلط فى ذلك والصحيح ما ذكرناه.

ومثال هذا أيضا قول أبي تمام :

مامقرب يختال فى أشطانه ملآن من صلف به وتلهوق

يريد بالصلف هنا الكبر والتيه، وهذا مذهب العامة فى استعمال هذه اللفظة. وأما العرب فتقول : صلفت المرأة عند زوجها إذا لم تحظ عنده، وصلف الرجل أيضاً كذلك إذا كرهته. قال جرير :

إنى أواصل من أردت وصاله بحبال لاصلف ولا لوَّام

والصلف الذى لاخير عنده . ومن أمثالهم رُبَّ صلف تحت الراعدة . ومن ذلك أيضاً قول أبي عبادة :

شرطى الانصاف إن قيل اشترط   وصديق من إذا صافى قسط

وأراد (بقسط) عدل. لأن الامر عليه وليس الأمر كذلك وإنما يقال أقسط : اذا عدل وقسط : اذا جار. قال الله تعالى (وأمّا القاسطون فكانوا لجهنم حَطَباً) وقد يكون ماذكرناه على جهة الحذف من الكلمة كما قال رؤبة ابن العجاج: قواطناً مكة من ورق الحما

يريد (الحمام) . كقول خفاف بن ندبة :

كنواح ريش حمامةٍ نجديَّةٍ   ومسحت باللثتين عصف الإثمد

يُريد كنواحى وكما قال غيره [هو مضرس بن ربعى] :

وطرت بمنصلى فى يعملات   دوامى الايد يخبطن السريحا

والوجه الأيدى ، ومن ذلك قول النجاشى :

فلست بآتيه ولا أستطيعه   ولاك اسقنى ان كان ماؤك ذافضل

أراد ولكن اسقنى . وقال الآخر :

أو معبر[1] الظهر يُنبي عن وليَّته   ماحجّ ربَّه فى الدنيا ولا اعتمرا

يُريد ما حجَّ ربّه . وقال مالك بن حَرِيم الهمدانىّ :

فان يك غثاً أو سميناً فانى   سأجعل عينيه لنفسه مقنعا

يريد لنفسه . وقال أبو الطيب المتنبِّى :

---

(١) المعبر من الكباش الكثير الصوف . عن هامش الأصل .

تمثّرت به فى الأفواه ألسُنُها والبُرُد فى الطرق والأقلام فى الكتب

وقد يكون على وجه الزيادة فى الكلمة مثل ان يشبع الحركة فيها فتصير حرفا كما قال :

وأنت على الغواية حين ترمى وعن عيب الرجال بمنتزاح

أى بمنتزح . وقال غيره :

وانى حيث مايسرى الهوى بصرى من حيث مانظروا أدنو فانظور

يريد أدنو فانظر . وقال الآخر :

تنفى يداها الحصا فى كل هاجرة نفى الدراهيم تنقاد الصياريف

يريد الدراهم والصّيارف .

وقد يكون إيراد الكلمة على الوجه الشاذّ القليل ، وهُو أردأ اللغات فيها لشذوذه . والكثير أبداً خفيف ، كما يقول النحويّون فى خفة الأسماء لكثرتها . ومن هذا قول البُحترىّ :

متحيرين فباهت متعجبٌ ممَّا يرى أو ناظرٌ متأمّلُ

فقوله (باهت) لغة رديئةٌ شاذّة . والعربىّ المستعمل بُهت الرّجل يُبْهَت فهو مبهوت ، ومنه قول المتنبى :

واذا الفتى طرح الكلام معرضاً فى مجلس أخذ الكلام اللذعنا

فانّ (اللذ) ، فى الذى ، لغة شاذة قليلة . ومنه قوله أيضا :

ايفطمه التوراب قبل فطامه ويأكله قبل البلوغ إلى الأكل

(فالتوراب) لغة فى التراب شاذة غير كثيرة . وقد يكون لأنّ الكلمة بخلاف الصيّغة فى الجمع أو غيره ، كما قال الطرِمّاح :

وأكره أن يعيب عليّ قومى هجاى الأرذلين ذوى الحنات

فجمع (إحنة) على غير الجمع الصحيح، لأنها إحنةٌ وإحنٌ، ولا يقال حنات. وقد روى أبو بصير أنّ عبد الملك بن قريب الاصمعىّ قال: كنا نظن أن الطرماح شيء حتى سمعنا قوله هذا البيت. وكما قال الآخر:

من نسج داود أبى سلام

يريد أبا سليمان.

ومن هذا الفصل أيضا أن يبدل حرف من حروف الكلمة بغيره كما قال الشاعر [هو رجل من بنى يشكر]:

لها أسارير من لحم متمرة[1] من الثعالى ووخزٌ من أرانيها

يريد من الثعالب وأرانبها. وقال الآخر:

ومنهل ليس له حوازق[2] ولضفادى جمة نقانق

يريد ولضفادع.

ومنه أيضا إظهار التضعيف فى الكلمة مثل قول الشاعر: [هو قعنب بن أم صاحب]

مهلا أعاذل قد جربت من خلقى أنى أجود لأقوام وان ضننوا

وأما صرف ما لاينصرف كقول حسّان بن ثابت:

وجبريلٌ أمين الله فينا وروح القدس ليس له كفاء

---

(١) تمرت اللحم إذا جففته. من هامش الأصل.

(٢) الحزقة والحزق: الجماعة من الناس. فبنى منه فاعلا وجمعه على فواعل. من هامش الأصل.

ومنع الصرف مما ينصرف كما أنشدوا قول العبَّاس بن مرداسٍ :

وما كان حصنٌ ولا حابسٌ   يفوقان مرداس في مجمع

وكما قال البُحترىُّ :

هزج الصَّهيل كأنَّ فى نغماته   نبرات معبد فى الثقيل الأول

فمنعا الصرف عن مرداسٍ ومعبدٍ .

وقصر الممدود كقول الآخر :

والقارح العدّا وكل طمرّة   ما إن تنال يد الطويل قذالها

ومد المقصور على ماروى بعضهم :

سيغنينى الذى أغناك عنى   فلا فقر يدوم ولا غناء

وحذف الاعراب للضرورة مثل قول امرىء القيس بن حجر :

فاليوم أشرب غير مستحقب   إثما من الله ولا واغل

وتأنيث المذكر على بعض التأويل كقول الشاعر :

وتشرق بالقول الذى قد أذعته   كما شرقت صدر القناة من الدم

وتذكير المؤنث كما قال الآخر : [هو عامر بن جوين الطائى]

فلا مزنة ودقت ودقها   ولا أرض أبقل إبقالها

فان هذا وأشباهه وما يجرى مجراه ، وإن لم يؤثر فى فصاحة الكلمة كبير تأثير ، فاننى أوثر صيانتها عنه ، لأن الفصاحة تنبىء عن اختيار الكلمة وحسنها وطلاوتها . ولها من هذه الامور صفة نقص فيجب اطراحها . على أن ما ذكرته يختلف قبحه فى بعض المواضع دون بعض على قدر التأويل فيه وحكمه ، فأما إدخال الألف واللام على الفعل فى نحو قول الشاعر :

يقول الخنا وابغض العجم ناطقا إلى ربنا صوت الحمار اليُجدع

وتشديد الكلمة المخففة مثل قول الشاعر :

كأن مهواها على الكلكل

وقول الآخر : [هو رؤبة]

ضخمٌ يحبُ الخلق الأضخمَّا

وتحريك الياء التي تقع قبلها كسرة في الرفع والجرّ مثل قول الشاعر:

ما إن رأيت ولا ارى في مدّتي كجواريٍ يلعبن في الصّحراء

فانّ هذا كُلّهُ داخلٌ في باب الزيادة التي ذكرناها وأشرنا اليها، وهي مكروهة على ماتقدم.

والسادسُ: أن لا تكون الكلمة قد عُبِّر بها عن امرٍ آخر يكره ذكره، فاذا أوردت، وهي غير مقصود بها ذلك المعنى، قبحت وان كملت فيها الصفات التي بينّاها . ومثال هذا قول عروة بن الورد العبسيّ :

قلت لقوم في الكنيف تروّحوا عشيَّة بتنا عند ما وان رُزَّح

والكنيف أصله الساتر، ومنه قيل للترس كنيف، غير انه قد استعمل في الآبار التي تستر الحدث وشهرتها . فانا اكرهه في شعر عروة ، وان كان ورد موردا صحيحاً لموافقة هذا العرف الطارئ. على ان لعروة عُذْرًا وهو جواز ان يكون هذا الاستعمال حدث بعده . بل لا أشك انه كذلك لأن العرب أهل الوبر لم يكونوا يعرفون هذه الآبار . فهو وان كان معذورًا وغير ملومٍ فبيته ممّا يصح التمثيل به .

ومنه عندى قول الشريف الرضى رحمه الله :

اعزز عليّ بان أراك وقد خلت من جانبيك مقاعد العُوّاد

فإيراد مقاعد فى هذا البيت صحيح، لأنه موافق لما يكره ذكره فى مثل هذا الشان. لاسيما وقد أضافه الى من يحتمل اضافته اليهم وهم العواد. ولو انفرد كان الأمر فيه سهلا . فاما اضافته الى ماذكره ففيها قبح لاخفاء به. ومن هذا النحو قول ابى تمام :

متفجرٌ نادمته فكأنّنى للدلو او للمرزمين نديم

(فالدلو) هاهنا أحد البروج ولا اختاره لموافقته اسم الدلو المعروف. وانت تجد بأقرب تأمّل فرق مابين قول القائل لمن يمدحه : انت المرزم جودا والجنة لمن تقصده الايام عزا . و بين قوله : انت الدلو كرماً والكنيف لطريد الدهر سعة . والمعنيان صحيحان . وحسن أحدهما وقبح الآخر ظاهر لاخفاء به. ولولا ماذكرته ونبّهت عليه لم يكن لذلك وجه ولا علة .

ومن هذا أيضاً قول ابى صخرِ الهُذلى :

قد كان صرمٌ فى الممات لنا فعجلت قبل الموت بالصرم

وانما انكرت هذا لموافقته ايراد العامة هذه اللفظة على هذه الصيغة بالصاد فيما هى بالسين ، فكان ايثارى تجنبها لذلك . فأما قول عمرو :

وكم من غائطٍ من دون سلمى قليل الانس ليس به كتيع

فجارٍ هذا المجرى . والغائط البطن من الأرض ، إلاّ أنّهُ يُستعمل الآن فى الحدث على ذلك الأصل. فذكره قبيح على ماتقدم. لكن عمروٌ معذورٌ

كعروة، لأنه على ما ذكر وعرف حدث . فلعلّ عمرًا قبله .

وممَّا يوضح ما ذكرته لك ويبينه انك تجد (تصرم) في قول ابى عبادة:

تصرم الدهر لا وصل فيطمعنى　　فيما لديك ولا يأس فيسليني

مختارا مرضياً. وكذلك (يتصرم) في الشعر المنسوب الى يزيد بن معاوية وهو:

خذوا بنصيب من نعيم ولذة　　فكل وإن طال المدى يتصرم

ولا يقبحان لمخالفتهما الاسم الذى ذكرته في اللفظ . وهو قبيح فى بيت الهذلى ، للموافقة لا علّة غير ما اعلمتك به . ومنه أيضاً قول ابى تمَّام :

وعزائمًا فى الروع معتصميَّة　　ميمونة الادبار والاقبال

(فالادبار) من الألفاظ المكروهة لما ذكرته . وكذلك قوله :

يضحكن من اسف الشباب المدبر　　يبكين من ضحكات شيبٍ مقمر

لان (المدبر) هاهُنا مثل (الادبار) فى البيت الأول والكلمة الفصيحة غيرهما على ما بُيّن. ومنه قول الشريف الرضىّ رحمه الله :

سلام على الاطلال لا عن جنابة　　ولكنَّ يأسا حين لم يبق مطمع

فان (جنابةَ) هُنا لفظة غير مرضيّة للوجه الذى ذكرته ، وان كانت لولا ذلك فصيحةً مختارةً لخلوّها من العُيوب غيره .

والسابع : ممَّا قدمناه ان تكون الكلمة معتدلة غير كثيرة الحروف فانها متى زادت على الأمثلة المعتادة المعروفة قبُحت وخرجت عن وجهٍ من وجوه الفصاحة . ومن ذلك قول أبى نصر بن نباته :

فاياكم ان تكشفوا عن رؤوسكم　　ألا انّ مغناطيسهن الذوائب

فمغناطيسهن كلمة غير مرضيّة لما ذكرته وان كان فيها ايضاً عُيوبٌ أخر ممّا قدّمناه . ومن هذا النوع ايضاً قول ابى تمّام :

فلأذربيجان اختيالٌ بعد ما　　كانت معرّس عبرةٍ ونكالِ

سمُجت ونبّهنا على استسماجها　　ماحولها من نضرة وجمالِ

فقوله: فلأذربيجان كلمة رديئةٌ لطولها وكثرة حروفها وهى غير عربيّة ولكن هذا وجه قبحها . وكذلك قوله فى البيت الثانى : استسماجُها ردىءٌ لكثرة الحروف وخروج الكلمة بذلك عن المعتاد فى الألفاظ الى الشاذ النادر . ونحو من هذا قول [ابى الطيب] المتنبى :

إن الكريم بلا كرامٍ منهُم　　مثل القلوب بلا سُويداواتها

فسُويداواتها كلمةٌ طويلةٌ جداً فلذلك لا اختارها . ومنه أيضاً قول ابى تمام:

انـــه باستماعكه مُحــلا　　يفوتُ عُلوُّهُ الطرف الطموحا

فليس بقبيح قوله : باستماعكه خفاءٌ لكثرة الحروف على ماذكرناه لاغير . وكذلك قوله أيضاً :

العيس تعلم ان حوباواتها　　ربحٌ اذا بلغتك ان لم تُنحر

وحوباواتها كلمةٌ طويلة . ومنه قوله ايضاً : وليس فى كُل الروايات

والى محمدٍ ابتعثت قصائدى　　ورفعت للمستنشدين لوائى

فالمستنشدين كلمة كثيرة الحروف على ماتراه . وهذا قد يُستدل به على غيره ، وان أمثاله كثيرة

والثامن: أن تكون الكلمة مصغّرة في موضع عُبر بها فيه عن شيء لطيف أو خفي أو قليل أو مايجرى مجرى ذلك. فاني أراها تحسن به ويجب ذكره في الأقسام المفصلة ولعل ذلك لموقع الاحصار (١) بالتصغير، ومثال ذلك قول الشريف الرضى رحمه الله:

يولّع الطل بردينْا وقد نسمت   رويْحةُ الفجر بين الضال والسلَّم

فلما كانت الرّيح المقصودة هُناك نسيما مريضاً ضعيفاً حسُنت العبارة عنه بالتصغير، وكان للكلمة طلاوة وعذوبة. ومثاله أيضا قول أبي العلاء صاعد بن عيسى الكاتب:

إذا لاح من برق العقيق وميضةُ   تدقُّ على لمح العيُون الشوائم

أفلا تراه لما اراد أنها خفيّة تدقُّ على من ينظرها حسن التصغير في العبارة عنها. وكذلك قول شيخنا أبي العلاء بن سليمان:

إذا شربتْ رأيت الماء فيها   أزيْرق ليس يستره الجران

لما كان ماءً قليلا يلوح ودونه حائل من أعناق الابل وساتر على كل حال؛ حسُن وُروده مصغراً. وكذلك قول الرضى رحمه الله:

زال وابقى عند وُرّاثه   جذيْم مالٍ عرقته الحقوق

فصغر لما أراد القلة. وأما قول المخزومى:

وغاب قميرٌ كنت أرجو طلوعه (٢)   وروّح رُعيان ونوم سُمَّر

فانما جعله قميراً لأنه كان هلالا غير كامل، ويمكن الدلالة على ذلك

(١) في ٤٤٢: لموقع الاختصار.

(٢) في ٤٤٢: أخشى غيوبه.

بقوله: إنه غاب فى أول الليل وقت نوم السمَّر، والقمر إذا كان هلالا غاب فى ذلك الوقت بلا شك. وهذا تصغير مختار فى موضعه، فأما الأسماء التى لم يُنطق بها إلا مصغرة كاللجين والثريا وما أشبههما فليس للتصغير فيهما حسن يذكر لأنه غير مقصود به ماقدمناه، ولذلك لا أختار التصغير فى قول أبى الطيب:

إذا عذلوا فيها أجبت بأنةٍ ... حبيبتا قلبى فؤادى هيا جُمل

لأنه عار من الوجه الذي ذكرته. فأماما يذهب [اليه] من التصغير بمعنى التعظيم فى مثل قول الشاعر:

وكل أناس سوف يدخل بينهم ... دويهية تصفرّ منها الأنامل

فقد حكى أن أبا العباس المبرد كان ينكره ويزعم أن التصغير فى كلام العرب لم يدخل إلا لنفى التعظيم، ويتأول دويهية وما يجرى مجراها بأن يقول أراد خفاءها فى الدخول فصغرها لهذا الوجه وهو ضد التعظيم المذكور، ويقوى عندى ماذهب إليه أبو العباس المبرد أنهم إذا وضعوا التصغير أمارة للتحقير والتعظيم معاً فقد زالت الفائدة [به] ولم يكن دليلا على واحد منهُما بل يرجع إلى المقصود باللفظة ويلتمس بيان ذلك من جهة المعنى دون اللفظ فليس للتصغير تأثير. وعلى كلا القولين فليس التصغير عندى وجهاً من وجوه الفصاحة إلا فى الموضع الذى ذكرته دون مايسمونه تصغيراً فى التعظيم وعلى هذا [أ]حمل قول المتنبى:

أحاد أم سداس في أحادٍ ... لُيَيْلتنا المنوطة بالتناد

فلا أختار التصغير فى لييلتنا لأنه تصغير تعظيم وليس على الوجه الذى ذكرته. فأمّا قول [أبى نصر] بن نباتة يصف الحية :

فى الهضبة الحمراء إن كنت ساريا أغيبر يأوى فى صُدوع الشواهق

فان تصغيره هاهُنا مرضى على ماذكرته لأن الحية توصف بانها لا تغتذى إلا بالتراب قدْ جف لحمها وذهبت الرطوبة منها ، ألا ترى إلى قول النابغه :

فبت كأنى ساورتنى ضئيلة من الرقش فى أنيابها السم ناقع

فوصفها بأنها ضئيلة لما ذكرته . وأما قولُ أبى الطيّب :

ظللت بين أصيْحَابى أكفكفه وظل يسفح بين العذر والعذل

فالتصغير فيه مختارٌ لأن العادة جارية فى قلة عدد من يصحب الأنسان في مثل هذه المواضع، ولهذا كانوا فى الأكثر ثلاثةً . وجرى ذكر الصاحبين والخليلين فى الشعر كثيراً لهذا السبب كما قال امرؤ القيس :

خليلى مُرّابى على أم جُندُب نقض لبانات الفؤاد المعذّب(١)

وقال أبو نصر بن نباتة :

قفا فاقضيانى لذةً من حديثه علانيةً إن السّرار مُريب

وأمثال هذا يعرفها كل أحدٍ وهى أكثر من أن يحاط بها أو تحصى.

فهذه الأقسام الثمانية هى جملة ما يحتاج إلى معرفته فى اللفظة المفردة بغير تأليفٍ فتأمّلها وقس عليها ما يرد عليك من الألفاظ فانك تعلم الفصيح منها من غيره إن شاء الله تعالى .

---

(١) فى ٤٤٢ : لنقضى حاجات الفؤاد المعذب .

[الكلام فى الألفاظ المؤلفة[1]]

وإذ كنا قد تكلمنا على الكلمة المفردة وقلنا فيها ما يُستدلُّ به على غيره، فلنذكر الآن ما يحضُرنا من القول فى الكلام المؤلف وهُو القسمُ الثانى ممّا ابتدأنا بذكره أوّلاً ونقول قبل ذلك: [إن] كل صناعة من الصناعات فكمالُها بخمسة أشياء على ما ذكره الحكماء، الموضوع وهُو الخشب فى صناعة النجارة، والصانع وهو النجّار، والصورة وهى كالتربيع المخصوص إن كان المصنوع كرسياً؛ والآلة مثل الميشار[2] والقدوم وما يجرى مجراها، والغرض وهو أن يقصد على هذا المثال الجلوسُ فوق ما يصنعه. وإذا كان الأمر على هذا ولا تمكن المنازعة فيه وكان تأليف الكلام المخصوص صِناعةً وجب أن نعتبر فيها هذه الأقسام. فنقول: إن الموضوع هُو الكلام المؤلف من الأصوات على ما قدمته. وقد ذكرت فيه ما يقنع طالب هذا العلم وشرحت من حال اللفظة بانفرادها وما يحسن فيها ويقبح ما اعتمدت[3] فى تلخيصه وإيضاحه على أننى لم أرجع فيه إلى كتاب مؤلف ولا قول يروى ولا وجدت ما ذكرته مجموعا فى مكان، وإنما عرفته بالدُّربَة وتأمُّل أشعار الناس وما نبه أهل العلم فى أثباتها ولهذا لست أدّعى السلامة من الخلل و [لا] العصمة من الزّلل واعترف بالتقصير وأسأل من ينظر فى كتابى هذا بسط عُذرى والصفح عما لعلّه يُثيره علىّ، فانى سلكت فيه

(١) هذا العنوان عن : ٤٤٢ فقط

(٢) فى ٤٤٢ : المنشار (٣) فيها : اجتهدت

مسلكا صعباً وألفت منه تأليفاً مقتضباً يجب على المنصف الإعراض عما يجدُني أشير فيه إلى التجاوز عنه والتغمُّد له .

فأما الصانع المؤلف فهو الذى ينظم الكلام بعضه مع بعض كالشاعر والكاتب وغيرهما وسأذكر بعون الله فى موضع من هذا الكتاب مايفتقر المؤلف إلى معرفته ويحتاج إلى علمه . وأما الصورة فهى كالفصل للكاتب والبيت للشاعر [وماجرى مجراهما] وأما الآلة فأقرب ماقيل فيها إنها طبع هذا الناظم والعلوم التى اكتسبها بعد ذلك ولهذا لا يمكن أحداً أن يعلّم الشعر من لاطبع له وان جهد فى ذلك لأن الآلة التى يتوصل بها غير مقدورة لمخلوق . ويمكن تعلم سائر الصناعات لوجود كل ما يحتاج إليه من آلاتها . وأما الغرض فبحسب الكلام المؤلف فان كان مدحاً كان الغرض به قولا ينبىء عن عظم حال الممدوح ، وإن كان هجوا فبالضد وعلى هذا القياس كل ما يؤلف وإذا تأملته وجدته كذلك . وقد ذهب أبو الفرج قدامة بن جعفر الكاتب إلى أن المعانى فى صناعة تعلم الكلام موضوع لها وذكر [ذلك] فى كتابه الموسوم بنقد الشعر وقال فى كتابه فى الخراج [وصناعة الكتابة] عند كلامه على البلاغة إنَّ اللغة تجرى مجرى الموضوع لصناعة البلاغة وهذان القولان على ما تراه مختلفان والصحيح منهما ما قدّمناه وذكره فى كتاب الخراج . ويجب أن يقال له إذا ذهب إلى أن المعانى هى الموضوع خبّرنا عن الألفاظ التى أخذها هذا الصانع [المؤلف] فألفها إذا لم تكن عندك موضوعاً لصناعة فما منزلتها من الأقسام التى اعتبرها الحكماء فى كلِّ صناعة والتأمل

قاض بصحتّها ونحن نرى الألفاظ تأثيرها في هذه الصّناعة التى كلامُنا عليها تأثير(١) بين فى الحسن والقبح ولا يجوز أن تكون مع هذه العُلقة الوكيدة عريةً منها فإن قلت إنها الآلة قُلنا لك وأى صناعة من الصناعات تصاحبها الآلة بعد فراغ الصانع منها حتى تصير أصلا والمصنوع تابعاً لها فانّا نجد الألفاظ على هذه الصفة فبطل هذا الوجه أن يكون آلة. وفساد أن تكون الألفاظ هى الصانع المؤلّف أو الصُورة المصنوعة أو الغرض المقصود ظاهرٌ لايخفى على أحدٍ. فمتى أخرجت الألفاظ من أن تكون موضوعاً لصناعة التأليف أخرجتها من جملة الأقسام المعتبرة فى كل صناعة ونحن نجد تعلّقها ظاهراً. فإن قال لنا ما تقولون أنتم فى المعانى مع أن عُلقتها أيضاً وكيدة قلنا المعانى وتأليف الألفاظ هى صناعة هذا الصانع التى أظهرها فى الموضوع وهى التى تكمل الأقسام المذكورة فاما الألفاظ فليست من عمله وإنما له منها تأليف بعضها مع بعض حسب. وقد وقفت فى بعض المواضع على كلام في هذه الصّناعة لا أعلم الآن صاحبه قدامة أو غيره — لأنى قد أنسيت الكتاب الذى وجدته فيه — يدل على أن الألفاظ موضوعٌ كما قلنا إلا أنه يدعي أن الناظم متى ألَّف لفظة رديئة فليس ذلك بعيبٍ عليه كما أن النّجار إذا صنع كرسياً من خشب ردىء فليس بعيب فى صناعته وقد أحكمها كون الموضوع الذى هُو الخشب رديئاً. وهذا الذى ذكره هذا القائل فاسدٌ وذلك أن النجار يعاب إذا كان قليل البصيرة بموضوع صناعته ولو تمكّن

---

(١) فى ٤٤٢ : ونحن نرى أن تأثير الألفاظ فى هذه الصناعة التى كلامنا الخ. وفيها بدل : عرية ، غريبة

من عمل ذلك الكرسيّ الذي مثل به من خشب مرضيّ فعدل عنه إلى خشب ردىء جهلا منه بالمختار من هذا الجنس كان معيباً عند أهل صناعته. وإنما يتوجه له العذر إذا سلم إليه خشب ردىء لتظهر صناعته فيه فإنه عند ذلك لا يعاب لأجل الخشب، فأما ناظم الكلام فقادر على اختيار موضوعه غير محظور عليه تأليف ما يؤثره منه فمتى عدل عن ذلك جهلا [أ] وتسمحاً توجه الانكار واللوم عليه وكان أهلاً له وجديراً به ، على أن كلا منا فى الصورة نفسها ولاشبهة فى قبح صورة الكرسى المصنوع من ردىء الخشب وإن كان النجار قد أحكم عمله . ومع هذا البيان كله فالفصاحة عبارة عن حسن التأليف فى الموضوع المختار فإذا كنت قد ذكرت الموضوع والوجه فى اختياره وعلى أى صفة يكون المرضى منه والمكروه بما فيه مقنع وكفاية ثم شرعت الآن فى الكلام على التأليف بحسب ذلك وبينت منه الوجوه التى بها يحسن أو يقبح كان الكلام فى معرفة الفصاحة وحقيقتها واضحاً جلياً وأمكن من لم تكن له بها دربة ولا معرفة الفرق بين فصيح الكلام وغيره باعتبار الصفات التى ذكرتها وكانت منزلة هذا الكتاب لمن لا يعرف البلاغة وطُلاوة الكلام منزلة العروض لمن لا ذوق له يميز به بين صحيح النظم من فاسده والنحو لمن لا يعرف طبعاً وعادة وإنما يتكلف ويتصنع وليس يمكن إيضاح الفصاحة لمن يجهلها إلا بهذا السبب وعلى هذا النحو لأن من له بها معرفة وسابق علم إنما حصل له ذلك بالمخالطة والمناشدة وتأمل الأشعار الكثيرة والكلام المؤلف على طول الوقت وتراخى الأزمنة وليس يمكنه أن يحضر

لمن أراد تعليمه كل بيت سمعه وفصل تأمله ولفظة كرهها ومعنى حكم بفساده أو بصحته لأن هذا يحتاج إلى الزمان الطويل والأيام الكثيرة بل ولا يمكن حصوله البتة فلا طريق إلى العلم بما شرحته إلا من هذا النحو الذى قصدته والطريق الذى سلكت فيه. فأما من يفرق بين الكلام المختار وغيره فإنه وإن كان غير مفتقر إلى كتابي هذا كافتقار العارى من هذه الصناعة الراغب فى اقتباسها فهو محتاج إليه من وجه آخر منزلته أيضاً منزلة العروض والنحو لصاحبى الذوق والطبع لأن العالم بالفصاحة إذا قطع على فصاحة بيت من قصيدة أو فصل من رسالة أو كلمة أو ما أشبه ذلك وفضله على غيره لم يمكنه أن يبين من أين حكم ولا لأى وجه فضل بل إنما يفزع إلى مجرد دعواه ومحض قوله فإذا عرف ما بينته وفصلته فى هذا الكتاب علّل واستدل وذكر الوجوه والأسباب كما أن العارف صحيح النظم بذوقه والمعرب بطبعه وعادته فإذا وقف على علم العروض والنحو علل فى البيت الموزون والكلمة المعربة وقال هذا إنما كان صحيح الوزن لأنه من الدائرة الفلانية والبحر الفلانى وضربه كذا وعروضه كذا وعدد أجزائه كذا وذكر ما يحسن فيه من الزحاف ويقبح وفصل ما يفصله العروضيون. وقال فى الكلمة المعربة إنما كانت مثلا مرفوعة لأنها فاعلة والفاعل فى كلام العرب مرفوع وما يجرى هذا المجرى. وعلى مثل هذا النحو يقول فى الفاسد الذى ينفر منه ذوقه أو يكرهه طبعه ويعلله على حد هذا التعليل الذى ذكرته.

ونبتدىء الآن بالقول فى تأليف الكلام على ما قدمناه من أن

القسم الثانى من الفصاحة صفات توجد فى التأليف وتعتبر ما يتفق فيه من الأقسام الثمانية المذكورة فى اللفظة المفردة . فنقول : إن الأول منها أن يكون تأليف اللفظة من حروف متباعدة المخارج وهذا بعينه[١] فى التأليف وبيانه أن يجتنب الناظم تكرر الحروف المتقاربة فى تاليف الكلام كما أمرناه بتجنب ذلك فى اللفظة الواحدة بل هذا فى التأليف أقبح وذلك أن اللفظة المفردة لا يستمر فيها من تكرار الحرف الواحد أو تقارب الحرف مثل ما يستمر فى الكلام المؤلف إذا طال واتسع . ومازال أصحابنا يعجبون من هذا البيت :

لو كنتُ كنتُ كتمت الحب كنت كما
كنا نكون ولكن ذاك لم يكن

وليس يحتاج إلى دليل على قبحه للتكرار أكثر من سماعه وقد روى أن أبا تمام لما أنشد أحمد بن أبى دواد قوله :

فالمجد لا يرضى بأن ترضى بأن   يرضى المؤمل منك إلا بالرضى

قال له اسحاق بن ابراهيم الموصلى : لقد شققت على نفسك يا أبا تمام والشعر أسهل من هذا.[٢] وكنت حاضراً عند شيخنا أبى العلاء وقد قرئت عليه قصيدة لأبى الطيب فلما وصل القارىء إلى هذا البيت :

ولا الضعف حتى يبلغ الضعف ضعفه   ولا ضعف ضعف الضعف بل مثله ألف

قال هذا والله شعر مدبر[٣] وكان من العصبية لأبى الطيب على الصفة التى اشتهرت عنه . فأما قول الآخر :

---

(١) فى الأصلين : (بعينه) كذا (٢) فى ٤٣٩ : قال له احمد الشعر يابا تمام اسهل من هذا (واحمد هوا لممدوح) (٣) فى ٤٣٩ : مدبن .

وقبر حرب بمكان قفر وليس قرب قبر حرب قبر

فبنى من حروف متقاربة ومكررة ولهذا يثقل النطق به حتى يزعم بعض الناس أنه من شعر الجن ويُخْتَبَرُ المتكلم بانشاده ثلاث مرات من غير غلط ولا توقف. وكذلك قول الآخر:

لم يضرْها والحمد لله شيءٌ وانثنت نحو عزف نفس ذهول

فان المصراع الثانى من هذا البيت يثقل التلفظ به وسماعه لما فيه من تكرر حروف الحلق. وقد ذهب أبو الحسن على بن عيسى الرمانى إلى أن التأليف على ثلاثة أضربٍ متنافرٍ ومتلائمٍ فى الطبقة الوسطى ومتلائم فى الطبقة العليا. قال والمتلائم فى الطبقة الوسطي كقول الشاعر:

رمتنى وستر الله بينى وبينها عشيةَ آرام الكناس رميم

[ألا رب يوم لو رمتنى رميتُها ولكن عهدى بالنضال قديم]

قال والمتلائم فى الطبقة العليا القرآن كله وذلك بينٌ لمن تأمله والفرق بينه وبين غيره من الكلام فى تلاوم الحروف على نحو الفرق بين المتنافر والمتلائم فى الطبقة الوسطى. وهذا الذى ذكره غير صحيح والقسمة فاسدة وذلك أن التأليف على ضربين متنافر ومتلائم وقد يقع فى المتلائم ما بعضه أشد تلاوماً من بعض على حسب ما يقع التأليف عليه ولا يحتاج أن يجعل ذلك قسما ثالثاً كما يكون من المتنافر ما بعضه أشد فى التنافر أكثر من بعض ولم يجعل الرُّمانى ذلك قسما رابعاً. فأما البيتان فليسا فى هذا الموضع بأحق من غيرهما. وأما قوله إن القرآن من المتلائم فى الطبقة العليا وغيره فى الطبقة الوسطى وهو يعنى بذلك جميع كلام العرب فليس الأمر

على ذلك ولا فرق بين [القرآن وبين] فصيح الكلام المختار فى هذه القضية ومتى رجع الانسان إلى نفسه وكان معه أدنى معرفة بالتأليف المختار وجد فى كلام العرب هى مايضاهى القرآن فى تأليفه . ولعل أبا الحسن يتخيل أن الاعجاز فى القرآن لا يتم إلا بمثل هذه الدعوى الفاسدة والأمر بحمد الله أظهر من أن يعضده بمثل هذا القول الذى ينفر عنه كل من علق من الأدب بشىء[1] أو عرف من نقد الكلام طرفا

وإذا عدنا إلى التحقيق وجدنا وجه اعجاز القرآن صرف العرب عن معارضته بأن سلبوا العلوم التى بها كانوا يتمكنون من المعارضة فى وقت مرامهم ذلك . و إذا كان الأمر على هذا فنحن بمعزل عن ادعاء ماذهب إليه من أن بين تأليف حروف القرآن و بين غيره من كلام العرب كما بين المتنافر والمتلائم ، ثم لو ذهبنا إلى أن وجه اعجاز القرآن الفصاحة وادعينا أنه أفصح من جميع كلام العرب بدرجة مابين المعجز والممكن لم يفتقر فى ذلك ادعاء ماقاله من مخالفة تأليف حروفه لتأليف الحروف الواقعة فى الفصيح من كلام العرب وذلك أنه لم يكن بنفس هذا التأليف فقط فصيحا وإنما الفصاحة لأمور عدة تقع فى الكلام من جملتها التلاؤم فى الحروف وغيره . وقد بينا بعضها وسنذكر الباقي. فيم ينكر على هذا أن يكون تأليف الحروف فى القرآن وفصيح كلام العرب واحداً ويكون القرآن فى الطبقة العليا لما ضامّ تأليف حروفه من شروط الفصاحة التى التأليف جزء يسير منها فقد بان أن على كلا القولين لاحاجة بنا إلى ادعاء ما ادعاه مع وضوح

(١) فى ٤٣٩ : كل من شدا من الأدب شيئاً .

بطلانه وعدم الشبهة فيه ، ثم يقال له أليس التلاؤم معتبراً في تأليف حروف الكلمة المفردة على ماذكرناه فيما تقدم فلابد من نعم ! فيقال له فما عندك في تأليف كل لفظة من ألفاظ القرآن بانفرادها أهُو مُتلائم في الطبقة العليا أم في الطبقة الوسطى. فان قال في الطبقة العليا قيل له أوليس هذه اللفظة قد تكلمت بها العرب قبل القرآن وبعده ولولا ذلك لم يكن القرآن عربيا ولا كانت العرب فهمته فقد أقررت الآن أن في كلام العرب ماهو متلائم في الطبقة العليا وهو الألفاظ المفردة ولم يتوجه عليك في ذلك مايفسد وجه اعجاز القرآن فهلاّ قلت إن في كلامهم المؤلف من الألفاظ ماهو أيضا كذلك فان علم الناظر بأحدهما كالعلم بالآخر ، وإن قال [إن] كل لفظة من ألفاظ القرآن متلائمة في الطبقة الوسطى قيل له أولاً إن مشاركة القرآن لطبقة ألفاظهم على هذا الوجه أيضا باقية ، ثم ما الفرق بينك وبين من ادعى أن التلاؤم من ألفاظ القرآن في الطبقة الوسطي فان أحد الموضعين كالآخر على أن اللفظة المفردة يظهر فيها التلاؤم ظهورا بينا بقلة عدد حروفها واعتبار المخارج وان كانت متباعدة كان تأليفها متلائماً وإن تقاربت كان متنافراً ويلتمس ذلك بمايذهب إليه من اعتبار التوسط دون البعد الشديد والقرب المفرط فعلى القولين معاً اعتبار التلاؤم مفهوم وليس ينازعنا في كلمة من كلم القرآن إذا أوضحنا لك تأليفها وتقول ليس هذا في الطبقة العليا إلا ونقول مثله في تأليف الألفاظ بعضها مع بعض لأن الدليل على الموضعين واحد. فقد بان أن الذى يجب اعتماده أن التأليف على ضربين متلائم ومتنافر وتأليف القرآن وفصيح كلام العرب من المتلائم ولا يقدح هذا في وجه

من وجوه إعجاز القرآن والحمد لله . وقد ذهب على بن عيسى أيضاً إلى أن التنافر أن تتقارب الحروف فى المخارج أو تتباعد بعداً شديداً وحكى ذلك عن الخليل بن أحمد. ويقال إنه إذا بعد البعد الشديد كان بمنزلة الطفر وإذا قرب القرب الشديد كان بمنزلة مشى المقيد لأنه بمنزلة رفع اللسان ورده إلى مكانه وكلاهما صعب على اللسان والسهولة من ذلك فى الاعتدال ولذلك وقع فى الكلام الادغام والابدال ، والذى أذهب أنا إليه فى هذا ماقدمت ذكره ولا أرى التنافر فى بعد ما بين مخارج الحروف وإنما هو فى القرب ويدل على صحة ذلك الاعتبار فان هذه الكلمة الم غير متنافرة وهى مع ذلك مبنية من حروف متباعدة المخارج لأن الهمزة من أقصى الحلق والميم من الشفتين واللام متوسطة بينهما ، وعلى مذهبه كان يجب أن يكون هذا التأليف متنافراً لأنه على غاية ما يمكن من البعد وكذلك أم وأو لأن الواو من أبعد الحروف من الهمزة . وليس هذان المثالان مثل عح ولا سز لما يوجد فيهما من التنافر لقرب مابين الحرفين فى كل كلمة ومتى اعتبرت جميع الامثلة لم تر للبعد الشديد وجها فى التنافر على ماذكره . فأما الادغام والابدال فشاهدان على أن التنافر فى قرب الحروف دون بعدها لانهما لا يكادان يردان فى الكلام إلا فراراً (١) من تقارب الحروف [وهذا الذى يجب عندى اعتماده لأن التتبع] والتأمل قاضيان (٢) بصحته. وإذا ثبت ماذكرناه فقد بان أن تكرر الحروف والكلام يذهب بشطر من الفصاحة. وقدكان بعض العلماء بالشعر يعيب فى قول أبي تمام :

(١) فى ٤٤٢ : إلا نزار من تقارب الخ. (٢) فى ٤٣٩ : قاض (لأن الزيادة ليست منها)

كريم متى أمدحه أمدحه والورى ... معى ومتى ما لُمته لمته وحدى

تكرر حروف الحلق على سلامة المعنى واختيار الألفاظ. وأما قول أبى الطيب:

العارض الهتن بن العارض الهتن ... بن العارض الهتن بن العارض الهتن

فمن أقبح ما يكون من التكرار وأشنعه. وإذا كان يقبح تكرار الحروف المتقاربة [المخارج] فتكرار الكلمة بعينها أقبح وأشنع وأما قوله أيضاً:

وأنت أبو الهيجا بن حمدان يابنه ... تشابه مولودٌ كريم ووالدُ

وحمدان حمدون وحمدون حارثٌ ... وحارث لقمانٌ ولقمان راشدُ

فليس هـذا التكرار عندى قبيحاً لأن المعنى المقصود لا يتم إلا به. وقد اتفق له [أن] ذكر أجداد الممدوح على نسق واحد من غير حشو ولا تكلف لأن أبا الهيجاء هو عبد الله بن حمدان بن حمدون بن الحارث بن لقمان ابن راشد. ولو ورد هذا الكلام نثراً لم يزد [٢] على هذه الصفة فلما عرض فى هذا التكرار معنى لا يتم إلا به سهل الأمر فيه وكان البيت مرضياً غير مكروه. وعلى ذلك يجب أن يحمل كل تكرار يجرى هذا المجرى. وقيل أذن أبو مهدية الأعرابي يوماً فقال أشهد أن لا إله إلى الله مرة فقيل له: خالفت السنة إنما هو أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله فقال أو ليس المعنى واحداً ونربح التكرار الذى هو عِى. وجارانا [١] فى بعض الأيام شيخنا أبو العلاء بن سليمان قول الشاعر:

ألا طرقتنا بعد ما هجعوا هند ... وقد سرن خمسا واتلأب بنا نجد

(١) فى ٤٤٢: لم يرد إلا على الخ. (٢) فى ٤٣٩: واجاز لنا الخ

ألا حبذا هند وأرض بها هند وهندأتى من دونها النأى والبعد

وقال من حبه لهذه المرأة لم ير تكرير اسمها عيباً ولأنه يجد للتلفظ باسمها حلاوة. فلم ير من الاعتذار [للتكرير] إلا هذا العذر. فاما قول أبى الطيب:

لك الخير غيرى رام من غيرك الغنى وغيرى بغير اللاذقية لاحق

فلا خفاء بقبحه للتكرار وكذلك قوله :

ومن جاهل بى وهو يجهل جهله ويجهل علمى أنه بى جاهل

لأنه ذكر الجهل خمس مرّات وكرّر بى فلم يبق من ألفاظ البيت مالم يعدْه الا اليسير. وأما قوله أيضا :

فقلقلت بالهمّ الذى قلقل الحشا قلاقل عيش كلهن قلاقل

غثاثة عيشى أن تغث كرامتى وليس بغث أن تغث المآكل

فقد اتّفق له أن كرر فى البيت الاوّل لفظةً مكررة الحُروف فجمع القبح بأسره فى صيغة اللفظة نفسها ثم فى اعادتها وتكرارها واتبع ذلك بغثاثةِ فى البيت الثاني وتكرار تغثّ فلست تجد ماتزيد على هذين البيتين فى القبح. ولم يزل الناس على وجه الدهر منكرين قول امرئ القيس بن حُجر :

الا اننى بالٍ على جمل بالِ يقودُ بنا بالٍ ويتبعنا بال

وهُو لعمرى قبيح . وان كان بيت هذا الفنّ الذى لاغاية وراءه فى القبح قول مسلم بن الوليد الأنصارى :

سلّت وسُلّتْ ثم سُلّ سليلُها فأتى سليل سليلها مسلولا

ولولا أنّ هذا البيت مرويٌّ لمسلم وموجودٌ فى ديوانه لكنت أقطع على أن قائله أبعد الناس ذهناً وأقلّهم فهماً وممّن لايعدّ فى عُقلاء العامة فضلاً

عن عقلاء الخاصّة، لكنى أخال خطرة من الوسواس أو شعبة من البرسام عرضت له وقت نظم هذا البيت . فليته لمّا عاد الى صحة مزاجه وسلامة طباعه جحده فلم يعترف به ونفاه فلم ينسبه اليه وما أضيف هذا وأمثاله إلاّ الى عوز الكمال فى الخلقة وعموم النقص لهذه الفطرة . وامّا قول أبى الطيّب:

قبيلٌ أنت انت وأنت منهم وجدّك بِشْرٌ الملك الهمام

فقبيحٌ للتكرار، وقد زاده قُبحًا وُقوعه بغير فصلٍ . والحروف التى تربط بعض الكلام ببعض وتدل على معنى فى غيرها كما يقول النحويونَ يقبح تكررها فى الكلام وان اختلفت ألفاظها، وذلك لأنها جنسٌ واحد ومشتركة فى المعنى وان تميزت فائدة بعضها من بعضٍ. ومما يسهل الأمر فيها قليلا وقوع الفصل بينها بكلمة من غيرها فاما أن ترد على نحو ما قال أبو الطيب:

وتُسعدنى فى غمرةٍ بعد غمرةٍ سَبوح لها منها عليها شواهد

فذلك العيب الذى لا يتوجه عذر فيه . وقد أنكر أبو الفرج قدامة ابن جعفر الكاتب ماذكرناه من قبح تكرر حروف الرباطات . وقال فى كتابه فى الخراج وصناعة الكتابة فاما له منه أو منه عليه أو به له أو ماجرى هذا المجرى ففيه قبح، وسبيل ذلك اذا وقع أن يحتال فى فصل [ما] بين الحرفين بكلمةٍ، مثل أن يأتى مايحتاج الى أن يقال فيه أقمت شهيدًا به عليه. فيقال أقمت عليه شهيدًا به ثم قال بعد أوراق يسيرة: وبلغنى أن المأمون أمر عمرو بن مسعدة يوما أن يكتب لرجل له به عناية، فأُنسي أبو الفرج ما قدّمه، وسها عمّا أنكره، وقد كان يمكنه أن يعبّر عما قاله أوّلا،

فيقول لرُجلٍ له عناية به، ويجب أن يُجمل هذا الزّلل عُذرنا فيما لعلّنا [أن] نأتى به فى هذا الكتاب من لفظةٍ قد أنكرناها وأمرنا بتجنّبها ، فانّ الانسان عمٍ عن عيبه . ولنا بمن ذكرناه أسوةٌ . وهذا الّذى أنكرناهُ من تكرار الألفاظ ، فنٌ قد أولع به الشعراء والكتاب من أهل زماننا هذا حتى لا يكاد الواحد منهُم يغفل عن كلمةٍ واحدةٍ فلا يعيدها فى نظمه أو نثره . ومتى اعتبرت كلامهم وجدته على هذه الصفّة .

وما أعرف شيئا يقدح فى الفصاحة ، ويغُضّ من طُلاوتها أظْهَرَ من التكرار لمن يؤثر تجنّبه ، وصيانة نسجه عنه . إذ كان لا يحتاج إلى كبير تأمل ، ولادقيق نظرٍ . وقلما يخلو واحدٌ من الشُعراء المجيدين أوالكتاب ، من استعمال ألفاظ يُديرها فى شعره ، حتى لا يخلَّ فى بعض قصائده بها . فرُبما كانت تلك الألفاظ مختارة ، يسهُل الأمر فى إعادتها [وتكريرها] ، إذ [ا] لم تقع إلا موقعها . ورُبما كانت على خلاف ذلك .

وقد كان أبو الحسن مهيار بن مرزويه ممن غرى بلفظة طين وطينة ، فما وجدت له قصيدة تخلو من ذلك إلاّ اليسير ، حتى وضع هذه اللفظة تارةً فى غير موضعها ، ومُستعارةً لما لا يليق بها ، وأقرها مقرها فى بعض الأماكن ، ووافق بينها وبين ما ألّفت معها . وذلك موجودٌ فى شعره لمن يتتبعه . فهذا وإن لم يكن محموداً عندى ، فهُو أصلح من التكرار فى القصيدة الواحدة أو البيت الواحد . فأما قول بعضهم :

ولولا دموعي كتمتُ الهوى ولولا الهوى لم تكن لى دموع

فليس من التكرار المكروه، لما قدمته فى بيت أبى الطيّب، وذلك أن المعنى مبنىّ عليه، ومقصورٌ على إعادة اللّفظ بعينه. وهذا حدٌّ يجبُ أنْ تراعيه فى التكرار، فمتى وجدت المعنى عليه، ولا يتم إلاّ به لم يحكم بقبحه، وما خالف ذلك قضيت عليه بالاطّراح، ونسبته إلى سوء الصّناعة.

وقال أبو الفتح بن جنى. قلت لأبى الطيّب المتنبى: إنك تكرر فى شعرك «ذا» و«ذى» كثيراً، ففكر ساعة ثم قال: إنّ هذا الشعر لم يعمل كله فى وقتٍ واحدٍ. فقلت: صدقت، إلاّ أنّ المادة واحدة فأمسك.

وأمّا القسمُ الثانى من الثمانية المذكورة أوّلاً، وهو أن تجد للّفظة فى السَّمع حُسناً ومزيةً على غيرها لا من أجل تباعد الحروف فقط، بل لأمرٍ يقع فى التأليف، ويعرض فى المزاج، كما يتفق فى بعض النقوش على ما بيّنّاه فيما تقدَّم، فانّ هذا إنما يكون فى التأليف إذا ترادفت الكلمات المختارة، فيوجد الحسن فيه أكثر، وتزيد طلاوته على ما لا يجمع من تلك الكلمات [إلا القليل]. وهذا لعمرى إنما يرجع إلى اللّفظة بانفرادها، وليس للتأليف فيه إلا ما أثاره التواتر والترادف؛ وكذلك الثالث والرابع من الأقسام، وهُما أن تكون الكلمة غير وحشيّة ولا عاميّة، لأنّ هذين القسمين أيضاً لا عُلقة للتأليف بهما. وإنما يقبح إذا كثر فيه الكلام الوحشىّ أو العامىّ، على حدّ ما يحسن إذا كثر فيه الكلام المختار، فهُو يرجع إلى اللّفظة المفردة كما قلناه. وعُلقة التأليف ما قدمناه من حكم الاسهاب فى إيراد المحمود

والمذموم ، إلاّ أن يتفق لفظة لم تبتذ لها العامة بانفرادها ، وإنما تستعملها مضافة إلى غيرها ، فيكون التأليف على هذا الغرض عامياً ، بحكم ما أفادته الاضافة لتلك اللّفظة. وإذا اتفق هذا وجب تجنبها مضافة ، والاحتراز من الصيّغة التى تعرض فيها بعض الوجوه المذمومة .

وأمّا الخامس ، وهو أن تكُون الكلمة جاريةً على العُرف العربى الصحيح ، وللتأليف بهذا القسم عُلقة وكيدة ، لأنّ إعراب اللفظة تبع لتأليفها من الكلام ، وعلى حكم الموضع الذى وردت فيه. ولهذه الجملة تفصيل طويل إذا ذكرناه عدلنا عن الغرض المقصود بهذا الكتاب ، وشرعنا فى صريح النحو ، ومحض علم الإعراب . ولذلك كتب موضوعة له ومقصورة عليه ، تغنى النّاظر فيها عما نذكره فى كتابنا هذا ، ويجد ما يبتغيه هُناك مستوفى مستقصًى . فان قال لنا قائل : إنى [إذا] أنعمت النّظر ، وأحسنت الفكر ، واعتبرت قول حسّان :

يغشون حتّى ما تهرّ كلابهم   لا يَسألون عن السوّاد المقبل

وغيرت الإعراب عن وجهه ، فرفعت المخفوض ، وخفضت المرفوع وأتيت بما لا يُسيغه تأويل ، ولا يتوجّه فى مثله عذرٌ ، ووجدت فصاحة هذا البيت على ما كانت عليه ، وهو جارٍ على القانون العربىّ ، ومتى اعتبرت باقي الأقسام وجدت الأمر فيه على ما ذكرتموه ، ومخالفةً لحكم هذا النوع ، لتأثيرها فى الفصاحة ورونق الكلام ، وهذا يوجب عليكم الامتناع من إيراد هذا القسم فى الجملة ، والاقتصار على ما تشهد النفوس

بصحته ، ويقضي التأمل بتقبله . قيل له : إننا لا ننكر أن يكون بعض ما ذكرناه من الأقسام أظهر من بعض ، وتأثيرها في الفصاحة أوضح وأجلى من غيره . لكنا على كل حال لا نرضى بالقطع على إختيار الكلام العربى المؤلف ، والشهادة بحسنه ، وهو مخالف لما تلفظت به العرب ، وتواضعت عليه ، إن كان مواضعة ، وفيه وجه آخر من وجوه القبح عندهم . ولا يكون حسناً حتى تنتفى عنه وجوه القبح فى مثله على أننا نجد فى تغيُّر الكنايات وعدول الضمائر عن السبق[1] فى إيرادها ما يُزيل شطراً من الفصاحة وطرفاً من الرونق، ومن تأمَّل قول عبيد الله بن قيس الرقيات :

فتاتان أمّا منهُما فشبيهة الهـــلال وأخرى منهُما تشبه الشمسا

فتاتان بالنّجم السعيد ولدتما ولم تلقيا يوماً هَواناً ولا نحسا

علم أن بين قوله : ولدتما وولدتا فَرقاً واضحاً ومزية[2] بيّنة ، ووجد الكلام الثانى كالمنقطع من الأوّل . [و] كذلك قول المتنبى :

قومٌ تفرّست المنايا فيكم فرأت لكم فى الحرب صبر كرام

لأنّ وجه الكلام قوم تفرست المنايا فيهم فرأت لهم فهذا وما يجرى مجراه فى جانب التأليف مذكور وفى شعبه ممدود واتّباع العرف فى إيراد الظاهر المعروف دون الشّاذ النادر واجبٌ لمن آثر مشاركتهم فى فصاحة النَّظم وسلامة النّسج، فانما بهم يقتدى وعلى منارهم يُهتدى . ثم يقال لمن عساه يمنع أن يكون إعراب الكلام شرطا فى فصاحته: هل يجوز عندك أن يكون

---

(١) فى ٤٤٢ : عن النسق . (٢) وفيها : وميزة .

عربياً وأن استعمل كل اسم منه لغير ما وضعته له العرب؟ فان قال: نعم ! لزمه أن يكون متكلما باللغة العربية إذا سمى الفرس إنساناً والسواد بياضاً والموجود معدوماً وغير ذلك من الكلام، وهذا حدٌّ لا يذهب إليه محصّلٌ وإن قال: لا يكون عربياً حتى يضع كل اسم فى موضعه ويلفظ به على حدٍّ ما يلفظ به أهله[1] قلنا: فقد دخل فى هذا إعراب الكلام لأن معانيه تتعلق به وهو الدليل على المقصود منها وبه يزول اللبس والجواز فيها، وإذا ثبت أنه لا يكون عربياً حتى يجرى على ما نطقت العرب به وجب أن يشترط فى فصاحته تبعهم فيما تكلموا به ولا نجيز العُدول عنه، لأن كلامنا إنما هُو فى فصاحة اللغة العربية ومتى خرج الكلام عن كونه عربياً لم يتعلق قولنا به كما لا يتعلق بغيره من اللغات، فقد بان أن اشتراطنا ما ذكرناه في الفصاحة صحيح لازم وتفصيل هذه الجملة يوجد فى كتب النحو ولا يليق بكتابنا هذا ذكره لأنه علم مفرد وصناعة متميزة.

وأما السادس مما ذكرناه، وهو أن تكون الكلمة قد عبّر بها عن أمر آخر يكره ذكره فللتأليف فيه تعلق بحسب اضافة الكلمة إلى غيرها، فان القبح يختلف بحسب ذلك كما قلنا فى قول الشريف الرضى:

وقد خلت من جانبيك مقاعد العوّاد

لأن مقاعد لما أضيف إلى العواد زاد قبح الكلام. ولو قال قائل: مقاعد الجبال على وجه الاستعارة أو غير ذلك لكان الأمر أسهل وأيسر فبهذا ونحوه يتعلق التأليف بهذا القسم.

---

(١) فى ٤٣٩: ويلفظ به كما لفظ به أهله.

وأما السابع ، وهو اجتناب الكلمة الكثيرة الحروف فلا علقة للتأليف بهذا إلا أن ظهور قبحه أجلى إذا ترادفت فيه الكلمات الطوال على حد ماقلناه فى الكلمة الوحشية .

وأما الثامن ، وهو التصغير فلا علقة للتأليف به إذ كان لايتعدى الكلمة بانفرادها لكنى أقول أن تكرار التصغير والنداء والترخيم والنعت والعطف والتوكيد ، وغير ذلك من الأقسام — والاسهاب فى ايرادها معدود فى جملة التكرار ويجب التوسط فيه فإن لكل شىء حداً ومقداراً لا يحسن تجاوزه ولا يحمد تعديه . فان قيل : كيف تحمدون التصغير فى الكلمة على ماقدمتموه فاذا انضاف[١] إليه تصغير آخر قبح . وكل واحد منهما حسن فى نفسه . قلنا : إن التصغير المحمود معنى واحد وغير مختلف ولا متباين ، فنحن نكره تكراره كما نذم تكرار الكلمة الواحدة بعينها وإن كانت مرضية غير ذميمة ، والعلة فى الجميع واحدة .

فهذا مايتعلق بالأقسام المذكورة فى الكلمة بانفرادها قد أوضحناه وبيناه . ونعود إلى مايختص بالتأليف وينفرد له . ونقول: إن أحد الأصول فى حسنه وضع الألفاظ موضعها حقيقة أو مجازاً لا ينكره الاستعمال ولا يبعد فيه ، وهذه الجملة تحتاج إلى تفصيل نحن نذكره ونشرحه ونبين أمثلته ليقع فهمه والعلم به .

فمن وضع الألفاظ موضعها أن لا يكون فى الكلام تقديم وتأخير حتى يؤدى ذلك إلى فساد معناه واعرابه فى بعض المواضع ، أو سلوك

---

(١) صوابه : فاذا أضيف . كذا فى حاشية ٤٤٢

الضرورات حتى يفصل فيه بين ما يقبح فصله فى لغة العرب كالصلة والموصول وما أشبههما ولهذا أمثلة ، منها قول الفرزدق يمدح ابراهيم بن اسماعيل خال هشام بن عبد الملك :

وما مثله فى الناس إلا مملّكا   أبو أمهِ حىٌّ أبوه يقاربه

فى هذا البيت من التقديم والتأخير ما قد أحال معناه وأفسد إعرابه لأن مقصوده وما مثله فى الناس حى يقاربه إلاّ مملكا أبو أمه أبوه - يعنى هشاماً لأن أبا أمه أبو الممدوح. ومن هذا أيضا قول عروة بن الورد العبسى:

قلت لقوم فى الكنيف تروّحوا   عشية بتنا عند ماوان رزّح

تنالوا الغنى أو تبلغوا بنفوسكم   إلى مستراحٍ من حمام مبرَّح

لأن تقديره : قلت لقوم رُزح فى الكنيف عشية بتنا عند ما وان تروحوا تنالوا الغنى - ففصل بين الصفة والموصوف والأمر وجوابه . فأما قول أبى الطيب :

المجد أخسر والمكارم صفقةً   من أن يعيش لها الهمام الأروعُ

فجار هذا المجرى وفيه تقديم وتأخير وفصل بين الصلة والموصول ، وتقديره : المجد والمكارم أخسر صفقة ، وأما قول الفرزدق :

فليست خُراسان التى كان خالد   بها أسدٌ إذ كان سيفا اميرها

فان جماعة من النحويين قالوا : انه يمدح خالداً ويذم أسداً ، وكانا واليين بخراسان وخالد قبل أسد . وتقدير البيت [فليست خراسان بالبلدة التى كان خالد فيها سيفاً إذ كان أسدٌ أميرها] ويكون رفع أسد مكان الثانية وأميرها نعت له وكان فى معنى وقع أو يكون فى كان ضمير الشان [والقصة] ويكون

أسد وأميرها مبتدأ وخبراً فى موضع خبر الضمير. وقال أبو سعيد السيرافى: إن تقدير البيت عنده أن يجعل أسداً بدلا من خالد ويجعله هو خالد على سبيل التشبيه له بالأسد، فكأنه قال فليست خراسان التى كان بها أسد إذ كان سيفاً أميرها. ويجعل سيفاً خبراً لكان الثانية ويجعل أميرها الاسم. وعلى التأويلين معاً فلاخفاء بقبح البيت والتعسف فيه ووضع الألفاظ فى غير موضعها، والفرزدق أكثر الشعراء استعمالا لهذا الفن حتى كأنه يعتمده ويقصده ويعتقد حسنه. ومن ذلك قوله أيضاً:

وترى عطيّة ضارباً بفنائه ربقين بين حظائر الأغنام
متقلداً لأبيه كانت عنده أرباق صاحب ثلّة وبهام

يريد: متقلداً أرباق ثلة وبهام كانت لأبيه عنده، ومن التقديم والتأخير أيضاً قول الشاعر:

صددتِ فأطولت الصدود وقلّما وصال على طول الصدود يدوم

يريد: وقلما يدوم وصال على طول الصدود - وكذا قول الآخر:

لما رأت ساتيدَ ما استعبرت لله درُّ اليوم مَن لامها

أى لله در من لامها اليوم. وعلى هذا قول المتنبى:

جَفخت وهم لا يجفخون بها بهم شيم على الحسب الأغر دلائل

يريد: جفخت وهم لا يجفخون بها. وكذلك قوله:

وفاؤكما كالربع أشجاه طاسمه بأن تسعدا والدمع أشفاه ساجمه

لأن تقديره: وفاؤكما بان تسعدا كالربع أشجاه طاسمه. ففصل وقدم وأخر. وكذلك قول أبى عدى القرشى:

خير راعي رعية سره اللـــــه هشامٌ وخير مأوى طريد

أي خير راعي رعية هشام سره الله . وقول الآخر:

لعمر أبيها لا تقول خليلتي ألا فرّ عني مالك بن أبي كعب

يريد : لعمر ابي خليلتي .

ومن وضع الألفاظ موضعها أن لا يكون الكلام مقلوبا فيفسد المعنى ويصرفه عن وجهه ، ولذلك أمثلة مذكورة. منها قول عروة بن الورد العبسي :

فلو أني شهدت أبا سُعاد غداة غدٍ لمهجته[1] يفوق

فديت بنفسه نفسي ومالي وما آلوك إلا ما أُطيق

يريد أن يقول: فديت نفسه بنفسي. ومنه قول خداش بن زهير :

وتركت[2] خيل لاهوادة بينها وتعصى الرماح بالضياطرة الحمر

والضياطرة - هي التي تعصى بالرماح . وكذلك قول الفرزدق :

وأطلس عسّال وما كان صاحباً رفعت لناري موهناً فأتاني

وإنما النار هي المرفوعة للذئب . ومن المقلوب أيضاً قول الآخر :

كانت فريضة ماتقول كما كان الزناء فريضة الرجم

وإنما الرجم فريضة الزناء . وعلى هذا حمل أبو القاسم الآمدى قول الطائي الكبير :[3]

طَلل الجميع لقد عفوت حميدا وكفى على رزءى بذاك شهيدا

قلل : لأنه يقول مضى حميداً شاهداً على أني رزئت ووجه الكلام أن

---

(١) في ٤٤٢ : غدا بمهجته . (٢) في هامش التيمورية : ولعله (وتركتك)

(٣) يريد أبا تمام

يكون : وكفى برزءى شاهداً على أنه مضى حميداً لأن حميداً من الطالل قد مضى وليس بمشاهد معلوم ورزءه بما يظهر من تفجعه مشاهد معلوم ، فلأن يكون الحاضر شاهداً على الغائب أولى من أن يكون الغائب شاهداً على الحاضر. وهذا الذى ذكره الشيخ أبو القاسم رحمه الله قول مثله من يتقدم الناس فى هذا العلم ودقيق النظر فيه وكشف سرائره . وقد حمل بعضهم قول أبى الطيب :

وعذلت أهل العشق حتى ذقته　　فعجبت كيف يموتُ مَن لا يعشق

على المقلوب وتقديره عنده : كيف لا يموت من يعشق . وقال غيره : إن الكلام جار على طريقته والمراد [به] كيف تكون المنية غير العشق أى أن الأمر الذى يقدّر فى النفوس أنه فى أعلا مراتب الشدة هو الموت ، ولما ذقت العشق فعرفت شدته ، عجبت كيف يكون هذا الأمر الصعب المتفق على شدته غير العشق ، وكيف يجوز أن لا تعم علته حتى تكون منايا الناس كلهم به - وكان هذا أشبه بمراد أبي الطيب من حمل الكلام على القلب . فأما قول الله تعالى « ما أن مفاتحه لتنوء بالعصبة أولى القوة » فليس من هذا بشىء ، و [إنما] المراد والله أعلم أن المفاتح تنوء بالعصبة [أى] تميلها من ثقلها وقد ذكر هذا الفراء وغيره . وكذلك قوله عز اسمه « وإنه لحب الخير لشديد » ليس على ما يزعم بعضهم المراد به وأن حبه للخير لشديد ، بل المقصود به أنه لحب المال لبخيل - والشدة - البخل أى من حبه للمال يبخل [1] ، فأما قول الحطيئة :

---

(١) فى ٤٣٩ : أى من أجل المال يبخل .

فلما خشيت الهون والعير ممسك   على رغمه ما أمسك الحبل حافره

فقد قيل [فيه] إن الحبل إذا أمسك الحافر فالحافر أيضاً قد شغل الحبل ، فعلى هذا ليس بمقلوب . وكذلك قول أبي النجم :

قبل دنو الأفق من جوزائه

لأن الجوزآء إذا دنت من الأفق فقد دنا منها . وقد حمل أبو الفتح عثمان بن جنى قول أبي الطيب :

نحن ركب مِلجنّ فى زى ناس   فوق طير لها شخوص الجمال

على المقلوب وقال تقديره : نحن ركب من الانس فى زى الجن فوق جمال لها شخوص طير. وهذا عندى تعسف من أبى الفتح لا تقود إليه ضرورة. ومراد أبي الطيب المبالغة على حسب ما جرت به عادة الشعراء ، فيقول نحن قوم من الجن لجوبنا الفلاة والمهامه والقفار التى لا تسلك وقلّة فرقنا فيها[1] إلا أننا فى زى الانس — وهم على الحقيقة كذلك، ونحن فوق طير من سرعة إبلنا إلا أن شخوصها شخوص الجمال ، ولا شك أيضاً فى ذلك . فأما قول قطرى بن الفجاءة المازنى :

ثم انصرفت وقد أصبت ولم أصب   جذع البصيرة قارح الإقدام

فقد حملوه على المقلوب. وقالوا : يريد قارح البصيرة جذع الإقدام . كما يقال: إقدام غر ورأى مجرب وقد كان أبو العلاء صاعد بن عيسى الكاتب جارانى فى بعض الأيام هذا البيت. وقال: ما المانع من أن يكون مقصوده

(١) فى ٤٤٢ : وعدم فرقنا منها .

لم أصب أى لم آلف على هذه الحال بل وجدت على خلافها جذع الإقدام قارح البصيرة ، ويكون الكلام على جهته غير مقلوب وتمكن الدلالة على أن قوله : لم أصب فى البيت بمعنى لم آلف ، دون ما يقولون من أن مراده به لم أجرح قوله قبله:

لا يركنن أحد إلى الإحجام   يوم الوغى متخوفاً لِحمام
فلقد أرانى للرماح دريئة   من عن يمينى تارةً وأمامى
حتى خضبت بما تحدر من دمى   أكناف سرجى أو عنان لجامى

فكيف يكون لم يصب وقد خضب هذا بدمه ، فأما قولهم إنه أراد من دمى أى من دم قومي وبنى عمى فبالغة منهم في التعسف والعدول عن وجه الكلام ليستمر لهم أن يكون فاسداً غير صحيح. وهذا الذى ذكره أبو العلاء وسبق إليه له وجه يجب تقبّله واتباعه فيه وفحوى كلام قطرى يدل على أنه أراد جرح ولم يمت إعلاماً أن الإقدام غير علة فى الحمام وحثاً على الشجاعة ونهيا عن الفرار. ومن طريف التفسير للشعر أن يتأول ليقع الفساد فيه ولو حمل على ظاهره كان صواباً صحيحاً ، وما أعرف أعجب من حمل كافَّة المفسرين قول الفرزدق :

ان الذى سمك السماء بنا لنا   بيتاً دعائمه أعز وأطول[(١)]

(١) بهامش ٤٣٩ : قال محمد بن سلام قال يونس بن جيب: جاء رجل الى رؤبة ابن العجاج فسأله عن قول الفرزدق ان الذي سمك السماء. فقال له: اقعد فلما أذن المؤذن وقال الله أكبر قال ما يقول هذا ؟ قال الله أكبر من كل شىء، قال: وكذا ذاك أطول من كل شىء .

على وجهين، أحدهما أن يكون أعز وأطول بمعنى عزيزة طويلة، والثانى أعز وأطول من بيتك ياجرير. فيتعسفون فى التأويل ومراد الشاعر أوضح من أن يخفى وأشهر من أن يجهل، وهو أعز وأطول من السماء التى ذكرها فى أول البيت، وإنما جاء بها لهذا الغرض وهذا مبالغة فى الشعر معروفة مستعملة وليست بالمكروهة ولا الغريبة

ومن وضع الألفاظ فى موضعها. حسن الاستعارة وقد حدها أبو الحسن على بن عيسى الرمانى فقال: هى تعليق العبارة على غير ما وضعت فى أصل اللغة على جهة النقل للابانة، وتفسير هذه الجملة أن قوله عز وجل « واشتعل الرأس شيباً » استعارة لأن الاشتعال للنار ولم يوضع فى أصل اللغة للشيب، فلما نقل إليه بان المعنى لما اكتسبه من التشبيه لأن الشيب لمّا كان يأخذ فى الرأس ويسعى فيه شيئاً فشيئاً حتى يحيله إلى غير لونه الأول، كان بمنزلة النار التى تشتعل فى الخشب وتسرى حتى تحيله إلى غير حاله المتقدمة. فهذا هو نقل العبارة عن الحقيقة فى الوضع للبيان ولا بد من أن تكون أوضح من الحقيقة لأجل التشبيه العارض فيها لأن الحقيقة لو قامت مقامها كانت أولى لأنها الأصل والاستعارة الفرع، وليس يخفى على المتأمل أن قوله عز اسمه «واشتعل الرأس شيباً» أبلغ من كثر شيب الرأس وهو حقيقة هذ المعنى. وقول امرىء القيس ـ قيد الأوابد ـ أبلغ من مانع الأوابد عن جريها، والاصل فى ذلك ما أفاده التشبيه فى الاستعارة من البيان. فان قال قائل: فما الفرق بين الاستعارة والتشبيه إذا كان الأمر على ماذكرتم. قيل: الفرق بينهما ماذكره أبو الحسن وهو أن التشبيه على

أصله لم يغير عنه فى الاستعمال وليس كذلك الاستعارة لأن مخرج الاستعارة مخرج ليست العبارة[1] له فى أصل اللغة على أن الرمانى قال [فى كلامه] : إن التشبيه في الكلام بأداة التشبيه وهو يعنى كأن والكاف وماجرى مجراهما ، وليس يقع الفرق عندى بين التشبيه والاستعارة باداة التشبيه فقط ، لأن التشبيه قد يرد بغير الألفاظ الموضوعة له ويكون حسناً مختاراً ولا يعده أحد فى جملة الاستعارة لخلوه من آلة التشبيه . ومن هذا قول الشاعر :

سفرن بدوراً وانتقبن أهلة ... ومسن غصوناً والتفتن جآذراً

وقول الآخر :

وأسبلت لؤلؤاً من نرجس فسقت ... ورداً وعضّت على العناب بالبرد

وكلاهما تشبيه محض وليس باستعارة وإن لم يكن فيهما لفظ من ألفاظ التشبيه، وإنما الفرق بين الاستعارة والتشبيه ماحكيناه أولا . ولابد للاستعارة من حقيقة هى أصلها : وهى مستعار، ومستعار منه ، ومستعار له . فالمستعار لفظ الاشتعال فيما مثلنا به ، والنار مستعار منه ، والشيب مستعار له . ولها تأثير في الفصاحة ظاهر وعلقة وكيدة . والبعيد منها يقضى باطراح الكلام ويذهب طلاوته ورونقه. ولأجل هذا احتاج إلى إيضاحها ووصف مايحسن منها ويقبح ، والإكثار من الأمثلة التى تدل على ما أريده وهى على ضربين ؛ قريب مختار ، وبعيد مطرح . فالقريب المختار ما كان بينه وبين ما استعير له تناسب قوى وشبه واضح . والبعيد المطرح إما أن يكون لبعده مما استعير له

---

(١) فى ٤٤٢ : مخرج ما العبارة الخ .

فى الأصل أو لأجل أنه استعارة مبنية على استعارة فتضعف لذلك ، والقسمان معا يشملهما وصفى بالبعد لكن هـذا التفصيل يوضح ' وإذا ذكرت الأمثلة بان القريب فى الاستعارة من البعيد وعرف المرضى منها والمكروه ، وتنزلت الوسائط بينهما بحسب النسبة إلى الطرفين

وهذا الفن قد أورده المحدثون كثيراً وإن كان المتقدمون بدؤا به ، وممن أكثر استعماله أبو تمام حبيب بن أوس فأورد منه فى شعره الجيد المحمود والردىء الذى هو الغاية فى القبح . وسأذكر فى شعره خاصة ما يستدل به على ذلك . وقد خرج على بن عيسى ما ورد فى القرآن من الاستعارة فكان من ذلك قوله تعالى « وقدمنا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه هباء منثوراً » . لأن حقيقته عمدنا لكن قدمنا أبلغ لأنه يدل على أنه عاملهم معاملة القادم [يقدم] من سفر لأنه من أجل إمهاله(١) لهم عاملهم كما يفعل الغائب عنهم إذا قدم فرآهم على خلاف ما أمرهم به ، وفى هـذا تحذير من الاغترار بالاهمال . وقوله تعالى « إنا لما طغى الماء حملناكم فى الجارية » . لأن حقيقة طغي علا والاستعارة أبلغ ، لأن طغى علا قاهراً . وكذلك : « بريح صرصر عاتية » . لأن حقيقة عاتية شديدة ، والعتو أبلغ لأنه شدة فيها تمرد . وقوله عز اسمه : « وآية لهم الليل نسلخ منه النهار » لأن انسلاخ الشىء عن الشىء هو أن يتبرأ منه ويزول عنه حالا [فحالا] ، وكذلك انفصال النهار عن الليل والانسلاخ أبلغ من الانفصال لما فيه من زيادة البيان . وقوله عز وجل : « والصبح إذا تنفس » لأن تنفسها هنا مستعار

(١) فى ٤٣٩ : اهماله

وحقيقته بدأ انتشاره وتنفس أبلغ لما فيه من الترويح عن النفس. وقوله تعالى: «ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط» وحقيقته لا تمنع نائلك كل المنع. والاستعارة أبلغ لأنه جعل منع النائل بمنزلة غل اليد إلى العنق، وحال المغلول أظهر. وأمثال هذا في كتاب الله كثيرة وهو جار على عادة العرب المعروفة في الاستعارة. ومنه قول طفيل الغنوى:

وجعلت كورى فوق ناجية   يقتات شحم سنامها الرحْل

فإن استعارة هذا البيت مرضية عند جماعة العلماء بالشعر، لأن الشحم لما كان من الأشياء التي تقتات وكان الرحل يتخونه ويذيبه كان ذلك بمنزلة من يقتاته، وحسنت استعارته القوت للقرب والمناسبة والشبه الواضح. وكذلك قول ذى الرمة [في إحدى الروايات]:

أقامت به حتى ذوى العود والثرى   ولفّ الثريا في ملاءته الفجر

لأن الفجر لما غطى الليل ببياضه وشمل الأرض عند طلوعه، حسنت استعارة الملاءة له لتضمنها هذا المعنى، وعبر بطلوع الثريا وقت طلوع الفجر بأنه لفها في ملاءته وتلك أحسن عبارة وأوضح استعارة. وقد اختار أبو القاسم الحسن بن بشر الآمدى الكاتب من جملة الاستعارة قول امرىء القيس:

فقلت له لما تمطى بصلبه[1]   وأردف أعجازاً وناء بكلكل

وقال: إن هذه الاستعارة في غاية الحسن والجودة والصحة، لأنه

---

(١) في ٤٣٩: بجوزه. وهي رواية في المتن.

إنما قصد وصف أحوال الليل الطويل فذكر امتداد وسطه وتثاقل صدره للذهاب والانبعاث وترادف أعجازه وأواخره شيئاً فشيئاً . قال : وهذا عندي منتظم لجميع نعوت الليل الطويل على هيئته [١] ، وذلك أشد مايكون على من يراعيه ويترقب تصرمه. فلما جعل له وسطاً يمتد وأعجازاً رادفة للوسط استعار له اسم الصلب وجعله متمطياً من أجل امتداده ، لأن قولهم تمطى وتمدّد بمنزلة واحدة. وصلح [٢] أن يستعير للصدر اسم الكلكل من أجل نهوضه وهذه أقرب الاستعارات من الحقيقة لملاءمة معناها لمعنى ما استعيرت له .

وهذا الذي قاله أبو القاسم لا أرضى به غاية الرضى ، ولو كنت أسكن إلى تقليد أحد من العلماء بهذه الصناعة [أ] وأجنح إلى اتباع مذهبه من غير نظر وتأمل لم أعدل عما يقوله أبو القاسم لصحة فكره وسلامة نظره وصفاء ذهنه وسعة علمه ، لكنني أغلّب الحق عليه ولا اتبع الهوى فيما يذهب اليه. وبيت امرىء القيس عندي ليس من جيد الاستعارة ولا رديئها بل هو من الوسط بينهما وبيتا الغنويّ وذي الرُّمة أحمد في الاستعارة وأشبه بالمذهب الصحيح [منها] ، وإنما قلت ذلك لأن أبا القاسم قد أفصح بأن امرأ القيس لما جعل لليل وسطاً وعجزاً ، استعار له اسم الصُّلب وجعله متميطاً من أجل امتداده، وذكر الكلكل من أجل نهوضه، فكلّ هذا إنما يحسُنُ بعضه لأجل بعض. فذكر الصلب إنما حسُن لأجل العجز

(١) في ٤٤٢ : هيأته . (٢) وفيها : يصلح .

والوسط والتمطى لأجل الصدب ، والكلكل لمجموع ذلك . وهذه الاستعارة المبنية على غيرها فلذلك لم أرَ أن أجعلها (١) من أبلغ الاستعارات وأجدرها بالحمد والوصف ، وكانت استعارة طُفيل وذى الرّمة عندى أوفق وأصحّ لأنها غنية (٢) بنفسها غير مفتقرة إلى مقدمة جلبتها . وقد اختار الآمدى أيضاً قول زهير:

صحا القلب عن سلمى وأقصر باطله وعُرّى أفراس الصِّبا ورواحله

وقال : لما كان من شأن ذى الصبا أن يوصف أبداً بأن يقال ركب هواه وجرى فى ميدانه وجمح فى عنانه ونحو هذا ، حسُنَ أن يستعار للصبا اسم الافراس ، وأن يجعل النزوع عنه بأن تُعرّى أفراسه ورواحله. وكانت هذه الاستعارة من أليق شيء بما استعيرت له. وعندي أن الاستعارة فى بيت طُفيل أليق منها فى هذا البيت ، والعلة ما ذكرته فى بيت امرىء القيس ، وذلك أن الاستعارة فى بيت زهير مبنية على قولهم ركب هواه وجرى (٣) فى ميدانه على نحو ما قاله أبو القاسم ، وتلك استعارة بغير شك وقد بنى عليها . وبيت طفيل أقربُ وأحسن لغناه بنفسه. وقد كنت مثّلت فى بعض المواضع الاستعارة المحمودة والمذمومة ببيتين أحدهما قول أبى نصر بن نباتة :

حتى إذا بهرَ الأباطح والرُّبا نظرت اليك بأعيُن النُّوار

فنظر أعين النوار من أشبه الاستعارات وأليقها لأن النوّار (٤)

(١) فى ٤٤٢ : تجعل (٢) وفيها : قريبة

(٣) فى ٤٣٩ : وجمح وفى التيمورية : ركب هواه وجمح وجرى فى ميدانه .

(٤) فى ٤٤٢ : يشبه بالعيون وإذا كان مقابلا للمجتاز به كان الخ .

يشبه العيون وإذا كان مقابلا لمن يجتز فيه ويمرّ به كان كأنه ناظر اليه ، وهذه الاستعارة الصحيحة الواضحة التشبيه . والبيت الثانى قول أبى تمام:

قرّت بقرّان عين الدين وانتشرت   بالأشترين عيون الشرك فاصطلما

وقرة عين الدين وانشتار عيون الشرك من أقبح الاستعارات لعدم الوجه الذي لأجله جعل للدين والشرك عيونا ، ومع تأمل هذين البيتين يفهم معنى الاستعارة ، لأن النوار والشرك لاعيون لهما على الحقيقة ، وقد قبحت استعارة العيون لأحدهما وحسنت للآخر ، وبيان العلة فيه أن النوار يشبه العيون ، والدين والشرك ليس فيهما ما يشبهها ولا يقاربها . وهذه طريقة متى سلكت ظهر المحمود فى هذا الباب من المذموم . وأما قول الشريف الرضى :

والحب داء يضمحلّ كأنما   ترغو رواحله بغير لُغام

فقريب من قول زهير — افراس الصبا ورواحله — لكنه أبعد منه لأنه بنى عليه أمراً آخر غير قريب ، وهو قوله : إن رواحل الصبا ترغو ولا لغام لها . وهذا المذهب الردىء فى الاستعارة على ماقدمناه ، وقد أعاد أبو نصر بن نباتة قوله نظرت إليك بأعين النوار — فى موضع آخر فقال :

اذا نظرت أرض الخليج بأعين   من النوّر قامت للصوارم سوق

وكلاهما واحد . فأما قول الرضى :

رسا النسيم بواديكم ولا برحت   حوامل المزن فى أجداثكم تضع

ولا يزال جنين النبت ترضعه   على قبوركم العرّاصة الهمُع

من أحسن الاستعارات وأليقها لأن المزن تحمل الماء وإذا حملت

وضعته ، فاستعارة الحمل لها والوضع المعروفين من أقرب شيء وأشبهه. وكذلك قوله جنين النبت — لأن الجنين المستور مأخوذ من الجنة وإذا كان النبت مستوراً والغيث يسقيه كان ذلك بمنزلة الرضاع ، وكانت هذه الاستعارات من أقرب ما يقال وأليقه. وأما قول أبي ذؤيب الهذلي :

وإذا المنيّة أنشبت أظفارها ألفيت كل تميمة لا تنفع

فليس من أحسن الاستعارات ولا أقبحها ، ولا أراه نظير ما اخترته من قول طفيل وذي الرمة وابن نباتة والشريف الرضي . ولا الأمثلة البعيدة التي ذكرتها ، بل هو وسط وإن كان إلى الاختيار أقرب لما جرت به العادة من قولهم : علقت به المنية ونشبت وما أشبه ذلك ، ولأجل كثرة هذا [1] حسن . ولأنه مبنيّ على غيره لم اجعله من أبلغ الاستعارات على ما قدمت ذكره . وأما قول أبي تمام :

أيامنا مصقولة أطرافُها بك والليالي كلّها أسحار

فمن الاستعارة المختارة ، لأنه لما أراد الأيام المحمودة الصافية من الكدر والقذى جعلها مصقولة على وجه الاستعارة وهذا تشبيه ظاهر . وأما قوله :

يادهر قوّم من أخدعيك فقد أضججت هذا الانامَ من فرَقك

وقوله فضربت الشتاء في أخدعيه ضربة غادرته عوداً ركوبا

وقوله سأشكر فرجة اللبّ الرخي ولين أخادع الدهر الأبي

---

(١) في التيمورية : كثرتها حسن .

فان أخادع الدهر والشتاء من أقبح الاستعارات، وأبعدها مما استعيرت له، وليس بقبح ذلك خفاء. ولا يعرف أبو تمام الوجه الذى لأجله جعل للشتاء والدهر أخادع إلا سوء التوفيق في بعض المواضع. وأما قول أبى الطيب:

مسرة فى قلوب الطيب مفرقها   وحسرة فى قلوب البيض واليلب

فمن أبعد ما يكون فى هذا الباب، ولا عذر يتوجّه له فى الاستعارة للطيب والبيض [واليلب] قلوباً تسر وتتحسر.

وذكر القاضى أبو الحسن علىّ بن عبد العزيز [الجرجانى] صاحب كتاب الوساطة بين المتنبي وخصمه: أن بعض أصحابه جاراه أبياتاً أبعد أبو الطيب فيها الاستعارة وخرج عن حد الاستعمال والعادة، وكان منها هذا البيت الذي ذكرناه، وقوله أيضاً:

تجمعت فى فؤاده همم   ملءُ فؤاد الزمان[1] إحداها

قال فقلت له: هذا ابن احمر يقول:

ولِهَتْ عليه كل مُعْصِفَةٍ   هوْجاء ليس لِلبِّها زَبَرُ

فما الفصل بين من جعل للريح لباً ومن جعل للبيض واليلب قلوباً، وهذا الكميت يقول:

ولمّا رأيت الدهر يقلب[2] ظهره   على بطنه فعل الممعّك بالرمل

---

(١) في ٤٣٩: فؤاد الرجال.

(٢) وفيها: قلّب ظهره. وكذا فى التيمورية.

وهذا ابن رميلة يقول :

هُم ساعد الدهر الذى يُتّقى به وماخير كف لاتنوء بساعد

وذكر أبياتاً من هذا النحو ، ثم قال : فكيف أنكرت على أبي الطيب أن جعل له فؤاداً ؟ قال . فلم يحرجوا با غير أن قال اذا استبرأت نفسى وجدت بين استعارة ابن أحمر للريح لباً واستعارة أبي الطيب للطيب قلوباً بوناً بعيداً ، وربما قصّر اللسان عن مجاراة الخاطر ولم يبلغ الكلام مبلغ الهاجس ، ثم قال القاضى أبو الحسن : وقد أجد لهذا الفصل الذى تحمل له بعض البيان وذلك أن الريح لما خرجت بعصوفها عن الاستقامة وزالت عن الترتيب شبِّهت بالأهوج الذى لامسكة فى عقله ولا زبر للبِّه ولما كان مدار الهوج[1] فى الالتياث على العقل حسن من هذا الوجه أن يجعل للريح عقلاً . فأما الدهر فانما يُراد بذكره أهله ، فاذا جعل الممدوح للدهر ساعداً فقد أقيم لأهله مقام هذه الجوارح من الانسان ، وليس للطيب والبيض واليلب مايشبه القلب ولا مايجرى مع هذه الاستعارة فى طريق . ثم قال ابن عبد العزيز : وإنما يحمل ما جاء من ألفاظ المحدثين وكلام المولدين زائلا عن السَّنن على وجوه تقربهم من الاصابة وتقيم لهم بعض العذر ، وتلك الوجوه تختلف بحسب اختلاف مواضعه وتتباين على قدر تباين المعانى المتضمنة له . ولهذا[2] قال ابو الطيب — مسرّة فى قلوب الطيّب مفرقها — فانما يريد أن مباشرة مفرقها شرف ، ومجاورته له زين ومفخر ،

---

(١) فى ٤٤٢ : الأهوج .   (٢) فى ٤٤٢ فاذا قال

وأن التحاسد يقع فيه ، والحسرة تعظم عليه . فلو كان الطيب ذا قلب لسرّ كما لو كانت البيض ذوات قلوب لأسفت ، وإذا جعل للزمان فؤاداً ملأته هذه الهمة فانما أورده على مقابلة اللفظ باللفظ ، فلما افتتح البيت بقوله: تجمعت فى فؤاده همم — ثم أراد أن يقول إحداها تشغل الزمان وأهله ، ترخص بأن جعل له فؤاداً وأعانه على ذلك أن الهمة لا تحل إلا الفؤاد وسهله ما تقدم من تسامح الشعراء فى نعوت الدهر وتوسعهم فى استعارة الأوصاف له . وإذا قال أبو تمام : يادهر قوم من أخدعيك - فانما يريد أعدل ولا تجر ، وانصف ولا تحف ، لكنه لما رآهم قد استجازوا ان ينسبوا اليه الجور والميل ، وأن يقذفوه بالمسف والظلم وبالخرق والعنف ، وقالوا قد اعرض عنا وأقبل على فلان ، وقد جفانا وواصل غيرنا . وكان الميل والاعراض إنما يكون بانحراف الأخدع وازورار المنكب ، استحسن أن يجعل له اخدعاً وأن يأمره بتقويمه . وهذه أمور متى حملت على التحقيق وطلب منها محض التقويم أخرجت عن طريقة [1] الشعر ، ومتى اتبع فيها الرخص وأجريت على المسامحة أدت إلى فساد اللغة واختلاط الكلام ، وإنما القصد فيها التوسط والاجتزاء بما قرب وعرف والاقتصار على ما ظهر ووضح . وهذه حكاية كلام القاضى أبى الحسن .

ونحن نذكر ماعندنا فى كل فصل منه ، والانتفاع به فى فهم الاستعارة ظاهر

(١) فى ٤٤٢ : عن طريق

أما الذى أنكر على أبي الطيب استعارته هذه[١]، فلم يضع يده إلا على ما تشهد الافهام له وتقطع العقول على صحته[٢] وأما اعتذار القاضى له بالأبيات التى ذكرها، فان كان قصد بذلك التنبيه على أن أبا الطيب غير مبتدع لهذا الزال ولا مخترع بل هو مشارك فيه مماثل به، وقد تقدمه من سلك هذا الطريق ونحا هذا النحو فان وجب اُطراح شعر أبى الطيب لهذا السبب وجب اُطراح الأشعار كلها، لأن العلة واحدة فعلى هذا الوجه الكلام فى موضعه، وإن كان القصد بذلك إقامة العذر للمتنبي وترك الانكار عليه إذ كان النهج الذى سلك فيه مطروقاً فليس هذا الرأى من معتقده بصواب لأن القول فى استعارة أبى الطيب إذا كانت بعيدة غير مرضية كالقول فى كل استعارة [كذلك] سواء كانت لمتقدم أو لمتأخر، وليس يتميز قبحها باضافتها إلى رجل من الرجال ولا زمان من الأزمنة، وإنما هذا شيء يقع للعامة واشباههم من أغمار الأدباء فيتخيلون أن للحسن والقبح حكما يرجع إلى التاريخ ويتعلق بالاضافة[٣] ولا بد لنا من الكلام على هذا المذهب الفاسد فيما يأتى من هذا الكتاب فى موضع مفرد يليق به، وإن كانت الشبهة لا تعترض فيه لمحصل. ومن لم يعلم الصواب فيه ابتداء من نفسه فأجدر به ألاّ يعرف مواقع الأدلة عليه والحجج فيه، لكنا نذكره هناك على كل حال مستوفى مستقصى. فعلى ما قلناه ليس قول ابن احمر

---

(١) فى ٤٤٢ : هذه الاستعارة. (٢) وفيها : تشهد به الصناعة وتقطع الافهام على صحته. (٣) فى التيمورية : بالاصابة.

حجة لأبي الطيب ، لأنا نقول لهما جميعاً أخطأتما منهج الاستعارة ، وعدلتما عن الغرض المختار فيها .

وأما قول القاضي : إن الفصل الذي يتخيل بين استعارة أبي الطيب للطيب قلوباً، واستعارة ابن أحمر للريح لباً إنما هو أن الريح لما خرجت بعصوفها عن الاستقامة شبهت بالأهوج الذي لا مسكة في عقله ، ثم لما كان مدار الأهوج على الالتياث في العقل حسن من هذا الوجه أن يجعل للريح عقلا . فلعمري أن الأمر على ما ذكره ، وقد سهل بيت ابن أحمر بهذا التخريج الذي جرت به العادة وإن لم يكن حسناً ولا محموداً لـكنه أصلح من قلوب الطيب لأن تلك الاستعارة لا وجه لها من عادة ولا غيرها ، وكذلك ما قاله في ساعد الدهر لأنه تأويل لا يستمر لأبي الطيب مثله

فأما قوله: إنما يحمل ما جاء من ألفاظ المحدثين وكلام المولدين ، زائلا عن السَّنن على وجوه تقربهم من الاصابة وتقيم لهم بعض العذر ، فكأنه بهذا القول يخص المحدثين من المتقدمين ، وليس بينهم من هذا الوجه فرق ، وكما يلتمس من المتأخر الحسن الصحيح كذلك يلتمس من المتقدم. ومن عدل منهما كان التأويل له واحداً بحيث يمكن ولا يبعد ولم يقع بينهما تميز فيما يوجبه النظر ويتقدمه الفحص (١) وما أحسب أن أحداً ممن ينتسب إلى العلم ويتميز بصحة الفهم يحتاج في اختيار الاستعارة إلى معرفة صاحبها وزمانه حتى يكون حكمه على من تقدم مولده يخالف حكمه على من قرب عهده، فلعل من يجدنا نستدل بكلام العرب المتقدمين على

---

(١) في ٤٤٢ : بينهما تميز فيما يوجبه النظر ويقتضيه الفحص .

لغتهم ولا نستدل بكلام المتأخرين يتحيل أن هذا شيء يرجع إلى الزمان وليس الأمر كذلك ، وإنما العرب الأول لما كثر الاسلام واتصلت الدعوة وانتشرت ، حضر أكثرهم وسكنوا الأرياف وفارقوا البدو وخالطهم الباقى فامتزج كلامهم بمن جاوروه من الأنباط وعاشروه من الأعاجم [١] وعدم منهم الطبع السليم الذى كانوا عليه [قبل هذه المخالطة] فهم الآن لا يحتج بكلامهم لهذه العلة، لا لأن القدم والحدوث سببان فى الصواب والخطأ [ولهذا كان الأصمعى ينكر أن يقال فى لغة العرب مالح فلما أنشد فى ذلك شعر ذى الرمة . قال : إن ذا الرمة قد بات فى حوانيت البقالين بالبصرة زمانا. فأراد بذلك أنه بمخالطتهم سمعهم يقولون مالح فقاله، فلم يجز أن يحتج بكلامه لهذا السبب] ولو فرضنا اليوم أن فى بعض الصحارى النائية عن العمارة قوماً على عادة المتقدمين فى البدو، وترك الالمام بأهل المدر متمسكين بطبعهم وجارين على سجيتهم ، كان على هذا الفرض قولهم حجة واتباعهم واجباً، ولهذه العلة تختلف العرب فى كلامهم بحسب تباينهم فى المخالطة. فتجد اليوم من بَعُدَ منهم عن الحضر أكثر من غيره ، إلى الصواب أميل ومن جانبه أقرب

وأما قوله: إن أبا الطيب يريد أن مباشرة مفرقها شرف ومجاورته زين ومفخر وأن التحاسد يقع فيه والحسرة تعظم عليه فلو كان الطيب ذا قلب لسر كما لو كانت البيض ذوات قلوب لأسفت ، فلم يزد على أن فسر مراد أبى الطيب بقوله : إن الطيب يسر بفرق هذه المرأة والبيض تتحسر .

---

(١) فى ٤٤٢ : وامتزج كلامهم بمن جاوروه وعاشروه من العجم والنبط .

والمعنى ظاهر فيه لا خفاء به. وقوله: إن مراده لو كان الطيب ذا قلب لسر ليس بعذر فى قوله قلوب الطيب، لأن بين قوله: لو كان للطيب قلب وبين قوله للطيب قلب فرقاً ظاهراً لايخفى على أحد، لأن أحدهما قد جعله واجباً والآخر ممتنعاً [(١)] ليس فيه أكثر من الفرض [(١)] الذى يعلم من فحوى اللفظ أنه لم يقع وليس يخفى على متأمل أن بين قول البحترى:

فلو أن مشتاقاً تكلف غير ما في طبعه لمشى إليه المنبر [(٢)]

وبينه لوكان قال: إن المنبر مشى إليك ميزة بينة ظاهرة. وهذا أمر لا يستمر فى مثله شبهة فيحتاج إلى الاسهاب فى إيضاحه

وأما قوله: إنه جعل للزمان فؤاداً ملأته هـذه الهمة على مقابلة اللفظ باللفظ لما افتتح البيت بقوله: تجمعت فى فؤاده همم — فليس بمعتمد، لأن مقابلة اللفظ باللفظ على ما أراده مجاز والمجاز لا يقاس عليه، وليس يحسن بنا أن نقابل اللفظ باللفظ فى كل موضع من الكلام قياساً على مقابلة اللفظ باللفظ فى قوله تعالى «وجزاء سيئة سيئة مثلها» كما لا يجوز منا أن نحذف المضاف ونقيم المضاف إليه مقامه أبداً اتباعاً لقوله عز اسمه «واسئل القرية التى كنا فيها» والمراد أهل القرية حتى نقول ضربت زيداً ونريد غلام زيد، والعلة في الجميع واحدة وهو أن المجاز لا يقاس عليه وإنما يحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه فى موضع دون موضع بحسب ما يتفق من فهم المقصود وزوال اللبس والاشكال. وكذلك نقابل بعض الكلام ببعض بحيث لا يعرض فيه [(٣)] فساد فى المعنى ولا خلل فى العبارة فاذا اعترضنا فى المقابلة

---

(١) فى ٤٣٩: والآخر جمعا — وفيها: من الغرض (بالغين) (٢) فى التيمورية: تكلف فوق ما فى وسعه لسعى الخ (٣) فى ٤٣٩: يعرض له.

مثل هذه الاستعارة لم نجزها كما إذا تطرق إلينا في[1] حذف المضاف وجود اللبس لم نركن إليه ولا نعرج عليه

وأمّا قوله : إنه أراد أن يقول احداها تشغل الزّمان وأهله ، فترخص بأن جعل له فؤادا وأعانه على ذلك أنّ الهمّة لاتحلّ الاّ الفؤاد وسهله ماتقدم من تسامح الشعرآء في نعوتِ الدّهر وتوسعهم في استعارة الأوصاف ، فليس هذا القول بحجة لأنّ الشعرآء اذا تسمحوا وأبعدوا في الاستعارة نسبوا الى مانسب اليه أبو الطيب من الخطأ والعدول عن الوجه في الكلام وليس يعذر لهم[2] كما لايحتج لهم به[3] وكلهم في هذا الباب شرع واحد.

وقوله فيما بعد : إنّ أبا تمّام قال ـ يادهرُ قوّم من اخدعيك ـ لما رآهم قد استجازوا أن ينسبوا اليه الجور والميل وقالوا قد أعرض عنا وأقبل على فلان وجفانا ، والميل والاعراض إنما يكون بانحراف الأخدع وأزورار المنكب ، كلام لا يغني عن أبي تمام شيئاً لأنا قد ذكرنا أن الاستعارة إذا بنيت على استعارة قبحت وبعدت ، والواجب أن تكون لها حقيقة ترجع اليها بلا واسطة ، وإذا كان الأمر على هذا وكان قولهم عن الدهر قد أعرض عنا وأقبل على فلان استعارة ومجازا بغير شك ، لم يحسن أن نجريه مجرى

---

(١) في ٤٤٢ : علينا من حذف . (٢) وفيها : نعذر لهم .

(٣) بالهامش : يذكر الخفاجي هاهنا في قوله : لا يحتج لهم به مما أنكره على قدامة في قوله : له به عناية .

الحقيقة ونبنى عليه أمرا بعيدا حتى نجعل للدهر أخدعا لاجل قولهم إنه قد عرض عنا وانحرف

ويقال للقاضي ابى الحسن : هل تجيز لبعض المحدثين أن يبنى استعارة أخرى على الأخدع فى الدهر لأن أبا تمام قد استعمل ذلك ويبنى غيره على قول هذا المحدث استعارة أخرى بعيدة ويؤول هذا الى مالا نهاية له حتى يفسد الكلام وتختل العبارة ويذهب التميز فى الوجوه المحمودة والذميمة ؟ فان أجاز ذلك بان فساد قوله لكافة العقلاء ، وان امتنع منه وقال لابد للاستعارة من حقيقة يرجع اليها ويكون بينهما شبه ظاهر وتعلق وكيد . قيل له : فبهذا نخاطبك وله قطعنا على قبح استعارة أبى تمام للدهر أخدعا (فاعرض الآن عن هذا التعليل منك بالباطل جانبا ، فانه غير لائق بك وبمن يجرى مجراك من أهل العلم بهذه الصناعة) (١) ثم ماالفرق بينك فيما ذكرته وبين من عذر القائل :

باض الهوى فى فؤادى وفرّخ التذكار

[و] قال لما كانت العادة جارية فى الهوى أن يقال حلّ فى الفؤاد وأقام وليس بزائل [ولا ذاهب] وكان الطائر ذو البيض أو الفراخ شديد المقام على وكره والألف له والحنين اليه ، ترخص بأن استعار للهوى باض وللتذكار فرّخ كناية عن مقامهما وثباتهما فى فؤاده ، وتشبيها بما ذكرناه من حال الطائر . فإن أدعى صحة هذا التخريج وألحقه بما ذكره فى بيت

---

(١) بين الدائرتين من ٤٣٩ فقط .

ابى تمام وجب الامساك عنه، وان أفصح بخلافه للعلة التى بيناها فهى موجودة فى الأبيات التى ذكرها على أنه قال فى آخر كلامه: إن هذه أمور لا تحمل على التحقيق ولا يتبع فيها الرخص، ثم حملها على أشد الرخص إحالة وفساداً. ومن التوسط الذى حمده وأشار إليه أن لا يتعدى فى الاستعارة حدها ولا يعدل بها عن منهجها.

فأما قول أبى الطيّب:

وقد ذقتُ حلْواء البنين على الصِّبا فلا تحسبنى قلت ما قلت عن جهل

فقد كان الصاحب [كافى الكفاة] أبو القاسم اسماعيل بن عباد أنكره على أبى الطيب وذكره فى جملة المساوى من شعره، والأمر فيه على ماقاله وهو من ردىء الاستعارة، وأرى أن الزائد فى قبحه قوله حلواء لأن المستعمل فى هذا الفن حلاوة. وتلك اللغة فى العرف مفردة لأمر آخر حقيقى هى غير مستعارة فيه. وأما قول أبى تمام:

وكم أحرزتْ منكم على قبح قدّها صروف النوى من مرهف حسن القد

فان استعارة القد لصروف النوى من أبعد مايقع فى هذا الباب وأقبحه، وإنما يقود أباتمام إلى هذا وأمثاله رغبته فى الصنعة حتى كأنه يعتقد أن الحسن فى الشعر مقصور عليها فيورد منه لاجل التكليف [(١)] ما لا غاية لقبحه، ويسعده الخاطر في بعض المواضع فيأتي بالعجائب الغرائب. ومن مختار الاستعارة قول الشريف الرضىّ:

وما نطفه مشمولة فى مجمّة وعاها صفاً من آمن الطّود فارع

---

(١) فى ٤٤٢: فيرد منه لأجل التكلف الخ

من البيض لولا بردُها قلت دمعة   مرنّقة ما أسلمتها المدامع

لأنه استعار لأعلى الجبل الأمن عبارة عن الارتفاع وتعذر الوصول اليه، وهذا لائق محمود فى الصناعة (ومعلوم عند أهلها) وما زلت أسمع أبا العلاء يقول: إن من الشعر ما يصل إلى غاية لا يمكن تجاوزها، وهذا البيت عندي من ذلك القبيل حُسْناً وصحة نسج وعذوبة لفظ وللسَّرىّ الوصلى أبيات مرضية فى معناها وهى:

أقول لحنّان العشىّ مغرّدٍ   يهز صفيح البارق المتوقد
تبسم عن رى البلاد حبيُّهُ   ولم يبتسم إلا لإنجاز موعد

ثم بعدها أبيات

ويادير ها الشرقى لازال رائحاً   يحل عقود المزن فيك ويغتدى
عليلة أنفاس الرياح كأنما   يُعل بماء الورد نرجسها الندى (٢)
يشق جيوب الورد في شجراته   نسيم متى ينظر إلى الماء يبرُد

وفى هذه الابيات استعارات عدة كل منها مختار: أما حنان العشي مغرد فمعروف، والعادة جارية باستعارة الحنين والتغريد: للغيث لأن له صوتاً على كل حال. وكذلك صفيح البارق وأشبه شيء بالبرق لمع السيوف والتبسم فيه أيضا ظاهر لضوء برقه فى خلاله وعقود المزن لائقة لتشبيه القطرات من المآء والدمع بالعقد إذا وهي من سلكه وأنفاس الرياح تكاد تكون حقيقة لوضوحه واستعمال العلة فيها كناية عن الضعف [والخفوت] وقلة الحركة على وجه التشبيه بالمريض، وجيوب الورد مختار لأن النسيم اذا أظهره من أكمامه ونشره عن طيه بعد ذلك كان بمنزلة الجيوب التى تشق،

(٢) فى ٤٤٢ : نرجسها الورد.

وعبارته عن سُرعة برد الماء بالنسيم إنه متى نظر إليه برد ، مرضية لأن النظر ليس هو الرؤية ، وإنما هو ضربٌ من المُقابلة والمواجهة تقع الرّؤية بعده ، ومثل هذا فى النسيم موجودٌ ولائق غير بعيد . وأنا أختار أيضا قول الأمير أبى الحسن علىّ بن مقلّد بن منقذ :

لا يحفظون سوى أسمال زادهم ولا يُضيعون إلاّ حرمة الجار

لأن الأسمال الاخلاق ، وإذا استعيرت لبقية الزاد وفضلته ، كانت من أحسن شيء وأليقه وأقربه إلى الحقيقة ، والجامع بينهما أن كلا منهما غبر وعقابيل قد أنهجت جدته وذهب أكثره ، وهو معرّض للنبذ وهو منسوب إلى الاطّراح والرفض ، وهذه وجوه ظاهرة تحمل الاستعارة عليها . وأما قول أبى عبادة البحترى :

وكنت إذا استبطأت ودك زرته بتفويف شعر كالرداء المحبّر
عتاب بأطراف القوافى كأنه طعانٌ بأطراف القنا المتكسّر

فلعمرى أن هذه المقابلة الصحيحة لأن للقوافى طرفا بلاشك وأولاً ووسطا وآخرا ، فان كان أبو عبادة لا يريد طرف القافية الحقيقى وإنما مقصوده أنى ألوّح بالعتاب فى القصائد ولا أصرح به فهو يفهم من معاريضها وملاحنها وحيا وعلى وجه الإيماء والاشارة وهى غير مقصورة عليه ولا مفردة لذكره ، فبهذا أيضا جرت العادة فى استعمال الطرف . وإذا قال القائل تلوحت من أطراف كلام فلان كذا وكذا فإنما هذا المعنى يريد وله يعنى ، والبحترى على كل حال محسن : وأما تفويف شعر ، فان النظم إذا كان نسجاً وصف

بالصقال والرقة وكثرة الماء والهلهلة والمتانة وغير ذلك مما يستعمل فى الثياب المنسوجة من النعوت المحمودة والمذمومة ، كان التفويف فيه جاريا هذا المجرى ومعدودا من هذا القبيل . وأما قول الرضى :

ملك سماحتى تحلّق فى العُلا وأذل عِرنين الزمان السامى

فليس عرنين الزمان من الاستعارة الجيدة ، وإنما بناه على ذكر الأنف الحقيق عند وصف صاحبه بالذل ، وقد وردت استعارة الأنف فى مثل هذا الموضع وكلاهما قبيح . قال تأبط شرًّا :

نحز رقابهم حتى صدعْنا وأنف الموت منخره رثيم

فجعل للموت أنفا ومنخرا رثيما من قولهم : ـ رثمت أنف الرجل فهو رثيم ـ إذا ضربته فدمى . وقال ذو الرمة :

يُعزّ ضعاف القوم عزّة نفسه ويقطع أنف الكبرياء الكبر

فاستعار للكبرياء أنفا [أو] لعله أراد أنف صاحب الكبرياء وحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه . وقال معقل بن خُويلد الهُذلى :

تخاصم قوماً لا تلقّى جوابهم وقد أخذت من أنف لحيتك اليدُ

يريد قبضت على طرف لحيتك كما يفعل المهموم ، فجعل للحية أنفاً : وقال أبو العلاء احمد بن عبد الله بن سليمان فيما قرأته عليه :

إذا ذَنّ أنف البرد سرتم فليته عقيب التنائى كان عوقب بالجدع

وقال أيضا :

للطيّب فى منزلها سوْرة مناخر البدر بها يفغم

فاستعار للبرد أنفاً وللبدر مناخر . وقال سلم الخاسر :

لولا المقادير ما حطَّ الزمان به   لكن تولى بأنفٍ كلْمه دام

فجمل للزمان أنفاً دامياً . وقال الحسين بن مُطيْر :

فلما مضى معن مضى الجود وانقضى   وأصبح عرنين المكارم أجدعا(١)

وكل هذا من الاستعارة البعيدة الذميمة ، وقد حمل بعض المفسرين قول ذى الرمة : أنف الكبرياء — على أنه أراد أوله والمقدم منه كما قال امرؤ القيس :

قد غدا يحملنى فى أنفه   لاحق الإطلين محبوك ممرّْ

أى فى أول جرية أو فى أول الغيث الذى ذكره قبل هذا البيت ، وهذا التأويل على بعده ليس يسوغ فى جميع الأبيات المذكورة ، لأن المعنى فيها مبنى على الأنف الذى هو العضو . ومن الاستعارة المحمودة التى كأنها حقيقة قول شيخنا أبى العلاء :

وكأنّ حبك قال حظك فى السُّرى   فالطم بأيدى العيس وجه السبسب

وهذا من قربه لو قيل إنه حقيقى غير مستعار جاز ذلك وإن كان على محض الاستعارة أحسن وأحمد ، فأما قوله :

ولمّا ضربنا قونس الليل من علٍ   تفرّى بنضخ الزعفران أو الردع

فان قونس الليل ليس بمرضى ؛ على أن ذا الرُّمة قد أتى بمثله فى قوله :

تيممن يافوخ الدجى فصدعنه   وجَوْز الفلا صدع السيوف القواطع

وإن كان يافوخ الدجى أقبح وأشنع لكن هذا عندنا ليس بعذر

---

(١) فى ٤٤٢ : فلما قضى معن قضى . الخ . وكتب بهامشها إن الرواية فيهما مضى (كما أثبتناه هنا) .

وما يتوجه على أحدهما إلا ما يتوجه على الآخر . وما زال العلماء بالشعر ينكرون هذه الاستعارة على ذى الرمة ويعتدونها من اساآته ، وقد تجاوز الشريف الرضى فى بعض المواضع ذكر الرأس لليل إلى أن جعل له مُخًّا وعظماً فقال :

ليالى أسرى فى اصيْحاب لذّة   ومخّ الدُّجى رار وقد دق عظمه

وهو من أردئ ما يكون فى هـذا الباب وأشنعه ، ومازال الناس ينكرون قول أبي تمام :

لا تسقنى ماء الملام فإننى   صب قد استعذبت ماء بكائى

ويحكون الحكاية المعروفة عن سائل سأل أبا تمام أن ينفذ له فى إناء شيئاً من ماء الملام ، وربما نسبها بعض الرواة الى عبد الصمد بن المعذّل. وقد تصرف أصحاب ابى تمام فى التأويل له فقال بعضهم إن أبا تمام أبكاه الملام وهو يبكى على الحقيقة،فتلك الدموع هى ماء الملام ، وهذا الاعتذار فاسد لأن أبا تمام قال : -- قد استعذبت ماء بكائى -- واذا كان ماء الملام هو ماء بكائه فكيف يكون مستعفيا منه مستعذبا له .

وقال أبو بكر محمد بن يحيى الصولى : كيف يعاب أبو تمام إذا قال ماء الملام ؟ وهم يقولون كلام كثير الماء ، وقال يونس بن حبيب فى تقديم الأخطل . لأنه أكثرهم ماء شعر ، ويقولون ماء الصبابة ، وماء الهوى ، يريدون الدمع . وقال ذو الرمة :

أأن توهمت من خَرقاء منزلة   ماء الصبابة من عينيك مسجوم

وقال أيضا :

أداراً بحزوى هجت للعين عَبرة   فماء الهوى يرفضُّ أو يترقرق

وقالوا : ماء الشباب . قال أبو العتاهية :

ظبى عليه من الملاحة حلّة   ماء الشباب يجول فى وجناته

وهو من قول عمر بن أبى ربيعة :

وهي مكنونة تحيّر منها   فى أديم الخدين ماء الشباب

فما يكون [اذا] استعار أبو تمام من هذا كله حرفاً فجاء به فى صدر بيته لمّا قال فى آخره — إنى صب قد استعذبت ماء بكائى — قال فى أوله : لا تسقنى ماء الملام ، وقد تحمل العرب اللفظ على اللفظ فيما لا يستوى معناه . قال الله جل وعز «وجزاء سيئةٍ سيئة مثلها » فالسيئة الثانية ليست بسيئة لأنها مجازاة ولـكنه لمّا قال وجزاء سيئة سيئة حمل اللفظ على اللفظ. وكذلك : « ومكروا ومكر الله والله خير الماكرين » انما حمل اللفظ على اللفظ فخرج الانتقام بلفظ الذنب ، لأن الله عز وجل لا يمكر . وكذلك « فبشرهم بعذاب أليم» لما قال فبشر هؤلاء بالجنة قال : وبشر هؤلاء بالعذاب والبشارة إنما تكون فى الخير لا فى الشر

هذه جملة ما قاله أبو بكر ، وهى غير لائقة بمثله من أهل العلم بالشعر لأن قولهم كلام كثير المـاء وماء الشباب وقول يونس إن الأخطل أكثرهم ماء شعر ، إنما المراد به الرونق كما يقال ثوب له ماء ويقصد بذلك رونقه ، ولا يحسن أن يقال ما شربت أعذب من ماء هذا الثوب كما لا يحمل أن يقال ما شربت أعذب من ماء هذه القصيدة ؛ لأن هذا القول مخصوص بحقيقة الماء لا بما هو مستعار له . وأبو تمام بقوله :

[لا تسقنى ما الملام] ذاهب عن الوجه على كل حال ، ثم لا يجوز أن يريد هنا بالماء [بأنها] الرونق لأن الملام لا يوصف بذلك وإنما يذم ويستقبح لا يحمد ويستحسن . وأبو تمام القائل :

عذلاً شبيهاً بالجُنون كأنما قرأت به الورهاء شطر كتاب

فبهذا وأمثاله ينعت الملام لا بالماء الذى هو الرونق والطُّلاوة ، فقد بان فسادُ هذا الاعتذار من هذا النحو ، وأما ماء الصبابة وماء الهوى فقد بين أبو بكر أنهم يريدون به الدمع فكيف يقول إنه استعارة والدمع ماء حقيق بلا خلاف ، وعلى أي وجه يحمل ماء الملام فى الاستعارة على ماء الدمع وهو حقيقة ؟ وأما مقابلة اللفظ باللفظ واستشهاده بالآيات المذكورة فقد ذكرنا الكلامُ عليه فيما تقدم وبينا أنّ هذا مجاز ولا يقاس عليه ولا يحسن منا[1] المقابلة فى موضع يعترضُنا فيه فساد فى المعنى أو خلل فى اللفظ كهذه الاستعارة أو ما يجرى مجراها كما لا يحسن بنا[2] غير ذلك فى المجاز إذا أدى إلى اللبس والإشكال .

وقال أبو القاسم الحسن بن بشر الآمدى : ليس قول أبى تمام لا تسقنى ماء الملام بعيب عندى لأنه لما أراد أن يقول قد استعذبت ماء بكائى جعل للملام ماءً ليقابل ماءً بماءٍ وإن لم يكن للملام ماءٌ على الحقيقة فانّ الله جل اسمه يقول : « وجزاء سيئة سيئة مثلها » ومعلوم أن الثانية ليست بسيئة وإنما هى جزاء على السيئة ، وكذلك « إن تسخروا منا فانا نسخر منكم » والفعل الثانى ليس بسخرية ، ومثل هذا فى الشعر والكلام كثير ومستعمل،

(١) فى ٤٣٩ : منه . (٢) فى ٤٤٢ : منا .

فلما كان فى مجرى العادة أن يقول القائل : أغلظت لفلان القول وجرعته منه كأسا مُرة ، أو سقيته منه أمر من العلقم ، وكان الملام مما يستعمل فيه التجرع جعل له ماء على الاستعارة وهذا كثير موجود.

وهذا الذى قاله أبو القاسم عن المقابلة قد ذكرناه فلا وجه لاعادة الكلام عليه ، وأما اعتذاره بأن العادة جارية أن يقال : جرعته من القول كأسا مرة فلما استعمل فى الملام التجرع على الاستعارة جعل له ماء على الاستعارة ، فلعمرى أن هذا أقرب ما يعتذر به لأبى تمام فى هذا البيت وأولى من جميع ما قد ذكر لما قدمناه من فساد التعلق بذلك ، لكنا قدمنا أن الاستعارة إذا بنيت على استعارة بعدت وإن اعتبر فيها القرب فماء الملام ليس بقريب وإن لم يعتبر فيها لم ينحصر ، وبنى على كل استعارةٍ استعارةٌ وأدى ذلك إلى الاستحالة والفساد على ما قدمناه ، وليس هذا البيت عندى بمحمود ولا من أقبح ما يكون فى هذا الباب بعد قول أبى تمام :

لها بين أبواب الملوك مزامرٌ ... من الذكر لم تنفخ ولا هى تزمر

وقوله :

إلى ملك فى أيكة المجد لم يزل ... على كبد المعروف من نيله برد[1]

وقوله :

وتقسّم الناس السخاء مجزأً ... وذهبت أنت برأسه وسنامه

وتركت للناس الإهاب وما بقى ... من فرثه وعروقه وعظامه

فانظر كيف جعل للذكر مزامر لم تنفخ ، وللمعروف كبدا تبرد ،

(١) فى التيمورية — وجعلها رواية (أيكة الجود ، من فعله برد)

ولم يقنع بأن استعار للسخاء رأسا وسناما وإهابا وعظاما وعروقا حتى جعل له فرثا. وتعالى الله كيف يذهب هذا على من يقول :

أخرجتموه بكرهٍ من سجيته والنار قد تنتضى من ناضر السلَم

ويقول :

وإذا أراد الله نشر فضيلة طويت أتاح لها لسان حسود
لولا اشتعال[1] النار فيما جاورت ما كان يعرف طيب عرف العود

لكن أعوز الكمال واستولى الخلل على هذه الطباع ، فالمحمود من كانت سيئاته مغمورة بحسناته ، وخطأه يسيرا فى جانب صوابه .

وقد قدمنا فيما مضى من هذا الكتاب أننا لم نذكر هذه الابيات الذميمة وغرضنا الطعن على ناظمها ، وإنما قادتنا الحاجه في التمثيل الى ذكر الجيد والردئ والفاسد والصحيح على ما ذكرناه سالفا ، ومعاذ الله أن يخرجنا بغض التقليد وحب النظر من الطرف المذموم فى الإتباع والانقياد الى الجانب الآخر في التسرع الى نقص الفضلاء [والتشبيد] لما لعلّه اشتبه على بعض العلماء والرغبة فى الخلاف لهم وإيثار الطعن عليهم ، بل نتوسط إن شاء الله بين هاتين المنزلتين فننظر فى أقوالهم و نتأمل المأثور عنهم و نسلط عليه صافى الذهن و نرهف له ماضى الفكر ، فما وجدناه موافقا للبرهان وسليما على السبر اعترفنا بفضيلة السبق فيه وأقررنا لهم بحسن النهج لسبيله. وما خالف ذلك وباينه اجتهدنا فى تأويله و إقامه المعاذير فيه وحملناه على أحسن وجوهه وأجمل سبله ، إيجابا لحقهم الذى لا ينكر ، و إذعانا لفضلهم

(١) فى ٤٤٢ : لولا استعار النار .

الذى لا يجحد، وعلما أنهم لم يؤتوا من ضلالة ولا كلال ذهن وفطنة ولكن لاستمرار هذه القضية فى المحدثين وعمومها أكثر المخلوقين، ومن الله نستمد التوفيق والمعونة برحمته، فهذه الجملة تكشف لك عن نهج الاستعارة وتوضح كيف تقع الألفاظ موقعها فى المجاز

فأما الحقيقة فلا نحتاج فيها إلى مثال لأن أكثر الكلام على ذلك ولكن هاهنا ألفاظ قد وضعت فى غير موضعها ليس على وجه[1] الاستعارة ولا الحقيقة . فانا أذكر لك منها ما تجعله دليلا على الباقى، وتعتبر فى الكلام الذى تؤثر معرفة حظه من الفصاحة أن يكون خالياً من مثل تلك الألفاظ بل كل كلمة منه موضوعة فى موضعها اللائق بها إما حقيقة أو على [وجه] المجاز السائغ المختار الذى نبهتك على علمه . فمن تلك الألفاظ قول أبى تمام :

سعى فاستنزل الشرف اقتساراً ولو لا السعى لم تكن المساعي

فان استنزال الشرف ليس بحقيقة فيه ولا على وجه الاستعارة الصحيحة ، لأن الشرف اذا حط وأنزل فقد وصف بما لا يليق به من الاذالة[2] والخفض، والمحمود[3] فى هذا أن يقال رفعت منار الشرف وشيدته فهو سام على الكواكب، وعال عن درجة الأفلاك ، فأما استنزاله فلا يحسن فى هذا الموضع البتة وقد كان يمكنه أن يعبر عن نيله الشرف ووصوله اليه بغير استنزاله . فان الرجل الشريف الآباء لو ذم لكان أبلغ ما يذم به أن يقال حططت شرفك ووضعت منه وما يجرى هذا المجرى . فهذا هو

(١) بالهامش : وضع الاستعارة كما فى ٤٤٢ والتيمورية .

(٢) فى التيمورية : من الإنزال . (٣) فى ٤٤٢ : والمعهود .

وضع الألفاظ فى غير الموضع الذى يليق بها . ومن ذلك أيضاً قول أبى تمام:

جذبتُ نداه غدوة السبت جذبة   فخر صريعاً بين أيدى القصائد

لأن هذا الموضع لا يليق به جذبت ، والممدوح يوصف بأنه أعطى طوعاً واختياراً وحباً للكرم وصبابة [١] إلى الاحسان . وإذا جذب الندى حتى يخر صريعاً فليس من الطوع بشيء ، إنما ذلك لفظ القسر والغلبة والجبر ، وهذا لا يكون مدحاً إنما هو صريح الهجو [٢] ومحضه . ومن هذا الفن أيضاً قوله :

ضعُفتْ جوانح من أذاقته النوى   طعم الفراق فذم طعم العلقم

لأن دعاءه على من ذم طعم العلقم بالاضافة إلى طعم الفراق بضعف الجوانح كلام موضوع فى غير موضعه ، وذكر الحواس التى يضاف إليها الذوق فى هذا الموضع أليق ، فأما الجوانح فلا معنى لها. وقوله : ضعفت كلام ضعيف هاهنا فعلى هذا النحو يكون وضع الألفاظ فى غير موضعها على الوجه الذى لا يوافق الاستعارة وحقيقتها فتأمله وقس غيره عليه فانك تجده فى الكلام كثيراً .

ومن وضع الألفاظ موضعها أن لا تقع [٣] الكلمة حشوا ، وأصل الحشو أن يكون المقصد بها اصلاح الوزن أو تناسُب القوافي وحرف الروى إن كان الكلام منظوما ، وقصد السجع وتأليف الفصول إن كان منثورا

---

(١) فى ٤٣٩ : وصيانة إلى الخ ولعلها تصحيف الناسخ .

(٢) كذا فى التيمورية ، وفي النسختين : صريح الهجر .

(٣) فى ٤٣٩ والتيمورية : ألا تكون الكلمة .

من غير معنى تفيده [(١)] أكثر من ذلك. وهذا الباب يحتاج إلى شرح وبيان، وتفصيله أن كل كلمة وقعت هذا الموقع من التأليف فلا تخلو من قسمين إما أن تكون أثرت فى الكلام تأثيراً لولاها لم يكن يؤثر أو لم تؤثر بل دخولها فيه كخروجها منه، وإذا كانت مؤثرة فهى على ضربين أحدهما أن تفيد فائدة مختارة يزداد بها الكلام حسنا وطلاوة، والآخر أن تؤثر فى الكلام نقصا وفى المعنى فساداً. والقسمان مذمومان والآخر هو المحمود وهو أن تفيد فائدة مختارة، ولكل من ذلك مثال فمثال الكلمة التى تقع حشوا وتفيد معنى حسناً قول أبى الطيب:

ويحتقر الدنيا احتقار مجرّب يرى كل مافيها وحاشاك فانيا

لأن حاشاك هاهنا لفظة لم تدخل إلا لكمال الوزن، لأنك إذا قلت احتقار مجرب يرى كل مافيها فانياً كان كلاماً صحيحاً مستقيما، فقد أفادت مع اصلاح الوزن دُعاءً حسنا للممدوح في موضعه. ومثله قول أبى محلم[(٢)]:

إن الثمانين وبلغتها قد أحوجت سمعى إلى ترجمان

لأن وبلغتها تجرى مجرى وحاشاك فى الفائدة، ولو ألغيت من البيت لصح المعنى دونها على حد ماقلناه فى البيت الأول، وليس يخفى على المتأمل حسن المقصود بحاشاك وبلغتها فى هذين الموضعين. وكذلك أيضا قول أبى الطيب:

نهبت من الأعمار مالو حويته لهنئت الدنيا بأنك خالد

لأن قوله لهنئت الدنيا بمنزلة الحشو إذ كان المعنى يتم من دونه. ولو

---

(١) فى ٤٣٩: من غير معنى يفيده (٢) كذا فى الأصلين: ولعله (عوف بن محلّم)

استوى له أن يقول نهبت من الأعمار مالو حويته لخلدت فى الدنيا لكان المعنى مستقيما لكنه لما احتاج إلى ألفاظ يصح بها الوزن جاء بقوله لهنئت الدنيا،فأتى بزيادة من المدح وفضلة من التقريظ والوصف [لاخفاء بحسن موقعها فهذا وما أشبهه هو الحشو المحمود المختار] .

وقد زل فى هذا الموضع أبو هاشم عبد السلام بن محمد (١) فالحق الحشو الجيد بالردىء وقال فى المسائل البغداديات فى مسئلة ذكرها فى إعجاز القرآن أن الشاعر إذا احتاج إلى الوزن ذكر مالا يحتاج إليه فى الكلام المنثور ، ألا ترى إلى قول امرىء القيس : ورضت فذلَّت صعبة أى إذلال

ولو كان فى الكلام لكان يقول : ورضت فذلت أى إذلال لو شاء ، ولو شاء لقال . ورضت فذلت صعبةً ، فقد بان أنهم ربما ذكروا المصادر والظروف ليتم الوزن هذا فى الشعر الرصين . ولهذا ما قال الأعشى :

فأصبت حبة قلبها وطحالها

ولولا الوزن لاكتفى بقوله : فأصبت حبة قلبها ، وهذا كلام بعيد من الصواب ، لأن صعبة من بيت امرىء القيس وقوله أى إذلال حشو مختار حسن يَقْصِد فى المنثور مثله الحذّاق بتأليفه ، لأنه لو قال ورضت فذلت لم يكن فى الكلام دليل على أن هناك صعوبة ولا ثم تمنعا . وبقوله : صعبة قد حصل هذا وهو مقصود فى الغرض (٢) لا يخيل على عاقل [فى هذا الموصوف] . وفى تأليف الكلام لا يخفى على

(١) هو : الجبائى أحد الرؤساء من متكلمى المعتزلة .

(٢) فى ٤٤٢ : هذا الغرض وهو مقصود .

من له أدنى علم بهذه الصناعة ، ثم في قوله بعد : أي إذلال وصف حسن لذاتها ليس يستفاد من الأول لموقع التعجب فيه[(١)] والوصف ، وليس هذا الموضع مما يُقصّر في فهمه أحد من المتوسطين في هذا العلم . وأبو هاشم وإن كان العالم المتقدم في صناعة الكلام فليس معرفته بالجواهر والأعراض وكلامه في العدل والالطاف مما يفيده العلم بصناعة نقد الكلام المؤلف ، وفهم النظم والنثر . كما أنّ من المتقدمين في هذا العلم من يجهل أول ما يجب على العاقل فضلا عما تجاوزه ، ونعوذ بالله من تعاطى مالا نحسنه ونسأله التوفيق والعصمة فيما نقوله ونفعله . فأما بيت الأعشى فالأمر فيه على ما وقع لأبي هاشم وهو من أقبح الحشو ولا مناسبة بينه وبين بيت امرىء القيس في حال من الأحوال ، ومما تزداد به عجبا أن على بن عيسى الرماني نقض على أبي هاشم مسائله هذه بكتاب معروف قصره على نقضها ، واعتمد فيه المناقشة وترك المسامحة في كل لفظة من ألفاظ أبي هاشم ، فلما وصل إلى هذه المسألة ونقضها لم يعرض لهذا الموضع الذي ذكرناه بل ظهر من كلامه أنه موافق فيه مسلم له . ولا نعلم السبب الموجب لخفاء مثله على أبي الحسن مع مكانه المشهور من الأدب .

وأما مثال الكلمة التي تقع حشوا وتؤثر في المعنى نقصا وفي الغرض فسادا ، فكقول أبي الطيب يمدح كافورا :

ترعرع الملك الأستاذ مكتهلا قبل اكتهال أديبا قبل تأديب

لأن قوله : الأستاذ بعد الملك نقص له كبير ، وبين تسميته له بالملك والأستاذ

---

(١) في ٣٩ع : ليس يستفاد من الأول لمنع التعجب منه .

فرق واضح. فالاستاذ قد وقع هاهنا حشوا و نقص به المعنى إذ كان الغرض فى المدح تفخيم أحوال الممدوح وتعظيم شأنه لا تحقيره وتصغير أمره ، وقد رأيت فى أخبار كافور الأخشيدي ما يقيم عذر أبي الطيب فى هذا ويزيل عنه بعض اللوم ، وذلك أنه روى أن كافوراً لمّا غلب على ولد الأخشيد فاستبد بالأمور دونهم، لم يخرج بذلك عن حد المدبر إلى المالك ولم يقم[1] له على منبر دعوة ولا نقش باسمه سكة ولا اختار أن يخاطب إلا بالأستاذ ، فلم يسمّ فى مدة أيامه بالأمير ولا بغيره مما يخاطب به من جرى مجراه. فاذا كان الأمر على هذا — ولاشك فى صحته — فان الاستاذ صار له بمنزلة اللقب الذى لا يجوز تغييره، فاذا علم منه الشعراء حب المخاطبة بهذه التسمية[2] نظموا ذلك فى مديحهم ، فكأن أبا الطيب ذكر الاستاذ بعد الملك علماً منه بغرض كافور ، فأما تمثيلنا نحن بهذا البيت فصحيح وفى حكم النظم والنثر أن لا تذكر هذه الكلمة بعد كلمة هى أشرف منها بدرجة عالية . فان زعم زاعم: أن أبا الطيب قصد بقوله الاستاذ تقريع كافور بذلك [بأنه خصى] ونقصه كما كان يقصد ذلك بذكر سواده فإن (هذه اللفظة أعنى الاستاذ قد صارت فى العرف مختصة بذلك وقد قال أبو الطيب)[3] كان كافور الاخشيدى يُشق عليه أن يعرض له بالسواد فكنت أعتمد معه فى كل قصيدة ذكر سواده حتى قلت فيه : بشمس منيرة سوداء . وقلت : سوابق

---

(١) فى ٤٣٩ : ولم تتم له . (٢) فى الأصلين : السمة

(٣) فى ٤٣٩ فان أبا الطيب قال قد كان الخ

خيل يهتدين بادهم ، وغير ذلك مما هو موجود فى المديح لـكافور. فلعمرى أن هذا القول مروى عن أبى الطيب لـكنا إذا تكلمنا على المديح وما يجب أن يكون مبنياً عليه من التعظيم للمدوح لم نعرج على ما يقصده المادح من منافاة هذا الغرض إذ كان هذا بخلاف ما هو بصدده وقاصده، وليس يكون فيه أكثر من عذر المادح وأنه لم يخف عنه ما يجب عليه وإنما قصده وتعمده ، فأما أن يكون ذلك سبباً لصحة الـكلام فى نفسه فلا ، ونحن إنما نتكلم على ذلك. فأما قول أبي الطيب أيضا :

فلا فضل فيها للشجاعة والندى   وصبر الفتى لولا لقاء شَعوب

فان النـدى ها هنا حشو يفسد المعنى ، وذلك أن مقصوده أن الدنيا لا فضل فيها للشجاعة والصبر لولا الموت ، لأن الشجاع إذا علم أنه يخلد فأى فضل لشجاعته ، وكذلك الصابر ، فأما الندى فمخالف لذلك لأن الانسان إذا علم أنه يموت هان عليه بذل ماله وكذلك يقول إذا عوتب فى بذله كيف لا أبذل مالا أبقى له ، ومن أين أثق بالتمتع بهذا المال ؟ والأمر في هذا ظاهر . قال طرفة :

فان كنت لاأسطيع دفع منيتى   فذرني[1] أبادرها بما ملـكت يدى

وقال مهيار بن مرزويه :

وكل إن أكلت وأطعم أخاك   فلا الزاد يبقى ولا الآكل

وأما اذا كان الانسان خالداً فى الدنيا ثم جاد بماله فلعمرى أن كرمه

---

(١) فى ٤٤٢ : فان كنت لا تسطيع دفع منيتى .

يكون أفضل و بذله لماله أشد والأمر فى ذلك مخالف لحكم الشجاعة بغير شك ، لأن تلك لولا الموت لم تحمد والندى بالضد ، وإذا كان الأمر على هذا كان قوله والندى حشوا يفسد المعنى و [قد] قال الشريف المرتضى علم الهدى رضى الله عنه ان المراد بالندى فى البيت بذل النفس لا بذل المال. كما قال مسلم بن الوليد :

يجود بالنفس إذ ضن البخيل بها والجود بالنفس أقصى غاية الجود

قال واذا جاز أن يسمى بذل النفس جودا جاز أن يسميه ندى أيضا وكرما وسخاء ، وهذا الذى ذكره رحمه الله اقصى مايجوز أن يتأول [به] ولا يحمل قول الشاعر على الفساد ، واما اذا عدنا الى التحقيق علمنا أن لفظ الندى المطلق لايفيد إلا بذل المال والكرم ، ولا يكاد يستعمل فى بذل النفس وإن استعمل فعلى وجه الاضافة فأما مع الاطلاق فلا يفيد ذلك ، ثم اذا سوغنا ماذهب اليه على بعده كان لفظ الندى حشوا لأن الشجاعة قد أغنت عنه ، فيمكن حمل هذا البيت على الحشو الذى يحيل به المعنى على ماذكرناه من تأويله الظاهر ، وعلى الحشو الذى يكون غير مؤثر فى الكلام على ماخرجه الشريف رحمه الله وتأوله .

وأما الكلمة التى تقع حشوا غير مؤثرة فأمثلتها كثيرة موجودة فى النظم والنثر ، ومنها قول أبى تمام :

جذبت نداه غدوة السبت جذبة فخر صريعا بين أيدى القصائد

لأن قوله : غدوة السبت حشو لا يحتاج اليه ولا تقع فائدة بذكره ، ومن ذا الذى يؤثر أن يعلم اليوم الذى أعطى الممدوح فيه أبا تمام ماأعطاه ،

وأيّ فرق بين أن يقع عطاؤه فى يوم السبت أو الأحـد أو غيرهما من الأيام ، وما بقى عليه [شئ] إلا أن يخبر بتاريخ ذلك الوقت وموقع ذلك اليوم من الشهر[1] . فمثل هـذا وأشباهه الحشو الذى يقع ولا تعرض فى ذكره فائدة إلاّ ليصحّ الوزن ، وهو عيب فاحشٌ فى هذه الصناعة ، وما أكثر ما تستعمل أمسى وأصبح وأخواتها فى هذا الموضع من الحشو ، ويجب أن تعتبر ذلك بأن تنظُر الفائدة فيه فان كان الأمر الذى ذكر أنه أصبح فيه لم يكن أمسى فيه ، فالفائدة حاصلة . وان كان الأمرُ بخلاف ذلك فهو حشو لا يحتاج اليه ، فاعتبار الفائدة فيه هو الأصل الذى يرجع اليه ويعول على النظر من جهته . ومثال ذلك أن يقال : أصبحنا مُغيرين على بنى فلانٍ ، فان موقع أصبحنا فى هذا الموضع[2] موقع صحيح لأنهم لم يكونوا أغاروا عليهم فى وقت المساء . ومثل ذلك قوله تبارك وتعالى : (فأصبحوا فى ديارهم جاثمين) لأن الأمر لم يطرقهم إلا ليلاً ، فأما لو قال قائل : أصبح العسل حلواً ، لكان قوله : أصبح حشواً لأنه قد أمسى كذلك ، ويدلّ على صحة هذا واعتبار العلماء له ما ذكره [أبو الحسن] على بن عيسى الرُّمّانىّ فى كتابه المعروف بالجامع فى علم القرآن . فانه قال فى قوله تعالى : (حبطت أعمالهم فأصبحوا خاسرين) . وإنما ذكر الصباح من غير أن يراد به معنى الصباح لأنهم بمنزلة من أصبح على أسوإ حالٍ ، وذلك لأن أكثر ما يكون من هيجان الإعلال بالليل فيؤمّل لصاحبها حسن الحال عند

---

(١) فى هامش ٤٤٢ : الأليق أن يقال الأسبوع (٢) فى التيمورية : اليوم .

الصباح ، فاذا كان الضدّ من ذلك حصلَ على الهلاك . فلم يرَ [ض] أبو الحسن أن تقع أصبح فى كلام الله تعالى حشوا ، بل تأوّل ذلك كما يتأوّله مثله وفى ضمن قوله الشهادة بما ذكرناه والاذعان له . فان قال قائل : كيف يمكنكم أن تقولوا هذا ؟ وعلى الصحيح من مذاهبكم أنّ دليل الخطاب عندكم ليس بحجة وأن تعليق الحكم باسمٍ أو صفةٍ أو شرطٍ أو غايةٍ لا يدل على انتفائه بانتفاء ذلك ، واذا كان هذا قولكم فليس فى قول القائل : أصبح السُّكَّر حلواً دليل على أنه لم يمس كذلك ، كما زعمتم أن ليس فى قول النبى صلى الله عليه وسلم : « فى سائمة الغنم الزكاة » دليل على أن المعلوفة لا زكاة فيها ، ولا يمتنع عندكم أن يقال فى سائمة الغنم الزكاة وان كانت واجبةً فى معلوفتها فكذلك لا يقبح أن يقال أصبح العسل حلواً وان كان قد أمسى أيضاً بهذه الصفة[1] قيل الجواب عن هذا السؤال : إن الفرق بين ما نجيزه من تعليق الحكم بصفةٍ وثبوته لمّا انتفت عنه تلك الصفة فى مثل قوله عليه السلام فى سائمة الغنم الزكاة، وبين ما نكرهه من قول القائل أصبح السكر حلواً . لأن النبى صلى الله عليه وسلم اذا قال فى سائمة الغنم الزكاة فليس مراده أن يبين لنا حال المعلوفة هل تجب فيها الزكاة أم لا بل هى مسكوت عنها ، فنجوّز فيها ما كنا نجوّزه فى السائمة قبل هذا القول ، وليس كذلك قول القائل : أصبح العسل حلواً لأنه يريد حلو فى كل حالٍ من صباحٍ أو مساء فلذلك كان ذكر الصباح حَشْوًا . ومثاله فى مسألتنا أن يكون صلى الله عليه وسلم يقصد أن يبين لنا حال الزكاة فى الغنم جميعها السائمة والمعلوفة ، ثم يقول

(١) (فى ٤٤٢) : وإن كان قد أمسى كذلك .

في ساعة الفم الزكاة فإنا نقول إن هذا اللفظ غير موافق للمقصود إذ كان لا يعطينا تصريحه ولا فحواه فى المألوفة حكما كما قلنا إن من أراد أن يصف لنا العسل بالحلاوة فى جميع الأوقات ثم قال أصبح العسل حلواً فانه قد أتى بأصبح حشواً لغير فائدة فبان الفرق بين الأمرين . ومن الحشو أيضاً قول أبى تمام :

كالظبية الأدماء صافت فارتعت ... زهر العرار الغض والجثجاثا

فان الجثجاث إنما جاء به حشواً لأجل القافية وإلا فليس للظبية فضيلة اذا رعت الجثجاث ، ولا له فيها ميزة على غيره من النبات . وقد سبقه الى مثل هذا الحشو فى القافية عدىّ بن الرِّقاع [العاملىّ] فقال :

وكأنها بين النساء أعارها ... عينيه أحور من جآذر جاسم

لأن جاسم إنما وردت هنا لأجل القافية لا لمعنى فيها ، وهى قرية بالشام من أعمال دمشق وفيها ولد أبو تمام الطائى وليس لجآذرها ميزة على غيرها ، وقد سألت عن ذلك جماعة ممن يخبر تلك الناحية فما وجدت عندهم فيها إلا ما عندهم فى غيرها من البلاد . ومن ذلك أيضاً قول علىّ بن محمد البصرىّ :

وسابغة الأذيال زغف مفاضة ... تكنّفها منى بجاد[1] مخطط

فليس لكون البجاد مخططاً تأثير في صفة الدّرع ، وانما الغرض بذكره القافية . وأضداد هذا فى وقوع الفائدة بالكلمة التى تكون فيها القافية فكثير[2]، ومنه قول امرىء القيس :

---

(١) فى ٤٣٩ : نجاد بالنون والصحيح بالباء (٢) فى ٤٤٢ : كثيرة . وفى ت : كثير

كأن عيون الوحش حول خِبائنا ... وأرحلنا الجزع الذى لم يثقّب

فانه لما أتى على التشبيه قبل القافية واحتاج اليها جاء بزيادةٍ حسنة فى قوله : لم يثقّب لأن الجزع إذا كان غير مثقوب كان أشبه بالعيون . وكذلك قول زهير بن أبى سلمَى :

كأن فتات العِهن فى كل منزل ... نزلن به حبُّ الفنا لم يُحطَّم

فقوله : لم يحطَّم فى هذا البيت مثل لم يثقّب فى البيت الذى قبله ، وروى أبو الفرج قدامة بن جعفر عن محمد بن يزيد المبرّد عن التّوّزىّ . قال قلت للأصمعيّ : من أشعر الناس . فقال : من يأتى الى المعنى الخسيس فيجعله بلفظه كبيرا ، أو الكبير فيجعله بلفظه خسيساً ، أو ينقضى كلامه قبل القافية فاذا احتاج اليها أفاد بها معنىً[1] قال نحو من ؟ قال : نحو ذى الرُّمة : حيث يقول :

قف العيس فى أطلال ميةَ فأسأل ... رسوماً كأخلاق الرداء ...

فتمّ الكلام . ثم قال : المسلسل فزاد شيئاً . ثم قال :

أظن الذى يجدى عليك سؤالها ... دموعا كتبديد الجمان ...

فتم كلامه . ثم قال : المفصّل فزاد شيئاً . قال قلت ونحو منْ ؟ قال الأعشى حيث يقول :

كناطح صخرةً يوماً ليفلقها[2] ... فلم يضِرْها وأوهى قرنَه الوَعِل

---

(١) فى ٤٤٢ : فيجعله بلفظه كثيرا . (ثم قال) فاذا احتاج اليها أفادتها معنى ، وذلك تصحيف من الناسخ . (٢) فى ٤٣٩ : بين السطرين (ليوهنها) وهى الرواية المحفوظة .

فزاد معنى . قال قلت : وكيف صار الوعِل مفضلا على كل ماينطح . قال : لأنه ينحط من أعلى الجبل على قرنيه فلا يضيره .

وقد سمي أصحاب صناعة الشعر هذا المعنى الايغال ، وأرادوا بذلك أن الشاعر يوغل بالقافية فى الوصف ان كان واصفاً ، وفى التشبيه ان كان مشبِّها . ويجب أن تعلم أن هذا الموضع من حشو البيت شديد المراعاة لاجل أنه القافية فاذا وقعت فيه الاصابة أو الخطأ كان أظهر لهما اذا وقعا فى كلمة من متن البيت لما يختص به هذا الموضع من فضل العناية إذ كان متميزاً بالقصد مما هو طرف وقافية . وعلى هذا يقع الأمر أيضاً فى السجع من الكلام المنثور وكثيراً ما يتعذر على مؤلفه القرينة فيتمحل الكلام تمحلا شديداً ويأتى بمعان خارجة عن غرضه حتى يظفر بالسجعة بعد تعب ، ويكون معها بمنزلة من يطلب شيئاً يقصده[١] فهو يجدّ فى الطلب والمقصود يجتهد فى الهرب ، ويجىء من هذا اختلاف الفصول فى الطول والقصر لأنه يحتاج في طلب القرينة الى اطالة الفصل حتى يزيد على ما قبله زيادة فاحشة ، وهذا عيب ظاهر فى أكثر من ينتحل صناعة الكتابة فى زماننا هذا . وقد سن الكتاب المتقدمون من تجنب السجع فى أكثر كلامهم سنة لو اعتمدت لوجدت فيها الراحة من هذا العارض لأنهم اذا كانوا لايحفلون بالسجع. فالواجب أطراحه فى الموضع الذى يكون متكلفاً نافراً . فأما الشعر فلا مندوحة عن القافية فان تعذرت فى البيت فليس غير ترك ذلك البيت رأساً ، وسيأتى الكلام فى هذا الباب اذا صرنا الى ذكر

(١) فى ٤٤٢ : من يطلب شيئاً يصيده .

التناسب فى الألفاظ بمشيئة الله وعونه . فأما زيادة : مافى قول الله تعالى (فبما رحمة من الله لنت لهم) وقوله تعالى (فبما نقضهم ميثاقهم) فان لها هنا تأثيرا فى حسن النظم وتمكينا للكلام في النفس وبعداً به عن الألفاظ المبتذلة ، فعلى هذا لا يكون حشوا لا يفيد . وأهل النحو يقولون إن: مافى هذا الموضع صِلة مؤكدة للكلام ، وقد يكون التوكيد عندهم بالتكرار كما يكون بالعلامة الموضوعة له ، واذا أفاد الكلام شيئاً فليس من الحشو المذموم لأن حقيقة الحشو هو الذى يكون دخوله فى الكلام وخروجه على سواء . وانما الغرض به اقامة الوزن فى الشعر أو ما يجرى مجرى ذلك فى النثر ، وقد جاءت أيضاً: مافى الشعر أيضاً على معنى ما وردت فى الآية قال الشاعر

فاذهبى ما اليك أدركنى الحـ　　　لم عدانى عن[1] هيجكم اشغالى

ومن هذا القبيل أيضاً دخولها فى : ابنما . قال المتلمس :

وهل لى أمٌ غيرها إن تركتها　　　أَبى اللهُ الا أن أكون لها ابنما

وقال الآخر :

لقيمُ بن لقمان منْ أخته　　　فكان ابن أخت له وابنما

وورودها فى هذا الموضع خاصة كثير ، فهذا مبلغ ما نقوله فى الحشو ليكون دليلا على غيره ومنبّها على مثله .

ومن وضع الألفاظ موضعها اللائق بها أن لا يكون الكلام شديد المداخلة يركب بعضه بعضاً ، وهذا هو المعاظلة التى وصف عمر بن الخطاب رضى الله عنه زهير بن أبى سلمى بتجنبها . فقال : كان لا يعاظل بين الكلام

(١) فى ٤٤٢ : وعدانى

لأن المعاظلة المداخلة ، ومن ذلك يقال معاظلة[1] الكلاب وغيرها مما يتعلق بعضه ببعض عند السفاد . وقد غلط في تمثيل هذا أبو الفرج قدامة ابن جعفر الكاتب وبيّن خطأه فيه أبو القاسم الحسن بن بشر الآمديّ رحمه الله . لأن أبا الفرج قال : إن المداخلة التي تكره ووصف عمر رضي الله عنه زهيراً بتجنبها أن يدخل بعض الكلام فيما ليس من جنسه [قال] وما أعرف ذلك الا فاحش الاستعارة ، مثل قول أوس بن حَجَر :

وذات هِدْم عارٍ نواشِرها تصمت بالماء تولباً جَدَعا

فسمي الصبي تولباً والتولب ولد الحمار . ومثل قول الآخر :

وما رقد الوِلْدان حتى رأيته على البكر يَمريه بساق وحافر

فسمى رجل الانسان حافراً ، وهذا ليس من المعاظلة التي هي ركوب بعض الكلام بعضاً ومداخلة بعضه في بعض ، والصحيح من تمثيل ذلك ما ذكره أبو القاسم الآمديّ وهو قول أبي تمام :

خان الصفاء أخٌ خان الزمان أخاً عنه فلم يتخوّن جسمه الكمد

لأن ألفاظ هذا البيت يتشبث بعضها ببعض ، وتدخل الكلمة من أجل كلمة أخرى تجانسها وتشبهها ، مثل خان وخان ويتخوّن وأخ وأخ ، فهذا هو حقيقة المعاظلة . وكذلك قول أبي تمام أيضاً :

يا يوم شرّد يوم لهوى لهوه بصبابتي وأذل عز تجلّدي

فقوله : يا يوم شرّد يوم لهوى لهوه ، شديد التماظل حتى كأنه سلسلة . ومنه أيضا قول أبي تمام :

---

(١) في ٤٤٢ : تعاظلت الكلاب .

يومٌ أفاض جوًى أغاض تعزِّياً   خاض الهوى بحرى حجاه المزبد

وقال أبو القاسم : فان قال قائل إن هذا الذى أنكرته من تشبث الكلام بعضه ببعض ، وتعلق كل لفظة بما يليها وادخال كلمة من أجل أخرى تشبهها وتجانسها هو المحمود من الكلام ، وليس من المعاظلة فى شيء ، ألا ترى أن البلغاء [والفصحاء لما وصفوا ما يستجاد ويستحب من النثر والنظم] . قالوا : هذا كلام يدل بعضه على بعض ، ويأخذ بعضه برقاب بعض . قيل: هذا صحيح من قولهم ولم يريدوا به هذا الجنس من النظم والنثر ولا قصدوا هذا النوع من التأليف ، وانما أرادوا المعانى اذا وقعت ألفاظها فى مواقعها وجاءت الكلمة مع أختها المشاكلة لها التى تقتضى أن تجاورها بمعناها ، اما على الاتفاق أو التضاد حسبما توحيه قسمة الكلام وأكثر الشعر هذا سبيله . وذلك نحو قول زهير :

سئمتُ تكاليف الحياة ومن يعش   ثمانين حولاً لا أبالك يسأم

لأنه قال في أول البيت : سئمت . وقال : ومن يعش ثمانين حولا اقتضى أن يكون فى آخره يسأم . وكذلك قوله :

الستر دون الفاحشات وما   يلقاك دون الخير من ستر

فالستر الأول اقتضى الستر الثانى . وكذلك قول امرئ القيس :

فان تكتموا الداء لا نُخْفه   وإن تقصدوا الدمَّ لا نقصدِ

فان كل لفظة تقتضى ما بعدها ، فهذا هو الكلام الذى يدل بعضه على بعض ويأخذ بعضه برقاب بعض ، واذا أنشدت صدر البيت علمت ما يأتى من عجزه ، فالشعر الجيد أو أكثره على هذا مبنى ، وهذا الذى

ذكره أبو القاسم رحمه الله : صحيح ويجب أن يقتدى به فى هذا الباب ، وقد بين المعاظلة وفرّق بينها و بين غيرها من العيوب بالتمثيل الذى ذكره . فأما الذى قاله من دلالة بعض الكلام على بعض حتى يمكن استخراج قوافيه ان كان شعرا ، ويكون بعض البيت شاهداً لبعض فهو من النعوت المحمودة ، وسيأتى الكلام فى ذلك مستوفى عند ذكر القوافى والأسجاع بعون الله ومشيئته . وبعض الناس يسمى هذا الفن من الشعر التوشيح ، وبعضهم يسميه التسهيم ، ومثاله قول الشاعر :

عجبتُ لسعي الدهر بينى وبينها فلما انقضى ما بيننا سكن الدهرُ

وقول عمرو :

وكنت سناماً فى فَزَارةَ تامكا وفى كلّ حى ذروة وسَنام

وقوله أيضاً :

إذا لم تستطع شيئاً فدعه وجاوزه الى ما تستطيع

وقول أبى عبادة :

مشيبٌ كبث السرّ عىّ بحمله محدّثه أو ضاق صدر مُذيعهِ

تلاحق حتّى كاد يأتى بطيئه بحثّ الليالى قبل أتىْ سريعهِ

وقوله :

أبكيكما دمعاً ولو أنّى على قدر الجوى، أبكى بكيتكما دما

لأن هذه الأبيات كلها إذا سمع الانسان صدورها وكان قد عرف الروىّ المقصود فيها ، عرف الكلمة التى تكون قافية قبل الوصول اليها ، وأمثال هذا كثيرة . وسيأتى ذكرها فى باب القوافى والأسجاع وترك

التكلف والتعقيد في الكلام بمشيئة الله وعونه .

ومن وضع الألفاظ موضعها أن لا يعبّر عن المدح بالألفاظ المستعملة في الذم،ولا في الذم بالألفاظ المعروفة للمدح ، بل يستعمل في جميع الاغراض الألفاظ اللائقة بذلك الغرض ، في موضع الجِد ألفاظه وفي موضع الهزل ألفاظه ، ومثال ما استعمل من هذه الألفاظ في غير موضعه قول أبي تمام :

مازال يهذى بالمكارم دائباً(١)   حتى ظننا أنه محموم

وقوله :

وتثني الحرب منه حين تغلي   مراجلها بشيطانٍ رجيم

وقوله :

ولّى ولم يظلم وهل ظلَم امرؤ   حثّ النجاة وخلفه التنّين

وقول الحسين بن الضحاك :

كذا من يشرب الراح   مع التنين في الصيف

وقول أبي نواس :

جاد بالأموال حتى   حسبوه الناس حمقا

وقول العنبري :

ما كان يعطى مثلها في مثله   إلا كريم الخيم أو مجنون

وقول أبي تمام :

يا أبا جعفر جُعِلْتُ فداك   فاق حسن الوجوه حسنُ قفاك

لأن يهذى ، والمحموم ، والشيطان الرجيم ، والتنين ، والحمق ، والجنون ،

---

(١) في ٤٤٢ : بالمواهب دائما .

وذكر القفا، من الألفاظ التي تستعمل في الذم، وليست من ألفاظ المدح. وقد كان بعض الأدباء يعيب قول ابن الرومي:

مَن شعرها من فضة وثغرها من ذهب

ويقول: إن التشبيه بالفضة والذهب إنما يقع في المدح، وكان يجب أن يهجو هذه المرأة بما يستعمل من ألفاظ الذم وطرقه.

فان قال قائل: إذا كان التنين هو الحية وكانوا كثيراً ما يشبهون الممدوح بالحية. ويقولون: هو صل صَفاة، وحية واد، وأرقم وأسود وغير ذلك. كما قال أبو الطيب:

يمد يديه في المفاضة ضَيْغم وعيناه من تحت التريكة أرقم

وقال آخر:

إني على رأس العدوّ وتحته لغمام قَسطلة وحَيّة واد

وقال الرضي:

نبهت مني يا أبا الغَيْداق أصمّ لا يسمع صوت الراقي
ذا ريقة تهزأ بالدّرياق كأنما أم من الإطراق

وقال حُرَيْث بن عنّاب:

أترجو الحياة يابن بشر بن مسهر وقد علقت رجلاك في ناب أسودا
من الصُّم تكفي مرّة من لعابه وما عاد إلا كان في العود أحمدا

وأمثال هذا كثيرة، فكيف يكون ذكر التنين عيباً ولا يكون ذكر الأرقم والصل والأسود عيباً، ومعنى الجميع واحد. قيل له: إننا لم ننكر التنين لأجل معناه فيقال لنا: إن معنى التنين والحية واحد، وإنما

عبناه من أجل مدحه لأن هذه اللفظة لم تستعمل فى المدح وتلك الألفاظ قد استعملت فيه، وليس يمتنع أن يكون للشىء الواحد اسمان يستعمل أحدهما فى موضع ويستعمل الآخر فى موضع آخر. وهذا شىء إنما أصله[1] العرف والعادة دون أصل وضع الأسماء فى اللغة ألا ترى أن الانسان إذا مدح ذكر الرأس والكاهل والهامة، وإذا هجا ذكر القفا والأخادع والقذال، وإن كانت معانى الجميع متقاربة. وليس يحسن أن يخاطب الملوك فيقال لبعضهم وحق[2] يافوخك أو قمحدودتك [أو أخادعك] أو قذالك أو قفاك، قياساً على أن يقال له وحق رأسك لأن الاستعمال يختلف فى الألفاظ وإن كان المعنى فيها غير مختلف على ما قدمناه.

ومن هذا الجنس حسن الكناية عما يجب أن يكنى عنه فى الموضع الذى لا يحسن فيه التصريح، وذلك أصل من أصول الفصاحة وشرط من شروط البلاغة. وإنما قلنا فى الموضع الذى لا يحسن فيه التصريح لأن مواضع الهزل والمجون وإيراد النوادر يليق بها ذلك ولا تكون الكناية فيها مرضية، فان لكل مقام مقالا، ولكل غرض فنا وأسلوبا. ومما يستحسن من الكنايات قول امرىء القيس:

فصرنا إلى الحسنى ودق كلامنا ورضت فذلت صعبة أى إذلال

لأنه كنى عن المباضعة بأحسن ما يكون من العبارة. وروى عن أبى الحسين جعفر بن محمد بن ثوابة: أنه لما أجاب أبا الجيش خمارويه بن أحمد ابن طولون عن المعتضد بالله من كتابه بانفاذ ابنته التى زوجها منه. قال فى

(١) فى ٤٤٢: إنما يرجع إلى العرف الخ. (٢) فى ٤٤٢: الملك فيقال له وحق

الفصل الذى احتاج فيه إلى ذكرها : وأما الوديعة فهى بمنزلة ما انتقل من شمالك إلى يمينك، عناية بها وحياطة لها ورعاية لموانك فيها . وقال للوزير أبى القاسم عبيد الله بن سليمان بن وهب : والله إن تسميتى إياها بالوديعة نصف البلاغة، واستحسنت هذه الكناية حتى صار الكتّاب يعتمدونها. وكتب أبو اسحاق الصابى عن عزالدولة بختيار بن معز الدولة إلى أبى تغلب ابن ناصر الدولة فى انفاذ ابنته المزوجة منه : وقد توجه أبو النجم الحرمى أيده الله نحوك بالوديعة ، وهو الأمين على مايحوطه ويحفظه، والوفى بما يحرسه ويلحظه ، وإنما نقلت من مغرس إلى معرّس، ومن وطن إلى سكن ، ومن مأوى بر وانعطاف ، إلى مثوى كرامة وإلطاف . فأجاب أبو تغلب عن هذا بكتاب من إنشاء أبى الفرج الببّغا . قال فى جوابه عن هذا الفصل : ووصل أبو النجم بدر الحرمى بالأمانة العظيم قدرها ، والصفوة البينة نسبها وذكرها . فقال : عوض الوديعة الأمانة ليغاير بين اللفظين . وكذلك سبق بعضهم إلى الكناية عن الهزيمة بالتحيز اتباعاً لقول الله تعالى (ومن يولهم يومئذ دبره إلا متحرّفاً لقتال أو متحيزاً إلى فئة) ثم صارت هذه العبارة للكتّاب سنة . وخبرنى من أثق به عن رجل من أهل بغداد يصنع الغزل من الذهب . قال : أحضرنى الوزير أبو الحسن على بن عبد العزيز المعروف بابن حاجب النعمان وزير القادر بالله وأخرج [إ] لى علماً مذهباً عليه اسم المقتدر بالله ، قد بلى وخلق وبقى فيه الذهب . فقال [لى] كيف السبيل إلى أخذ ما على هذا من الذهب ، فقلت : يحرق فصاح صيحة عظيمة وقال ويلك ماهذا التهجّم ، أتحرق أعلام أمير المؤمنين

وأمر باخراجي ، فدفعت وقد قاربت التلف من هيبته والخوف منه ، وتعقبني أهل المجلس بالسؤال في بسط عذري بعدم الفهم لما أنكره علي ، فأمر باعادتي إليه وقال : هيه ما الذي تقول . فقلت : ما يرسمه سيدنا الوزير فقال قل : يستخاص. فقلت : يستخلص. فقال خذه وانصرف فأخذت العلم ومضيت فأحرقته وأحضرت له ما خرج فيه من الذهب فأخذه .

ومن هذا الفن أيضاً من حُسن الكناية ، قول أبي الطيب :

تدَّعي ما ادّعيت من ألم الشو ... ق اليها والشوق حيث النحول

لأنه كنى عن كذبها فيما ادّعته من شوقها بأحسن كناية . وكذلك قوله :

لو أنّ فنّا خُسر صبّحكم ... وبرزت وحدك عاقه الغَزَلُ

لأنه أراد ـ انهزم فكني عن هزيمته بعاقه الغزل . وتلك أحسن كناية في هذا الموضع ، واضداد هذا من قبح العبارات قول أبي الطيّب :

إنّي على شغفي بما في خُمرها ... لأعفّ عمّا في سراويلاتها

وقول الآخر :

تعطين من رجليك ما ... تعطي الأكف من الرغاب

وقول الرضي يرثي والدته :

كان ارتكاضي في حشاك مسبباً ... ركض الغليل عليك في أحشائي

لأنك إذا تأملت هذين البيتين وجدتهما يجريان من بيت أمرىء القيس مجرى الضدّ ، وذلك أن امرأ القيس عبر عمّا يجبُ أن يكنى عنه من المُباضَعة فكني بأحسن كناية ، وهذان عبّرا عمّا لا يجب أن يكنى عنه فأتيا بالفاظ يجب أن يكنى عنها . وقد ذَهَب بعض المفسّرين إلى أنّ قوله

تعالى (كانا يأكلان الطّعامَ) كناية عن الحَدث ، وليس الأمر على ماقال بل معنى الكلام على ظاهره ، لأنه كما لا يجوز أن يكون المعبود محدثاً كذلك لا يجوز أن يكون طاعماً ، وهذا شيء ذكره أبو عثمان الجاحظ وهو صحيحٌ .

وَمنْ وضع الألفاظ موضعها : أن لايستعمل فى الشعر المنظوم والكلام المنثور ، من الرسائل والخطب : ألفاظ المتكلمين والنّحْويين والمهندسين ومعانيهم ، والألفاظ التى تختص بها أهل المهن والعلوم ، لأن الانسان إذا خاضَ فى علمٍ وتكلّم فى صناعةٍ وجبَ عليه أن يستعمل ألفاظ أهل ذلك العلم وكلام أصحاب تلك الصناعة . وبهذا شرف كلام أبى عُثمان الجاحظ وذلك أنه إذا كاتب لم يعدلْ عن ألفاظ الكتّاب ، وإذا صنّفَ فى الكلام لم يخرج عن عبارات المتكلّمين. فكأنّه فى كل علم يخوض فيه لا يعرف سِواه ولا يحسن غيره . وممّا يذكرمن هذا النوع فى استعمال ألفاظ المتكلّمين قول أبي تمّام :

مودّة ذهبٌ أثمارها شبَهٌ وهمّة جوهرٌ معروفها عرَضٌ

لأن الجوهرَ والعرضَ من ألفاظ أهل الكلام الخاصة بهم . ومن ألفاظ النّحويين قوله أيضاً :

خرقاء يلعب بالعقول حَبابها كتلعّب الأفعال بالأسماء

وقول أبى الطّيب :

إذا كان ما تنويه فعلاً مضارعاً مَضى قَبْلَ أن تلقى عليه الجوازم

وقوله :

وكانَ ابنا عدوٍّ كاثَراه لهُ ياءيْ حروفِ أُنَيْسيانِ

وقول أبي العلاء احمد بن عبد الله بن سليمان فيما قرأته عليه :

تلاقٍ تَفرَّى عن فراقٍ تذمُّه ماآق وتكسير الصحائح فى الجمع

وقوله أيضاً فى بعض رسائله : فحرس الله عز سيدنا حتى تدغم الطاء فى الهاء، فتلك حراسة بغير انتهاء . وكثيرا مايسلك هذه الطريقة فى كلامه وهي لائقة به لأنه لم تكن له يد فى صناعة الكتابة ولا طريقة محمودة ، وانما رسائله معدودة فى كتب اللغة ودساتير الادب ، فاستعمال هذا وما يجرى مجراه فيها لائق . ومن هذا النوع ما يحكى من أشعار أصحاب المهن واستعمالهم لالفاظ صناعاتهم ومعانيها فيما ينظمونه أو ينثرونه ، وربما كان ذلك أو بعضه شيئاً يصنع وينسب اليهم . وحكى أن بعض المهندسين حضرته الوفاة فقال : يا عالما بجذر الأصم ومحيط الدائرة ، لا تقبض روحى إلا على خط مستقيم وزوايا قائمة . وقيل ان بعض الملوك أنفذ صاحباً له فى جيش وكان طبيباً فلما عاد اليه سأله عن الوقعة فقال له : التقت الفئتان في موضع كرحبة البيمارستان ، فلو ألقى مبضع لما وقع إلاّ على قيفال، فما كانت إلاّ ساعة حتى أبحر أعداؤنا بحراناً مهلكا ، وعدنا فى صحةٍ مطلقةٍ باقبالك يامعتدل المزاج . وخبرت أنَّ عزّ الدولة بختيار بن معز الدولة قال يوماً وفى مجلسه جماعة من ندمائه وكتابه : لينشدني كل واحدٍ منكم أغزل مايعرفه من الشعر فأنشده كل واحد منهم ماحضره . فلما انتهى القول إلى أبى الخطّاب مفضّل بن ثابتٍ الصابى وكان أبوه طبيباً أنشده قول أبى العتاهيه :

قال لى احمد ولم يدر ما بى أتحبُّ الغداة عتبةَ حقّا

فتنفستُ ثم قلت نعم حبًّا جرى في العروق عِرقا فعرقا

فقال له : بختيار لا تخرج بنا يا أبا الخطاب عن صناعة الطب التي ماتر ثها عن كلالة ، وكان أصحابنا اذا سمعوا قول المهلبي :

يا من له رتبٌ ممـ ـكّنة القواعد من فؤادي

قالوا : هذا يصلح أن (يكون) شعر بناء . وقال الظاهر الجزريّ(١) :

محاسنه هيولى كل حسنٍ ومغناطيس أفئدة الرجال

وهذا كأنه شعر فيلسوف . وحكى أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ . قال : أنشدت أبا شعيب القلاّل أبيات أبي نوّاس :

ودار ندامى عطّلوها وأدلجوا بها أثر منهم جديدٌ ودارس

فقال : هذا شعر لو نقرته طنّ فوصفه من طريق صناعته وقال : أبو القاسم الآمديّ في قول أبي تمام :

العار والنار والمكروه والعطبُ والقتل والصلب والمرّان والخشب

هذا كأنه من كلام خالد الحداد . وكان بمعرة النعمان شاعر يعرف بالواءق ، موصوف بالخلاعة والمجون، فكان ينظم أشعاراً : في حائك واسكف وصائغ ومن يجرى مجراهم ، ويستعمل ألفاظ تلك الصناعة ومعانيها في ذلك الشعر ، فما يروى له في غلام اسكاف قوله :

إن سنّ بالهجران شفرته ليقدّ قلبي قدّ مجتهـد

فلأصبرنّ كصبر تجتجة(٢) متمسكا بمحلّل العقَد

---

(١) في ٤٣٩ : قال بعضهم (٢) التجتجة :

وهذا إنما يسوغ على هذا السبيل من الهزل والخلاعة ، فأما فى باب الجد فليس يحسن أن يستعمل فى كل موضع منه إلا الألفاظ اللائقة به . وشعر أبى عبد الله بن الحجاج وان تضمن كثيراً من الألفاظ التى لا تحسن فى مواضع الجد ، فإنه قد جاء بها فى الموضع اللائق بها ، ولأجل هذا حسنت ولم تقبح . ألا ترى أن قول ابن نباتة :

وقال لنا الزمان ظلمتموهُ فقلنا للزمان دَع الفضولا

ليس بمختار على طريقته فى الجد وفنه ، ولو ورد فى شعر أبى عبد الله بن الحجاج كان مرضياً مختاراً .

ومن شروط الفصاحة : المناسبة بين الألفاظ(١) وهى على ضربين ؛ مناسبة بين اللفظين من طريق الصيغة . ومناسبة بينهما من طريق المعنى ، فأما المناسبة من طريق المعنى فسنذكرها فى المعانى إذا وصلنا إليها من هذا الكتاب بعون الله ومشيئته . وأما المناسبة [بينهما] من طريق الصيغة فلها تأثير فى الفصاحة ، ومثال ذلك ما رواه أبو الفتح عثمان بن جنى . قال قرأت على أبى الطيب قوله :

وقد صارت الأجفان قرحاً من البكا وصار بَهاراً فى الخدود الشقائق

فقلت : قرحى ، فقال : إنما قلت قرحاً لأن قولى بَهاراً ، فهذه المناسبة التى تؤثر فى الفصاحة، والشعراء الحذاق والكتاب يعتمدونها ، وكتب بعضهم: إذا كنت لا تؤتى من نقص كرم، وكنت لا أوتى من ضعف سبب، فكيف أخاف منك خيبة أمل ، أو عدولا عن اغتفار زلل ، أو فتوراً عن لم شعث

---

(١) فى ٤٤٢ : بين اللفظتين .

واصلاح خلل. فناسب: بين نقص وضعف، وكرم وسبب، وعدول وفتور، بالصيغ. وإلا فقد كان يمكنه أن يقول: مكان نقص قلة فلا يكون مناسباً لضعف، ومكان كرم جودا فلا يكون مناسباً لسبب، أو مكان سبب شكراً فلا يكون مناسباً لكرم، ومكان فتور تقصيرا فلا يكون مناسباً لعدول، ومن هذا النحو أيضاً قول أبي تمام:

مهى الوحش إلا أن هاتا أوانسٌ   قنا الخط إلا أن تلك ذوابلُ

فناسب، بين مهى وقنى، والوحش والخط. وكذلك قول أبي عبادة:

فأحجم لمّا لم يجد فيك مطمعاً   وأقدم لمّا لم يجد عنك مهربا

فناسب، بين أحجم وأقدم، ومطمعاً ومهربا، وعنك وفيك. وأمثلة هذا أكثر من أن تحصى.

ومن المناسبة بين الألفاظ في الصيغ: السجع والازدواج، ويحدُّ السجع بأنه تماثل الحروف في مقاطع الفصول. وبعض الناس يذهب إلى كراهة السجع والازدواج في الكلام، وبعضهم يستحسنه ويقصده كثيراً. وحجة من يكرهه أنه ربما وقع بتكلف وتعمّل واستكراه فأذهب طلاوة الكلام، وأزال ماءه. وحجة من يختاره أنه مناسبة بين الالفاظ يحسنها ويظهر آثار الصنعة فيها، ولولا ذلك لم يرد في كلام الله تعالى وكلام النبي صلى الله عليه وسلم والفصيح من كلام العرب، وكما أن الشعر يحسن بتساوي قوافيه، كذلك النثر يحسن بتماثل الحروف في فصوله، والمذهب الصحيح: أن السجع محمود إذا وقع سهلا متيسراً بلا كلفة ولا مشقة، وبحيث يظهر أنه لم يقصد في نفسه ولا أحضره إلا صدق معناه دون موافقة لفظه، ولا

يكون الكلام الذى قبله انما يتخيل لأجله ورد ليصير وُصلة اليه ، فإنا متى حمدنا هذا الجنس من السجع كنا قد وافقنا دليل من كرهه وعملنا بموجبه ، لأنه انما دل على قبح ما يقع من السجع بتعمل وتكلف . ونحن لم نستحسن ذلك النوع ووافقنا أيضاً دليل من اختاره لأنه إنما دل به على حسن ماورد منه فى كتاب الله تعالى وكلام النبى صلى الله عليه وسلم والفصحاء من العرب. وكان يحسّن الكلام ويبين آثار الصناعة ويجرى مجرى القوافى المحمودة، والذى يكون بهذه الصفات هو الذى حمدناه واخترناه ، وذكرنا أنه يكون سهلا غير مستكره ولا متكلف .

وقد حكى الجاحظ عن بشر بن المعتمر أنه قال في وصيته فى البلاغة « اذا لم تجد اللفظة واقعة موقعها ، ولا صائرة إلى مستقرها ، ولا حالّة فى مركزها ؛ بل وجدتها قلقة فى مكانها ، نافرة من موضعها ؛ فلا تكرهها على القرار فى غير موطنها . فإنك إذا لم تتعاط قريض الشعر الموزون ، ولم تتكلف اختيار الكلام المنثور ، لم يعبك بترك ذلك أحد . واذا أنت تكلفتهما ولم تكن حاذقاً فيهما عابك من أنت أقل عيباً منه ، وأزرى عليك من أنت فوقه » .

وهذا كلام صحيح يجب أن يقتدى به في هذه الصناعة ، وأما الفواصل التى فى القرآن فانهم سموها فواصل ولم يسموها أسجاعا ، وفرّقوا. فقالوا : إن السجع هو الذى يقصد في نفسه ثم يحمل المعنى عليه ، والفواصل التى تتبع المعانى ولا تكون مقصودة فى أنفسها ، وقال على بن عيسى الرمانى : إن الفواصل بلاغة ، والسجع عيب ، وعلّل ذلك بما ذكرناه من

أن السجع تَتبعه المعانى والفواصل تتبع المعانى ، وهذا غير صحيح . والذى يجب أن يحرر فى ذلك أن يقال : إن الأسجاع حروف متماثلة فى مقاطع الفصول على ما ذكرناه ، والفواصل على ضربين ؛ ضرب يكون سجعاً وهو ماتماثلت حروفه فى المقاطع ، وضرب لا يكون سجعاً وهو ماتقابلت حروفه فى المقاطع ولم تتماثل ، ولا يخلو كل واحد من هذين القسمين أعنى المتماثل والمتقارب من أن يكون يأتى طوعاسهلا وتابعاً للمعانى وبالضد من ذلك ؛ حتى يكون متكلفاً يتبعه المعنى ، فان كان من القسم الأول فهو المحمود الدال على الفصاحة وحسن البيان ، وان كان من الثانى فهو مذموم مرفوض .

فأما القرآن فلم يرد فيه إلا ماهو من القسم المحمود لعلوه في الفصاحة وقد وردت فواصله متماثلة ومتقاربة ؛ فمثال المتماثلة قوله تعالى : (والطور وكتاب مسطور ، فى رق منشور ، والبيت المعمور) وقوله عز اسمه (طه ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى ، إلا تذكرة لمن يخشى ، تنزيلا ممن خلق الأرض والسموات العلى ، الرحمن على العرش استوى) وقوله تبارك وتعالى : (والعاديات ضبحاً ، فالموريات قدحاً ، فالمغيرات صبحاً ، فأثرن به نقعاً ، فوسطن به جمعاً) وقوله تبارك وتعالى:(والفجر وليال عشر ، والشفع والوتر ،والليل اذا يسر ، هل فى ذلك قسم لذى حجر) وقوله تبارك وتعالى: (ألم تر كيف فعل ربك بعاد ، إرم ذات العماد التى لم يخلق مثلها فى البلاد ، وثمود الذين جابوا الصخر بالواد ، وفرعون ذى الأوتاد الذين طغوا فى البلاد ، فأكثروا فيها الفساد)وحذفوا الياء من يسرى والوادى طلباً للموافقة

في الفواصل . وقوله تعالى : (اقتربت الساعة وانشق القمر ، وإن يروا آية يعرضوا ويقولوا سحرٌ مستمر) وجميع هذه السورة على هذا الازدواج ، وهذا جائز أن يسمى سَجعاً لأن فيه معنى السجع ولا مانع فى الشرع يمنع من ذلك . ومثال المتقارب في الحروف قوله تبارك وتعالى : (الرحمن الرحيم ملك يوم الدين) وقوله تبارك وتعالى: (ق والقرآن المجيد بل عجبوا أن جاءهم منذر منهم فقال الكافرون هذا شيء عجيب) وهذا لا يسمى سجعاً لأنا قد بينا أن السجع ما كانت حروفه متماثلة .

فأما قول الرمانى : أن السجع عيب والفواصل بلاغة على الاطلاق فغلط ؛ لأنه إن أراد بالسجع ما يكون تابعاً للمعنى وكأنه غير مقصود فذلك بلاغة والفواصل مثله ، وإن كان يريد بالسجع ما تقع المعانى تابعة له وهو مقصود متكلف فذلك عيب والفواصل مثله . وكما يعرض التكلف فى السجع عند طلب تماثل الحروف ، كذلك يعرض فى الفواصل عند طلب تقارب الحروف ، وأظن أن الذى دعا أصحابنا إلى تسمية كل ما فى القرآن فواصل ولم يسموا ما تماثلت حروفه سجعاً رغبة فى تنزيه القرآن عن الوصف اللاحق بغيره من الكلام المروى عن الكهنة وغيرهم ، وهذا غرض فى التسمية قريب . فأما الحقيقة فما ذكرناه لأنه لا فرق بين مشاركة بعض القرآن لغيره من الكلام في كونه مسجوعا ، وبين مشاركة جميعه فى كونه عرضاً وصوتاً وحروفاً وكلاماً وعربياً ومؤلفاً ، وهذا مما لا يخفى فيحتاج إلى زيادة فى البيان . ولا فرق بين الفواصل التى تتماثل حروفها فى المقاطع وبين السجع . فان قال قائل: إذا كان عندكم أن السجع محمود فهلا

ورد القرآن كله مسجوعاً وما الوجه فى ورود بعضه مسجوعاً وبعضه غير مسجوع . قيل : إن القرآن أنزل بلغة العرب وعلى عرفهم وعادتهم ، وكان الفصيح من كلامهم لايكون كله مسجوعاً لما فى ذلك من أمارات التكلف والاستكراه والتصنع، لاسيما فيما يطول من الكلام . فلم يرد مسجوعاً جرياً به على عرفهم فى الطبقة العالية من كلامهم، ولم يخل من السجع لأنه يحسن فى بعض الكلام على الصفة التى قدمناها وعليها ورد في فصيح كلامهم فلم يجز أن يكون عالياً في الفصاحة وقد أخل فيه بشرط من شروطها ، فهذا هو السبب فى ورود القرآن مسجوعاً وغير مسجوع والله أعلم .

ومن الكتّاب المحدثين من كان يستعمل السجع كثيراً ولا يكاد يخلّ به وهو : أبو اسحاق ابراهيم بن هلال الصابى، وأبو الفرج المعروف بالببغا. ومنهم من كان يتركه ويتجنبه وهو : أبو الفضل محمد بن الحسين بن العميد ، وطريقة غيرهؤلاء استعماله مرة ورفضه أخرى بحسب مايوجد من السهولة والتيسير أو الاكراه والتكلف، فأما عبد الحميد بن يحيى، وعبد الله بن المقفع[1] ، وأبو الربيع محمد بن الليث، وجعفر بن يحيى بن خالد ، وابراهيم بن العباس ، وسعيد بن حميد ، وأبو عثمان الجاحظ ، وأبو على البصير ، واحمد بن يوسف ، واسماعيل بن صبيح ، ومحمد بن غالب ، ومحمد بن عبد الله الاصفهانى ، وابن ثوابه ، وأبو الحسين أحمد بن سعد ، وأبو مسلم محمد بن بحر ، وأشباههم . فان السجع فيما وقفت عليه من كلامهم قليل لكنهم لا يكادون يخلّون بالمناسبة بين الألفاظ فى الفصول والمقاطع إلا فى اليسير من المواضع . وأما

---

(١) بهامش ٤٣٩ : ضبطه بالفتح والكسر . وقال : والكسر أفصح .

قول أبي الحسين بن سعد فى بعض رسائله : وقد عرفت القدر فيما تراخى من كتبك ، وأبطأ عنى من برك ، ورجعت فيما اتفق من حال الجفاء فى هذه الوهلة الى ماعرفت صحته من العهد ، وخلوصه من الود ، فلم أجد لسوء الظن مساغا ، ولا لظاهر الإعراض قبولا ، لأنك الاخ المبلوّة أخباره ، المتكافئة فى الجميل أفعاله ، غير أن النفس تستوحش لما ينكر من حيث عرفتْ ، وتذم من حيث حمدت ، ويتضاعف عليها الأسف للجفاء إذا وقع من معدن البر، والارتياب إذا كان رديفا للثقة ، وأرجو أن أكون من تلون الزمان فيك على أمن، ومن وفائه بعهد مودتك على أقوى أمل.

فان فى هذا الكلام تركا للمناسبة بين الألفاظ: لأن قبولا ليس على وزن مساغ، وتستوحش ليس بأزائها كلمة، لأنه كان ينبغى أن يقال: تستوحش لما يستنكر من حيث عرفت وتنفر مما تذم من حيث حمدتْ أو غير يستنكر من الألفاظ التى تكون مُناسبة لتستوحش ، وكذلك البر لايناسب الثقة فى الصّيغة وأَمنٌ ليس على وزن اَمَلٍ وهذا ليس بعيْبٍ فاحشٍ وانمّا هُو تركٌ للأفضل والأوْلى من اعتماد المُناسبة . وحدّثنى أبو القاسم زَيدُ بنُ علىّ الفارسىُّ قال حدّثنا أبو عُبيدٍ نعيم بن مسعودٍ الْهَرَوىُّ قال حدّثنا أبو القاسم يحيى بن القاسم القصبَانى قال حدثنا دعلج بن احمد بن دعلج قال حدثنا علىُّ بن عبد العزيز البغَوىُّ قال حدثنا أبو عُبيدٍ القاسم بن سَلاّمٍ عن غير واحدٍ من رجاله عن أبى نَعامة عمرو بن عيسى العَدَوىِّ عن مُسلم بن بديلٍ عن إياسٍ بن زُهير عن سُويدٍ بن هُبيرة عن النّبىّ صلى الله عليه وسلم.قال:« خيرُ المال سِكّةٌ مأبورةٌ،ومُهرة مأمورة » .

فقال: مأمورة لأجل المناسبة والمستعمل مومرة أي كثيرة النتاج كما قرئ (وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها) أي كثرنا. وحدثني زيد بن عليّ بهذا الاسناد عن أبي عبيد القاسم بن سلام عن يزيد بن سفيان عن منصور عن المنهال بن عمرو عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبيّ صلى الله عليه وسلم. أنه كان يعوذ الحسن والحسين عليهما السلام فيقول: «أعيذكما بكلمات الله التامّة، من كلّ شيطان وهامّة، ومن كلّ عين لامّة». ولم يقل ملمّة لأجل المناسبة وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم في بعض الحديث. «ترجعن مأزورات غير مأجورات» لأن مأزورات من الوزر والمستعمل موزورات. فجاء به هكذا لأجل المناسبة، والسّجع الواقع موقعه كثير لمن طلبه. ومنه قول أبي الفرج عبد الواحد بن نصر الببغاء في أوّل رسالة له: «إذا كانت حقيقة الشكر أطال الله بقاء سيدنا الأمير سيف الدولة في متعالم العرف والعادة، إنما هي علّة موضوعة لاستجلاب الزيادة، فقد لزم بدليل العقل، وحجة الفضل، أن يسمى الشاكر مستزيداً لا مكافياً، ومستدعياً لا مجازياً، وتبقى النّعمة مطالبة بواجبها، والمنّة مقتضية عن صاحبها» وقوله في فصل آخر: «وعلمي بأن أقرب مؤمليه اليه. وأوجبهم حرمة عليه، أشدهم استزادة لنعمه، وأكثرهم إلحاحاً على كرمه، بعثني على التقرب إلى قلبه بالسؤال، ومناجاة كرمه بلسان الآمال، فسألت متقرباً، وطلبت متسحّباً» وبلغ عليّ بن الحسن عليه السلام قول نافع بن جبير في معاوية: كان يسكته الحلم، وينطقه العلم. فقال: بل كان يسكته الحصر، وينطقه البطر. ووقف الأحنف على قبر الحارث بن معاوية المازنيّ فقال: رحمك

الله أبا المورّق كنت لا تحقر ضعيفاً ، ولا تحسد شريفاً . وقال بعضهم : سل الأرض من شق أنهارك ، وغرس أشجارك ، وجنى ثمارك ، فان لم تجبك حوارا ، أجابتك اعتباراً . وقال أبو اسحاق الصابي في بعض كتبه : وييسر له الفتوح شرقاً وغرباً ، ويمكنه من نواصي أعدائه سلماً وحرباً ، ويجعله في أحواله كلها سعيداً محظوظاً ، وبعين رعايته ملحوظاً محفوظاً ، ولا يخليه من مَزيدٍ تتوافر مادته اليه ، واحسان لله يتظاهر لديه ، ويصل مامنحه بنظائر تتلوه ، وتتبعه . وأمثال تقفوه ، وتشفعه . ومن كتاب له آخر : وصل كتاب مولانا الأمير الجليل عضد الدولة جواباً ، وفهمته . وما اقترن به ثواباً ، وقبضته . ووقع مني موقع الماء من ذي الغلَّة ، والشفاء من ذي العِلَّة ، وأعظمت قدر ما اختصَّني به من عنايته ، وأبانه فيّ من رعايته ، وجعلت ذلك جنَّة بيني وبين الزمان ، وأثرة لي على الأضراب والأقران ، وشكرت أنعامه مجتهداً محتفلا ، وادَّرعته ، مفتخراً متجملا . وهذا كله سجع يتبع المعاني غير متكلف ولا مستكره ، وأمثاله أكثر من أن تحصى .

وقد سمى قدامة بن جعفر ترك المناسبة في مقاطع الفصول : التجميع ومثّل ذلك بقول سعيدِ بن حُميدٍ في أوّل كتاب له : وصل كتابك فوصل به ما يستعبد الحر ، وإن كان قديم العبودية ويستغرق الشكر ، وإن كان سالف فضلك لم يبق شيئاً منه . لأن المقطع على العُبوديّة منافر للمقطع[(١)] على منه . فهذا هو مثال ما تترك به المناسبة مع قدمناه . ومثال الأسجاع

(١) في ٤٣٩ : المنقطع على العبودية منافر للمنقطع .

التي تكون غير متكلفة [قد ذكرناه] فأما إذا تكلفت واعتمدت وكانت المعاني تابعة لها فليس ذلك بمرضي .

ومما يجب اعتماده في هذا ألا تجعل الرسالة كلها مسجوعة على حرف واحد لأنَّ ذلك يقع تعرضاً للتكرار (١) وميلا إلى التكلف . وقد استعمل ذلك في الخطب وغيرها من المنثور وهو يقبح في المكاتبات خاصّة .

فأمّا القوافي في الشّعر فانها تجري مجرى السّجع وأنّ المختار منها ما كان متمكناً يدلّ الكلام عليه ، وإذا أنشد صدر البيت عرفت قافيته كما قال ابن نباته في وصف قصيدته :

خذها إذا أنشدتْ للقوم مِنْ طَرب ... صدورها علمت منها قوافيها

وقد قدّمنا لذلك أمثلة وبينا ما يكون من القوافي حشواً في باب الحشو .

وقد صنّفَ العلماء في باب القوافي كتباً بيّنوا فيها ما تجب إعادته من الحروف والحركات وما لا تجب إعادته، ووضعوا لتلك الحروفِ والحركات أسماء لا حاجة بنا إلى ذكر شيء من ذلك لأنّه هناك مستوفى مستقصًى، وليس ممّا نحن بسبيله . وقد التزم بعض الشُّعراء في القوافي إعادةَ ما لا يلزمه إعادته طَلَباً للزّيادة في التّناسب والاغراق في التّماثل كقول الحطيئة:

ألا مَن لقلبٍ عارمِ النّظرات ... يقطّع طولَ اللّيل بالزّفرات

إذا ما الثريّا آخر اللّيل أعنقت ... كواكبها كالجزع منحدرات

فالتزم الرّاء في جميعها قبل حرف الرّويّ وهي غير لازمة. وكقول حسّان:

بكلّ كميْت جَوْزه نصف خلقه ... وقبٍّ طوال مشرفات الحوارك

(١) في ٤٣٩ : لأن ذلك يعرض بالتكرار وميل إلى التكلف .

فالتزمَ الرّآء التى تسمّيها أصحاب القوافى الدخيل بين ألف التأسيس وحرف الرّوى، وكان شيخنا يذهب إلى أنَّ قصيدةَ كثيّر التَّى أوّلها :

خليليّ هـذا ربع عَزَّةَ فاعقلا قلوصيْكما ثمّ أبكيا حيث حلّت

قد لَزِمَ الَّلامَ فى جميعها ، فلمَّا سألناه عن البيت الَّذى يروى فيها وهو :

أصاب الردى من كان يهوى لك الردى وجُن اللواتى قلن عزة جنّت

قال : هذا البيت ليس من القصيدة ، وأما أبو عبادة البحترى فانه التزم الدال فى قصيدته التائية التى مدح فيها المهتدى بالله ، وفيها يقول :

أسفتُ لاقوام ملكت بُعَيْدهم وكانت دجت أيامهم واسوأدّت

مضوا لم يروا من حسن عدلك منظرا ولم يلبسوا نعماك حين استجدّت

ولم يعلموا أنَّ المكارم أبديتْ جِداعا ولا أن المظالم ردت

وكان على بن العباس الرومى : يلتزم هـذا كثيرا وهو موجود فى شعره ، ونظم ابو العلاء احمد بن عبيدالله بن سليمان شعره ـ المعروف بلزوم مالا يلزم ـ على هذه الطريقة ، وكذلك اكثر كلامه المنثور سلك فيه هـذا المنهج . وليس يغتفر للشاعر اذا نظم على هذا الفن لأجل ماالزم نفسه مالا يلزمه شيء من عيوب القوافى،لأنه إنما فعل ذلك طوعا واختيارا من غير الجاء ولا إكراه . ونحن نريد الكلام الحسن على أسهل الطرق واقرب السبل ، وليس بنا حاجة الى المتكلف المطَّرح وان ادعي علينا قائله أنَّ مشقة نالته ، وتعباً مرَّ به فى نظمه ؛ وورود القوافى متمكنة فى الأشعار المختارة موجود . ومنه قول أبى عبادة :

أخيال علوة كيف زرت وعندنا أرق يشرّد بالخيال الزائر

طيف ألم لها ونحن بهمه ... قفر يشق على الملم الخاطر
أفضى إلى شعث تُطيرُ كراهم ... روحات قُود كالقِسى ضوامر
حتّى إذا نزعوا الدجى وتسربلوا ... من فضل هلهلة الصباح النائر
ورنوا إلى شُعب الرحال بأعين ... يكسرن من نظر النُّعاس القاتر
أهوى فأسعف بالتحية خلسة ... والشمس تلمع فى جناحىْ طائر
سرنا وأنتِ مقيمةٌ ولربَّما ... كان المقيم علاقة للسائر

وقول أبي الطيب المتنبى :

يامن يعزّ علينا أن نفارقهم ... وجدانُنا كلّ شيء بعدكم عَدم
إن كان سرّكم ما قال حاسدنا ... فما لجرح إذا أرضاكُم ألم
وبيننا لو رعيتم ذاك معرفة ... إن المعارف فى أهل النهى ذمم

وقول أبى العلاء بن سليمان فيما ورأته عليه :

ردى كلامك ما أمللتِ مستمعاً ... ومن يملُّ من الأنفاس ترديدا
باتت عرى النوم عن جفنى محللّة ... وبات كورى على الوجناء مشدودا

وقوله أيضاً :

لاقاك فى العام الذى ولى فلم ... يسألك إلا قبلةً فى القابل
إن البخيل إذا عد له المدى ... فى الجود هان عليه وعد السائل

وأمثال هذا أكثر من أن تحصى .

ومما يجب أن يعتمد فى القافية أن لا تكون الكلمة إذا سكت عليها كانت محتملة لمعنى يقتضى خلاف ماوضع الشعر له ، مثل أن يكون مديحاً فيقتضى بالسكوت عليها وقطع الكلام بها وجهاً من الذم أو معنى يتطيرّ

منه الممدوح أو ما يجرى هذا المجرى ، كما حكى أن الصاحب إسماعيل ابن عبّاد أنشد عضد الدولة قصيدةمدحه بها فقال فيها :

ضممتَ على أبناء تغلبَ تائها فتغلِب ما كرَّ الجديدان تُغلَب

فتطيّر عضد الدولة من مواجهته إياه بتغلب. وقال : يكفى الله ذلك، ولو قال فى وسط البيت تغلب وتغلب لم يكن فى ذلك من القبح مايكون فى القافية لأنها موضع قطع وسكوت ووقوف على ما مضى واستئناف لما يأتى . وروى أن أبا الطيب لمّا أنشد قصيدته التى ودع بها عضد الدولة فقال فيها :

وأيَّاشئت ياطرقى فكونى[1] أذاة أو نجاة أو هلاكا

قال عضد الدولة : يوشك أن يصاب في طريقه وكانت منيته فيه . وقال أبو الفتح عثمان بن جنّى : جعل القافية هلاكا فهلك .

ومن هذا الجنس أيضاً الابتداء فى القصائد فانه يحتاج إلى تحرز فيه حتى لا يستفتح بلفظ محتمل[2] أو كلام يتطير منه ، وقد روى أن ذا الرُّمة أنشد هشام بن عبد الملك قصيدته البائية فلما ابتدأ وقال :

مابال عينكَ منها الماء ينسكب ؟ كأنه من كلى مفريَّة سِرب[3]

قال هشام : بل عينك . وقد كان أبو الطيب افتتح قصيدته التى مدح فيها عضد الدولة بقوله :

أوهِ بديلٌ من قَوْلتى وَاها لمن نأت والحديث ذكراها

---

(١) فى ٤٣٩ : وأيًّا شئت فاطرقى تكونى الخ . (٢) وفيها : مجمل .

(٣) قال ابن دريد فى جمهرته ـ وقد أنشد بيت ذى الرمة ـ ورواه سرب بالفتح هكذا الرواية الصحيحة بفتح الراء وكسرها خطأ .

فقال له : أوّه وكيّه . ويقال : ان بعض الشعراء دخل على الداعي العلوى في يوم مهرجان فأنشده :

لا تقُل بشرى ولكن بشريان   غُرّة الداعي ويومُ المِهْرجَان

فبطحه وضربه خمسين عصاً ، وقال : اصلاح أدبه أبلغ فى ثوابه . وكان شيخنا يعيب قول أبى الطيب :

إذا مالبستَ الدهر مستمتعاً به   تخرقْتَ والملبوس لم يتخرّق

ويقول : إذا طولب الشاعر بحسن الأدب ، وجبَ أنْ لا يقابل الممدوح بمثل هذا الكلام . وقد أُنكر عبد الملك بن مروان على جرير ما هو دون هذا من القول ، وذلك أنه لما أنشده :

* أتصحو أمْ فؤادك غير صاح ؟ *

فقال له عبد الملك : بل فؤادك . ويروى أن أبا نواس لما أنشد الفضل بن يحي قصيدته :

أربع البلى أن الخشوع لبادى   عليك وإنى لم أخنك ودادى

تطير الفضل من هذا الابتداء ، فلما انتهى إلى قوله فى القصيدة :

سَلامٌ على الدنيا إذا ما فقدتمُ   بنى برْمَك من رائحينَ وَغاد

استحكم تطيره ، فلم يمض إلاّ أسبوع حتّى نكب بنو برَمك ، وقتل جعفر بن يحي . وبعض النّاس يروى أن أبا عبادة أنشد يوسف بن محمّد ابن يوسف الثغرى قوله :

لك الويل من ليل تطاول آخره (١)   ووشك نوى حَىّ تزمَ أباعره

(١) فى ٤٤٢ : بطاء أواخره . وهو تصحيف ظريف .

فقال له يوسف: الويل لك والحرب، والرواية المشهورة - له الويل - وهي أقرب وأصلح.

ومن القوافي التي جاءت حشواً لأجل حرف الرّويّ من غير معنى يختص به، قول أبي عديٍّ القرشيّ:

وَوُقيتَ الحتوف من وارث وال   وأبقاك صالحاً ربّ هودِ

فليس في تسمية الباري تبارك وتعالى: رب هود معنى ولا وجه لذلك إلاَّ أنَّ القصيدة داليَّة، وإلاَّ فهو تعالى رب نوح وهود وكل أَحَد، وهذا كثير في الأشعار الضَّعيفة.

ومن تناسب القوافي: تجنب الإقوآء فيها وهو اختلاف إعرابها فيكون بعضها مثلا مرفوعاً وبعضها مجروراً، وهذا يوجد في أشعار العرب. وقد روى أن النابغة كان يقوى حتى دخل المدينة وسمع أهلها يغنون بقوله في قصيدته التي أولها:

من آل مَية رائح أو مغتدى   عجلان ذازاد وغير مزود
زعم البوارح أن رحلتنا غداً   وبذاك خبرنا الغراب الأسود

ففطن للإقوآء فتركه.

والايطاء في القوافي عيب وهو أن تتفق القافتيان في قصيدة واحدة وامثال ذلك كثيرة، فأما أن يكون مَعْنَي القافيتين مختلفاً ولفظهما واحداً فذلك ليس بعيب، مثل أن تأتى العين ويراد بها الجارحة، والعين ويراد بها الذهب. وإذا بعد ما بين القافيتين المتكررتين في القصيدة كان أصلح وإن كان الإيطآء عيباً على كل حال.

والسناد أيضاً عيبٌ: وهو اختلافٌ في الحركات قبل حرف الروي.

كما قال عدي بن زيد:

ففاجأها وقد لاقت (١) جموعاً   على أبواب حِصن مُصلتينا
فقدَّمت الأديم لِرَاهِشَيْه   وألْفى قولها كذباً ومَيْناً

فالميم من مَيْناً مفتوحة والتاء من مُصلِتينا مكسورة، والسناد من قولهم: خَرجَ بنو فلان برأسين متساندين أي كل واحد منهما على حياله، وكذلك قالوا كانت قريش يوم الفجار متساندين أي لا يقودهم [رجل] واحد.

ومن عيوب القوافي: أن يتم البيت ولا تتم الكلمة التي منها القافية حتى يكون تمامها في البيت الثاني مثل أبيات كتبها اليَّ الشيخ ابو العلاء بن سليمان في بعض كتبه وحكى أن أبا العباس المبرد ذكرها في كتابه الموضوع في القوافي وسمى هذا الجنس من عيوب القافيه المجاز، والأبيات:

شبيه بابن يعقوب ولكن لم يكن، يو
سُف يشرب الخمر ولا يزني ولا يو
سع بالامواه القهوة مزجا لم يكن دو
ن في صبح وامساء وهذا منكرٌ يو
شك الرحمن أن يصليه في نار خزى هو
لها أهل فلا يكشف عنه ربنا السُّو
ء فان الأخضر الابطين ذا الفحشاء لا يو

(١) في ٤٤٢: جمعت جموعاً.

قد النـــار لأضياف ولو قيل له ذو
دنانير وأموالٍ فيارحمن لا تو
سع الرزق على هـذا الذى منظره لو
لؤ والفعل ستّوق فوزن الريش لا يو

وقطع الـكلام على يو .

ومما يجرى هذا المجرى التضمين: وهو أن لا تستقل الـكلمة التى هى القافية بالمعنى حتى تكون موصولة بما فى أول [1] البيت الثانى ؛ وذلك مثل قول النابغة الذيبانى :

وهم وردوا الجفـار على تميم وهم أصحاب يوم عكاظ أنىّ
شهدت لهم مواطن [2] صادقات أتيتهم بنصح الود منى

ومن عيوب القوافى فى ترك التناسب : أن يكون الروى على حرفين متقاربين كما قال بعض العرب :

بُنَىَّ إنَّ البرَّ شىء هيِّن المنطق اللّينُ والطُّعيِّم

وهذا من الشاذ النادر الذى لا يلتفت إليه .

ومن عيوب القوافى : أن تكون قافية المصراع الأول من البيت [الأول] على روى يُنْبِئُ أن تكون قافية آخر البيت بحسبه فيأتى بخلافه ، كقول عمرو بن شاس :

تذكرت ليلى لات حين ادّكارها وقد حنى الأضلاع ضل بتضلال

(١) فى ٤٣٩ : بما بقى فى أول البيت (٢) فى ٤٣٩ بين السطرين : مواقف .أتينهم

فلما قال : ادكارها أوهم أن الروى حرف الراء بوصل وخروج وردف قبله ثم جاء بالقافية على اللام ، كذلك قول الشماخ :

لمن منزل عافٍ ورسم منازل   عفتْ بعد عهد العاهدين رياضها

وقد سمى هذا الفن : التجميع ، وهو على كل حال من أسهل عيوب القوافى وأقربها إلى الجواز والصحة .

وأما التصريع فيجرى مجرى القافية ؛ وليس الفرق بينهما إلا أنه فى آخر النصف الأول من البيت ، والقافية فى آخر النصف الثانى منه . وإنما شبّه مع القافية بمصراعي الباب ، وقد استعمله المتقدمون والمحدثون فى أول القصيدة ، وربما استعملوه فى أثنائها ، وممّن كان يلهج به من المتقدمين امرؤ القيس فإنه صرع فى أول قصيدته :

قفانبك من ذكرى حبيب ومنزل

ثم قال من بعد :

ألا أيها الليل الطويل ألا انجلى   بصبحٍ وما الإصباح فيك بأمثل

وقال فيها :

أفاطم مهلا بعض هذا التدلُّل   وإن كنت قد أزمعت هجرى فأجملى

وقال فى التى أولها :

ألا عم صباحاً أيها الطلل البالى[1]   وهل يعمن من كان فى العصر الخالى

ديار لسلمى عافيات بذى الخال   ألح عليها كل أسحم هطال

ألا أننى بال على جمل بال   يقود بنا بالٍ ويتبعنا بال

(١) فى ٤٤٢ : ألا أنعم : وهل ينعمن .

وكذلك اعتمد جماعة من الشعراء فى بعض قصائدهم . والذى أراه أن التصريع يحسن فى أول القصيدة ليميز بين الابتداء وغيره ويفهم قبل تمام البيت روى القصيدة وقافيتها ، ولذلك قال ابو تمّام :

وإنما * يروقك بيت الشعر حين يصرَّع

فأما إذا تكرر التصريع فى القصيدة فلست أراه مختاراً ، وهو عندي يجرى مجرى تكرر الترصيع والتجنيس والطباق وغير ذلك مما سيأتى ذكره ، وأن هذه الأشياء إنما يحسن منها ما قل وجرى منها مجرى اللمعة واللمحة ، فأما إذا تواتر وتكرر فليس عندى ذلك مرضياً . فان قال لنا قائل : كيف يكون التصريع وغيره من الأصناف التى أشرتم إليها حسناً إذا قل وإن كثر لم يكن حسناً . قيل له : هذا غير مستنكر ولا مستطرف وله أشباه كثيرة ، فان الخال يحسن فى بعض الوجوه ولو كان فى ذلك الوجه عدة خيلان لكان قبيحاً ، ويكون في بعض النقوش يسير من سواد أو حمرة أو غيرهما من الألوان فيحسن ذلك المزاج والنقش بذلك القدر من اللون ، فان زاد لم يكن حسناً . وتستحسن غرة الفرس وهى قدر مخصوص فان كان وجهه كله أبيض أو زاد ذلك القدر من البياض لم يحسن ، وأشباه هذا أكثر من أن يحصى [والعلة فيه أنه إنما كان حسناً بالاضافة إلى غيره] وقد ترك التصريع جماعة من الشعراء المتقدمين والمحدثين فى أول القصيدة كما ابتدأ ابن أحمر قصيدته فقال :

قد بكّرت عاذلتى بكرةً   تزعم أنى بالصبا مشتهر

فلم يصرع ثم قال من بعده :

بل ودّعيني طَفل أُنى بكر ... فقد دنا الصبح فما انتظر

وربما أخل الشاعر بالتصريع فى جميع القصيدة .

ومن التناسب أيضاً : الترصيع وهو أن يعتمد تصيير مقاطع الأجزاء فى البيت المنظوم أو الفصل من الكلام المنثور مسجوعة ، وكأن ذلك شبّه بترصيع الجوهر فى الحلى وهذا مما قلنا أنه لا يحسن إذا تكرر وتوالى لأنه يدل على التكلف وشدة التصنع ، وإنما يحسن إذا وقع قليلا غير نافر. ومن أمثلة ذلك فى النثر قول أبى على البصير فى بعض كلامه : حتى عاد تعريضك تصريحاً ، وتمريضك تصحيحاً . وقالت الخنساء :

حامى الحقيقة محمود الخليقة مهدى الطريقة نفّاع وضرّار

جوّاب قاصية جزّار ناصية ... عقّاد ألوية للخيل جرّار

وقال أمرؤ القيس :

فتور القيام قطيع الكلام ... تفتر عن ذى غُروب خصر[1]

وقال بشامة بن عمرو [بن الغدير] :

هوان الحياة وخزى الممات ... وكلاً أراه طعاماً وبيلا

وقال أبو العلاء أحمد بن عبد الله :

ألفت الملا حتى تعلّمت بالفلا ... رنوّ الطّلى أوصنعة الآل فى الخَدْع

فهذا وأمثاله إذا كان قدراً يسيراً حسن على ما ذكرناه ، فأما إذا توالى وكثر فانه يقبح لدلالته على التكلف وإن كان كل منه بانفراده جيداً ، وذلك مثل قول أبي صخر الهزلى :

---

(١) فى ٤٤٢ : اشر .

عذب مقبّلُها جذل مخلخلها ... كالدّعص أسفلها مخصورة القدم

سود ذوائبها بيض ترائبها ... محض ضرائبها صيغت على الكرم

عبل مقيّدها حالٍ مقلدها ... بضٌّ مجرّدها لفّاء فى عَمم

سمح خلائقها دُرم مرافقها ... يروى معانقها من بارد شبم

فهذا لما توالى لم يحسن، والعلة فى ذلك ما ذكرناه.

ومن التناسب أيضاً: حمل اللفظ على اللفظ فى الترتيب ليكون ما يرجع إلى المقدم مقدماً وإلى المؤخر مؤخراً، ومثال ذلك قول الشريف الرضى:

قلبى وطرفى منك هذا فى حمى ... قيظٍ وهذا فى رياض ربيع

فانه لما قدم قلبى وجب أن يقدم [وصفه بأنه] فى حمى قيظ فلو كان قال: طرفى وقلبى منك، لم يحسن فى الترتيب أن يؤخر قوله فى رياض ربيع والطرف مقدم، وكذلك أيضاً قول الآخر:

فاللامعات أسنّة وأسرّة ... والمائسات ذوابلٌ وقدود

لأن القدود لما كانت مؤخرة وجب أن تكون الأسرّة كذلك، وأن يقدم الأسنة كما قدمت الذوابل، وأمثال هذا كثيرة.

ومن المناسبة أيضاً: التناسب فى المقدار وهذا فى الشعر محفوظ بالوزن فلا يمكن اختلاف الأبيات فى الطول والقصر فان زاحف بعض الأبيات أو جعل الشعر كله مزاحفاً حتى مال إلى الانكسار وخرج من باب الشعر فى الذوق كان قبيحاً ناقص الطلاوة، كقصيدة عبيد بن الأبرص:

أقفر من أهله ملحوب

وكقول ابن يعفر:

إنا ذممنا على ما خيلت سعدَ بن زيد وعمراً من تميم
وضبة المشترى العار بنا وذاك عمٌ بنا غير رحيم
ونحنُ قومٌ لنا رِماح وثروة من موالٍ وصميم

فان هذا غير مستحسن لأنه خارج عن أسلوب المنظوم والمنثور ، وإن كان في العروض مستقيما وكان الخليل بن أحمد يستحسن بعض الزحاف في الشعر إذا قلَّ ، وإذا كثُر قبح عنده . وقال بعض الأدباء : هو مثل اللثغ في الجارية يُشتهى القليل منه وإن كثر هجن وسَمُج . فأما الكلام المنثور فالأحسن منه تَساوى الفصول في مقاديرها أو يكون الفصل الثاني أطول من الأول . وعلى هذا أجمع الكتّاب وقالوا لا يجوز أن يكون الفصل الثاني أقصر من الأول والذوق يشهد بما قالوه ويقضى بصحته ، ولهذا السبب استقبحوا إطالة الفصول لئلا يؤتى بالجزء الأول طويلا فيحتاج إلى إطالة التالى له ليساويه أو يزيد عليه ، فيظهر في الكلام التكلف ويقع مالا حاجة للمعنى والغرض إليه .

ومن التناسب بين الألفاظ : المجانس وهو أن يكون بعض الألفاظ مشتقاً من بعض إن كان معناهما واحداً ، أو بمنزلة المشتق إن كان معناهما مختلفاً ، أو تتوافق صيغتا اللفظتين مع اختلاف المعنى ، وهذا إنما يحسن في بعض المواضع إذا كان قليلا غير متكلف ولا مقصود في نفسه ؛ وقد استعمله العرب المتقدمون في أشعارهم ثم جاء المحدثون فلهج به منهم(١) مُسلم بن الوليد الأنصارى وأكثر منه ومن استعمال المطابق والمخالف

---

(١) فى هامش ٤٣٩ وهذا موضع آخر مما أنكره على قدامة وهو قوله : به منهم

وهذه الفنون المذكورة فى صناعة الشعر ؛ حتى قيل عنه أنه أول من أفسد الشعر . وجاء أبو تمام حبيب بن أوس بعده فزاد على مسلم فى استعماله والاكثار منه حتى وقع له الجيّد والرديء الذي لا غاية وراءه فى القبح ؛ فمما للعرب قول أمرئ القيس :

لقد طَمح الطمّاح من بُعد أرضه ليُلبسنى من دائه ما تَلَبَّسا

وقول القطامي :

كنيّة الحىّ من ذى القيظة احتملوا مستحقبين فُؤاداً ماله فاد

وقول جرير بن عطية :

وما زال معقولاً عِقَالٌ عن النّدى وما زال محبوساً عن الخير[1] حابسُ

وقول حبّان بن ربيعة الطائىّ :

لقد علم القبائلُ أنّ قومى لهم حَدٌ إذا لُبسَ الحديدُ

وقول النعمان بن بشير :

ألم تبتدركم يوم بدر سيوفنا وليلك عمّا ناب قومك نائم

وقال رجل من بنى عبس :

وذلكم أن ذلّ الجار حالفكم وأن أنفكم لا يعرف الأنفا

وقول مسكين الدارمى :

وأقطع الخرق بالخرقاء لاهية إذا الكواكب كانت فى الدجا سرجا

وقول زياد الأعجم :

ونبئتهم يستنصرون بكاهل وللؤم فيهم كاهل وسنام

---

(١) فى التيمورية : المجد . وقوله : حبان فى ٤٤٢ حيان . وفى التيمورية مهمل .

وبعض البغداديين يسمى تساوى اللفظتين فى الصفة مع اختلاف المعنى : المماثل ككاهل وكاهل فى هذا البيت، وهو جل وهو جل فى قول قول الأفوه الأودى :

وأقطع الهوجل مستأنساً بهوجل عيرانةٍ عنتريس

لأن لفظة الهوجل واحدة والمراد بالأولى الأرض البعيدة وبالثانية الناقة العظيمة الخلق ، ويسمى المجانَس ماتوافقت فيه اللفظتان بعض الاتفاق وأبو الفرج قدامة بن جعفر الكاتب يسمى هذا الفن الجنس ويسمي المطابق المتكافىء ، وقد أنكر عليه ذلك أبو القاسم الحسن بن بشر الآمدى . وقال إن هذا البيت وإن صح بموافقته معنى الألقاب وانها غير محظورة فان الناس قد تقدموا أبا الفرج فى تلقيب هذه الأنواع مثل أبى العباس عبد الله بن المعتز بالله وغيره وكفوه المؤنة فى اختراع ألقاب تخالفهم ، والصواب ماقاله أبو القاسم .

ومن مجانس أبى تمام المختار قوله :

يمدون من أيد عواصٍ عواصم تطول بأسياف قواضٍ قواضب

وقوله :

أرامةَ كنت مألف كل رئم [لو استمتعت بالأنس المقيم]

وقوله :

فيادمعُ أنجدنى على ساكنى نجد

ومن قبيح تجنيه قوله :

قرت بقرّان عين الدين وانشترت بالأشترين عيون الشرك فاصطلما

وقوله :

خُشِنت عليه أخت بنى خُشَين

وقوله :

فأسلمْ سلمت من الآفات ما سلمت ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ سِلام سلمى ومهما أورَقَ السلَم

وقوله :

سلّم على الربع من سلمى بذى سَلَم

وقوله :

تجرع أسًى قد أقفر الأجرع الفرد

وله من هذا الجنس أبيات كثيرة ، والسبب فى ذلك أنه أحب الاكثار ولم يقنع باليسير الذى يسمح به خاطره ويقع بغير تكلف ولا تعمُّلٍ . ومما ورد فى القرآن العظيم من هذا الفن قوله تبارك وتعالى (ثم انصرفوا صَرَفَ اللهُ قلوبَهم) وقوله تبارك وتعالى (يخافون يوماً تتقلّبُ فيه القلوب والأبصارُ) وقوله عز وجل (يَمْحَق الله الرّبا ويُربى الصدقات) ومن كلام النبى صلى الله عليه وسلم « عُصَيّة عَصَتِ الله وغِفَارٌ غفر الله لها وأسلم سالَمها الله » وقال خالد ابن صفوان لرجل من بنى عبد الدار : هشمتك هاشِمٌ ، وأمّتك أميّةُ ، وخزمتك مخزومٌ ، فأنت ابن عبد دارها ، ومنتهى عارها . وكتب بعض الكتّاب : العذر مع التّعذر واجبٌ فرأيك فيه ؟ وقال آخر : لا ترى الجاهل إلا مفْرطاً أومفرّطاً

وقال أبو العلاء بن سليمان :

والحسن يظهر فى شيئين رونقه ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ بيت من الشعر أو بيت من الشَّعر

وقال مهيار بن مرزويه :

وإذا عَدَدْتِ سنىّ لم أك صاعداً   عدد الأنابيب التى فى صَعدتى
وألام فيك وفيكِ شِبْت على الصبا   يا جور لأئمى عليك ولمتي

وقال أبو العلاء [بن سليمان] :

إن جَهلاً سلمى لآل سليمى   وثنأى على عذاب الثَّنايا[1]

وقال أبو عبادة :

ورأيتنى فرأيت أحسن منظرِ   رب القصائد فى القَنا المتقصِّد

وقال أيضاً :

ومذهب حبٍّ لم أجد عنه مذهباً   وشاغل حب لم أجد عنه شاغلا

وقال :

هل لما فات من تلاقٍ تلاف   أو لشاكٍ من الصبابة شاف

وقد سمى قدامة بن جعفر هذا الفن من المجانس فى تلاق وتلافٍ المضارعة إذا كانت إحدى اللفظتين تماثل الأخرى بأكثر الحروف ولا تشابهها فى الجميع ؛ ومثّل ذلك بقول نوفل بن مساحق للوليد وقد اعتدّ عليه بالاذن له على نفسه وهو يلعب بالحمام. وقال: خصصتك بهذه المنزلة. فقال له نَوْفلٌ: ماخصصتني ولكن خسستني، لأنك كشفت لى عورة من عوراتك. وأمثال هذا كثير . والمحمود منه ما قل ووقع تابعاً المعنى غير مقصود فى نفسه .

ومن المجانس : فن ورد في شعر أبى العلا أحمد بن عبد الله بن سليمان

(١) سقط هذا الشاهد من التيمورية .

وسماه لنا مجانس التركيب لأنه يركب من الكلمتين ما يتجانس به الصيغتان كقوله :

مطايا مطايا وجدكنّ منازل   منازل عنها ليس عنى بمقلع

وما أحفظ لأحد من الشعراء شيئاً من قبيله ، وهو عندى غير حسن ولا مختار ولا داخل فى وصف من أوصاف الفصاحة والبلاغة .

فأما مجانس التصحيف فقد ورد فى شعر أبى عبادة كقوله :

ولم يكن المغتر بالله إذ سرى   ليعجز والمعتز بالله طالبه

وكقوله :

وكأنّ السليل والنثرة الحصدا   ء منه على سليل عريق

وهذا أول[١] طبقات المجانس لأنه مبنى على تجانس أشكال الحروف فى الخط وحسن الكلام وقبحه لايستفاد من أشكال حروفه فى الكتابة إذلاعُلْقة بين صيغة اللفظ في الحروف وشكله فى الخط .

فأما تناسب الألفاظ من طريق المعنى فانها تتناسب على وجهين ؛ أحدهما أن يكون معنى اللفظتين متقارباً ، والثانى أن يكون أحد المعنيين مضاداً للآخر أو قريباً من المضاد ، فأما إذا خرجت الألفاظ عن هذين القسمين فليست بمناسبة ، وقد سمى أصحاب [صناعة] الشعر المتضاد من معانى الألفاظ المطابق وسماه أبو الفرج قدامة [بن جعفر الكاتب] المتكافيء وأنكر ذلك عليه أبو القاسم الحسن بن بشر على ما حكيناه فى المجانس . وحكى أبو على محمد بن المظفر الحاتمى عن أبى الفرج على بن الحسين

(١) فى ٤٤٢ : وهذا أقل الخ .

الأصفهانى. قال: قلت لأبى الحسن على بن سليمان الأخفش أجد قوماً يخالفون فى الطباق فطائفة تزعم وهى الأكثر: أنه ذكر الشىء، وطائفة تخالف فى ذلك وتقول: هو اشتراك المعنيين فى لفظ واحد. فقال: من هو الذى يقول هذا؟ فقلت قدامة فقال هذا يابنى هو التجنيس ومن زعم أنه طباقٌ فقد ادّعى خلافاً على الخليل والأصمعى فاتفق الأخفش والآمدى على مخالفة أبى الفرج (١) فى التسمية، وسمى أصحاب [صناعة] الشعر ما كان قريباً من التضاد المخالف وقسم بعضهم التضاد فسمى ما كان فيهما لفظتان معناهما ضدان كالسواد والبياض المطابق وسمى تقابل المعاني والتوفيق بين بعضها وبعض حتى تأتى في الموافق بما يوافق وفى المخالف بما يخالف على الصحة: المقابلة. وسمى ما كان فيه سلْبٌ وإيجاب: بالسلب والايجاب. ولم يجعله من المطابق، ولكل من ذلك أمثلة سنذكرها ونوضحها فأما التسمية فلا حاجة بنا إلى المنازعة فيها لأن الغرض فهم هذه المناسبة دون الكلام فى أحق الأسماء بها على أن الذى أختاره تسمية الجميع بالمطابق لأن الطبَق للشىء إنما قيل له طبقٌ لمساواته إياه فى المقدار إذا جُعِلَ عليه أوْ غطّى به وإن اختلف الجنسان وفى المثل وافق شَنٌ طبقه، ومنه طباق الخيل. يقال: تطابق الفرس إذا وقعت رجلاه فى موضع يديه فى المشى والعدو، وكذلك الكلاب. قال [النَّابغة] الجعدى:

وخيـلٍ يُطابقن بالدارعِين   طباق الكلاب يطأن الهَرَاسَا

وقد فُسّر قول الله تعالى: (لتركبُنَّ طبقاً عن طبقٍ) أىْ حالاً بعد

---

(١) فى ٤٤٢: على إنكار ما ذهب اليه أبو الفرج الخ.

حال ولم يُرد تَساويهما فى نفس المعنى وإنما أراد تساويهما فى المرور عليكم والتّعيير لكم ، فاذا كان هذا حقيقة الطّباق وهُو مُقابلة الشيء بمثله الذى هو على قدره سمّوا المُتضادّين إذا تقابلا متطابقين ، وهذا الباب يجرى مجرى المجانس ولا يُستحسن منه إلاّ ماقلّ ووقع غير مقصُودٍ ولا مُتكلّفٍ ، فاما إذا كان معنْيا الكلمتين غير مُتناسبين لا على التقارُب ولا على التَّضادّ فان ذلك يقبح ، ومنه ما أنكره نصَيْبٌ على الكميت فى قوله :

أَمْ هل ظعائن بالعلياء نافعـة   وإن تكامل فيها الدّل والشنَب

فانه قال له : اين الدلّ مِنَ الشنب ، إنما يكون الدل مع الغنج ونحوه ، والشَّنب مع اللَّعس أو ما يجرى مجراه من أوصاف الثغر والفم . فكان الدّلّ والشّنب فى قول الكميت عيباً لأنهما لفظتان لا يتناسبان بتقارب معنيهما ولا بتضادهما . ومما يستحسن من المطابق قول أبى عبادة البحترى :

فأراك جهل الشوق بين معالمٍ   منها وجدَّ الدمع بين ملاعب

وهذه هى ديباجة أبى عبادة المعروفة ، وكلامه السهل الممتنع ، وشعره الخضل لكثرة مائه . وقول أبى الطيب:

أزورهمْ وسواد اللّيل يشفع لى   وأنثنى وبياض الصبح يغرى بى

فهذا البيت مع بعده من التَّكلّف كل لفظةٍ من ألفاظه مقابلةٌ بلفظة هى لها من طريق المعنى بمنزلة الضّد : فأزورهم وأنثنى وسَوادٌ وبياضٌ واللّيل والصُّبح ويشفع ويغرى ولى وبي . وأصحاب صناعة الشعر لا يجعلون اللَّيل والصبح ضدين بل يجعلون ضد اللَّيل النهار لأنهم يراعون فى المضادة استعمال الألفاظ وأكثر ما يقال الليل والنهار ولا يقال الليل والصُّبح ، وبعضهم يقول

فى مثل هذا : مطابَقٌ محضٌ ومطابق غير محضٍ [فالليل والصبح عنده من بيت المتنبي طباقٌ غير محضٍ] ومن المطابق المحض قول دِعبل [بن عليّ] :

لا تعجبي ياسلْم من رجلٍ ضحك المشيب برأسه فبكى

ولو قال : تبسم وبكا لم يكن عندهم من المطابق المحض . ومن المطابق قول بعضهم : كدر الجماعة خير من صفو الفرقة . فكدر وصفو والجماعة والفرقة من الطباق المحض . وقال محمد بن عمران التّيميّ : ما اجمد فى الحق ولا أذوب فى الباطل . وقال عمر بن الخطّاب : ماعاقبتَ من عصى اللهَ فيك بمثل أن تطيع الله فيه . وقال زهَيْر :

ليثٌ بعَثّر يصطاد الرجالَ إذا ما اللّيث كذّب عن أقرانه صَدَقَا

وقال طفيلٌ الغنويّ :

بساهم الوجه لم تقطعْ أباجله يصان وهو ليوم الروع مبذول

وقال حبيب بن أوس :

ما أن ترى الاحساب بيضاً وُضحاً إلاّ بحيث ترى المَنايا سودَا

وقال جرير بن عطية :

وباسط خير فيكمُ بيمينه وقابضَ شَرٍ عنكم بشماليا

وقال عبد الله بن الزّبير الأسدى :

فرَدّ شعورهن السودَ بيضاً ورد وُجوهَهُن البيض سودا

وقال الفرزدق :

لَعَن الاله بنى كليب أنهم لا يغدرون ولا يفون لجار

يستيقظون إلى نهاق حَميرهم وتَنام أعينهم عن الأوتار

وقال أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان فيما قرأنا عليه :

ومن دونها يومٌ من الشمس عاطل　　　وليل بأطراف الأسنة حال

وقال بشار بن بُردٍ :

إذا أيقظتك حُروب العِدَا　　　فنبّـه لها عمراً ثم نَمْ

وهذا كله من المطابق المختار ، فأما المتكلف القبيح فكقول حبيب ابن أوس :

لعمري لقد حرَّرت يوم لقيته　　　لو أنّ القضاء وحده لم يبرِّدِ

وقوله :

وإن خفرتْ أموالَ قومٍ أكفُّهم　　　من النيل والجَدْوَى فكفَّاك مقْطَع

فهذان البيتان من الطّباق القبيح الذى لم يردْ لحسن معناه وسلامة لفظه بل لتكون في الشِّعر مطابقةٌ فقطْ .

ومما يجرى مجرى المطابق : أن يقدم فى الكلام جُزْء الفاظه منظومةٌ نظاماً، ويتلى بآخر يجعل فيه ما كان مقدماً فى الأول مؤخراً فى الثَّانى وما كان مؤخراً مقدماً ، وقد سَمَّى قدامة بن جعفر الكاتب هذا الفن التّبديلَ ومثَّله بقول بعضهم : اشكر لمن أنعم عليك، وأنعم على مَن شكرك وبقول الحسن البصرى: إن من خوفك حتى تلقى الأمن، خيرٌ لكَ ممن أمنك حتى تلقى الخوف. وقول عمرو بن عبيدٍ فى بعض دعائه: اللَّهم أغننى بالفقر إليكَ ولا تفقرنى بالاستغناء عَنكَ . وقول رجل لآخر وكانَ يتعهده بالبر : اسأل الذى رحمنى بكَ ، أن يرحمكَ بى . فأما المخالف فهو الذى يقرب من التّضاد فكقول أبى تمَّامٍ :

تَردّى ثياب الموت حُمْراً فمَا أتى   لها اللّيل إلا وهي من سُندس خُضر

فان الحُمرَ والخُضر من المُخالف، وبعضُ الناس يحمل هذا من المطابق .

وكذلك قولُ عمرو بن كلثوم :

بانّا نورد الرايات بيضاً   وتُصدرهُنّ حمراً قد رَوِينَا

وقول الوليد بن عبيد البُحتريّ :

وإلاّ لقيتُ الموتَ أحمرَ دونه   كما كانَ يلقَى الدهر أغبر دونى

والصّحيح أنهم يَعتبرون فى التّضاد استعمال الألفاظ ، والأحمر والأبيض لَيْسَا بضدّين على عُرفهم . وإنما ضِدُّ البياض السواد على ما ذكرناه آنفاً .

ومن قبيح المخالف قول أبى تمّام :

مكرُهُم عِنْدَهُ فصيحٌ وإن هُم   خاطبوا مكرهُ رأوه جليباً

لأنه لما أراد أن يخالف بين فصيح وجليب وهو الذى قد جُلب فى السبي فلم يُفصح بالكلام وجعل المكر جليباً ، وذلك من الاستعارات المستحيلة والأغراض الفاسدة . وأما الايجابُ والسّلبُ فكقول أبى عُبادة :

تُقيّض لى من حيث لا أعلم النوى   ويَسرى إلىّ الشوق من حيث أعلم

وكقول السموأل :

وننكر إن شئنا على الناس قولهم   ولا يُنكرون القولَ حين نقول

وكقول الشماخ :

هضيمُ الحشا لا يملأُ الكفّ خصرها   ويملأُ منها كل حجلٍ ودملج

فقولُه : لا أعلم واعلم ، وننكر ولا ينكرون ، ولا يملأ ويملأُ ، من السلب والايجاب . فأما الذى ذكرناه أنه يسمى المقابلة فى مراعاة المعانى حتى يأتى

فى الموافق بما يوافق وفى المخالف بما يخالف على الصحة ، فسنورد أمثلته عند شروعنا فى الكلام على المعاني بعد الفراغ من الألفاظ وما يتعلق بها بمشيئة الله وبعونه .

ومن شروط الفصاحة والبلاغة: الايجازُ والاختصار وحذف فضول الكلام ، حتى يعبر عن المعانى الكثيرة بالألفاظ القليلة . وهذا الباب من أشهر دلائل الفصاحة وبلاغة الكلام عند أكثر الناس ، حتى أنهم [إنما] يستحسنون من كتاب الله تعالى ما كان بهذه الصفة ، ومن الناس من يقول : إن من الكلام ما يحسن فيه الاختصار والايجاز كأكثر المكاتبات والمخاطبات والأشعار ، ومنه ما يحسن فيه الاسهاب والاطالة كالخطب والكتب التى يحتاج أن يفهمها عوامّ الناس وأصحاب الأذهان البعيدة ، فإن الألفاظ إذا طالت فيها وترددت فى إيضاح المعنى أثر ذلك عندهم [فيه] ، ولو اقتصر بهم على وحى الألفاظ[1] وموجز الكلام لم يقع لأكثرهم . حتى يقال فى ذكر السيف : الحسام القاطع ، الجراز الباتر وفى وصف الشجاع: البطل الفاتك ، النجد الباسل وما يجرى هذا المجري . قالوا : وربما كان ذلك الكتاب بالفتح أو الخطبة تقرأ فى موقف حافل يكثر فيه لغط الناس وصخبهم[2] فيحتاج إلى تكرار الألفاظ ليكون مايفوت سماعه قد استدرك ما هو فى معناه . والذى عندى فى هذا الباب أنهم إن كانوا يريدون بالاطالة تكرر المعانى والألفاظ الدالة عليها وخروجها فى معاريض

---

(١) فى ٤٣٩ : ولو اقتصر به فيهم على وحى الألفاظ الخ . وكتب عليه بالهامش وهما مما أنكره على قدامة : (٢) فى ٤٤٢ : وضجتهم

مختلفة ووجوه متباينة - وإن كان الغرض فى الأصل واحد - فليس هذا مما نحن بسبيله ، لأنه بمنزلة إعادة كلام واحد مراراً عدة ، فان تلك الاعادة لا تؤثر فيه حسناً ولا قبحاً ، وإن كانوا يريدون أن المعنى الذى يمكن أن يعبر عنه بألفاظ يسيرة موجزة قد يحسن أن يعبر عنه بألفاظ طويلة ليكون ذلك داعياً إلى فهم العامى والبليد له ، وتكون الاطالة فى هذا الموضع خاصة أصح وأحمد ، كما أن الوحى والاشارة فى موضعهما أوفق وأحسن ، فانا لا نُسَلِّم ذلك لأنا نذهبُ إلى أن المحمودَ من الكلام ما دلّ لفظُه على معناه دلالةً ظاهرةً ولم يكن خافياً مُستغلقاً ، كالمعانى التى وردت في شعر أبي الطيب ، وسنذكرُ ذلك مستوفى مستقصى فيما يأتي من هذا الكتاب . فان كان الكلامُ الموجز لا يدل على معناه دلالة ظاهرة فهو عندنا قبيحٌ مذموم لا من حيث كان مختصراً بل من حيث كان المعنى [فيه] خافياً ، وإن كان يدُلُّ على معناهُ دلالةً ظاهرةً إلا أنها تخفى على البليد والبعيد الذّهن ومن لا يسبق خاطرُه إلى تصوُّر المعنى ، ولو كان الكلام طويلا لجاز أن يقع لهم الفهم ، فليس هذا عندنا بموجب أن يكون الاسهاب فى موضع من المواضع أفضل من الايجاز ، كما أن النُّقوش الغليظة فى كثير من الصناعات لا تكون أحسن من النقوش الدقيقة لأن تلك يدركها الضعيف البصر ويتعذر عليه إدراك هذه ، ولو اعتبرنا هذا فى الكلام وفهم البليد له لاعتبرنا ذلك فى النقوش وإدراك الضعيف البصر لها ، وهذا فاسد . ويلزم من ذهب إلى اختيار العبارة عن المعنى بالألفاظ الكثيرة من حيث كان ذلك سبباً لفهم عوامّ الناس ومن لا يسبق ذهنُه إلى تصوُّر المعنى أن يختار الألفاظ العامية المبتذلة على الألفاظ الفصيحة التى لم تكثر استعمالها العامة

ولا ابتذلوها ، لأن علته في اختيار الطويل لأجل فهمهم له قائمة فى الألفاظ المتبذلة ، ولا خلاف أنهم إلى فهمها أقرب من فهم ما يقل ابتذالهم له ، وهذا مما لا يذهب إليه أحد ولا التزمه ملتزم .

وقد قسموا دلالة الألفاظ على المعانى ثلاثة أقسام ؛ أحدها المساواة وهو أن يكون المعنى مساوياً للفظ ، والثانى التذييل وهو أن يكون اللفظ زائداً على المعنى وفاضلا عنه ، والثالث الاشارة وهو أن يكون المعنى زائداً على اللفظ . أى أنه لفظ موجز يَدُل على معنى طويل على وجه الاشارة واللمحة . وقالوا : إن التذييل يصلح للمواقف الجامعة وبحيث يكون الكلام مخاطباً به عامة الناس ومن لا يسبق ذهنه إلى تصور المعانى ، والاشارة تصلح لمخاطبة الخلفاء والملوك ومن يقتضى حسن الأدب عنده التخفيف فى خطابه وتجنبَ الاطالة فيما يتكلف سماعه ، والمساواة التى هى الوسط بين هذين الطرفين [من الاشارة والتذييل] تصلح للوسط بين الطرفين اللذين هما الملوك وعوامُّ الناس . والذى عندى فى هذا ما ذكرته ؛ وهو أن المختار فى الفصاحة والدال على البلاغة هو أن يكون المعنى مساوياً للفظ أو زائداً عليه ، وأعنى بقولى زائداً عليه أن يكون اللفظ القليل يدل على المعنى الكثير دلالةً واضحةً ظاهرةً ، لا أن تكون الألفاظ لفرط إيجازها قد ألبست المعنى وأغمضته حتى يحتاج فى استنباطه إلى طرف من التأمل ودقيق الفكر ، فان هذا عندى عيب فى الكلام ونقص على ما أُبيِّنُه فيما بعد ، وقد دللت على اختيار الايجاز والاختصار بما تقدم ، ويدل عليه أيضاً أن من اختار الاطالة وسماها التذييل إنما حُجَّته فى ذلك أنه اعتبر الكلام

بالاضافة إلى المخاطب به وليس للمخاطب تأثير فى حسن تأليف الكلام وقبحه ولو جاز أن يعتبر الكلام بالاضافة إلى المخاطب لجاز أن يعتبر بالاضافة إلى المخاطب به حتى يكون ذلك مؤثراً فى صحته أوفساده وحسنه أو قبحه وكنا نستحسن كلام العالم العاقل وإن كان ردىء التأليف، ونستقبح كلام الجاهل وإن كان فى أعلى طبقات الفصاحة، حتى يكون شعر [أبى عثمان] الجاحظ وأبى اسحاق النظام أعظم عندنا من شعر أبى حية النُّميرى ومَن جرى مجراه، وهذا مما لا يدخل فى مثله شبهة. وسنتكلم على مَن يعتبر الكلام بالأضافة إلى زمان قائله حتى يقدم كثيراً من المتقدمين على المحدثين بمجرد تقدمهم[1] بما نستوفى الحجة فيه ونزيل موقع الشبهة وإن كانت ضعيفة لا تخفى على من طباعه سليمة وبنيته صحيحة. وذكروا أن جعفر ابن يحي بن خالد كان يقول لكتّابه: إن استطعتم أن يكون كلامكم كله مثل التوقيع فافعلوا، فهذا أمر لهم بالايجاز وتجنب الاطالة، وقد كان جعفر كبيراً فى هذه الصناعة. فأما قول قيس بن خارجة الفزارى لما قيل له ما عندك فى حمالات داحس. قال: عندى قرى كل نازل، ورضى كل ساخط، وخطبة من لدُن تطلع الشمس إلى أن تغرب، آمر فيها بالتواصل وأنهى عن التقاطع. فليس ذلك من الاطالة في العبارة عن المعنى الواحد بالألفاظ الكثيرة؛ لأنه يجوز أن يكون أراد خطبة تكثر فيها المعانى والألفاظ على ما قدمناه.

ومن أمثلة الايجاز والاختصار، قول الله تبارك وتعالى: (ولكم فى

---

(١) ٤٤٢ : بمجرد تقدم زمانهم على زمانهم

القصاص حياة). لأن هذه الألفاظ على إيجازها قد عبّر بها عن معنى كثير، وذلك أن المراد بها أن الإنسان إذا علم أنه متى قَتل قُتل كان ذلك داعياً له قوياً إلى أن لا يقدم على القتل، فارتفع بالقتل الذى هو قصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض، فكان ارتفاع القتل حياة لهم. وهذا معنى إذا عبّر عنه بهذه الألفاظ اليسيرة فى قوله تعالى (ولكم فى القصاص حياة) كان ذلك من أعلى طبقات الايجاز. وقد استحسن أيضاً فى هذا المعنى قولهم: القتل أنفى للقتل. وبينه وبين لفظ القرآن تفاوت فى البلاغة، وذلك من وجوه: أحدها أنه ليس كل قتل ينفى القتل وإنما القتل الذى ينفيه ما كان على وجه القصاص والعدل، ففى ذكر القصاص بيان للمعنى وكشف للغرض، وثانيها أن فى قوله تعالى (ولكم فى القصاص حياة) من [إبانة الغرض المرغوب فيه بذكر] الحياة ما ليس فى قوله القتل أنفى للقتل، وهذه زيادة فى الايضاح، وثالثها أن نظير قوله القتل أنفى للقتل القصاص حياة، والقصاص حياة أوجز لأنه عشرة أحرف والقتل أنفى للقتل أربعة عشر حرفاً، ورابعها أن فى القتل أنفى للقتل تكريراً وليس في القصاص حياة تكرير، وقد قدمنا أن تكرير الحروف عيب فى الكلام على ما ذكرناه فيما مضى من هذا الكتاب.

ومن الايجاز أيضاً قوله تبارك وتعالى: (ولو تَرَى إذْ فَزِعُوا فَلا فَوْتَ وأُخِذوا مِن مَكان قريب) وقوله تبارك وتعالى (يحسبون كل صيحة عليهم) وقوله تعالى (إنما بغيكُم عَلى أنفُسِكم). وأمثال هذا فى القرآن كثير، والقصد الايجاز فيما وقع فيه حذف كثير حتى حذفت الأجوبة لدلالة الكلام عليها كقوله تعالى: (ولو أنّ قُرآناً سُيِّرت به الجبال أو قطعت به الأرض

أو كلم به الموتى) . كأنه يريد لـكان هذا القرآن، ولم يقل ذلك . وقوله تعالى: (وسيق الذين اتقوا ربهم إلى الجنة زمراً حتى إذا جآءوها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها سلام عليكم طِبتم فادخلوها خالدين) . كأنه يريد لمّا كان هذا كله حصلوا على النعيم الذى لا يشوبه كدر ، أو غير ذلك من الألفاظ ولم يقله . وفى هذا الحذف فى الـكلام مع الدلالة على المراد فائدة لأن النفس تذهب فيه كل مذهب ولو ورد ظاهراً فى الـكلام لاقتصر به على البيان الذى تضمنه ، فكان حذف الجواب أبلغ لهذه العلة . كما تقول: لو رأيت علياً بين الصفين وتحذف الجواب فيذهب السامع كل مذهب ، ولو قلت: لو رأيت علياً عليه السلام بين الصفين لرأيت شجاعاً أو لرأيت رجلا يقتل الأبطال أو ما يجري هذا المجرى ، لم يكن فى العِظم عند السامع بمنزلة حذف الجواب لأنه يذهب مع الحذف كل مذهب ، ولا يعول على نفس ما كان يرد فى اللفظ فقط .

ومما قصد به الايجاز : حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه بحيث يقع العلم ويزول اللبس كقوله تبارك وتعالى : (واسأل القرية التى كنّا فيها والعير التى أقبلنا فيها) . والمعنى أهل القرية وأصحاب العير ، وكان أبو الحسن على بن عيسى الرمانى يسمى هذا الجنس - وهو إسقاط كلمة لدلالة فحوى الـكلام عليها : الحذف ، ويسمى بنية الـكلام على تقليل اللفظ وتكثير المعنى من غير حذف : القصر ، ويجعل الايجاز على ضربين القصر والحذف . وكان يسمى العبارة عن المعنى بالـكلام الـكثير . [مع أن القليل يكفى فيه : التطويل ، ويسمى العبارة عن المعنى بالـكلام الكثير]

الذى يستفاد منه إيضاح ذلك المعنى وتفصيله : الاطناب ، ويجعل التطويل عيباً وعياً ، والاطناب حسناً ومحموداً . وهذا المذهب من أبى الحسن موافق لما اخترناه ، لأنه يذهب إلى حسن الاطناب الذى هو عنده طول الكلام فى فائدة وبيان ، وإخراج للمعنى فى معاريض مختلفة وتفصيل [له] ليتحققه السامع ويستقر عنده فهمه ، وهذا هو الذى اخترناه وقلنا إنه على التحقيق الفاظ كثيرة ، ومعان كثيرة . وكذلك قد وافقناه فى استقباح التطويل وحمد الايجاز على ما فسّره من معنييهما عنده .

ويجب أن نحد الايجاز المحمود بأن نقول : هو إيضاح المعنى بأقل ما يمكن من اللفظ ، وهذا الحد أصح من حدّ أبى الحسن الرُّمَّانِىّ بأنه العبارة عن المعنى بأقلّ ما يمكن من اللفظ ، وإنما كان حدُّنا أولى لأنا قد احترزنا بقولنا : إيضاح من أن تكون العبارة عن المعنى وإن كانت موجَزَةً غير موضِحَةٍ له ، حتى يختلف النّاس فى فهمه فيسبق إلى قومٍ دونَ قومٌ بحسب أقساطهم من الذِّهن وصحّة التّصور ، فانّ ذلك وإن كان يستحق لفظ الايجاز والاختصار فليس بمحمودٍ حتى يكون دلالة ذلك اللّفظ على المعنى دلالةً واضحةً ، وقد قدّمنا ما ورد فى القرآن من أمثلة ذلك وإن كانت كثيرةً يطولُ استقصاؤها ومنه قولُ أمير المؤمنين عليه السلام : قيمة كلّ امرىء ما يحسن ، فان هذه الألفاظ على غاية الايجاز وإيضاح المعنى وظُهور حُسنها يُغنى عن وصفه . وَرَوَى أبو الفرج قُدامة بن جعفر الكاتب عن أحمد بن يوسف الكاتب أنّه قال : دخلتُ يوماً على المأمون وفى يده كِتابٌ وهو يُعاوِدُ قراءته تارةً بعد أخرى ، ويُصعّدُ ويُصوّبُ

فيه طرفه. قال : فلما مرّت على ذلك مدةٌ من زَمانه التفت إلىّ فقال: يا أحمد أراكَ مفكرًا فيما تراه منى . قلتُ : نعم ! وقى الله أمير المؤمنين المكاره وأعاذه من المخاوف . قال: فانه لا مكروه فى الكتاب ولكنى قرأت فيه كلاماً وجدته نظير ما سمعت الرّشيدَ يقوله في البلاغة ، فانى سمعته يقول : البلاغة التّباعُد عن الاطالة والتّقرُّب من معنى البغْية. والدلالة بالقليل من اللّفظ على المعنى ، وما كُنت أتوهم أنّ أحداً يقدر على المبالغة فى هذا المعنى حتى قرأت هذا الكتاب ، ورمى به إلىَّ . وقال هذا كتاب عمرو بن مسعدة إلينا . قال : فقرأتُه فاذا فيه : كتابى إلى أمير المؤمنين ومَن قبلَى من قُوّاده وسائر أجناده فى الانقياد والطاعة على أحسن ما يكون طاعة جُند تأخرت أرزاقهم ، وانقياد كفاة تراخت أعطياتهم فاختلت لذلك أحوالهم ، والتاثت معه أمورُهم. فلما قرأته قال لى : إن استحساني إياه بعثنى على أن أمرت للجند قبلَه بعطاياهم لسبعة أشهر، وأنا على مجازاة الكاتب بما يستحقه مَن حل محله فى صناعته [1] . ورُوى عن المأمون أيضاً : أنه أمر عمرو بن مسعدة أن يكتب لرجل يُعنى به إلى بعض العمال وأن يختصر كتابه ما أمكنه حتى يكون ما يكتب به فى سطر واحد ، فكتب إليه عمرو بن مسعدة: كتابى إليك كتابُ واثق بمن كتبت إليه معنى بمن كتبتُ له ، ولن يضيع بين الثقة والعناية حامله [2]

ومن أمثلة الايجاز فى النّظم ، قول زُهير :

فانى لو لقيتُك واتّجهنا ... لكان لكلّ منكَرةٍ كِفاء

لأنّ مقصودَهُ إنى لَوْ واجهتُك لكان عندى مكافأةٌ لكَ على كل أمرٍ

---

(١) كذا ولعله : ومن حل محله (٢) فى ٤٣٩ : عمن كتب اليه (و) كتب له .

يبدو منك أنكرهُ ، فقد أوْرد المعنى فى لفظٍ قليلٍ ، وبهذا كان يوصف شعر زُهير لأنه كثير الايجاز مع الايضاح لمعانيه ، ومن ذلك أيضاً قول امرىء القيس :

على هيكل يُعطيك قبل سُؤالهِ   أفانينَ جَرى غير كَزٍّ ولاوان

لأنه جمع بقوله : أفانين جريٍ مالو عُدَّ كان كثيراً ، وأضاف إلى ذلك أوصاف الجودة فى الفرس . بقوله : إنه يعطى قبل سؤاله أفانين جريه ولا يحتاج إلى حث . ونفى عنهُ بقوله : غير كزٍ ولا وانٍ أن تكون معه الكزازة من قبل الجِمَاح والمنازعة ، والونى من قِبَل الاسترخاء والفترة . فكان فى هذا البيت جُملة من وصف الفرس قد عبر بها عن معان كثيرة . ومما يذكر من الايجاز أيضاً قول امرأة من عُكل :

يابن الدعي إنه[1] عُكلٌ فقِفْ   لَتعلمنّ اليومَ إن لم تنصرف

أن الكريم واللئيم مختلف

وهذا إجمالٌ فى المعنى ، وإيجازُ فى العبارة عنهُ . ومن ذلك أيضاً قول الشريف الرضى :

مالوا على شُعُب الرحال وأسندوا   أيدى الطعان إلى قلوب تخفقُ

لأنه لما أراد أن يصف هؤلاء القوم بالشجاعة فى[2] متابعتهم الغرام والصبابة ، عبرعن ذلك بقوله : أيدى الطعان فأتى بأخصر ألفاظ وأوجزها . ومن الايجاز أيضاً قول عمرو بن معديكرب :

فلو أن قومي أنطقتنى رماحهم   نطقتُ ولكنّ الرماح أجرّت

---

(١) فى ٤٤٢ : إنها عكل . (٢) وفيها أبناء نعتهم بالغرام

أي شقت لساني كما يجر لسان الفصيل، يريد أنها اسكتتني. ومن هذا الفن أيضاً قول حميد بن ثور [الهلالي]:

أرى بصري قد خانني بعد صحة   وحسبك داءً أن تصح وتسلما

فان قوله: وحسبك داءً أن تصح وتسلما من الايجاز الحسن. وكذلك قول نصيب

فعاجوا فأثنوا بالذي أنت أهله   ولو سكتوا أثنت عليك الحقائبُ

فان قوله: لو سكتوا اثنت عليك الحقائب من الكلام الحسن الموجز، والاصل في مدح الايجاز والاختصار في الكلام أنّ الالفاظ غير مقصودة في انفسها، وإنما المقصود هو المعاني والأغراض التي احتيج إلى العبارة عنها بالكلام، فصار اللفظ بمنزلة الطريق إلى المعاني التي هي مقصودة، واذا كان طريقان يوصّل كلّ واحدٍ منهما الى المقصود على سَواءٍ في السُّهولة إلا أنّ أحدهما أخصر وأقربُ من الآخر، فلا بُدّ أن يكون المحمودُ منهما هو أخصرهما وأقربهما سلوكا الى المقصد فإنْ تقارب اللّفظان في الايجاز وكان أحدهما أشد(١) ايضاحاً للمعنى، كان بمنزلة تساوي الطريقين في القرب وزيادة أحدهما بالسهولة. ومثل هذا قول أبي عبادة:

ولم أنس ليلتنا في العناق   لفّ الصَّبا بقضيبٍ قضيبا

وقول غيره:

وضمٍّ لايُنهنهه اعتناقٌ   كما التفّ القضيبُ على القضيبِ

فان هذين البيتين وان تَساويا في كمّيّة الألفاظ فانّ بيت أبي عُبادة أوضح

---

(١) في ٤٣٩ : أسد (بالمهملة).

لأنه بيَّن [1] بذكر الصَّبا ما يلُف القضيبَ على القضيب . ومن ذلك أيضاً قولُ أبي القاسم المُطَرِّز البغدادي :

ورِدتُ وقد حلَّ لي ماؤُهُ   فلمَّا بكيتُ عليه حَرُم

وقول مهيار بن مرزويه :

بكيتُ على الوادى فحرَّمتُ ماءهُ   وكيف يحلّ الماءُ أكثرهُ دمُ

فبيت مهيارٍ وَإن قارنتْ ألفاظُه عدد ألفاظ بيت المطرِّز ، فقد تضمَّن من إيضاح المعنى مالم يتضمنه بيت المطرز ، لأنَّ قائلاً لو قال [لِمَ] حرم الماء لما بكى عليه ، لوجبَ — فى حقّ تفسير المعنى وإيضاحه — أن يقال : لأن دُموعه كانَت دَماً غلبَ على هذا الماء والدم حرام ، فقد أتَى مهيار بهذا التّفسير فى متن البيت . وعلى هذا القياس يُعتبر الإيضاح فى الإيجاز لئلاّ يقع فيه إخلالٌ بالمعنى وإشكال [2] فيه . ولذلك أمثلةٌ منها قولُ عُبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعُودٍ :

أعاذلُ عاجل ما أشتهى   أحبّ من الأكثر الرائث

لأنه أراد عاجلُ ما أشتهى مع القلَّة أحب إلى من الأكثر المبطىء ، فترك مع القلّة وبه تَمام المعنى . ومنها قول عُروة بن الورد :

عجبت لهُم إذ يقتلون نُفوسهُم   ومقتلهُم عند الوغى كان أعذرا

كأنه أراد أن يقول : عجبتُ لهُم إذ يقتُلون نُفوسهم فى السِّلم وقتلهُم فى الحرب أعذر ، فترك فى السّلم وبه يتم المعنى . ومنها قول الحارث بن حِلِّزة :

والعيش خيرٌ فى ظِلا   ل النّوكِ ممَّن عاش كدّا

فأراد أن يقول : والعيش النَّاعم فى ظلالِ النّوكِ خيرٌ من العيش الشَّاقّ فى

---

(١) فى ٤٣٩ : واضح بين . (٢) فى ٤٣٩ : ولا إشكال فيه .

ظلال العقل ، فأخلَّ با كثر المعنى . ومن أمثلة ذلك في النثر ما حكاه أبو الفرج قُدامة بن جعفر أنَّ بعضهم كتب فى كتابٍ له : « فان المعروف إذا وحا ، كان أفضـل منه إذا توفر وأبطأ . فأراد أن يقول : ان المعروف إذا قل ووحا (١) كان أفضل منه إذا كثر وأبطأ . فترك ما بُنى المعنى عليه ، وهُو ذكر القلّة . وكذلك كتب بعضهم : فما زال حتّى أتلَفَ ماله وهلك رجاله، وقد كان ذلك فى الجهاد والإبلاء أحقُ بأهل الحزم وأَوْلَى . فاخَلَّ بما فيه تمام المعنى وذلك أنَّ الّذى أرادَ : أنّه أنفق ماله وأهلكَ رجاله فى السّلم والموادعة ، وقد كان ذلك فى الجهاد أفضل فاخل بذكر السّلم أَوْ ما يقومُ مقامه فصـار المعنى ناقصاً . ولحد الايجاز فُضِّل أُحدُ الشّاعرين على صاحبه إذا كانا قد اشتركا فى معنًى وَأَوْجَزَ أحدُهما فى ألفاظه أكثر من الآخر ، وَلهذا قدَّموا قول الشّماخ بن ضرارٍ :

إذا ما رايَةٌ رفعت لمجدٍ تَلقّاها عَرابة باليمين

على قول بشر بن أبي خازم :

إذا ما المكرمات رُفعن يوماً وقصَّر مُبتغوها عن مَداها

وَضَاقَتْ أَذْرُع المثرين عنها سَما أَوْسٌ إليها فاحتواها

وإن كان ابن أبي خازم سبق الشمَّاخ إلى المعنى إلا أنَّه جاء به فى بيتين واختصره الشماخ فأتى به فى بيت واحد . ومن هذا القبيل أيضاً قول امرئ القيس:

إذا ما استحمَّتْ كان فيض حميمها على مَتنَتَيْها كالجمان لدى الجالى (٢)

فانَّ امرئ القيس أتى بهذا التّشبيه فى بيت واحد ، وأخذه الوليد بن يزيد

(١) فى ٤٤٢ : إذا قل وزجا (فى المكانين) (٢) فى ٤٣٩ : لدى الحال .

فأساء لأنَّه أَتى به في بيتين فقال :

كأنَّ الحبيم على مَتنها اذا غَرفَتْهُ بأطساسها
جمَانٌ يجُول على فِضَّةٍ جلته حَدايدُ دَوّاسها

على انَّ الوليد قد زادَ في التشبيه بقوله : على فضةٍ لكن بين ألفاظه والفاظ امرئ القيس تَفاوُت لايخفى .

فأمّا المساواة بين اللّفظ والمعنى كما وصَفَ بعض الأدباء رجلاً فقال: كانت ألفاظهُ قَوالبَ لمعانيه ، أي هي مساويةٌ لها لايفضل أحدهما على الآخر ، وحد [المساواة] المحمود[ة] هو ايضاح المعنى باللفظ الذي لايزيد عنه ولا ينقُصُ ، وقد احترزت بقولي : ايضاح مما احترزت منه في حدّ الايجاز لِما أذهب إليه من قبح العبارة عن المعنى باللّفظ الذي لايوضحه، وفرّقت بين المساواة والتذييل بقولي : لايزيد عنه لأنّ التذييل لفظ يزيد على المعنى،وفرّقتُ بين المساواة والايجاز والاخلال . بقولي : ولا ينقص لأن الإيجازَ والإخلال لفظ ينقص عن المعنى ، إلاّ أنالفرق بين الايجاز والاخلال أن الايجاز على ماذكرناه ايضاح المعنى بأقل مايمكن من اللّفظ ، والاخلال هو نقص المعنى باختصار اللفظ ، فقد فهم بهذا القول : الايجاز والاخلال والمساواة والتذييل ، ولكل من ذلك أمثلةٌ .

فأمّا أمثلة الايجاز والاخلال فقد ذكرناها ، وأما أمثلة المساواة فكثيرةٌ، ومنها قول زهير :

ومهما يكن عند امرىءٍمن خليقةٍ ولو خالها تخْفَى على الناس تعلم

وقوله أيضاً :

اذا أنت لم تقصرعن الجهل والخنا أصبتَ حليما أوْ أصابكَ جاهِلُ

وقول طرفةَ بن العبد :

ستبدى لكَ الأيَّامُ ما كنتَ جاهِلاً ... وَيأتيكَ بالأخبار من لم تُزوِّدِ

وقول أبى نصر بن نُباتة :

عَسى ممسك الرّيح القَبُول يعيدها ... وينقص من أنفاسنا وَيزيدُها

وقوله أيضاً :

اذا كان نقصانُ الفتى فى تمامه ... فكلّ صحيح فى الأنام عَليلُ (١)

وقول أبى الطيب :

أتى الزّمان بنوه فى شبيبته ... فسَرَّهُم وَأَتيناه على الهرم

وقول أبى عبادة :

مازالَ يَسبِق حتى قالَ حاسِده ... له طريقٌ إلى العَلياء مُختَصر

وأمثال هذا أكثر من أنْ تحصى .

وَأمَّا التّذييل: فهو العبارة عن المعنى بألفاظ تزيدُ عليه، وإنما لم نقلْ في التّذييل إيضاحُ المعنى كما قلنا فى حَدِّ المسَاوَاةِ والايجاز لِمَا يذهب اليه من حمد الايجاز والمساواة إذا كان المعنى فيهما واضحاً، فاحترزنا بالايضاح من أنْ ندخل فى الحدّ مالا نحمِدُه مِنَ المساواة والايجاز اللّذين يكونُ المعنى فيهما غامضاً خفياً، فَامَّا التَّذييلُ فانّا على ماقدمناهُ لانحمده فى موضِعٍ من المواضع فلا معنى لاحترازنا بذكر الايضاح في حدّه . فامَّا مثاله فكما وقفت لبعض الكتّاب المتأخرين على فَصْلٍ من كتابٍ له شفاعة وهو : وفلان بن فلان الرّجل المشهور بالفروسية والرُجلة والشجاعة والنّجدة ،

---

(١) لم يرد هذا الشاهد فى ٤٣٩ ولا فى التيمورية .

وله السِّنُّ والحُنكةُ والتجارب والدربة، فهذا كله تطويل بايراد ألفاظٍ كثيرةٍ تَدُلُّ على مَعنى واحدٍ . وكذلك قول الشاعر :

فقدَّمتِ الأديم لِراهِشيْه   وألفى قَوْلها كذباً ومينْا

فالكذب والمين واحدٌ ، والفرقُ بين التطويل والحشو أنّ الحشوَ لفظ يتميز عن الكلام بأنّه إذا حذِفَ مِنْهُ بَقِيَ المعنى على حاله ، والتطويلُ هو أنْ يعبّر عن المعانى بألفاظٍ كثيرةٍ كلّ واحدٍ منها يَقومُ مَقامَ الآخر فأيُّ لَفظٍ شئت من تلك الألفاظ حَذَفْتَه وكان المعنى على حاله ، وليسَ هو لفْظاً متميزاً مخصوصاً كما كانَ الحشو لفظاً متميزاً مخصوصاً ، يبين ذلك أنّ الحشوَ على ماقدّمناه من وصفه نحو قول أبي عَدِي :

نحنُ الرُؤسُ وماالرؤس اذا سمَتْ   في المجد للأقوام كالأذنابِ

فللأقوام هو الحشو لأن هذه اللفظة دونَ ألفاظ البيت هى التى اذا حذِفَتْ منه بقى المعنى بحاله ، والتطويلُ مثل ما حكيناهُ فى قوله : الرجلُ المشهور بالفروسية والرُجلة والشجاعة والنّجدة . لأن هذه الالفاظَ كلّها بمعنى واحدٍ ، فأنت ان شئتَ حذفت الرُجلة وان شئت حذفت الشجاعة وان شئت حذفت النجدة وان حذفتهما معاً بَقِيَ الكلام بحاله، فهذا هو الفرق بين الحشو والتطويل ، وعلى أنّ الحشو فى الاكثر إنما يَقَع فى النظم لأجل الوزن وفى النثر لاجل تساوى الفصول أو الاسجاع ، ويجب أنْ يعتبر الكلام فى التطويل والحشو والمساواة والايجاز والاخلال بهذا الاعتبار وهو ان يتأمل الكلام المؤلّف فان كان المعنى فيه ناقصاً غير مستوفى فذَلك الاخلال . وان كان المعنى تاماً فلا يخلو أن يكونَ فى

الألفاظ ما اذا حذفته بقى المعنى بحاله ، [أوليس فى الالفاظ ما اذا حذف بقى المعنى بحاله ، فان كان فيها ما اذا حذف بقى المعنى بحاله] ، فلا يخلو من أن يتميز ذلك اللفظ الزائد من غيره أو لا يتميز ؛ فإن لم يتميز فتلك الإطالة ، وان تميز فذلك الحشو ، وان لم يكن فى الكلام ما اذا حذف بقى المعنى بحاله ، فلا يخلو من أن يكون تمكن العبارة عن ذلك المعنى بأقلّ من تلك الألفاظ أو لا تمكن ، فان كان تمكن العبارة عن ذلك المعنى بأقلّ من ذلك اللفظ فتلك المساواة ، وإن كان لا تمكن العبارة عن ذلك المعنى بأقل من ذلك اللفظ فذلك هو الايجازُ . فبهذا يصحّ لك اعتبارُ الأقسام المذكورة ولا يخفى شىء منها على المتأمل .

ومن شُروط الفصاحة والبلاغة : أن يكون معنى الكلام واضحاً ظاهراً جَلياً لا يحتاجُ إلى فكر فى استخراجه وتأمل لفهمه ، وسواء كانَ ذلكَ الكلامُ (الذى) لايحتاج الى فكر منظوماً أو منثوراً .

وإنما احتجنا إلى هذا التفصيل لأن أبا اسحق ابراهيم بن هلال الصّابى غلط فى هذا الموضع ، فزَعَم أن الحسنَ من الشعر ما أعطاك معناه بعد مُطاولةٍ ومماطلةٍ ، والحسنَ من النثر ما سَبَقَ معناهُ لفظه ففرق بين النّظم والنثر ، فى هذا الحكم ، ولا فرقَ بينهما ولا شُبهة تعترضُ المتأملَ فى ذلك. والدليل على صحة ما ذهبنا إليه أنا قد بينا أن الكلام غير مقصودٍ فى نفسه وإنما احتيج إليه ليعبّر الناس عن أغراضهم ويفهموا المعانى التى فى نُفوسهم ، فاذا كانتِ الألفاظُ غير دالةٍ على المعانى ولا مُوضحةً [لها] فقد رفض[1]

(١) فى ٤٤٢ : فقد بوين (كذا) .

الغرض في أصل الكلام وكان ذلك بمنزلة من يصنع سيفاً للقطع ويجعل حده كليلا ، ويعمل وعاء لماء يريد أن يحرزه فيقصد إلى أن يجعل فيه خروقاً تذهب ما يوعى فيه . فان هذا مما لا يعتمده عاقل ، ثم لا يخلو أن يكون المعبّر عن غرضه بالكلام يريد إفهام ذلك المعنى أو لا يريد إفهامه ، فإن كان يريد إفهامه فيجب أن يجتهدَ في بلوغ هذا الغرض بإيضاح اللفظ ما أمكنه ، وإن كان لا يريد إفهامه فليدع العبارة عنه فهو أبلغ في غرضه . وإذا كان هذا مفهوماً فالأسباب التي لأجلها يغمض الكلام على السامع ؛ ستة : اثنان منها في اللفظ بانفراده ، وإثنان في تأليف الألفاظ بعضها مع بعض، واثنان في المعنى. فأما اللذان في اللفظ بانفراده ؛ فأحدهما أن تكون الكلمة غريبة كما ذكرنا فيما تقدم من وحشيّ اللغة العربية ، والآخر أن تكون الكلمة من الأسماء المشتركة في تلك اللغة كالصدى الذي هو العطش والطائر والصوت الحادث في بعض الأجسام . وأما اللذان في تأليف الألفاظ ؛ فأحدهما فرط الايجاز كبعض الكلام الذي يُروى عن بُقراط في علم الطب ، والآخر إغلاق النظم كأبيات المعاني من شعر أبي الطيب المتنبي وغيره . وكما يروى من كلام ارسطوطاليس في المنطق . وأما اللذان في المعنى ؛ فأحدهما أن يكون في نفسه دقيقاً ككثير من مسائل الكلام في اللطيف ، والآخر أن يحتاج في فهمه الى مُقدِّمات إذا تصورت بُنِيَ ذلك المعنى عليها، فلا تكون المقدمات حصلت للمخاطب فلا يقع له فَهم المعنى . كالذي يريد فهم فروع الكلام والنحو وغيرهما من العلوم قبل الوقوف على الأصول التي بُنِيَتْ تلك الفروع عليها، واذا كان هذا واضحاً فان استعمالَ الألفاظ الغريبة الوحشية نقص في

الفصاحة التى هى الظهور والبيان على ماقدمنا من ذلك فيما مضى من كتابنا هذا . فأما استعمال الألفاظ المشتركة كالصدى فانه يحسن فى فصيح الكلام إذا كان فى اللفظ دليل على المقصود مثل قول أبى الطيب :

ودع كل صوت دون[1] صوتى فإننى   أنا الطائر المحكىُّ والآخر الصَّدَى

فان الصدا هاهنا لا يشكل بالصدى الذى هو العطش ولا يسبق ذلك إلى فهم أحد من السامعين ، فأما إن كان ذلك فى موضع يشكل فليس ذلك عوافق للفصاحة. وأما السببان اللذان فى التأليف وهما إفراط الايجاز وإغلاق اللفظ ، فمن شروط الفصاحة والبلاغة أن يسلم الكلامُ منهما لما قدمناه من الدلالة على ذلك . وأما السببان اللذان فى المعانى وهما دقّة المعنى فى نفسه وحاجته إلى الاحاطة بأصل قد بُني عليه فليس فى أن يُجعل المعنى الدقيق ظاهراً جلياً جله للمعبّر عنه، لكن يحتاج أن يحسن العبارة عنه ويبالغ فى إيضاح الدلالة ليكون مافى المعنى من الدقة واللطافة بازاء مافى العبارة عنهُ من الظهور والفصاحة، وكذلك يحتاج السامع إلى إحكام الأصل قبل أن يقصد إلى فهم الفرع ، ويحتاج المخاطب إلى ذكر المقدمات إذا كان غرضه أن يفهم المخاطب كلامه.

فان قيل: فما تقولون فى تأخير البيان عن وقت الخطاب، أيجوز عندكم أم لا يجوز ؟ فان منعتم من جوازه كان قولكم مطرّداً ، وأن أجزتموه فما وجه إنكاركم إغلاق اللفظ ومُطالبتكم بايضاح المعنى وبيان المراد مع قولكم بتأخير البيان عن وقت الخطاب. قيل الجواب : إنا لا نذهب الى أن كل أمر يؤثر فى الفصاحة وتعتبر سلامة أعْلَى طبقاتها منه غير جائز فى الاستعمال ولا

---

(١) فى ٤٤٢ : غير صوتى . وفى التيمورية : بعد .

سائغ فى الكلام، وكيف نقول ذلك وقد قدمنا أن من شروط الفصاحة أن تكون الكلمة مبنية من حروف متباعدة المخارج وغير كثيرة الحروف، ومع ذلك فألفاظ العرب المبنية من الحروف المتقاربة المخارج والكثيرة الحروف أكثر من أن تحصى، وقد أستعملوا تلك الألفاظ فى الفصيح من كلامهم، وكذلك إذا قلنا من شروط الفصاحة الايجاز لم يكن ذلك منعاً لجواز الإسهاب ولا رفضاً لاستعماله وإنما مقصودنا أن هذا النحو أحسن من هذا النحو، وبهذا الوجه يستدل على الفصاحة أكثر من هذا الوجه.

فاذا كان هذا بيناً، فلو قلنا بجواز تأخير البيان عن وقت الخطاب لم يكن ذلك مناقضاً لقولنا: إن مقارنة البيان لوقت الخطاب أحسن، وإلى حيّز الفصاحة والبلاغة أقرب، لأنا لا نتكلم في هذا الموضع على الجائز والممتنع، وإنما كلامنا على الأفصح والأحسن. على أن من منع من جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب، إنما علل ذلك لأنه خطاب لا يفهم منه المراد، فجرى في القبح مجرى خطاب العربى بالزنجية ومن أجازه فرق بين الخطاب بالزنجية وبين تأخير البيان بأن فى الخطاب مع تأخير البيان بعض الفائدة والفهم للمراد، كتوطين النفس على الفعل والعزم عليه إن كان الخطاب أمراً، وليس فى الخطاب للعربى بالزنجية ذلك. فقد وقع الاجماع على أنه متى لم يفهم من الخطاب شيء كان قبيحاً. فان قيل: كلامكم الماضى يدل على أن فى القرآن ما بعضه أفصح من بعض وفى الناس من يخالفكم ويأبى ذلك فما عندكم فيه؟ قلنا: أما زيادة بعض القرآن على بعض فى الفصاحة فالأمر فيه ظاهر لا يخفى على من علِق بطرف من هذه الصناعة وشدا شيئاً يسيراً، وما زال الناس يفردون

مواضع من القرآن يعجبون منها فى البلاغة وحسن التأليف كقوله تعالى : (وقيل يا أرضُ ابلعي ماءكِ ويا سماءُ أقلعي وغيض الماء وقضى الأمر واستوت على الجوديِّ وقيل بعداً للقوم الظالمين) . وقوله تعالى : (أحلَّ لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم هنَّ لباس لكم وأنتم لباس لهُنَّ) . وقوله تعالى : (ادفعْ بالتى هى أحسنُ فإذا الذى بينك وبينه عداوة كأنه ولى حميم). وقوله عز وجل: (ولو ترى إذْ فَزِعوا فلا فوْت وأُخذوا من مكانٍ قريب). وقوله تعالى : (ولكم فى القصاص حياةٌ يا أولِى الألباب) وأمثال هذا ونظائره كثير.

فلو كانوا يذهبون إلى تساويه فى الفصاحة لم يكن لإفرادهم هذه المواضع المعيّنة المخصوصة دون غيرها معنى، وإنما تدخل الشبهة فى هذا ومثله على الأعاجم من الفقهاء والمتكلمين لجهلهم بهذه الصناعة وعدم فهمهم لقوانينها. فإن من عجيب أمرهم أن أحدهم إذا حاوَلَ ابتياع ثوبٍ أو دابّةٍ وعَلِمَ أنَّ غيْرَهُ أخبرُ بذلك الجنس منهُ، لم يَرْضَ بمقدار علمهِ حتى يَرجع إلى مَنْ تظن معرفته بالثّياب أو الدواب فيستفتيه ويُقلّدهُ ويَقبلُ رأيَه ، كلّ ذلكَ خوفاً من أنْ يستمرّ عليه الغبنُ فى شىء مِنْ ماله ، وإذا وصَلَ إلى الكلام فى كتاب الله تعالى وَوَجْهِ إعجازه ، ما هو وهَلْ هُو صرفُ العرب عَنْ مُعارضَتهِ أوْ عُلوّهُ عن كلامهم بفَصَاحَته ؟ وكان ذلك يحتاجُ إلى صنَاعَة لا يفهمُها وعُلوم لا يعرفُ شَيْئاً منْهَا لمْ يرَ أنْ يرجَع إلى أقوال العُلماء[1] بتلك الصنَّاعةِ والمهتمين بفهم أسْرَار تلك العُلوم . بل قال بغير حُجّة ، وأفتى مِنْ غيْر مَعْرفَة ، وَرَضى أنْ يُغبنَ[2] عَقلهُ وَدينه من الموضع الذى تحرّزَ فيه ، وَأشفق أن يُغبنَ[2]

(١) فى ٤٤٢ والكاشفين عن أسرار الخ (٢) - (٢) فى ٤٣٩ يغير فى المكانين

شَيئاً من ماله. وليتَ شعْرِىَ أىُّ فرْقٍ بين أنْ يخلق الله وجهين أحدهما أحسنُ وَأصبحُ من الآخر، وبين أن يحدث كلامين أحدُهما أبلغُ وأفصح [من الآخر]، وهل مَنْ يُفرّق بينهما إلاّ مُقترح.

ثم ليس أَحَدٌ ممّنْ ينكر أن يكونَ بعض القُرآن أفصح من بعض يتمنع[1] من القطع على أنّ القُرآن فى لغته أفصحُ من التّوْراة فى لغتها والانجيل فى لغته والزّبُور في لغتِهِ، لأنّ تلكَ الكتب عنده لم تكنْ مُعجزةً لخرقها العادة بالفصاحة، وإن كانَ الجميعُ كلامُ الله تعالى. فما المانِعُ من أن يكونَ بعضُ كلامه الّذى هُو القرآن أفصحُ من بعضٍ حتى تكونَ آية منهُ أفصح من آية، والجميعُ كلامُ الله، كما جازَ عندهُ أن يكونَ القُرآنُ أفصح من الانجيل، وإن كان الجميعُ كلامُ الله، وهذا لايخفى على محصِّلٍ.

فان قيل: الذى يمنع أن يكون بعضُ القرآن أفصحُ من بعضٍ. القولُ بأنّ قدر كلّ سورة من قصار سُوَر المفصَّلُ منهُ قد خرق العادة فى الفصاحة بفصاحته، وكان مُعجزاً لعلوه فى الفصاحة، وما كان خارقاً للعادة [فى الفصاحة] لا يكونُ غيرهُ أفْصَح مِنْهُ. قِيل: الجوابُ عن هذا، أوّلاً أنّ الصحيحَ أنَّ وَجهَ الاعجاز فى القرآن هُو صرفُ العرب عَن مُعارضته وأن فصاحته قد كانت فى مقدورهم لولا الصرفُ، وهذا هُو المذهبُ الذى يُعوِّلُ عليه أهلُ هذه الصناعة وأربابُ هذا العلم، وقد سُطر عليه من الأدلة ماليس هذا موضعُ ذكره، فالسؤال على هذا المذهب ساقط. ثم لو سُلم أنّ وَجه الإعجاز هُو الفصاحة لم يمنع أن يكون كلام

(١) فى ٤٤٢: يتجمد (كذا)

مُعجزٌ يخرق العادة بفصاحته ، [أفصح من كلام مُعجز يخرق العادة بفصاحته] ، فان نبياً لو أظهر الله على يده مُعجزاً - وهُو حَمله ألف رطل - لم يمنع أن يُظهر على يده أو على يد نبي غيره مُعجِزاً آخر وهُو حمل ألفي رطل ، فيكون المعجزان أحدُهما أعظمَ من الآخر مع كون كل واحدٍ منهما مُعجِزاً.

فان قيل : فما تقولون فى الكلام الذى وُضع لُغزاً وقُصِدَ ذلك فيه . قيل : إنَّ الموضوع على وجه الألغاز قد قَصد قائله إغماضَ المعنى وَإخفاءه ، وجعل ذلك فناً من الفنون التى يستخرج بها أفهام الناس ، و[تُمتحن] أذهانهم ، فلمَّا كان وضعه على خِلافِ وَضع الكلام فى الأصل ، كان القولُ فيه مخالفاً لقولنا فى فصيح الكلام ، حتى صار يحسن فيه ما كان ظاهرُه يدل على التَّناقض . أو ماجرى مجرى ذلك . كما قال بعضهم فى الشَّمع :

تحيا إذا ما رُؤسُها قُطِعَتْ … وَهُنَّ فى الليل أنجُمٌ زُهُرُ

وقد كان شيخنا أبو العلاء يستحسن هذا الفَنَّ ويستعمله فى شعره كثيراً ، وَمنه قولهُ :

وجبتُ سَرابِيًّا كأنَّ أكامه … جَوارٍ ولكن مالهُنَّ نُهُودُ

تَمجَّس حَرباء الهجير وحوله … رواهِبُ خَيْطٍ والنَّهارُ يَهُودُ

فألغز بقوله : جَوار عن الجوارى من الناس ، وهُو يُريدُ كأنهن يجرين فى السراب . وبقوله : نهود عن نهود الجوارى وهو يريدُ بنهود نهوضٌ أى كأنهن يجرين فى السراب وما لهن على الحقيقة نُهُوض . وأراد بقوله : تمجس الحرباء أى صار لاستقباله الشمس كالمجوس التى

تعبدُها [وتسجد لها] ، وجعل الرواهبَ النّمام لسوادها ، ويهود : يرجع وهُو يلغز بذلك عن اليهود لمّا ذكر المجوس والرواهِبَ ، وكذلك قولهُ :

إذا صدق الَجدُّ افترى العَمُّ للفتى مكارمَ لاتكرى وإن كَذَبَ الخال

لأنه يُريدُ بالجد : الَحظَّ ، وبالعم : الجماعة من الناس ، وبالخال : المخيلة ؛ وقد ألغزَ بذلك عن العم والجدّ والخال من النسب . فهذا وأمثاله ليس من الفصاحة بشيء ، وإنما هو مذهبٌ مُفردٌ وطريقة أخرى .

فان قيل: فماعندكم في الحكاية التي تحكى عن أبي تمام أنه لما قصد عبدالله ابن طاهر بقصيدته التي أولها :

أهُنّ عَوادى يوسفٍ وصواحبُه فعزْماً فَقِدْماً أدركَ السؤلَ[1] طالبه

وعرض هذه القصيدة على أبي العميثل صاحب عبد الله بن طاهر وشاعِره. فقال له أبو العَميثل — عند إنشاده أول القصيدة — : لم لاتقول يا أباتمام من الشعر مايُفهم . فقال : وأنت يا أبا العميثل لم لا تفهم من الشعر مايقال ، فانقطع أبو العميثل . قيل : إن الذى قاله أبو تمام وأبو العميثل صحيح ، لأن أبا العميثل طلب من أبي تمام إذ كان حاذقاً في صناعة الشعر ، وقد قصد مثل عبد الله بن طاهر بالمديح ، أن يكون شعره مفهوماً واضحاً يسبق معناه لفظه ، فكان هذا من أبي العميثل كلاماً صحيحاً في موضعه، وطلب أبو تمام من أبي العميثل إذ كان يدّعى علم الشعر ويتحقق بالأدب، ويخدم عبد الله بن طاهر في اعتراض قصائد الشعراء وترتيبهم على مقدار ما يستحقهُ كل منهم بحظه من الصناعة ، أن يكون يفهم مَعانى

---

(١) في التيمورية : الثأر

الشعر، ويطّلع على الغامض والظاهر منها، وكان هذا من أبى تمام أيضاً كلاماً صحيحاً، وكانا فيه بمنزلة من يقول لصاحبه لِمَ فعلت ذلك الفعل وهو قبيحٌ. فيقول كما فعلت أنت ذلك الفعل الآخر وهو قبيح، فيكون كل واحد منهما قد أجاب من طريق الجدل؛ وإن كان لم يدل على أنه أصاب وأخطأ صاحبه.

وإذا كان هذا مفهوماً فأمثلة الكلام الذى يظهر معناه ولا يحتاج إلى الفكر فى استخراجه كثيرةٌ، وعامّة شعر أبى عبادة البحترى عليه. فأما الذى يُسأل عن معناه ويفكر فى فهمه، فكالأبيات التى من شعر أبى الطيب المتنبى، وقد نعاها عليه الصاحب أبو القاسم بن عباد رحمه الله وكان يسميها رُقى العقارب، والناس إلى اليوم مختلفون فى معانى بعضها وكل يذهب إلى فن، ويسبق خاطره إلى غرض، كقوله:

ذمّ الزمان إليه مِن أحبته ماذمّ من بدره فى حمد أحمده

وقوله:

عيون رواحلى إن جُزت عينى وكل بغام رازحة بُغامى

فأما غير ذلك مما قد فُهِم معناه، ولم يختلف فيه إلا أنه مع ذلك لا يخرج إلاّ بطرف من الفكر، فكقوله:

ودون الذى ينعون[1] مالو تخلصوا إلى الشيب منه عشتَ والطفل أشيب

وقوله أيضاً:

سِرب محاسنُه حُرِمت ذواتِها دانى الصفات بعيد موصوفاتِها

---

(١) فى ٤٤٢ والتيمورية: يبغون مالم.

وقوله :

رجلاه فى الركض رجلٌ واليدان يدٌ وفعله ما تريد الكفُّ والقدمُ

وأمثال هذا له ولغيره كثير . وقد قال بشر بن المعتمر فى وصيته: إياك والتَّوعُّرَ فى الكلام ، فانه يسلمك إلى التعقيد ، والتعقيد هو الذى يستهلك معانيكَ ، ويمنعك من مراميك . وحكى أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ عن بعض مَن وصف البلاغة . فقال : ينبغى أن يكون الاسم للمعنى طبْقاً ، وتلك الحال له وفقاً ، ولا يكون الاسم لا[1] فاضلا ولا مقصراً ولا مشتركا ولا مُضَمَّناً . فهذا كله يدل على صحة ما قلناه وإن كانت الشبهة لا تعترض فيه لمتأمل .

ومن نُعوت البلاغة والفصاحة: أن تراد الدلالة على المعنى ، فلا يستعمل اللفظ الخاص الموضوع له فى اللغة ، بل يؤتى بلفظ يتبع ذلك المعنى ضرورة فيكون فى ذكر التابع دلالة على المتبوع ، وهذا يسمى الإرداف والتتبيع لأنه يؤتى فيه بلفظ هو ردف اللفظ المخصوص بذلك المعنى وتابعه ، والأصل فى حسن هذا أنه يقع فيه من المبالغة فى الوصف ، ما لا يكون فى نفس اللفظ المخصوص بذلك المعنى ، ومثاله قول عمر بن أبى ربيعة :

بعيدة مَهوى القرط إمّا لنوفل أبوها وإما عبد شمس وهاشم

فانه إنما أراد أن يصف هذه المرأة بطول العنق ، فلو عبَّر عن ذلك باللفظ الموضع له لقال طويلة العنق فعدل عن ذلك وأتى بلفظ يدل عليه وليس هو الموضوع له . فقال : بعيدة مهوى القرط ، فدل بعد مهوى

(١) بهامش ٤٤٢ : حاشية نصها ، لا حاجة إلى زيادة — لا بعد الاسم فانها تحيل المعنى

قرطها على طول الجيد ، وكان فى ذلك من المبالغة ما ليس فى قوله : طويلة العنق ، لأن بعد مهوى القرط يدل على [طول] أكثر من الطول الذى يدل عليه طويلة العنق ، لأن كل بعيدة مهوى القرط طويلة العنق ، وليس كل طويلة العنق بعيدة مهوى القرط ، اذا كان الطول فى عنقها يسيرا ، وهذا موضع يجب فهمه . ومنه قول امرىء القيس :

وتضحى فتيت المسك فوق فراشها نؤوم الضحى لم تنتطق عن تفضّل

فانه لما أراد أن يصفَ ترفُّه هذه المرأة ونعمتها. قال : نؤوم الضحى يبقى فَتيتُ المِسْكِ فوق فراشها لم تنتطق لتخدم نفسها ، فعبّر بذلك عن غناها [وترفهها] وخفض عيشها، وأتى بألفاظ تدل على ذلك أبلغ مما يَدل عليه قوله : إنها غنية مُرفهَةٌ ، وكذلك قوله :

وقد أغتدى والطير فى وُكناتها بمنجرد قَيْد الأوابد هَيْكَلِ

لأنه أَراد أن يصف الفرس بالسرعة ، فلم يقُل إنه سريعٌ وقال: قيد الأوابد وهى الوحوش ، أيْ أنه إذا طلبها على هذا الفرس لحقها لسرعته[(١)] فكأنه قيدها له ، وفي هذا من المبالغة ما ليس فى وصف الفرس بأنه سريع ؛ لأن الفرس قد يكون سريعاً ولا يلحقُ الوحش حتّى تصير بمنزلة المقيّدة له . وقد استحسن الناس هذا اللّفظ من امرئ القيس حتّى قالوا : هُو أوّل مَن قيّد الأوابدَ ، وأصحاب صِناعةِ البلاغة يذكرون الإردافَ ولا يشرحون[(٢)] العلة فى سببه وحسنه من المبالغة التى نبهنا عليها ، ومنه فى النثر قول أعرابية وصفت رجلاً فقالت : لقد كان فيهم عمّارٌ وما عمّارٌ ؟ طَلاّبٌ بأوتار، لم تخمد

---

(١) فى الأصلين : أى أنها إذا طلبها هذا الفرس الخ .

(٢) ٤٣٩ : ولا يذكرون سببه والعلة فيه

له قط نار. فأرادت بقولها: لم تخمد له قط نار ؛ كثرة إطعامه الطعام. فلم تأت بذلك اللفظ بعينه بل بلفظ هو أبلغ فى المقصود ، لأن كثيراً ممن يطعم الطعام تخمد ناره فى وقت . وكذلك قول الأخرى : له إبل قليلات المسارح ، كثيرات المبارك ، إذا سمعن صوت المزهر أيقن أنهن هوالك . فأرادت : أن هذا الرجل ينحر إبله فقل ماتسرح وتبعد في المرعى ، لأنه يبركها بفنائه ليقرب عليه نحرها للضيوف ، والمزهر العود الذى يغنى به ، فاذا سمعت الابل صوته أيقنت أنها هوالك ، لما قد اعتادته من نحره لها اذا سمع الغناء وانتشى[1] ، وذلك لاتعتاده الابل وتفهمه إلا مع الاستمرار والدوام . وهذا كله أبلغ من قولها : إنه ينحر الابل على ماقدمناه و بيناه .

ومن هذا الفن من الإرداف ، قول أبى عبادة :

فأوجرته أخرى فأضللت نصله[2]   بحيث يكون اللب والرعب والحِقد

لأنه أراد : القلب فلم يعبر عنه باسمه الموضوع له ، وعدل الى الكناية عنه بما يكون اللب والرعب والحقد فيه ، وكان ذلك أحسن لأنه اذا ذكره بهذه الكنايات كان قد دل على شرفه وتميزه عن جميع الجسد بكون هذه الأشياء فيه ، وأنه أصاب هذا المرمى فى أشرف موضع منه . ولو قال : أصبته فى قلبه لم يكن فى ذلك دلالة على أن القلب أشرف أعضاء الجسد ، فعلى هذا السبيل يحسن الإرداف . ومما يجرى مجرى قول أبى عبادة قول غيره :

الضاربين بكلّ أبيض مخذم   والطاعنين مجامع الأضغان

---

(١) فى ٤٣٩ والتيمورية : إذا سمعت الغناء . (٢) فى ٤٤٢ والتيمورية : نصلها

وفيما ذكرناه كفاية فى الدلالة على كل ماهو من هذا الجنس .

ومن نعوت الفصاحة والبلاغة : أن يراد معنى فيوضح بألفاظ[1] تدل على معنى آخر وذلك المعنى مثال للمعنى المقصود ، وسبب حسن هذا مع ما يكون فيه من الايجاز أن تمثيل المعنى يوضحه ويخرجه الى الحس والمشاهدة ، وهذه فائدة التمثيل في جميع العلوم ، لأن المثال لابد من أن يكون أظهر من الممثّل ، فالغرض بايراده ايضاح المعنى وبيانه . ومن هذا الفن قول الرماح بن ميّاده :

أَلَمْ تَكُ فى يمنى يديك جعلتنى فلا تجعلنّى بعدها فى شمالكا

فأراد : أنى كنت عندك مقدما فلا تؤخرنى ، ومقربا فلا تبعدني ، فعدل فى العبارة عن ذلك الى أنى كنت فى يمينك ، فلا تجعلنى في شمالك ، لأنّ هذا المثال أظهر الى الحس ، وكذلك قول الآخر :

تركت يدىّ وشاحا له وبعضَ الفوارس لايعتنق

فعبر عن قوله : عانقته بانى تركت يدى وشاحا له ، فأوضح المعنى حين جعل له مثالا معروفا مشاهدا ، ومنه أيضا قول زهير :

ومن يعص أطرافَ الزِّجاج فانه يطيع العوالى ركّبت كل لهذم

لأنه عدل عن قوله : ومن لم يطع باللين أطاع بالعنف ، إلى أن قال : ومن لم يطع زجاج الرماح أطاع الأسنة ، وكان فى هذا التمثيل بيان المعنى وكشفه .

---

(١) فى ٤٤٢ : فتوضع ألفاظ تدل .

ومن أمثلة ذلك فى النثر ما كتب به الوليد بن يزيد ـ لما بويع ـ الى مروان ابن محمد وقد بلغه توقفه عن البيعة له : أما بعد فانى أراك تقدّم رِجْلا وتؤخر أخرى ، فاذا أتاك كتابى هذا فاعتمد على أيهما شئت والسلام. فعبر عن مراده بمثال أوضحه وأوجزه. ومنه أيضاً ما كتب به الحجاج إلى المهلب حين حضه على قتال الأزارقة وتوعده له حيث قال : فإن أنت فعلت ذلك ، وإلا شرعت إليك صدر الرمح . فأجابه المهلب وقال : فإن يشرع الأمير إلىّ صدر الرمح ، قلبت له ظهر المجن . وهذا كله إنما حسن لما فيه من الايضاح والايجاز ، وقد قدمنا تأثيرهما فى الفصاحة والبلاغة .

فهذا منتهى ما نقوله فى الألفاظ بانفرادها واشتراكها مع المعانى ، ومن وقف عليه عرف حقيقة الفصاحة ومائيتها ، وعلم أسرارها وعللها ، فأما الكلام على المعانى بانفرادها ، فقد قدمنا القول بأن البلاغة عبارة عن حسن الألفاظ والمعانى ، وإن كل كلام بليغ لا بد من أن يكون فصيحاً ، وليس كل فصيح بليغا إذ كانت البلاغة تشتمل على الفصاحة وزيادة لتعلق البلاغة مع الألفاظ بالمعانى.

فإذا كان قد مضى الكلام فى الألفاظ على الانفراد والاشتراك ، فلنذكر الآن الكلام على المعانى مفردة من الألفاظ ، ليكون هذا الكتاب كافياً فى العلم بحقيقة البلاغة والفصاحة ، فإنهما وإن تميزا من الوجه الذى ذكرته فهما عند أكثر الناس شىء واحد ، ولا يكاد يفرق بينهما إلا القليل والله يعين بالمعونة والتسديد برحمته .

الكلام فى المعانى مفردة[1]

أما حصر المعانى بقوانين تستوعب أقسامها وفنونها على حسب ماذكرناه فى الألفاظ، فعسير متعب لا يليق بهذا الكتاب تكلفه لأنه ثمرة علم المنطق ونتيجة صناعة الكلام، ولسنا بذاهبين فى هذا الكتاب إلى تلك الأغراض والمطالب. لكن نحتاج إلى أن نومىء إلى المعانى التى تستعمل فى صناعة تأليف الكلام المنظوم والمنثور، ونبين كيف يقع الصحيح فيها والفاسد والتام والناقص، على أن من كان سليم الفكر صحيح التصور لم يخف عنه شىء مما تستر النفوس،[2] وإن كان قد يخفى عنه كثير مما ذكرناه من الكلام والألفاظ، لأن فى الألفاظ مواضعة واصطلاحاً يختلف الناس فى المعرفة بهما بحسب اختلافهم فى معرفة اللغة، وفهم الاصطلاح والمواضعة والمعانى ليس فيها شىء من ذلك[3]. وإنما معيارها العقل والعلم وصفاء الذهن فى الوجود[3]، وهى أربعة مواضع؛ الأول وجودها فى أنفسها، والثانى وجودها فى افهام المتصورين لها، والثالث وجودها فى الالفاظ التى تدل عليها. والرابع وجودها فى الخط الذى هو أشكال تلك الألفاظ المعبر بها عنه. وإذا كان هذا مفهوماً فانا فى هذا الموضع إنما نتكلم على[4] المعانى من حيث كانت موجودة فى الألفاظ التى تدل عليها دون الأقسام الثلاثة

---

(١) فى ٤٣٩ : فصل فى المعانى (٢) هذا نص ٤٣٩ والتيمورية . وفى ٤٤٢ : مما نشير اليه (٣) — (٣) ما أثبتناه نص ٤٣٩ والتيمورية، وحكاية ٤٤٢ هكذا : والحكم فيه الذهن ولها فى الوجود أربعة الخ (٤) فى ٤٣٩ : إتمامنا على الخ

المذكورة، ثم ليس نتكلم عليها من حيث وجدت في جميع الالفاظ بل من حيث توجد فى الالفاظ المؤلفة المنظومة على طريقة الشعر والرسائل وما يجرى مجراهما فقط، إذ كان ذلك [هو] مقصودنا فى هذا الكتاب. وإذ بان هذا فان الأوصاف التى تطلب من هذه المعانى: هى الصحة والكمال والمبالغة والتحرز مما يوجب الطعن والاستدلال بالتمثيل والتعليل وغيرهما، وسنذكر من أمثلة ذلك ما يُعرب عن قصدنا ويوضح مرادنا.

أما الصحة فى التقسيم: فان تكون الأقسام المذكورة لم يُخل بشىء منها ولا تكررت ولا دخل بعضها تحت بعض، ومثال هذا فى النظم قول نصيب[1]:

فقال فريق القوم لا وفريقهم نعم! وفريق قال ويحك ما ندرى؟

فليس فى أقسام الاجابة عن مطلوب إذا سئل عنه غير هذه الأقسام، ومنه قول الشماخ يصف صلابة سنابك الحمار وشدة وطئه الأرض:

متى ما تَقع أرساغه مطمئنة على حجر يرفض أو يتدحرج

فليس في أمر الوطء الشديد: إلا أن يكون الذى يوطأ رخوا فيرض أو صلباً فيندفع، ومن ذلك قول زهير بن أبى سلمى:

يطعنهم ما ارتموا حتى إذا أطعنوا ضارب حتّى إذا ما ضاربوا اعتنقا

وهذا تقسيم صحيح، ومنه قول الحارثي:

فكذبت طرفى عنك والطرف صادق وأسمعت أذنى فيك ما ليس تسمع
وما أسكن الأرض التى تسكنينها لئلا يقولوا صابر ليس يجزع

---

(١) فى التيمورية: زهير.

فلا كمدي يُفني ولا لك ذمّة ولا عنك إقصار ولا فيك مطمع
لقيت أموراً فيكِ لم ألق مثلها وأعظم منها منك ما أتوقع

وهذه كلها أقسامٌ صحيحة. ومن أمثلة ذلك فى النثر قول بعضهم فى كتاب له : فانك لم تخلُ فيما بدأتنى به من مَجْدٍ أثّلته ، أو شُكر تعجّلته ، أو أجر ادّخرته ، أومتْجَر اتّجرته ، أَوْ مِنْ أن تكونَ جمعتَ ذَلِكَ كُلَّهُ .فلم يَبق فى هذا المعنى قسم لم يأت به ولا من الأقسام شيء تكرَّر .

فَأمَّا الأقسام الفاسدة فكقولِ جَرِير :

صارتْ حَنِيفَةُ أثلاثاً فثُلثُهم من العبيد وثُلثٌ من مَواليها

فَهذه قسمَةٌ فاسِدَةٌ من طريق الاخلال ؛ لأنهُ قَد أخلَّ بقسم من الثلاثة . وقيل : إنّ بعض بنى حنيفة سُئل من أى الأثلاث هُو من بيت جرير ؟ فقال : هُو مِنَ الثلث المُلغى ! ومنها قول أبى تمّام :

قسم الزّمان رُبوعَها بين الصّبا وقَبولها ودَبُورها أثلاثَا

فهذا فاسِدٌ من طريق التكرار؛ لأنّ القبولَ هي الصَّبا على ما ذكره جماعة من أهل اللُّغة. ومن ذلك أيضاً قولُ هُذيل الأشجعيّ:

فَما بَرِحَت تومى إليَّ بطرفها وتومض أحياناً إذاخصمُها غَفَل

لأنّ تومي بطرفها وتومِضُ فى معنًى وَاحِدٍ ، ومنه قولُ الآخرِ .

أُبادِرُ إهلاكَ مُستَهْلِكٍ لِمالِيَ أو عبثَ العابثِ

فهذا فاسدٌ لدُخول أحد القسمين فى الآخَر ، لأنّ عَبثَ العابثِ داخلٌ فى استهلاكِ المُستهلِك . وَمِنْ هذا الجنس : أنّ بعضَ المتخلفين سأل مَرّةً فقال

عَلقمةُ بن عَبَدة جاهِليٌّ ، أو من بنى تَميم ؟ فضحك منه ، لأنَّ الجاهلى قد يكون من بنى تميم ومن بنى عامرٍ ، والتميمىّ قد يكونُ جاهِليًّا وإسلاميًّا.
وَكَتَبَ بَعْضهُم إلى عامِلٍ من قِبَلِهِ : تفكَّرتُ مرَّةً فى عزلك ، وأخرى فى صرفك وتقليد غيرك . وكتب أيضاً فى هـذا الكتاب : فتارةً تسترقُ الأموالَ وتختزلُها ، وتارةً تقتطعها وتحتجنها . وهـذا مثل الأوَّل فى التكرير . وكَتَبَ آخر في فتحٍ ، فقال : فمن بين جريحٍ مُضَرَّجٍ بدمائه ، وهاربٍ لا يلتفت إلى ورائه . وهذان القسمان يدخل كُل واحد منهُما في الآخر ؛ لأنَّ الجريح قد يكونُ هارباً ، والهاربُ قد يكونُ جريحاً .
وروى أبو الفرج قدامة بن جعفر : أنَّ ابن مَنارَة وقَّع على ظهر رُقعة عاملٍ مِنَ عُمَّاله هرب مَن صارفه ـ وكَتَبَ اليه رُقعةً يعلمُ بها ماعنده ـ : إنّك لا تخلو فى هَرَبك من صارفك من أن تكون قدّمت اليه اساءةً خفت منها معها ، أو خُنْتَ فى عملِكَ خِيانَةً رهبتَ تكشفه(١) إيّاكَ عنها ، فان كُنتَ أَسَأْتَ

فأوَّلُ راضٍ سُنَّة مَنْ يسيرُها

وإن كنت خُنتَ خِيانة فلا بدّ مِنْ مُطالَبَتِكَ بها . فكتب العامل تحتَ هذا التوقيع : قد بقى من الأقسام مالم تذكُره ـ وهو أنّى خفتُ ظلمه إيّاى بالبُعد عَنْكَ وتكثيره(٢) علىّ بالباطل عندكَ ، ووجدتُ الهربَ إلى حيث يمكننى فيه دَفعُ ما يتخرّصُهُ أنفى للظنّة عنّى ، والبُعد عمَّن لا يؤمنُ ظُلمُه أَوْلَى بالاحتياط لنفسى . فوقّع ابن مَنارَة تحتَ ذَلِكَ : قد أَصَبْتَ . فَصِرْ إلينا آمناً من ظُلمه عاجلا ، على أنَّ ما يصحّ عليكَ فلا بُدَّ من مُطالبتك به . وقد

(١) فى ٤٣٩ : بكشفه . (٢) وفيها والتيمورية : وتكبره .

ذهب أبو القاسم الآمديّ إلى فساد القسمة من قول أبي عُبادة البحتري :

ولا بُدَّ من ترك احدى اثنتين   إمّا الشّباب وامّا العُمر

قال : لأنّ هاهُنا قسما آخر وهو أن يُتركا معاً فيموت الأنسانُ شاباً .
وأجابَ الشّريف المُرتضى رضي الله عَنهُ عن ذلك : بأنّ المراد بترك الشّباب تَركُهُ بالشّيبِ وَبترك العُمر تركه بالموت، وهذا هو المُستعملُ المألوفُ في هذه الألفاظ، فمن مات شاباً فلا يُقال عَنه أنه ترك الشّبابَ لأنهُ لم يشب وإنما يقالُ عنهُ أنّهُ تَرَكَ العُمرَ فدَخل في أحد القسمين. ولي في هذا الموضع نَظَرٌ وتأمّلٌ[1] .

وَمنَ الصّحّة تجنّب الاستحالة والتناقض: وذلك[2] أن يجمع بين المتقابلين من جهة واحدة . والتقابلُ يكونُ على أربع جهات؛ أما على طريق المضاف وهو الشيء الذي يقال بالقياس إلى غيره مثل الضعف بالقياس إلى نصفه والأب إلى ابنه والمولى إلى عبده ، وأما على طريق التضاد مثل الأبيض والأسود والشّرير والخيّر ، وأما على طريق العدم والقِنية كالأعمى والبصير والأمرد وذي اللحية، وأما على طريق النفي والاثبات مثل أن يقال زيد جالسٌ زيدٌ ليس بجالس . فإذا وَرد في الكلام جمع بين مُتقابلين من هذه المُتقابلات من جهة واحدة فهو عَيبٌ في المعنى، والمراد بقولنا من جهة واحدة أن لا يكون المتقابلان من جهتين فانهما إذا كانا من جهتين

---

(١) في هامش التيمورية . لعل وجه النظر أنه لايسلم ان ترك الشباب بالمشيب بل من مات شابا هو الذي ترك الشباب وأما من عاش الى أرذل العمر فكيف يكون تركه ، وعلى هذا الايراد غير مندفع وكلام المرتضى لايرضى فتأمل . لمحرره .

(٢) في ٤٣٩ والتيمورية : ومن ذلك

لم يكن الكلامُ مُستحيلا ، مِثال ذلك أن يقال : العشرة ضعفٌ و نصف لكنها ضعف الخمسة و نصف العشرين ، فيكون هذا صحيحاً لأ نه تقابل من جهتين [1] ، فأما لو كان من جهة واحِدة حتى يقال : إن العشرة ضعف الخمسة و نصفها لكان ذلك محالا ، وكذلك يقال فى المتقابلين بالعدم والقِنية زيد أعمى العين بصير القلب فيكون ذلك صحيحاً فأما لو قيل زيد أعمى العين بصير العين كان ذلك محالا ، وكذلك فى التضاد أن يقال: الفاتر حارٌّ عند البارد وبارد عند الحار ولا يكون حاراً بارداً عند أحدهما وزيدٌ كريمٌ بالطّعام بخيل بالثياب ولاَ يَصحّ أنْ يُقال كَريم بالثّياب بَخيل بها .

وإذا كان هذا مفهوماً فالّذى يقع فى النّظم والنّثر من [هذا] التّناقُض على هذا النحو [2] عَيْبٌ فى المعانى بغير شَكٍّ ، وإن كانوا قَد تسمّحوا فى الشّعر أن يكونَ فى البيت شئ وفى بيتٍ آخر ماينقُضه حتّى يُذمّ فى بيتٍ شئ من وجهٍ ويُمدح فى بيتٍ آخر من ذلك الوجه بعينه ، وإنما أَجازوا هـذا لأنّهُم اعتقدوا أنّ كلّ بيتٍ قائمٌ بنفسه ، فجرى البيتان مجرى قَصيدتين . فكما جاز للشّاعر أن يناقض فى قصيدتين كذلك جاز له أن يناقض فى بيتين ، ولم يختلفوا فى أنّ البيتَ إذا وَلِىَ البيت وكان معنى كلّ واحدٍ منهما مُتعلّقاً بالآخر فلن يجوز أن يكون فى أحدهما ماينافض الآخر، وإنما أجازوا ذلك مع عدم الاتّصال والتّعلّق ،على أن تجتنب هذا فى القصيدة ـ وإن كانوا قد أجازوه ـ أحسنُ وأولى . وقد قال أبو عثمان الجاحظ : إن العرب تمدح الشّىء وتذمّه ، لكنّهُم لا يمدحون الشّىء من الوجه الذى يذمُّونه به .

---

(١) فى التيمورية : يقال من وجهين . (٢) فى ٤٤٢ : على ما ذكرناه .

وما أحسن ما قال أبو عثمان : لعمري أنهم على ذلك يتصرّفُ قولهم ، وإن أبا تمّام لمّا وَصف يوم الفراق بالطول فقال :

يوم الفِراق لَقد خُلقتَ طويلا لم تُبق لى جلدًا ولا معقولا
قالوا الرَّحيلُ فما شككت بأنَّها نفسى من[1] الدنيا تريد رحيلا

عَلّل طوله بما لقى [فيه] من الوجد لرحيل أحبابه عنه ، وأبو عُبادة لمّا وَصفه بالقصر فقال :

ولقد تأملت الفراقَ فلم أجد يوم الفراق على امرئ بطويل
قَصُرتْ مَسَافتُه على مُتزوّدٍ منه لدهر صبَابَةٍ وَغَليلِ

عَلَّل قِصَرهُ بأنه اجتمع فيه بمن يُحبّه للوداع وتزوّد منه لأيام البُعد [عنه]. فهما[2] وإن كان كل واحد منهما قد خالف صاحبه فى مدح الفراق وذمّه ، فقد ذكر لما ذهب إليه وجهاً يصح [به] ، وعلى هذا الطريق يحسن وُقوع الخلاف فى أغراض الشُعراء إلا[3] أن يكون أحد القولين صحيحاً والآخر فاسداً .

فأمّا المُتناقض فى الشِّعر ، فكقول عبد الرحمن بن عبد الله القس :

أرى هجرها والقتل مثلين فاقصروا مَلاَمَكُمُ فالقتل أعفى وَأيْسَرُ

فقال هذا الشاعر : إن الهجر والقتل مثلان ثم سلبهُما ذلك . فقال : إن القتل أعفى وأيسر ، فكأنه قال إن القتل مثل الهجر وليس هُو مثله وذلك مُتناقِض ، ولو كان استوى له أن يقول بل القتل أعفى وأيسر لكان الشعر مستقيما لأنَّ لفظة بل تنفى الماضى وتُثبت المُستأنف كما قالَ زُهير :

---

(١) فى ٤٤٢ : روحى عن الدنيا .
(٢) كلمة (فهما) عن التيمورية فقط .
(٣) فى ٤٤٢ : لا أن يكون .

حيِّ الديار التى لم يعفُها القِدَمُ بلى وغَيَّرهَا الأرواحُ والدِّيَمُ

على أنَّهم قد عابوا هذا البيت على زُهير لكنه بمجىء بلى فيه لم يكُن عندى فاسِدًا، وقد يَمكنُ فيه من التأويل وَجهٌ آخرُ: وهُو أنَّ زُهيراً قال لم يعفها القِدَمُ وغيَّرتها الريح والأمطارُ وليس ذلك بمُتناقضٍ، لأن التغيُّر دون أن تعفُو والقدم غير الريح والمطر. ومَن قال: لم يقتُل زيدٌ عمراً بل ضربه بكرٌ لم يكُن مُتناقضاً، وإنَّما المُناقضة أن يقول: لم يقتُل زيدٌ عمراً وقتلهُ زَيْدٌ، ويكون الأوَّل هو الثَّانى، وهذا واضحٌ. ومن الاستدلال قول الآخر:

أليس قليلاً نظرةٌ إن نظرتُها إليكِ وكلاَّ ليس منكِ قليل

وَقَد ذَهبَ أبو الفرج قدامة بن جعفر إلى أن قول ابن هرمة فى صفة الكلب:

تَراهُ إذا ماأبصرَ الضَّيفَ مُقبلاَ يُكلِّمه من حُبِّه وهُو أعجمُ

مِنَ المُتناقض، لأنه افى الكاب الكلام فى قوله يكلِّمه ثم أعدمه إيَّاهُ عند قوله: إنَّه أعجمُ، وهذا غَلطٌ من أبى الفرج طريفٌ، لأن الأعجم ليس هُو الذى قدعدم الكلام جملة كالأخرس، وإنما هُو الذى يتكلم بعُجمة [ولا يُفصح] قال الله تبارك وتعالى: (لسان الذى يُلحدون إليه أعجمىٌّ وهذا لِسَانٌ عرَبىٌّ مُبين). وإذا قيل: فُلان يَتكلّم وَهُو أعجم لم يكُن ذلك مُتناقضاً، على أن الرِّواية الصحيحة فى بيت ابن هرمة:

يكاد إذا ما أبصر الضَّيف مُقبلاَ

وهذا البيت من إحسان ابن هرمة المشهور، وكذلك ذَهَبَ أبو القاسِم الآمِدِىّ إلى تناقض بيت أبى تمام فى صفة الفرس:

وبشعلةٍ تبدُو كأنّ فلولها في صَهوتيه بدوُّ شيبِ المَفرق
مُسودُّ شطرٍ مثلَ مااسودَّ الدُّجى مبيض شطر كابيضاض المُهرق

قال: لأنه ذكر في البيت الأوّل إنّه اشعل، ثم قال في الثاني: إن نصفه أسودُ ونصفه أبيضَ وذلك هُو الأبلقُ؛ فكيف يكون فرس واحد أشعل أبلق، وهذا من أبي القاسم تحامل على أبي تمّام لأنه يصفُ فَرساً أشْعَل ويُريدُ بقوله: إنه مسود شطر ومبيض شطرٍ، أن سوادهُ وبَياضَهُ مُتكافئان فَلوجُمع السّوادُ لكان نصفه وكذلك البياض، وهذا الوصف من تكافي السّوادِ والبياضِ في الأشعل محمود؛ حتّى أنّ النّخاسين يقولون: أشعل شَعرةً شَعرةً فعلى هذا لايكون شعرُ أبي تمّام من المُتناقض، وممّا يعترض الشّكّ فيه قول أبي العلاء احمد بن عبد الله بن سليمان:

ولقد سلوتُ عن الشباب كما سلاَ غيري ولكن للحزينَ تَذكّرُ

فيقال كَيفَ يجوزُ أن يسلو وهُو حزين يتذكرُ، وقد قرأتُ هذا البيت عليه في جُملة شعره ولم أسأله عَنهُ، وَالذي يحتملُ عندي من التّأويل أنه أراد بالسُّلوِّ هاهُنا اليَأسَ وَرفضَ الطمع؛ فكأنه قال: قديئست من الطمع للشّباب كما أيس غيري وَلكني حزين عليه أتذكّره، وهذا وجه قَريب.

وذهب أبو الفرج قُدامة بن جعفر الكاتب إلى تناقُض قول أبي نواس في صفة الخمر:

كأنّ بقايا ماعفا من حَبابها تفاريق شيب في سواد عذار
تَردّتْ به ثم انفرى عن أديمها تفرّيَ ليلٍ عن بياض نَهار

وقال: إنّه وَصفَ في البيت الأوّل الحبابَ بالبياض حين شبّهه بالشّيب

ولَن يُشبه الشّيب فى شىء إلاّ فى بَياضه ، ووصف الخمر بالسّواد حين شبّهها بسواد العذار، ثُم وصف الحَباب فى البيت الثّانى بالسّواد حين شبّهه بتفرى اللّيل ، ووصف الخمر بالبَياض حين قال بياضُ نهار؛ وكون كُل واحدٍ من الحباب والخمر أسود وأبيض مُستحيلٌ .

وقد سأل أبو الفرج نَفْسَهُ فقال ان قيل : إنّه لم يصف الحباب فى البيت الثّاني بالسّواد ، وانّما شبّههُ باللّيل فى تفرّيه وانحساره عن النّهار دُون نفس اللّون . وأجاب عن هذا : بأنّ أبا نُواسٍ قد صرّح بأنه لم يرد غير اللّون فقط لقوله عن بياض نَهارٍ . وفى هذا الشّعرِ نَظرٌ وتأمُّلٌ ليس هذا موضعُ تقصيه وانما الغرضُ هُنَا التّمثيلُ .

وقد فُرّقَ بين المُستحيل والمُمتنع : بأنّ المُستحيل هُو الّذى لايمكُنُ وُجوده وَلا تَصوُّرهُ فى الوهم ، مثل كون الشّىء أسود أبيض وطالعاً نازلاً فانّ هذا لايُمكنُ وُجودُهُ ولاتصوُّره فى الوهم ، والمُمتنع : هُو الذى يُمكن تصوّره فى الوهم ، وان كان لايمكُن وجوده مثل أن يتصوّر تركيب بعض أعضاء الحيوان من نوعٍ فى نوع آخر منهُ ، كما يُتصوّر يد أسدٍ فى جسم انسان؛ فان هذا وان كان لايمكُن وُجوده فان تصوّرُهُ فى الوهم ممكُنٌ ، وقد يصحّ أن يقع المُمتنع فى النّظم والنّثر على وجه المُبالغة ولايجوزُ أن يقع [1] المُستحيلُ البتّة ، فأمّا قولُ أبى عُبادة :

لمّا مدحتُكَ وافانى نداكَ على أضعاف ظنّى فلم أظفر ولم أخب

فليس هذا من المُتناقض ، لأنّه من جهتين على ماذكرناهُ فيما تقدّمَ ،

---

(١) فى ٤٣٩ : بين السطور (أن يوجد) وكذا فى التيمورية .

ألا ترى أن معناه لم أظفر بنفس ماظننته لأنك زدت عليه فكأن ظني لم يصدق لأنه لو صدق لكان وقع على ماظننته بعينه من غير زيادة عليه، ولم أخب لأنك قد أعطيتني، ومن أعطى فما خاب، وهذا صحيح واضح.

ومن المتناقض على طريق المضاف قول عبد الرحمن بن عبد الله القس:

وانى اذا ما الموت حل بنفسها   يزالُ بنفسى قبل ذاك فأقبرُ

لأنه وضع هذا القول وضع الشرط، وجعل جوابه يزالُ بنفسى. ثم قال: قبل ذاك، فكأنهُ قال اذ نفسى تزولُ بعد نفسها وقبلها، وهذا مثل قول القائل: اذا دخل زيد الدار دخل عمرو قبله، وذلك متناقض.

وقد ذهب أبو القاسم الآمدى الى مناقضة أبى تمام فى قوله:

الرزق لاتكمد عليه فإنه   يأتى ولم تبعث اليه رسُولاَ

وقوله بعده فى صفة الناقة:

لله درك أى معبر قفرة   لا يوحشُ ابن البيضة ألا جفيلا
بنتُ القفار متى تخدبك[1] لاتدع   فى الصدر منك على الفلاة غليلا

قال: لأنهُ صرح فى البيت الأول بذكر القعود عن طلب الرزق وأتبعهُ فى البيت الثانى بلا فصل بذكر الناقة وصفتها والرحيل عليها، فكان ذلك مناقضة ظاهرة.

ومن الصحة أن لا يضع[2] الجائز موضع الممتنع فإنه يجوزُ أنْ يضع الممتنع موضع الجائز إذ كان فى ذلك ضرب من الغلو والمبالغة، ولا يحسن

(١) فى ٤٤٢: تجدبك وفى ٤٣٩: تخب. (٢) فى ٤٤٢: يوضع مكان يضع فى جميع الفصل.

أن يوضع الجائزُ موضع الممتنع لأنه لاعِلَّةَ لجواز ذلك ، وهُو ضد ما يحمد من الغُلو والمبالغة في الشعر . وَمِنْ أمثلة هذا قول الشاعر :

وإن صورةٌ راقتك فاخبر فرُبَّما أَمَرَّ مَذاقُ العُودِ والعُودُ أخضَرُ

فبنى الكلامَ على أن العودَ فى الأكثر يكونُ حُلْوًا، بقوله : فرُبَّما وليسَ الأمرُ كذلك بل العُودُ الأخضرُ فى الأكثر مُرٌّ وكأنَّ هذا الشاعرَ وضع [1] الأكثر موضعَ الأقل ، وذلك غَلَطٌ فى المعنى . ومنه ما أنكره أبو القاسم الآمدىُّ على أبى تَمَّامٍ فى قوله يمدحُ الواثقَ بالله .

جَعَلَ الخلافة فيه ربٌّ قولهُ سُبحانه للشىء كُن فيكون

قال : لأن مثل هذا إنما يُقالُ فى الأمر العجب الذى لم يكن يُقدّر ولا يتوقع ولا يُظنُّ إن مثله يكون ، فيُقال إذا وقع ذلك [قُدرة قادر واحد] وفعل مَنْ لا يُعجزهُ أمر، وتلك واحد [2] ، وَمَن يقولُ للشىء كن فيكون ، فأما الأمور التى لا يتعجبُ منها ولا تُستغربُ ، والعادات جارية بها وبما أشبهُها فلاَ يقالُ فيها مثل هذا ، وإنما يُسبح الله تبارك وتعالى وتذكر قُدرته على تكوين الأشياء ، لو جاؤا بأبى العبر أو بجحا [3] لجعلوهُ خليفة . فأما الواثق فما وجه تَسبيح أبى تمام فى أن أفضت الخلافة إليه ، وأبوه المعتصم ، وجدُّهُ الرّشيد، وَجدُّ أبيه المهدى ، وجدّ جدّه المنصور ، وأخو جدّ جدّه السفاح ، وَعَمَّاه خليفتان الأمينُ والمأمون ، وعم أبيه الهادى ، فذلك ثمانية خلفاء هو تاسعهم . وهذا الذى ذكره أبو القاسم صحيح واضح .

(١) فى ٤٣٩ : وضع الأدنى موضع الأعلى . (٢) وتلك واحد زيادة فى ٤٣٩

(٣) هذه فائدة فى التاريخ فان جحى المظنون انه كان بعد المائة السادسة .

ومن الصحّة : صحّة التّشبيه ، وهو أن يقال أَحَدالشّيئين مثل الآخر في بعض المعاني والصفات ،ولن يجوز أَن يكون أحد الشيئين مثل الآخر من جميع الوجوه حتى لا يعقل بينهما تغاير البتّة ، لأن هذا لو جاز لكان أحد الشيئين هو الآخر بعينه ، وذلك محال . وإنما الأحسن في التّشبيه أَن يكون أحد الشّيئين يُشبه الآخر في أكثر صفاته ومعانيه ، وبالضّدّ حتّى يكون رديء التّشبيه ماقلّ شبهه بالمُشبّه به ؛ وقد يكونُ التشبيه بحروفه كالكاف وكأن وما يجرى مجراها،وقد يكون بغير حرف على ظاهر المعنى، ويُستحسن ذلك لما فيه من الايجاز . والأصلُ في حُسن التّشبيه : أن يُمثل الغائبُ الخفيُّ الذى لا يُعتادُ بالظّاهر المحسوس المعتاد فيكون حُسنُ هذا لأجل إيضاح المعنى وبيان المراد ،أو يمثّل الشيء بما هو أعظم وأحسن وأبلغ منه فيكونُ حُسن ذلك لأجل الغُلوّ والمُبالغة .

وممّا ورد في القُرآن من ذلك قوله تعالى : (والذين كفروا أعمالهُم كسرابٍ بقيعةٍ يحسبهُ الظمآنُ ماء حتّى إذا جاءه لم يجدْهُ شيئاً) . وقوله تعالى : (مَثَلُ الذين كَفرُوا بربّهم أعمالُهم كرَمادٍ اشتدّت به الرّيحُ في يوم عَاصِفٍ لا يقدرون ممّا كَسَبُوا على شيء) . وقوله تعالى : (إنّما مثلُ الحياة الدُّنيا كماء أنزلناهُ من السّماء فاختلطَ به نَباتُ الأرض ممّا يأكلُ النّاسُ والأنعامُ حتى إذا أخذت الأرض زُخرُفها وازّينتْ وظنّ أهلُها أنهُم قادرون عليها أتاها أمرُنا ليلا أو نهاراً فجَعلناها حَصيداً كأن لمْ تغْنَ بالأمس) وقوله تعالى : (فاذا انشقّت السّماء فكانت وَرْدَةً كالدّهان) . وقوله جل وعز :(مَثَلُ الذين حُمّلوا التّوراة ثم لمْ يحملوها كمثل الحِمَار يحملُ أسفاراً).

وقوله تبارك وتعالى: (مثلُ الذين اتخذوا من دون الله أوْلياءَ كمَثَلِ العنكبُوت اتَّخذت بَيْتاً وإنَّ أوْهَنَ البُيوت لبَيْتُ العنكبوت لَوْ كانُوا يَعلَمُونَ).

وقوله جل وعز: (وله الجوارِ المنشئات فى البحر كالأعلام).

وهذه التشبيهات كلها على ما بيَّنَّاه من تشبيه الخفىّ بالظَّاهر المحسوس، والَّذى لا يعتاد بالمعتاد، لما فى ذلك من البيان، إلاَّ قوله تبارك وتعالى: (وَلَهُ الجوار المُنشِئَاتُ فى البحر كالأعلام). فانَّهُ شَبَّهَ الشّىء بما هُوَ أعظم منه على وجه المُبالغة.

ومن التَّشبيه فى الشِّعر، قول النَّابغة الذِّبيانىّ:

فإنَّك كاللّيل الَّذى هُوَ مدركى وإنْ خلتُ أن المُتنأى عنك واسع

وهذا التشبيه يجمع المقصودين من الظُّهور والمُبالغة، أمَّا الظُّهورُ فلأن علم النَّاس بأنَّ اللَّيلَ لا بُدَّ من إدراكه لهُ أظهرُ من علمهم بأنَّ النُّعمن لا بُدَّ من إدراكه لهُ، وأمَّا المُبالغة فانَّ تشبيهه باللَّيل الذى لا يَصُد دونه حائلٌ أعظم وَأفخم وأبلغ فى المدح. وَمِنَ التَّشبيه أيضاً، قول يزيد بن عوف العُليمي يذكر صوت جرع رجُل قَراه اللبَن:

فَمَبَّ دِخالاً جرعه مُتواترٌ كوقع السَّحاب بالطِّراف المُمدَّدِ

وهذا تشبيهٌ جيِّدٌ لأنَّه شَبَّهَ صوت اللَّبن على عَصب المَرِئ من حلق الانسان بصوت المطر على الخباء المصنوع من الأدِم، وذلك من أصحِّ التشبيه لأن المرئ مِنْ جنس الأدم، واللَّبن من جنس الماء، فصوتاهما متشابهان[1] لأنَّ السَّبَبَ فى اختلاف الأصوات تخالفُ الأجسامَ التى

(١) فى ٤٣٩ والتيمورية مشتبهان.

تحدث فيها ، والغرض فى هذا التشبيه المبالغة . ومِنَ التشبيه المختار ، قَولُ امرىء القيس :

كأنّ قلوبَ الطير رطْباً ويابساً لدى وكرها العناب والحشف البالى

وهذا من التَّشبيه المقصود به ايضاح الشيء لأن مشاهدة العناب والحشف البالى أكثر من مشاهده قلوب الطير رطبة ويابسة . وروى عن بشار بن برد إنه قال : مازلت منذ سمعت بيت امرىء القيس هذا اطلب أن يقع لى تشبيهان فى بيت واحد حتى قلت :

كأنّ مُثار النّقع فوق رُءوسهم وأسيافنَا لَيل تَهاوَى كواكبه

فشبهت النقع بالليل ، والسيوف بالكواكب ، وهذا تشبيه للمبالغة والتفخم . وَمِنَ التّشبيه المختار ، قولُ عدىّ بن الرِّقاعِ العاملى :

وكأنها بين النّساء أعارها عينيه أَحْوَرُ من جآذر جاسم

وَسنان أقصده النُّعاس فرنّقت فى عينه سِنَة وليس بنائم

وقوله أيضاً :

تزْجى أغَن كأن إبرَةَ رَوْقِهِ قَلَم أصابَ من الدواة مدادها

وقول عنترة :

وخلا الذُّباب بها فليس ببارحٍ[1] غردًا كفعل الشّارب المترنم

هزجاً يحكُّ ذراعَهُ بذراعه قدْح المكبّ على الزنادِ الاجذم

وقول الحسين بن مطير الأسدى :

فتى عيش فى معروفه بعد موته كما كان بعدَ السَّيل مجراه مَرتَعا

---

(١) فى التيمورية : فترى الذباب بها يغنى وحده . البيت

وقول الطِّرِمّاحِ :

يبدو وتضمرهُ البلادُ كأنهُ ... سَيفٌ على شَرَفٍ يُسَلُّ ويغمدُ

وقولُ أبي الحسن التّهامي :

والصُّبح قد غَمَرَ النُّجُومَ كأنهُ ... سَيْل طغى فطفا على النُّوّارِ

وقولُ أبي العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان :

والخِل كالماء يُبْدى لى ضمائرَهُ ... مَعَ الصَّفاء ويخفيها مَعَ الكدر

وقوله :

وسُهيل كوجنة الحبّ فى اللّون وقلب المحبّ فى الخفقَان

يُسرِعُ اللمح فى احمرارٍ كما تسرع فى اللحظ مُقلةُ الغضبان

وقوله :

يُرَاقِبُ اظلافَ الوحوش تَوَاصلا ... كاصداف بحر حَوْلَ أزرقَ مُترع

وهذه تشبيهات صحاح وأمثالها كثيرة ، وقد والى أبو القاسم محمد ابن هانيء الأندلسى التَّشبيه بكأن فى أبيات كثيرة ، فقالَ :

كأنّ رقيبَ النّجْمِ أجدلُ مَرقبٍ ... يُقلبُ تَحْتَ الليل فى ريشه طرْفا

كأن بنى نعش وَنَعشاً مطافِل ... بوجرة قد أضللن فى مَهمهٍ خِشفْا

كأن سُهيلا فى مَطالع افقــه ... مفارقُ إلفٍ لم يجدْ بعدهُ إلفا

كأن سُهاها عاشق بين عُوّد ... فآونَة يبــدو وآونة يخفا

كأن مُعلَّى قطبها فَارِس له ... لوآنَ مركوزان قد كره الزَحْفَا

كأنّ قدامى النَسر والنَسر واقع ... قصصن فلم تَسمُ الخوافى به ضعفا

كأنّ أخاهُ حين دَوّمَ طائراً ... أتى دون نصف البدر فاختطف النِّصْفَا

كأنَّ الهزيعَ الأبنوسي آونا ... سَرَى بالنسيج الخسْرُوانيْ ملتفا
كأنَّ ظلامَ الليلِ إذا مال ميلة ... صريع مدام بات يَشرَبها صِرْفا
كأنَّ عمودَ الصُّبح خاقان معشر ... منَ الترك نادى بالنجاشي فاستخفا
كأنَّ لوَاء الشَّمس غرَّة جَعْفَر ... رأى القِرن فازدادت طلاقته ضعفا

فأَما التّشبيه بغير حرف التشبيه ، فكقول امريء القيس :

سموت إليها بعد ما نام أهلها ... سموّحَبابِ الماءِ حالا على حال

وقول النابغة :

نظرتْ إليك بحاجة لم تقضها ... نظر المريض إلى وجوه العوَّد

وقوله أيضا :

فإنك شمس والملوك كواكب ... إذا طلعت لم يَبد منهن كوكب

وقول أبي عبادة :

يهوى كما تهوى العُقاب وقد رأتْ ... صيداًوتنتَصب انتصابَ الأجدل

وقول أبي نصر بن نباتة ، وقد يذكر في التمثيل :

خَلقنا بأطراف القنا لظهورهم ... عيونًا لها وقع السُّيوفِ حَوَاجِب

وقول أخت ذي الكلب :

تمشى النسور إليه وهى لاهية ... مَشى العذارى عليهن الجلابيبُ

وقول ديك الجن :

سَفرن بدوراً وانْتَقبْنَ أَهِلّة ... وَمِسْنَ غصونًاوالْتَفتْنَ جآذرا

وقول [الوأواء] الدمشقي :

فاسبلت لؤلؤامن نرجس وَسَقَتْ ... وَرْدًا وَعَضَّتْ عَلَى العُناب بِالبَرَدِ

وقول أبى اسحاق الصابى ، يصف الطير التى تصاد بالبندق : — محمولة على حكم الكفار ، إذ يقتلون ومصيرهم الى النار .

ومما يحتاجُ اليه التشبيه : أن يكون الأمرُ المُشبّهُ به واقعاً مشاهداً معروفاً غير مُستنكرٍ ، ليوافق ذلك المقصود بالتشبيه والتمثيل من الإيضاح والبَيان ، ولهذا عَابَ نُصيب على الكُميت قوله :

كأنّ الغُطامِطَ من غَليها أراجيزُ أسلم تهجو غِفَارَا

وقال له : أخطأت ، ماهجت أسلم غفارا قط ، وأراد نصيبٌ من الكميت أن يكونَ شبّه بشيء واقعٍ معروفٍ ، وَهذا كما يقال : كأنّ مناقضة فلان وفلان ، مناقضة جرير والفرزدق . فيكون هذا الكلام صحيحاً . ولو قيل : كأن مناقضتَهما مناقضة الأحوص وعمر بن أبى ربيعة ، لم يكن ذلك التشبيهُ صَحيحاً . إذ كان المشبه به لم يقع ، وعلى هذا أكره قول علقمة ابن عَبَدة :

كأن إبريقهم ظبى على شرف مقدّم بسَبَا الكتان ملثوم

على أن يكون مقدم من صفة الظبى ؛ لأن الظبى لايكون مقدماً بسبا الكتان ملثوماً ، فكأن التشبيه وقع بما لايشاهد ولا يعرف ، وَإنْ كانَ المقدم راجعاً الى الإبريق فذلك صحيح ، وكذلك قول الحكم :

كانت بنو غالب لأمّتها كالغيثِ فى كل ساعةٍ يكف

فإن العادة لم تجر بأن الغيث يكف فى كل ساعة ، وان كان هذا البيت يحتمل من التأويل أن يكونَ مَعنَاه كان هؤلاء القوم كالغيث إلا أنه غَيث يكف كل ساعةٍ وان لم يدل لفظه على هذا المعنى دلالةً واضحةً ، وَمِنْ هذا الفن . قَول أيمَنَ :

فإنّا قد وجدنا أم بشرٍ   كأمّ الأسد مِذْكاراً وَلودَا

لأن أم الأسد ليْسَتْ كذلك .

وأما رديءُ التشبيه ، فكقول المرار :

وخال على خديك يبدو كأنه   سنا البدر فى دعجاء بادٍ دجونها

لأن الخدود بيض والمتعارف أن يكون الخال أسود ، فتشبيه الخدود بالليل والخال بضوء البدر تشبيه ناقض للعادة .

فان قيل : قد مَضَى فى كلامكم أن المشبه به يجب أَنْ يكونَ معروفاً واضحاً أبين من الشيء الذى يشبه ، فما تقولون فى قوله تعالى فى شجرة الزقوم : (إنها شجرة تخرجُ فى أصل الجحيم طلعها كأنه رؤوس الشياطين) ، ورؤوس الشياطين غير مشاهدة . قيلَ : إن الزقوم غير مشاهد وَرؤُس الشّياطين غير مشاهدة إلا أنه قد استقر فى نفوس الناس من قبح الشياطين ما صار بمنزلة المشاهَدِ ، كما استقر فى نفوسهم من حسن الحور العين ما صارَ بمنزلة المشاهد ، حتى أنهم اذا شبهوا وجهاً بوجه الحور كان تشبيها صَحيحاً ، وإن كانت الحور لَمْ تشاهد ولم يستقر فى نفوسهم قبح طَلع الزقوم كما استقر فى نفوسهم قبح رؤوس الشياطين فكأن المشبّه به أوْضح ، وفى رؤوس الشياطين أيضاً منَ المبالغة فى القبح ما ليس فى طَلع الزقوم . وقد قيل فى بعض التفاسير : إن الشياطين هُنا الحيَّاتُ . وعلى هذا القول يَسقط السُّؤالُ لأنَّ الحيّات مُشاهدة .

ومن ظريف التشبيه قولُ ابن هرْمة :

وإنى وتركى نَدَى الأكرمـ ـين وقدحى بكفى زناداً شحاحا
كتاركة بيضهـا بالعرا ء وملبسة بيض أخرى جناحا

وقول الفرزدق:

وإنك إذ تهجو تميما وترتشى سرابيل قيسٍ أو سُحوقَ العمائم
كمُهريقِ ماءٍ بالفلاةِ وغرَّهُ سَرابٌ أذاعتهُ رِياحُ السَّمائم

فإن بيت ابن هَرمة الثانى يليق ببيت الفرزدق الأول، وبيت الفرزدق الثانى يليق ببيت ابن هرمة الأول، حتى لو أنَّ ابن هرمة قال:

وإنى وتركى ندى الأكرمـ ـين وقدحى بكفّي زناداً شحاحاً
كمُهريقِ ماءٍ بالفلاةِ وغرهُ سرابٌ أذاعته رياحُ السَّمائم

والفرزدق قال:

وإنك إذ تهجو تميما وترتشى سَرابيل قَيْس أو سُحوق العمائم
كتاركة بيضهـا بالعرا ء ومُلبسةٍ بيض أخرى جَناحا

لكان كلّ واحد منهُما قد شبَّه تشبيهاً واضحاً صحيحاً، فأما والشعرُ على ماهُو عليه فإن التَّشبيه بعيد.

ومن الصحة: صِحةُ الأوصاف فى الأغراض، وهُو أن يُمدح الانسانُ بما يليق به ولا ينفر عنه، فيمدح الخليفة بتأييد الدين وتقوية أمره، ومحبة الناس وطاعتهم، والتُّقى والورع، والرحمة والرأفة، وإقامة العدل وشرف الحسب، وحُسن السِّياسة والتدبير والاضطلاع بالأمور، والحِلْم والعفو، والعلم وحفظ الشرع، والجمال والبهاء، والهيبة والشجاعة، وكرم الأخلاق ولينها، وما يجرى هذا المجرى. ويُمدح الوزير والكاتب بالعقل والحلم، وسداد

الرأى وحُسن التدبير ، والبلاغة ، وتثمير الأموال ، والعدل والكرم ، وما يلحق بهذا . ويُمدح الأميرُ وقائدُ الجيش بالشجاعة والمعرفة بالحرب ، وحُسن النقيبة والظفر ، والصبر وسَداد التَّدبير ، وما أشبه ذلك ؛ وعلى هذا السبيل يجرى الأمر فى النّسيب ، فيُذكر فيه صدقُ الهوى والمحبة وَشِدَّة الوجد والصبابة ، وكتمان الأسرار ومخالفة العُذال ؛ وما يتفرع عَن ذلك ويلحقُ به . وكذلك فى كل غَرض من الأغراض الشعرية ، من هجاء ونخر وعتاب ووصف وغير ذلك ؛ حتى يكون كل شىء موضوعا فى المكان الذى يليق به .

فأما النثر فيجرى على هذا المنهاج ، ويُحتاجُ فيه إلى معرفة المواضعات فى الخطاب والاصطلاحات فإن للكتب السُّلطانية من الطريقة مالا يُستعمل فى الإخوانيات وللتّوقيعات من الأساليب مالا يحسُن فى التّقاليد ، وهذا البابِ أعنى المواضعة والاصطلاح فى الخطاب ؛ يتغير بحسب تغيُّر الأزمنة والدُّول . فإن العادة القديمة قد هجرتْ ورُفضتْ واستجدَّ الناسُ عادةً بعد عادةٍ ، حتى أنّ الذى يُستعمل اليومَ فى الكتب غيرُ ما كان يُستعمل فى أيام أبى اسحاق الصابى مع قُرب زَمانِه مِنَّا ، وَإذا كان الأمرُ على هذا جارياً فليس يَصحّ لنا أن نَضعَ رُسوماً نوجبُ اقتفاءها ، لأنا نحن فى هذا الزّمان قد غيرنا الرسمِ المُتقدم لمن قبلنا ، وكذلك ربما جرى الأمرُ فيما بعدنا ؛ لكن أصولَ الأغراض فى الأوصاف والمعانى مما لا تتبدل ولا تتغير فليكن الائتمام [1] بها واقعاً ، والاجتهاد فى جريها على قانون

(١) فى ٤٤٢ : فليكن الاهتمام .

السداد والصواب حاصلا ، فقد عِيبَ أبو عبادة فى مديحه الخليفة بقوله :

لا العذلُ يردعه ولا الـ ـتعنيفُ عن كرمٍ يصدُّه

وقيل : مَن هُو الذى يجسرُ على عذل الخليفة وتعنيفه ، وليس هذا المدحُ مما يصلُح للملوك والأمراء فضلا عن الأئمة والخلفاء . وَعيبَ أبو ذُؤَيْب الهُذلىُّ فى قوله يصفُ الفرس :

قَصُر الصبوحَ لها فشرَّج لحمها بالنى فهى تَثوخ (١) فيها الإصبعُ

وقيل : وَصف لحمهَا باللينِ وإنما يُحمدُ صلابة لحم الفرَسِ . وعيبَ قول أبى عُبادة :

ذَنبٌ كما سُحِبَ الرِّدَاءِ يَذُبُّ عَن عُرفٍ وَعُرفٌ كالقِناعِ المسبَلِ

وقولُ امرىء القيس قبله :

لها ذَنَبٌ مثلَ ذيل العرُو س تَسدُّ به فَرْجها من دُبر

وقيل:المحمود من ذنب الفرس أن يكون طويلا ولاَ ينال الأرضَ ، كما قال امرؤ القيس :

كميتٌ إذا استدبرتَه سَدَّ فَرجه بضافٍ فويقَ الأرضِ ليسَ بأعزل (٢)

وعِيب جميل فى قوله :

رَمَى الله فى عينىْ بثينة بالقذى وفى الغرّ من أنيابها بالقوادِح

وقيل : ليسَ هذا كلام صادق المحبة ، بل هذا دعاء مبغض قد تجَاوَزَ قدرَ

---

(١) بهامش ٤٣٩ : تشرج اللحم إذا خالطه الشحم . (ابن دريد فى الجمهرة) وتثوخ بالثاء المعجمة بثلاث بمعنى ثاخت أى غابت (عن الفارابى فى ميزان الأدب)

(٢) بهامش ٤٣٩ : لعله بأطول .

السَّلوة ، وَعيبَ عَبد الرحمن القسُّ في قوله :

سَلام ليتَ لسَانًا تنطقينَ به قَبل الذى نالنى من صوته قطعا

وقيل : هذا غاية الغلَطِ والجفاءِ والمخالفة لعادة أهل الهوى، وسمع أبو السائب المخزومى قول اسحاق الأعرج :

فلمّـا بدالى مارابَنى نَزعتُ نُزوعَ الأبىِّ الكَريم

فقالَ: قبّحَهُ الله والله ما أحبها ساعةً قطُّ ، وعيبَ على جرير قوله فى بشر ابن مَروان

قد كان حَقَّك[1] أنْ تقولَ لبارق يا آلَ بارقَ فيمَ سُبَّ جَريرُ

وقال بِشرٌ : أما وجد ابن اللَّخناءِ رسولا غيرى . وعِيبَ على أبى نواس قوله فى الفضل بن يحيى :

سأشكو إلى الفضل بن يحيى بن خالدٍ هَواها[2] لعلّ الفضل يجمعُ بَيننا

وقال له الفضل : مازاد على أن جعلنى قواداً ، وعِيب عَلَى الأخطل قوله يهجو سُويد بن منجُوفٍ :

وَماجذعُ سَوْءٍخَرّبَ السُّوسُ وسْطَهُ لِمَا حمّلتـهُ وائلٌ بمُطيق

وقال سُويدٌ له : أردت هجائى فمدحتنى ، جعلت وائلا كُلّها حمّلتنى أمرها وما طمعتُ فى بنى تغلب فضلا عن بَـكرٍ وزدتنى بنى تغلب ، وعِيبَ عليه أيضاً قوله يمدَحُ سِمَا كا الأسدىَّ وهو من قوم يُلقّبون القُيون — :

قد كُنتُ أحسبُه قيْنًا وأنبأُه فاليومَ طيّرَ عن أثوابه الشّرر

---

(١) فى ٤٣٩ : قد كان حدك أن تقول لبارق . البيت . (٢) وفيها : هواك

وقال سماك : يا أخطلُ أردت مدحى فهجوتنى ، كان النّاسُ يقولون قولا فحققّته ، وعيبَ عليه أيضاً قوله :

وقد جعل الله الخلافة فيكُم لأزهرَ لاعارى الخِوان ولا جَدب

و [قيل] : ليْسَ يليقُ هذا بمدح الخلفاء ، إنما يصلح للطبقة السفلى من الناس . وعِيب على كُثيِّر قوله :

أُريدُ لأنسى ذكرها فكأنما تَمثَّلُ لى ليْلَى بكلِّ سَبِيل

وقيل : لِمَ أرادَ أن ينسى ذكرَهَا حتَّى تتمثل له . وعيبَ عليه قوله أيضاً :

فمارَوضةٌ بالجون[1] طيبَةُ الثرى يمُج النّدى جَثْجَاثُها وعرارُها

بأطيب من أردان عزة موهناً وقد أوقدت بالمندل الرطب نارها

وقيل : لو أن زنجيَّة بُخرتْ بمندل رطب لكانتْ أردانها طيبة ، وعِيب على ذى الرمةِ قوله فى الناقة :

تُصغِى إذا شدَّها بالكور جانحةً حتى إذا ما استوَى فى غرزها تَثِبُ

وقيل : إذا كانت كما وصفَ رمت الراكب قبل أن يستوي على ظهرها .

وعيب على الأحوص قوله :

يقرّ بعينى مايقرُّ بعينها وأفضلُ شىء مابه العين قرّتِ

وقيل [له] : إنه يقرُ بعينها أن تُنكح ، افيقرُّ ذلك بعينك ؟ وعيب عليه أيضاً قوله :

فان تَصلى أصلك وإن تبينى بهجر بعد وصلك لا أبالى

(١) فى ٤٤٢ : بالحزن وكذا فى التيمورية

وقيل له : لو كنت فحلاً لباليْتَ . وعيبَ على الفرزدق قوله :

بأى رشآء ياجريرُ وماتح   تدلَّيْتَ فى حَوْمات تلك القماقم

وقيل : جَعل جريراً أعْلى من الفرزدق وقومه حين قال : إنه تدلى عليهم ، وعيب على جرير[1] قوله :

وأوثق عند المردفات عشية   لحاقاً إذا ماجرد السيف لامع

وقيل: جعلهن قد سبقن[2] بالغداة ولحقن بالعشى . وعيبَ عليه أيضاً قوله :

طرقتك صائدَة القلوب وليس ذا   وقت الزيارة فارجعى بسلام

تُجرى السواك على أغر كأنه   برَدٌ تحدر من متونِ غَمام

وقيل : أىّ وقت لاتصلح فيه زيارةُ الحبيب ، ولمّا طرَدَها لم وصفها ؟

وعيبَ على زهيرٍ قوله فى الضفادع :

يخرجن من شربات ٍ ماؤُها طَحِلٌ   على الجُذوع يخفن الغمّ والغرَقا

وقيل : الضفادع لاتخرج من المآء خوف الغم والغرق . وعيبَ على أبى العتَاهية قوله :

إنى أعوذُ مِنَ التى شغَفت   منى الفؤاد بآيةِ الكرسى

وقيل : إنما يُسْتعاذُ بآية الكرسى من الشياطين . وعِيبَ على [أبى الطيب] المتنبى قوله :

لو استطعتُ ركبتُ الناس كلهم   إلى سعيدِ بن عبد الله بُعْرانا

---

(١) فى ٤٣٩ : وعيب عليه (فيكون نسبه إلى الفرزدق) وفيها : عند المرهفات .

(٢) فى ٤٤٢ : سبين بدل سبقن .

وقيل : من جملةِ النَّاس أمَّه ، فكان ينبغى أن يَركبها . وعيبَ عليه أيضاً قوله :

ليتَ انَّا إذا إرتحلت لكَ الخيـ ـلُ وانَّا إذا نزلتَ الخيامُ

وقيل : الخيامُ تعلو على الممدوح . وعيب على امرىء القيس قوله :

وأركبُ فى الروع خيفانة كسا وجهَها سَعفٌ مُنتشرْ

وقيل : كثرة شَعر الناصية مَذمومٌ فى الفَرس ، وهُو الغمم . وعيب عليه أيضاً قوله :

أغرَّكِ منى أنّ حبكِ قاتلى وإنكِ مهما تأمُرى القلب يفعل

وقيل : إذا كان هذا لايُغرّ فماذا الذى يغرُّ ؟ . وعيبَ على أبى نواس قوله فى الأسد :

كأنما عينُه إذا نظرتْ نادرةَ الجَفن عين مخنْوق

وقيل : الأسد لايوصف بجحوظ العين ، إنما يوصف بغؤورِهَا . وعيب على عبد الله بن السِّمط قوله :

أضحى امام الهدى المأمون مشتغِلاً بالدين والنَّاس بالدُّنيا مَشاغيل

وقيل : مازاد على أن جعله عَجوزاً في محرابها ، وإذا كان مشتغلا عن الدنيا فمن القائم بها وهو الخليفة .[1] وعيب على كعب بن زهير قوله :

ضخمٌ مقلّدها فَعمٌ مقيـدها فى خلقها عن بنات الفحل تفْضيل

وقيل : إنما توصف النجائب بدقة المذبح . وعيب على المسيب قوله :

وقد أتناسى الهمَّ عند احتضاره بناجٍ عليه الصيْعرية مكدم

---

(١) فى غير هذا الكتاب : أن هذا الجواب من كلام المأمون .

وقالوا: الصيعرية سمة للنوق لا للفحول، وسمعه طرفة بن العبد وهو صبي. فقال: استنوق الجمل. وعيب على المرقش الأصغر قوله:

صحا قلبه عنها سوى أن ذكرة إذا خطرت دارت به الأرض قائما

وقيل: هذا من المتناقض لأن من يكون إذا ذكرت دارت به الأرض [قائما] ليس بصاح. وعيب على عدى بن زيد قوله في صفة الخمر:

والمشرف الهندى يسقى به أخضر مضموما بماء الخريص (١)

وقيل: وصف الخمر بالخضرة وما وصفها أحد بذلك. وعيب على الفرزدق قوله:

أبنى غدانة إننى حررتكم فوهبتكم لعطية بن جمال

لولا عطية لاجتدعت أنوفكم من بين الأم لحية وسبال

وقيل: كيف يهبهم له وهو يهجوهم بهذا الهجاء. وقال عطية حين بلغه هذا الشعر، ما أسرع ما ارتجع أخي في هبته. وعيب على أبي تمام قوله:

رقيق حواشي الحلم لو ان حلمه بكفيك ما ماريت في انه برد

وقيل: وصف الحلم بالرقة وانما يوصف بالعظم والثقل والرزانة. وعيب عليه أيضاً قوله:

الود للقربى ولكن عرفه للأبعد الأوطان دون الأقرب

وقيل: لم منع ذوى القربى من عرفه وجعله في الأبعدين دونهم، وهلا كان عطاؤه عاما للقريب والبعيد. وعيب عليه أيضا قوله:

لو كان في عاجل من آجل بدل لكان في وعده من رفده بدل

وقيل: ولم لا يكون في العاجل من الآجل بدل. والناس كلهم على اختيار

---

(١) بهامش ٤٣٩: الخريص الماء المستنقع عن ابن دريد وأصل البيت في ٤٤٢: أخضر مطموثا بماء الخريص.

العاجل وإيثاره . وعيب عليه أيضاً قوله :

يَقِظٌ وهو أكثر الناس اغـ ـضاء على نائل له مَسروقِ

وقيل : هذا هجوٌ لأنهُ جعلَ نائله يؤخذ منه على وجه السَّرقة . وعيب على الفرزدق قوله :

ومن يأمنُ الحجَّاج والطير تتّقى عقوبته إلا ضعيفُ العزائم

وقال له الحجَّاج : الطيرُ تتقى الثوب وتتقى الصبيّ ، وأمثالُ هذا أكثر من أن تحصى مما وقع فيه فسادُ الأغراض والصفات .

وقد كان أبو الفرج قدامة بن جعفر الكاتب يذهبُ إلى أنَّ المدح بالحسن والجمال، والذمّ بالقبح والدمامة ، ليس بمدح على الحقيقة ولا ذمٍّ على الصحة، ويخطّىء كلَّ مَن يمدح بهذا ويذمُّ بذاك، ويَستدِلُّ بانكار عبد الملك ابن مروان على عبد الله بن قيس الرقيات قوله فيه :

يأتلقُ التاج فوق مَفرقه على جبين كأنه الذَّهبُ

وقوله له : تقول فىَّ هذا وتقول لمصعب ؟ :

إنَّما مُصعبٌ شِهابٌ منَ اللـ ـه تجلّت عَن وَجهه الظُّلماءُ

وَقد أنكر هذا المذهبَ على أبى الفرج أبو القاسم الحسنُ بنُ بِشرٍ الآمِدىُّ . وقال: إنَّه خالفَ فيه مَذاهبَ الأُمم كلّها عَربيّها وأعجميّها ، لأنّ الوجهَ الجميلَ يَزيدُ فى الهيبة ويُتيمّن به ، ويَدُلُّ على الخصال المحمودة ، وهذا الّذى ذكرهُ أبو القاسم صحيحٌ . ولو لم يكُن فى ذلك إلاّ ما قَد جُبلت النُّفوسُ عليه مِنَ الميل إلى الوُجوه الحِسَان لكفى وأغنى ، فإن كان قدامة يَعتقد أنّ ذاك ليسَ بفضيلة لما كان الانسانُ قَد خُلق عليه ، فهذا حُكمُ جميع الفضائل

النّفسانيّة، فإنّ الكريمَ قد خُلِقَ كريمًا، والشُّجاعُ شُجاعًا، والعاقل عاقِلاً، وكما لا يقدرُ القبيحُ الوجه على أن يستبدل صورةً غير صورته، كذلك لا يقدر الجاهل على أن يستفيد عقلاً فوق عقله. ويلزم قُدامة أن لا يُجيز المدح بشرف النّفس النسب و [كرم] الأصل؛ لأنّ ذلكَ أيضًا يجرى مجرى الصور. ولا صنيع للممدوح فى شيء منهما والأمر فى هذا ظاهرٌ.

فأما إنكار عبد الملك بن مروان على ابن قيس الرُّقيّات مدحه له بالتّاج، فانّما أنكره لأن التّيجان [كانت] من زيّ [مُلوك] العجم ولم يكُن خُلفاء العرب يعرفونها. فقال له: تمدحنى كما تُمدح ملوك الأعاجم، وتمدح مُصعبًا كما تمدح الخلفاء. والأمر على ما قال عبد الملك لأنّ مدح الخليفة بأنّه شِهابٌ من الله تعالى أبلغ من مدحه باعتدال التّاج فوق مفرقه. وهذا كما أنكر على كثير قوله فيه:

على ابن أبى العاصى دِلَاصٌ حصينةٌ ... أجادَ المُسَدِّى نسجها فأذالها

وقال قولُ الأعشى:

كنت المُقدّم غير لابس جُنّةٍ ... بالسَّيف تضربُ مُعلمًا أبطالها

أحسن من قولك، فأراد عبد الملك فى الموضعين المُبالغة، ومَدحه بالأفضل والأحسن.

ومن الصحّة: صحةُ المقابلة فى المَعانى، وهو أن يضع مُؤلف الكلام مَعانيَ يُريد التّوفيقَ بين بعضها وبعض والمُخالفة، فيأتى فى المُوافق بما يوافق وفى المخالف بما يخالف على الصحة، والأصل فى هذه المُناسبة فإنّ لها تأثيرًا قويًّا فى الحسن، ومِنْ أمثلة ذلك فى النّظم قول الطرّماح:

أسرناهم وأنعمنا عليهم وأسقينا دماءهُم التُرابا
فاصبروا البأسِ عندحرب ولا ادّوا الحُسنِ يد ثوابا

وهذه مُقابلة صحيحة ، ومن ذلك أيضاً قولُ الآخر :

جَزى الله خيراً ذات بعلٍ تصدّقت على عَزبٍ حتَّى يكون له أهلُ
فإنا سنجزيها بمثل فعالها إذا ما تَزوّجنا وليس لها بَعلُ

وهذه أيضاً مقابلةُ صحيحةٌ . لأنه جعل فى مقابلة أن تكون المرأة ذاتَ بَعل وهو لا زوج له أن يكون هو ذا زوجٍ وهى لا بعل لها ، وقابل حاجته وهو عزبٌ بحاجتها وهى عزبةٌ . ومن أمثلة ذلك فى النثر قول أبى اسحاق الصابى: وأن يخلّد فى بطون الصحائف غلطنا وغلطُك، فى احساننا واساءتك، وحفظنا واضاعتك . وكتب بعضهم فى كتاب له : ولو أن الأقدار إذ رمت بك من المراتب إلى أعلاها، بلغتْ من أفعال السؤدد إلى ماوازاها، فوازنتَ بمساعيكَ مراقيكَ، وعادلتْ النعمة بك بالنعمة فيكَ ، ولكنكَ قابلت سمو الدَّرجة بدُنوّ الهمة، ورفيع الرتبة بوضيع الشيمة، فعاد علوك بالاتفاق ، إلى حال دُنُوّك بالاستحقاق، وصار جناحُك فى الانهاض، إلى مثل ما عليه قدرُك فى الانخفاض، ولا لومَ على القدر إذْ أذنب فيك وأناب ، وغَلطَ فعاد إلى الصواب . وهذا كلام معانيه متقابلة على الصحة . ومن ذلك قول هندٍ بنت النُّعمان: شكرتك يدٌ نالتها خصاصةٌ بعد نعمة، ولا ملكتكَ يد نالت ثروةً بعد فاقة .

فأما فسادُ المقابلة فكقول أبى عدىّ [القرشىّ] :

ياابن خير الأخيار من عبد شمس أنتَ زَينُ الدنا وغيثُ الجنود

فليس غيث الجنود مُقابلا لزين الدُّنيا ولا مُوافقاً .

ومن الصحة : صحة النَّسَق والنظم ، وهو أن يستمرّ فى المعنى الواحد واذا أراد أن يستأنف معنى آخر أحسن التخلّص اليه حتى يكون مُتعلقاً بالأول وغير منقطع عنهُ . ومن هذا الباب خروج الشعراء من النسيب إلى المدح فان المحدثين أجادوا التخلص حتى صار كلامهم فى النسيب متعلّقاً بكلامهم فى المدح لا ينقطع عنه ، فأما العرب المتقدمونَ فلم يكونوا يسلكون هذه الطريقة وانما كان أكثر خروجهم منَ النسيب إما منقطعا وإما مَبنيًّا على وصف الإبل التى ساروا إلى الممدوح عليها ، ومما يستحسن من خروج المحدثين قول أبى عبادة البحترى يصف الرَّوضَ :

شقائق يحملن الندى فكأنه دموع التصابى فى خدود الخرائدِ
كأن يدَ الفتح بن خاقان أرفلت تليها بتلك البارقات الرَّواعد

وقوله :

ولو أنى أعطيت فيهنَّ المنى لَسَقيتهنَّ بكف ابراهيما

وقول محمد بن وهَيْب :

ما زالَ يلثمنى مَرَاشِفَه ويعلُّنى الابريق والقدحُ
حتى استردَّ الَّليل خلعتَه وبَدَا خلالَ سَوَادِهِ وَضح
وبدا الصَّباح كأنَّ غرَّته وجه الخليفة حين يمتدح

وقال الفرزدق:

وركب كأنَّ الريح تطلب عندهم لهاتِرَةً من جذبها بالعصَائبِ
سَرَوْا يخبطون اللَّيْل وهى تَلفهُم إلى شُعَبِ الأكوار مِنْ كلّ جانِبِ

إذا آنسوا ناراً يقولون ليتها وقد خصرت أيديهم نارُ غالبِ

ومن الخروج إلى الذمّ، قولُ اسحاق بن ابراهيم :

فما ذرّ قرن الشمس حتى رأيتنا من العِيّ نحكى أحمد بن هشام

وقَولُ أبي عُبادة :

ما إن يعاف قذى ولو أوردته يوماً خلائق حمدويه الأحول

فأمّا الخروج المنقطعُ ، فكقول أبي عُبادة أيضاً :

تأبى رباه أن تجيب ولم تكن مستخبرٌ ليجيبَ حتى يفهما

الله جار ابن المدبّر كلّما ذكر المكارم ماأعفّ وأكرما

وقول أبي تمامٍ:

لو رأى الله أنّ في الشيب فضلا جاوَرته الأبرار في الخلد شيبا

كل يوم تبدى صروف الليالى خلقاً من أبى سعيدٍ غريبا

وأمثال هذا للمُتقدّمين كثير ، وأما إذا ابتدىء بالمديح أو بغيره من الأغراض فالأحسن أن يكون الابتداء دَالاً على المعنى المقصود ، كما ابتدأ أبو الطيّب المتنبّي قصيدته الّتي مَدحَ بها سيف الدولة واعتذر له عن ظفر الرّوم [بجيشه] وقتلهم وأسرهم جماعةً منهم فقَالَ :

غيرى بأكثر هذا النّاس ينخدع إن قاتلوا جبنوا وحَدّثوا شجعوا

فابتدأ بغرضه مِنْ أوّل القصيدة .

ومن الصحّة: صحّة التّفسير، وهو أن يذكر مؤلف الكلام معنًى يحتاج إلى تفسيره فيأتي [به] على الصحّة من غير زيادة ولا نقصٍ كقول الفرزدق:

لقد جئتَ قَوماً لو لجأت إليهم طريد دمٍ أو حاملا ثقل مغرم

لألفيت فيهم معطياً ومطاعِناً ... وراءك شَزْراً بالوشيج المقوم

وهذا تفسير للأول موافق.

فأمّا فَساد التّفسير فكقول بعضهم:

فيا أيها الحيران فى ظلَم الدُّجى ... ومن خافَ أن يلقاه بغى من العِدَى

تَعالَ إليه تَلقَ مِنْ نور وجهه ... ضِياء ومن كفّيه بحراً من النّدى

فان هذا الشاعر لما قدَّمَ فى البيت الأوَّل الظلم وبغى العدَى، كان الوجهَ فى التفسير أن يأتىَ فى البيت الثانى بما يليق به فأتى بالضياء بإزاء الظلم وذلك صوَاب، وكان يجب أن يأتىَ بازاء بغى العِدَى بالنصرة أو العصمة أو ما جرى مَجرى ذلك، فلما جعل مكانه ذكر الندَى كان التفسير فاسداً.

وأما كمال المعنى: وهو أن تستوفى الأحوال التى تتمُّ بها صحته وتكمل جودته، وذلك مثل قول نافعِ بن خليفة الغنوىِّ:

رجال إذا لم يقبل الحقُّ منهم ... ويعطَوْه لاذوا بالسُّيوفِ القواضب

فتمم المعنى بقوله: ويعطوه لأنه لو اقتصر على قوله اذا لم يقبل الحق منهم عاذوا بالسيوف، كان المعنى ناقصا. ومن أمثلة ذلك فى النثر قول بعضهم: خلَقت به أسباب الجلالة غير مستشعر فيها النخوةَ، وتَرامَت به أحوال الصَّرامة غيرَ مستعمل معَها السَّطوة. هذا مع دَماثة فى غير حصَر، ولين جانب من غير خوَر. فكمل المعنى في هذا الكلام لأنَّ من [كمال] الجلالة أن تزول عنها النخوة، وكمال الصَّرامة أن تَسْلمَ من السطوة، وتمام الدماثة أن تكون بغير حَصَر، ولين الجانب أن يكون من غير خوَر، ومن هذا

الجنس قول عمر بن الخطاب رضى الله عنه فى الوالى : يَجب أن يكونَ معه شِدَّة فى غير عنْف، ولين في غير ضعف .

وأما المبالغة فى المعنى والغلو : فان الناس مختلفون فى حمد الغلوّ وذَمِّه فمنهم من يَختاره ويقول أحسن الشعر أكذبه ويستدل بقول النابغة وقد سئل مَن أشعر الناس ؟ فقال : مَن استجيد كَذبه ، وأضحك رديئه . وهذا هو مَذهب اليونانيين فى شعرهم . ومنهم مَن يَكره الغلو والمبالغة التى تخرج إلى الإحالة ، ويختار ماقاربَ الحقيقةَ ودانى الصِّحَّة ، ويَعيب قَوْلَ أبى نواس :

وأخفتَ أهل الشركـ حتى إنه   لتخافك النطف التى لَمْ تخلق

لما فى ذلك من الغلوّ والإفراط الخارج [عن الحقيقة ، والذى أذهب إليه المذهب الأوَّل فى حمد المبالغة والغلو لأن الشعر مبنىٌّ على الجواز والتَّسمُّح] لكن أرى أن يستعملَ فى ذلك كادَ وما جرى فى معناها ليكون الكلام أقرب إلى حيز الصحة ، كما قال أبو عبادة :

أتاكَ الربيع الطلقُ يختال ضاحكا   من الحسن حتَّى كادَ أنْ يتكلما

وقال أبو الطيب :

يطمِّع الطيرَ فيهم طول أكلهم   حتى تكاد على أحيائهم تقع

فهذان البيتان قد تضمنا غلوًّا لكن لما جاءت فيهما كاد قربتهما إلى الصحة.

وأمَّا المبالغة بغير كاد ، فكقول أبى العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان:

ونَبالَة مِنْ بحْتَر لَوْ تَعمدوا   بليل أناسِى النواظِر لَم يخطوا

وقول النَمِر يَصِف السيف :

تَظلُّ تحفر عنه إن ضربت به   بعدَ الذراعين والساقين والهادى

وقول النّابغَة :

تَقدُّ السلّوقى المضاعَفَ نسجه   ويوقدن بالصُّفّاح نار الُحباحبِ

وقول ابن هانى الأندلسى :

أمُدِيرَها من حيثُ دارَ لشَدَّ ما   زاحمتَ تحت ركابه[1] جبريلا

وأمّا استعمالُ الغُلو الخارج إلى الإحالة فى النثر فقليلٌ، وأكثر ما يستعملُ فيه المبالغة التى تقاربُ الحقيقة، كقول بعضهم : لهم جود كرامٍ اتسعت أحوالها، وبأس ليوث تتبعها أشبالها، وهِمم ملوك انفسحت آمالها، وفخر صَمِيمٍ شَرُفَتْ أعمامُها وأخوالها. فبالغ لمّا جَعل لهم جود الكرام مع اتساع الحال، وبأس اللُّيوث مع اتباع الأشبالِ، وكذلك ما بعده من الكلام، ومِنَ المبالغة قولُ النابغة الذبيانى :

ولا عيب فيهم غير أن سُيوفهم   بهنّ فلول مِنْ قِرَاع الكتائب

وإنما كان هذا الاستثناء من المبالغة فى المدح لأنه [قد] دل [به] على أنه لو كان فيهم عَيب غيره لذكره، وأنه لم يقصد إلا وصفهم بما فيهم على الحقيقه. وَمنه أيضاً قولُ أبى هِفّان :

ولا عيب فينا غير أن سماحنا   أضرْ بنا والبأس من كل جانب

فأفنى الردى أعمارَنا غير ظالم   وأفنى الندى أموالنا غير عائب[2]

أبونا أب لو كان للناس كلهم   أباً واحداً أغناهم بالمناقب

ومنه قول النابغة الجعدى :

---

(١) فى ٤٣٩ : بين السطرين (لوانه). وكذا فى التيمورية (٢) فى ٤٣٩ : عاتب

فتى كملت أخلاقه (١) غير أنه جواد فما يبقى من المال باقِيا

وأما التحرُّز مما (١) يوجِب الطعن : فأن يأتى بكلام لو استمر عليه لكان فيه طعن ، فيأتى بما يتحرز به من ذلك الطعن كقول طرفة :

فسقَى دِيارك غير مُفسدِها صَوْب الربيع وديمة تهْمى

فلو لم يقل : غير مُفسدها لظن به أنَّه يريد توالى المطر عليها ، وفى ذلك فساد للديار ومحو لِرسومِها ، كما عابوا قول ذي الرُّمة :

ألا يا أسْلَمى يا دار مَىّ على البِلَى ولازال منْهلاً بجرعائك القطر

وقالوا : إذا لم يزل القطر منهلا عليها عفى آثارها ودرس معالمها ، فاحترز طرَفة بقوله : غير مفسدها من هذا الطعن ، على أن ذا الرُّمة قد احترز بقوله : ألا يا أسْلَمى يادار مى على البلى . ولأجل هذا الغرض قال الرضى رحمه الله فى وصف المطر المستسقى به القبر وذكر السحابة — :

تجرى وذاك الرمسُ غيرُ مُروَّع منها وذاك التُّربُ غير مُثارِ

واستُقبح قول أبى الطيب المتنبي فى مثلِهِ :

لِساحيه على الأجداث حَفشٌ كأيدي الخيل ابصَرت المخالي

ومن الاحتراز أيضاً قولُ عبدُ الله بن المعتزّ بالله فى صفة الخيل:

صببنا عليها ظالمين سياطنا فَطارت بها أيْدٍ سِرَاعٌ وَأرْجُلُ

فانه لو لم يقل: ظالمين لكان للمعترض عليه أن يقول : إنما ضربت هذه الخيل لبُطئها كما عابوا قول امرىء القيس :

---

(١) (١) فى ٤٣٩ : خيراته . وفيها والتيمورية : فيما

فللزّجر ألهوبٌ وللسّاق درّةٌ ... وللسوط منها وقعُ أخرجَ مُهذِبِ [1]

وقالوا : إذا أحوج إلى هذا كُلّه فليس بسريع ، فقال عبد الله : ظالمين تحرزاً من هذا الطعن ، ومن هذا أيضاً قول أبى عبادة :

أقمنا أكلُنا أكل استلابٍ ... هُنـاك وشربنا شُرب بِدار

وكأنه خافَ أن يقالُ هذا الذى فعلتم سُخف ، فقال :

ولم يك ذَاكَ سخفاً غير أنى ... رأيت الشَرب سخفهم وقار

وأمّا الأستدلال بالتمثيل : فان يزيد فى الكلام معنًى يَدُلُّ على صحته بذكر مثال له ، نحو قول أبى العلاء :

لو اختصرتم من الإحسان زرتكم ... والعذب يهجر للافراط فى الخصر

فدلّ على أن الزيادة فيما يطاب ربما كانت سبباً للامتناع منه ، بتمثيل ذلك بالماء الذى لايُشرب لفرط برده ، وإن كان البرد فيه مطلوبا محموداً ، ومنه أيضاً قول أبى تمّام :

أخرجتموه بكُرهٍ من سجيته ... والنّار قد تنتضى من ناضر السَّلَم

وقوله :

وإذا اراد الله نشر فضيلة ... طُويت أتاح لها لسان حسود

لولا اشتعال [2] النّار فيما جاورت ... ما كان يُعرف طيبُ عَرفِ العودِ

وقوله :

وكُنّا نرجّيه على السُّخط والرِّضا ... وأُنف الفتى [2] من وجهه وهو أجدع

---

(١) فى ٤٣٩ :

فللساق ألْهوبٌ وللسوط درة ... وللزجر منه وقع أهوج منعب

(٢) — (٢) فى ٤٤٢ : استعار . وفيها وأنف الفتى وأحسبه تصحيف .

وقول أبي عبادة :

ويحسن دَلُّها والموت فيه　　وقد يستحسن السَّيف الصَّقيل

وقوله :

مَواهب ماتكلفنا السّؤال لها　　إن الغمامَ قليب (١) ليس يحتفر

وأما قول أبي عبادة أيضاً :

ورجال جاروا خَلائقك الغـر　　وليست يلامق (٢) من دروع

فليس بتمثيل جيّدٍ ، لأنَّ السبقَ فى الجرى لايليق تمثيله بتفضيل الدُّروع على اليلامق ، وإنما كان يحسن ذلك لو قال : وَرِجَال جاروك فى كونهم عصمة [لى أوْ] جُنَّةَ دوني ، أوماجرى هذا المجرى . فيكون تمثيل ذلك بالدروع واليلامق موافِقاً ، فأمّا على الوجه الذى ذكره فانّ ذلك من رديء الاستدلال بالتمثيل :

ومن الاستدلال بالتمثيل على الوجه الصحيح ، قولُ النابغة الذّبيانى يُخاطبُ النُّعمان :

ولـكننى كنت امرأً لى جانبٌ　　من الأرض فيه مُستَرادٌ ومَذهبُ

مُلوكٌ وإخوان إذا ما لقيتُهم　　أُحكَّمُ فى أموالهم وأُقرَّبُ

كفعلك فى قوم أراك اصطنعتهم　　فلم ترهُم فى شكر ذلك أذنبُوا (٣)

فاستدل النابغة على انه لايستحقُ اللوم بمدحه آل جفنة وقد أحسنوا

---

(١) بهامش ٤٣٩ : القليب البئر قبل أن تبنى بالحجارة　(٢) وبهامشها أيضاً اليلمق القباء فارسى معرب وجمعه يلامق　(٣) فى ٤٤٢ : صنعتهم . . . فى مثل ذلك أذنبوا .

اليه بما مَثّله من القوم الذين أنعم النُّعمان عليهم ، فلما مدحوهُ لم يكونوا عنده مَلومين .

وأما الاستدلالُ بالتعليل ، فكقول أبي الحسن التِّهاميّ :

لو لم يكن ريقتُه خمرةً　　　لما تَثنّى عطفه وهو صاح

وقوله :

لو لم يكن اقحوانا ثغرُ مبسمها　　　ما كان يزداد طيباً ساعة السَّحر

وقول أبي عُبادة :

ولو لم تكن ساخطاً لم أكُن　　　أذمّ الزمان واشكو الخطوبا

وقول ابن هانئ الأندُلسي :

ولو لم تصافح رجلُها صفحة الثرى　　　لما كنت أدرى علّة للتيمّم

[وقول الله تعالى : (لو كان فيهما آلهة إلا الله لَفَسَدَتا) جارٍ هذا المجرى] ،

فهذا مبلغ ما نقوله في المعاني مما يستدلُّ به على غيره ، لأن حصرها مما لاسبيل إليه على ما بيّناه وقد قدَّمنا ذكره .

فصل في ذكر الأقوال الفاسدة في نقد الكلام

ذهب قوم من الرواة وأهل اللغة ، إلى تفضيل أشعار العرب المتقدمين على شعر كافة المحدثين ، ولم يُجيزوا أن يلحقوا أحداً ممن تأخر زمانه بتلك الطبقة وان كان عندهم محسناً ، واختلفوا في علّة ذلك . فزعمت طائفة من جهّالهم ، أن العلة فيه هي مجرّد التقدم في الزمان ، واستمرّوا في الترتيب فجعلوا الشعراء طبقات بحسب تواريخ أعصارهم . وقال قوم منهم : السبب

فى ذلك أن المتقدمين سبقوا إلى المعانى فى أكثر الألفاظ المؤلّفة وفتحوا طريق الشّعر وسلك الناسُ [فيه] بعدهُم، وجروا على آثارهم. فلهُم فضيلة السبق التى لا تُوازيها فضيلة ولا تُوازنها مرتبة، وإذا كان غيرهُم قد استفاد منهم وأخذ ألفاظهم وأكثر معانيهم فلن يكون فى الرتبة لأعقابهم، وإذا كان مُقصّراً عنهم فشعرُه دون أشعارهم. وقالت طائفة أخرى: إن العلّة فى تفضيل أشعار المُتقدمين على أشعار المحدثين أن هذه الأشعار المتقدمة كانت تقع من قائلها بالطّبع من غير تكلّف ولا تصنُّع والأشعار المحدثة تقع بتكلف وتعمُّلٍ، وما وقع بالطبع أفضل ممّا صدر عن التكلف. قالوا: ولهذه العلّة استدل بأشعار المتقدمين دون أشعار المحدثين، واحتاج هؤلاء كلّهم فى نقد الشعر إلى معرفة قائله قبل أن يظهر لهُم مَذهَبٌ فيه حتى رووا عن ابن الأعرابىّ أنه أنشد أرجوزة ابي تمّام التى أولها:

وَعاذل عَذلتُه فى عذله … فظنّ أنى جاهلٌ من جهلِهِ

على إنها لبعض العرب فاستحسنها وأمر بعض أصحابه أن يكتبها له، فلمّا فعل قال إنها لأبى تمّام. فقال: خرق خرق نخرقها. وعن الأصمعيّ أنّ اسحاق بن ابراهيم الموصلى أنشده:

هل إلى نظرة اليك سبيل … فيُروّى الصدى ويشفى الغليل
إنّ ماقل منك يكثر عندى … وكثير ممّن يحب القليل

فَقال له الأصمعىُّ: لمن تنشدنى؟ فقال لبعض الأعراب فقال هذا والله [هو] الديباج الخسر وانى. قال: فإنهما لليلتهما. قال: لا جَرم والله إنّ آثار الصّنعة والتّكلف بيّنٌ عَليهما. وَذهَب غير هؤلاء من أهل العلم بالشعر. فقال: إن

الطرقَ في نقد الشعر [1] ماقدمناه من نعوت الالفاظ والمعانى ، فأمّا قائله وتقدُّم زمانه أو تأخُّره فَلا تأثير له في ذلك، لأن القديمَ كان محدثاً والمحدث سيصير قديماً ، والتأليف على ماهو عليه لا يتغيَّر، وفي المحدثين مَن هو أشعر من جماعة من المتقدمين وفي المتقدمين مَنْ هو أشعر من جَمَاعَةٍ من المحدثين . وإلى هذا كان يذهب أبو عثمان الجاحظ ، وأبو العبّاس المبرد ، وأبو عبادة البحترى ، وأبو العلاء بن سليمان آنِفاً ، وهو الصّحيح الذى لا يعترض العاقل فيه شكٌ ولا شبهة وسنتكلم على ماتعلَّقَتْ به تلك الطّائفة من الشُّبه الفاسدة .

أمّا مَن ذهَبَ إلى تفضيل المتقدم بمجرّد تقدُّم زمانه فانه لم يذهب في ذلك إلى علةٍ غير مجرّد الدّعوى ، فلو قال له قائل: شعر المحدثين أفضلُ لتأخر زمانهم لم يكن بين القولين فرق. ثم يقالُ له: ماعندك في امرئ القيس أهو عنـدك في الطبقة الأُولى من الشعراء أم ليس في الطبقة الأولى ؟ فان قال هو في الطّبقة الأُولى . قيل له ولم وقد كان قبله جماعة من الشعراء معروفين أحدهم ابن خُذام الذى قيل إنه أولُ من بكى على الديار ، وذكره امرؤ القيس في شعره فقال :

عوجا على الطلل المحيل لعلنا نبكى الديار كما بكى ابن خِذام

واذا كان زمان امرىء القيس قد تأخرَ عن زمان جماعةٍ من الشعراء فيجب تفضيلهم [2] عليه لأنك قلت إنما يفُضّلُ بتقدّمُ الزمان فقط . فان قال ليس امرؤ القيس في الطبقة الأولى بلْ مَن كان قبله أشعرُ وأحقُّ بالتقدُّم . قيلَ أولاً إنّ هذا خلافُ لِكافّة مَنْ يفضل أشعارَ المتقدّمين على المحدثين

---

(١) في ٤٤٢ : نقد الـكلام (٢) وفيها : تقديمهم

لأنهم ما اختلفوا فى أن امرأ القيس في الطبقة الأولى

ثم خبرنا عن الطبقة التى امرؤ القيس منها أعرفتَ أنّ مواليدَهم فى وقتٍ واحدٍ حتى قطعت على أنهم طبقة لتساويهم في زمان الوجود. فان قال نعمْ! كذب لأنّ فى تلك الطبقة قوماً لم يلحق أحد منهم زمان الآخر، وقد جُعلَ الأعشى فيهم وهو بعد امرىء القيس بمدّةٍ طويلةٍ، وان قالَ لا يراعى فى تفضيل المتقدمين على المحدثين قليل الزمان وانما المؤثر فى ذلك الزمان الكثير.

قيل له: نخبّرنا عن من بينه وبين الأعشى من الزمان مثل مابين الأعشى وامرىء القيس، أيجوز أن يُجعلَ شِعره فى طبقة شعر الأعشى. فان قال: لاقيلَ له ولم وأنْتَ قد ألحقت الأعشى بامرىء القيس وبينهما مثل ذلك من الزمان، واعتللت بأنه لا يؤثر. فكيفَ صار بعدَ الأعشى مؤثراً فى الحاق مَن بعده به. وان قال: يجوز أن يجعلَ فى طبقة الأعشى من كان بعده بمثل الزمان الذى بينه وبين امرىء القيس. قيل: أيجوز أن يجعلَ فى طبقة هذا الشاعر من كان بعده بمثل الزمان الذي بين الشاعر الأول والأعشى؟ فان قال لا! يسأل عن السبب فى ذلك. وقيلَ له ماقيلَ فى الشاعر الأول ولا سبيلَ له إلى الفرق وان قالَ نعمْ! ألزم أن يكون شعر بعض شعرائنا اليوم فى طبقة امرىء القيس بهذا الترتيب والنسق، وأنْ يجعلَ الشعر في طَبقةِ ما هوَ قبله والأوّل فى طبقة ما هو قبله حتى يكون بعض شعرائنا اليوم وامرؤ القيس فى طَبقةٍ واحدةٍ، هذا خلاف ما يذهبون إليه.

ويقال له: خبّرنا عنك لو أنكَ فى زَمان امرىء القيس ووَقفتَ على شعره أكان رأيك فيه هوَ رأيكَ اليوم. فان قال نعم! قيل له ولم وأنت إنما

تختاره اليومَ وتفضله بقدمه فان كان فى ذلك الوقت مُحدثًا عندك فحكمه حكم المحدث اليوم . وإن قال : بل كنت أذهبُ فيه إلى غير ما أذهبُ اليومَ . قيلَ له فهل تأليفُه على ما كان عليــه أم تغيَّر عمَّا كان عليه . فان قال: تغير قيل فهو إذاً غير ما ألَّفَهُ امرؤ القيس وهذا ما لا يقوله أحدٌ ، وَإن قال بَلْ هُو بحاله فى الأكثر . قيل له : فيجبُ أن يكونَ بحاله على صفة ثم يصير هو بحاله على صفة أخرى من غير أن نزيد شيئًا ولا يعقلُ فيه غير ما يُوجب ذلك ، وهذا خارجٌ عن المعْقول ومعدودٌ فى كلام أهل الوسواس .

وأمَّا مَنْ ذَهَبَ إلى تفضيل أشعار المتقدمين من حيث سبقوا إلى المعانى والألفاظ وَنَزَلَ النَّاسُ بعد على سكناتهم فانه يُقالُ لَهُ : هذا لَوْ ثبتَ لدلَّ على فضل المتقدمين على المحدثين ولم يدل على فضل شعر هؤلاء على هؤلاء ؛ لأنَّه ليس كُلُّ من كان أفضل وجبَ أنْ يَكُونَ شعرُه أحسن وهذا الخليلُ هُو الغاية فى الذكاء والفطنة بعلوم العرب وشعرُه فى انزل طبقةٍ وكذلك غيرُه مِنَ العُلماء بهذه اللغة والأمر فى هذا واضحٌ لا يحتاجُ إلى دليل. ثم يقال لَهُ : ما تريدُ بالمعانى التى سبقوا اليها؟ أتريد جميع مَعانى أشعار المحدثين أو بعضها؟ فان قال: جميعها قيل هـذا جحد العيان، لأن الأمر فى تفرُّد المحدثين بمعان استنبطوها لَمْ تخطر للعرب المتقدمين على بال أظهر مِنْ كل ظاهر ، وإن قال بعض المعانى . قيل : إن تلكَ المعانى التى سبق المتقدمون اليها وأخذها منهم المحدثون لايخلو الأمرُ فيها من أن يكونوا نظموها بحالها أو زادوا عليها أو نقصوا منها ؛ فان كانوا زادوا فلهم فضيلة الزّيادة كما كان لأُولئك فضيلة السبق ، وإن كانوا نقصوا فالمتقدمون فى تلك المعانى خاصَّة أفضل

منهم، وإن كانوا نقلوها بحالها فتلك هى مَعانى المتقدمين لا يستحق المحدثون عليها حمْدًا ولا ذمًّا أكثر مما يجب فى الأخذ والنقل.

وهذا كله يرجع إلى الشُّعراء دون نفس الشّعر لأن المعنى فى نفسه لا يؤثر فيه أن يكون غريباً[1] مخترعاً ولا منقولا [متداولا] ولا يغيره حال ناظمه المبتدىء المبتدع أو المحتذى المتبع، وإنما هـذا شىءٌ يرجع إلى تفضيل السَّابق إلى المعنى عَلى مَن أخَذَه منه.

فأمَّا الألفاظ فان كان يريد الألفاظ المفردة فتلك ليست لأحد والمحدث فيها والمتقدم واحدٌ، وإن كان يريد الألفاظَ المؤلّفة فانّ المحدثين إذا أخذوا الْفَاظًا قد أَلَّفها ناظم قبلهم لم يؤثر فيها أخذهم لها، حتى يقال إنها فى شِعر الأوّل أحسن منها فى شِعر الآخر، بَلْ تكون بمنزلة قصيدة شاعر ينتحلها آخرُ فلا يقال إنَّ الانتحال أثّرَ فيها. فان كان هذا واضحاً فمن أين يَدُلُّ سبق المتقدمين إلى بعض المعانى على فضل أشعارهم على أشعار المحدثين الذين سبقوا إلى أضعاف تلك المعانى لَوْلاَ عَدمُ التَّوفيق وفرط الجهل.

وأمَّا منْ ذهَبَ إلى تفضيل أشعار المتقدّمين على أشعار المحدثين من حيث كانوا لم يتكلفوا أشعارهم وإنما نظموها بالطّبع والمحدثون بخلافِ ذلك، فانه يقالُ لهُ: ما الدليلُ على أنَّ أشعارَ المتقدمين كانت تقع من غير تكلفٍ. فان قال بهذا جاءت الرواياتُ عنهم. قيل: الأمرُ بخلاف ذلك والمرويّ عن زُهير بن أبى سُلمى أنه عمل سبع قصائد فى سبع سنين وكان يسميها الحوليَّات، ويقولُ خير الشعر الحوليُّ المُحكك، والرُّواة كلهم مجمعون على

---

(١) فى ٤٣٩: عربيا

هذا غير مختلفين فيه واذا فضلوا شعر زهير قالوا : كان يختار الألفاظ ويجتهد في إحكام الصنعة . واذا وصفوا الحطيئة شبَّهوا طريقته في الشعر بطريقة زهير ،ويروون أن زُهَيراً كان يعملُ نصفَ البيت ويتعذّر عليه كماله فيتمه كعب ابنه .

وهذا كله بمعزِل عن الطبع وسهولة النظم ولو لم يدُلَّ على ذلك إلا قلة أشعارهم — فان ديوانَ بعض هؤلاء المُحدثين مثل أشعار جماعة من المتقدمين في الكثرة — لكفى ذلكَ في تكلفهم للشعر ونصبهم فيه .

ثم يقال له :خبِّرَنا عن هذا التكلف الذى ذكرته أهو بَينٌ موجودٌ في الشعر أو غير بيّن موجودٍ فيه ؟ فان قال : ليس بموجود فيه قيلَ : فلا تُفضلّ أشعار المتقدمين على أشعار المحدثين بشيء غير موجود فيها ، وإن قالَ بلْ هو موجودٌ في أشعار المحدثين دونَ المتقدمين . قيل : أتذهَبُ إلى أنّ التكلف موجود في جميع أشعارهم أوْ في بعضها ؟ فان قال في جميعها كابر لأن من يزعم أنّ جميعَ أشعار المحدثين مع السهولة في أكثرها والتيسر متكلّفة وجميع أشعار المتقدمين مع التوعر في أكثرها غير متكلفة فهو جاحدٌ للضرورة لا تحسن مناظرَته ، وإن قال : بعض أشعار المحدثين متكلفة وبعضها غير متكلف . قيلَ: وكذلك أشعار المتقدمين. فقد تَسَاوَوْا عندَكَ في هذه القضية وبطلَ تفرُّد المحدثين بالتكلف الذى ذكرته .

فأما الاستشهاد بأشعار هؤلاء المتقدمين فقد بيّنّا فيما مضى من هذا الكتاب سببَه وقلنا ان تقدُّم الزمان غير موجب لذلك وإنما موجبه أنّ العرَبَ الذين يَتكلمون باللغة العربية ولا يخالطونَ أحداً ممّنْ يتكلّم بغير

لغتهم هم الذين أقوالهم حجة فى اللُّغة، والعرب الذين خالطوا غيرهم من العجم وفسدت لغاتهم بالمخالطة لا يستدلُّ بكلامهم ، فلما كان العرب المتقدّمون قَبْلَ الإسلام وفى الصدر الأول منه لا يخالطون فى الأكثر غيرهم كانت أقوالهم فى اللُّغة حجّةً ، ولما صاروا بالمُلك والدّولة يخالطون غيرهم ويحضرون ويسكنون المدن لم يستدَلّ بلُغتهم . ولهذا السبب كان أبو عمرو بن العلاء يَعيب جَريراً والفرزدق بطول مقامهما فى الحضر، وأبطل الرواة الاحتجاج بشعر الكُميت بن زيد والطرماح لأنهما كانا حَضَريين ، وعلى هذا فلو فرضنا اليوم أنّ فى بعض القفار النائية عن العمارة قَوماً مِنَ العرب لايخالطون غيرهم وكانوا قَد أخذوا اللُّغة عَنْ مثلهم وكذلك إلى حين ابتداء الوضع لوجب أن يكون قولهم حُجة كأقوال المتقدمين وإن كانوا محدثين .

وإذا كان هذا مفهوماً فليس يوجب صحة الكلام بالعربية حُسن النظم، لأن ذلك لَوْ وجب لكان كلّ عربيٍّ شاعراً والأمر بخلاف ذلك، والشُّعراء من العرب المتقدمين بالإضافة إلى مَنْ لَيْسَ بشاعِر جزء مِن أُلوفِ أُلوف.

وقَد ذكِرَت فى نقد الكلام أن لا يكون المعنى فاحشاً ، وعِيب شعر أبى عبد الله الحسين [بن أحمد] بن الحجّاج بما تضمَّنه من فُحش المعانى، ولَيْسَ الأمر عندى على ذلك لأنّ صِناعةَ التّأليف فى المعنى الفاحش مثل الصّناعة فى المعنى الجميل ويُطالب فى كلّ [واحد] منها صِحّة الغَرض وَسَلامة الألفاظ على حدٍّ واحد وليس لكون المعنى فى نفسه فاحِشاً أو جميلا تأثير فى الصناعة، ولهذا ذهب قوم إلى استحسان المعنى الغريب وليس للاختراعَ فى المعنى نَفَسه تأثير إلا كما للمتداول ، وقد أومأنا إلى هذا فيما

تقدّم وبيّنا أنّه شيء لا يرجع إلى الشّعراء دون المعانى والشّبهةُ فى مثل هذا ضَعيفةٌ [جدًّا].

وذَهَبَ قَوْمٌ أيضاً إلى حُسن التَّرديد وهُو أن يعلق الشّاعر لفظةً فى البيت بمعنًى ثم يردّدها فيه بعينها ويُعلّقها بمعنًى آخر كما قال زُهيرٌ :

مَنْ يَلْقَ يوماً على عِلاّته هَرِماً يلق السماحة منهُ والندي خُلُقاً

وقال أبو نُوّاس :

صفراء لا تنزل الأحزانُ سَاحَتَها لو مَسَّها حجَرٌ مَسَّتهُ سَرَّاء

وهذا عندى لا نعلق له بالنّقد لأن التأليفَ فى هـذا الترديد كسائر التأليف فى الألفاظ التى لا يَستحق به حمداً ولا ذماً ، ولا يكسبُها حُسناً ولا قُبحا . وقد صنف قوم فى نقـد الشعر رسائل ذكروا فيها أبوابا من الصناعة لا تخرج عما ذكرناه فى كتابنا هذا ، إلا أنهم ربما جعلوا للمعنى الواحدعدةأسماء كالترصيع الذى يسمونه ترصيعا ومُوازنةوتَسميطاوتسجيعا وهو كله يرجع إلى شىء واحد ، وإذا وُقف على ما صنفوه فى هذا الباب وجِدَ الأمرُ فيما قُلنا ظاهِراً والتكرير بيّنا واضحا ، وقد يذهبُ كثير ممن يختار الشعر إلى تفضيل مايوافق طباعه وغرضه ، ويذهبُ قوم إلى اختيار مالم يُتداول منهُ حتى يكون للوحشى الذى لم يشتهر مزية عندهم على المعروف المحفوظ ، ويُخالفهُم آخرون فيختارون ساير الشعر على خامله ومشهوره على مجهوله ، ويستحسن قوم الشعر لأجل قائله فيختارون أشعار السادات والأشراف ورؤساء الحروب ومَن يُوَافقهم فى النّحلة والمذهب ، ويمتُّ إليهم بالمودة أو النّسب. وهذه كلُّها أقوال صادرةٌ عن الهوى ومقصورةٌ

على محض الدعوى من غير دليل يعضُدها ، ولا حُجة تَنصُرها ، والطريق الذى يؤدى إلى المقصود من معرفة المختار فى الألفاظ والمعانى هو ماذكرناه ونبهنا عليه ، ومن تأمله علم الإصابة فيه بمشيئة الله وعونه .

فصل فى [ذكر] الفرق بين المنظوم والمنثور

وما يُقال فى تفضيل أحدهما على الآخر

أما حدُّ النثر : فهو حد الكلام الذى ذكرناه فى هذا الكتاب ، وأما حد الشعر فهو كلام موزون مقفى يدل على معنى . وقلنا: كلام ليدل على جنسه. وقلنا : موزون لنفرُق بينه وبين الكلام المنثور الذى ليس بموزون . وقلنا: مقفى لنفرُق بينه وبين المؤلف الموزون الذى لاقوافى له . وقلنا: يدُل على معنى لنحترز من المؤلف بالقوافى الموزون الذى لا يدل على معنى .

وسمى شعراً من قولهم شَعَرْتُ بمعنى فطنتُ والشعر الفطنة كأن الشاعر عندهم قد فطن لتأليف الكلام، وإذا كان هذا مفهوما فأقل ما يقع عليه اسم الشعر بيتان لأن التقفية لا تمكن فى أقل منهما، ولا تصح فى البيت الواحد لأنها مأخوذة من قفوت الشىء إذا تلوته ، وقد ذهب العروضيون إلى أن أقل ما يُطلق عليه اسم الشعر ثلاث أبيات . وليس الأمرُ على ماذهبوا إليه لأن الحد الصحيح قد ذكرناه وهو يدل على أن البيتين شعر ، فأما اعتلال بعضهم بأن البيتين قد يتفقان فى كلام لا يقصد قائله الشعر ولا يتفق ثلاثة أبيات فيما لا يقصد مؤلفه الشعر فاعتلال فاسد، لأنه إن كان يريد بالبيتين مثل قول امرىء القيس :

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزلِ بسقط اللوى بين الدخول فحومل
فتوضح فالمقراة لم يَعف رسمها لما نسجته من جنوبٍ وشمألِ

فذلك لا يتفق إلا فى كلام يقصد به الشعر ، وإن كان يريد بالبيتين مثل ما استشهد به من قول العامة : زمّارة مليحة بقطعة صحيحة . فقد يتفق من هذا الجنس ثلاثة أبيات فى كلام لا يقصد به الشعر ، فالذى ذكره دعوى لا دليل عليها . وإذا كان هذا بيّناً فالفرق بين الشعر والنثر بالوزن على كل حال ، وبالتقفية إن لم يكن المنثور مسجوعا على طريق القوافى الشعرية ، والوزن هو التأليف الذى يشهد الذوق بصحته أو العروض . أما الذوق فلأمر يرجع إلى الحسّ وأما العروض فلأنه قد حصر فيه جميع ما عملت العرب عليه من الأوزان فمتى عمل شاعر شيئاً لا يشهد بصحته الذوق وكانت العرب قد عملت مثله جاز له ذلك كما ساغ له أن يتكلم بلغتهم . فأما إذا خرج عن الحس وأوزان العرب فليس بصحيحٍ ولا جائز لأنه لا يرجع إلى أمر يسوّغه والذوق مقدّم على العروض فكل ما صحّ فيه لم يلتفت إلى العروض فى جوازه ، ولكن قد يفسد فيه بعض ما يصحّ بالعروض على المعنى الذى ذكرناه كالزحافات المروية فى أشعار العرب المذكورة فى كتب العروض ، وهو الأصل الذى عملت العربُ الأول عليه . وانما العروض استقراء للأوزان حدث بعد ذلك بزمانٍ طويلٍ .

وأما التّفضيل بين النظم والنثر فالذى يصلح أن يقوله من يفضّل النظم أنّ الوزن يحسّن الشعر ، ويحصل للكلام به من الرونق ما لا يكون للكلام المنثور ، ويحدث عليه من الطرب فى امكان التّلحين والغناء [به] ما لا يكون

للـكلام المنثور ، ولهذه العلة ساغ حفظُه أكثر من حفظ المنثور حتى لو اعتبرت أكثر النّاس لم تجد فيهم مَن يحفظ فصلاً من رسالةٍ غير القليل. ولا تجدفيهم مَن (لا) يحفظ البيت أو القطعة إلا اليسير، ولو لا ما انفرد به من الوزن الذى تميل اليه النّفوس بالطبع لم يكن لذلك وجهٌ ولا سببٌ.

ونقول إن الشعر يدخل فى جميع الأغراض كالنَّسيب والمديح والذّم والوصف والعتب ، والنّثر لايدخل فى جميع ذلك فإنّ التشبيبَ لايحسُن فى غير الشّعر وكذلك غيره من الأغراض ، وما صلح لجميع ضُروب الـكلام وصُنوفه أفضلُ ممّا اقتصر على بعضه .

وأمّا الذى نقوله من تفضيل النثر على النّظم : فهُو أن النثر يعلم فيه أمورٌ لاتُعلم فى النظم كالمعرفة بالمخاطبات ، وبينة الكتُب والعُهود والتَّقليدات ، وأمور تقع بين الرّؤساء والمُلوك يعرف بها الـكاتب أمورهم ويطلعُ على خفىّ أسرارهم ، وأنّ الحاجة إلى صناعة الـكتابة ماسّة والانتفاعُ بها فى الأغراض ظاهرٌ. والشعر فضلٌ يُستغنى عنه ولا تقود ضرورة إليه وأنّ منزلة الشّاعر إذا زادت وتسامت لم ينل بها قدراً عالياً ولا ذكراً جميلا ، والـكاتبُ ينال بالـكتابة الوزارة فما دونها من رُتب الرّياسة ، وصناعة تبلغ بها إلى الدّرجة الرّفيعة أشرفُ من صِناعة لاتُوصلُ صاحبها إلى ذلك ، وانّ أكثر النَّظم إذا كُشفَ وُجِدَ لايعبر عن جَدٍّ ولا يُترجم عَن حَقٍّ ، وإنما الحذق فيه الافراط فى الـكذب والغُلُوّ فى المبالغة ، وأكثر النثر شرحَ أمور مُتيقّنةٍ وأحوال مُشاهَدَة ، وما كثُر فيه الجدُّ والتّحقيقُ أفضلُ ممّا كثُر فيه المحال والتّقريبُ [وقد يتّسعُ الكلام فيما لايخرج عن هذا الفنّ وهذه الجملة كافية فى مثل هذا الموضع]

فصل فيما يحتاج مؤلف الكلام إلى معرفته(١)

الذى يحتاج مؤلف الكلام إليه من معرفة اللُّغة التى هى لغة العرب قدر مايعرف كل شىء باسمه الذى وضعته له . ويجب أن يكون ذلك الاسم أفصح أسمائه إن كانت له عدة أسماء ، وقد بينا الطريق إلى معرفة الفصيح فيما مَضى من كتابنا هذا ، فإذا عرف ماذكرته من اللُّغة احتاج إلى معرفة ما يتصرَّفُ ذلك الاسمُ عليه من جمع وتثنية وتذكير وتأنيث وتصغير وترخيم ليورده على جميع(٢) مايتصرفُ فيه صحيحا غيرفاسد ، ولهذا افتقر إلى علم النحو وسأذكرُ قدر ما يحتاج منه فإذا علم ما أشرت إليه افتقر إلى معرفة عدة أسماء لما يقعُ استعماله فى النظم والنثر [كثيراً] ليجد إذا ضاق به موضع أو حظر عليه وزنُ ايراد اسم(٣) العُدولَ إلى غيره .

ويحتاج في علم النحو إلى معرفة إعراب ما يقع له فى التأليف حتى لا يذكر لفظةً إلا موضوعةً حيث وضعتها العربُ من اعراب أو بناء على حسب ما وردت عنهم ، وليس لأحد أن يُظن أن هذا هو معرفة النحو كله والإشتمال على جميع علمه لأن الكثير من النحو علم تقدير مَسائل لا تقعُ اتفاقا فى النظم ولا فى النثر ، وكذلك التصريفُ من علم النحو لا يكادُ مؤلف الكلام يحتاجُ إلا إلى [الشىء] اليسير منه ، فاما أن يكثر منه حتى يسوغ له أن يبنى من الدال فى قد مثل عصفور وغير ذلك من مسائل قد

---

(١) ٤٤٢ : ذكر ما يحتاج مؤلف الكلام إلى المعرفة به .

(٢) فى ٤٣٩ : على سائر (٣) وفيها بعد اسم : وزن ايراد اسم العدول الخ مكررة

وضعت فى هذا الجنس فما لا أرى النحوى يفتقر إلى معرفته فضلا عن غيره.

ويحتاج الشاعر خاصة إلى معرفة الخمسة عشر بحرا التى ذكرها الخليل ابن احمد وما يجوز فيها من الزّحاف ولستُ أوجب عليه المعرفة بها ولينظم بعلمه فان النظم مبنى على الذوق ولو نظم بتقطيع الأفاعيل جاء شعرهُ مُتكلفاً غير مَرضى، وإنما أريد لهُ معرفة ماذكرته من العروض، لأن الذوق ينبو عن بعض الزحافات وهو جائز فى العروض وقد ورد للعرب مثله فلولا علم العروض لم يفرق بين مايجوز من ذلك و بين ما لا يجوز.

ويفتقر أيضا من العلم بالقوافى الى معرفة الحروف والحركات التى يلزم اعادتها وما يصلح[(1)] أن يكون رويًا أو ردفا مما لا يصح[(1)].

ويحتاج أيضا الى معرفة المشهور من أخبار[(2)] العرب وأحاديثها وأنسابها وأمثالها ومنازلها وسيرها، وصفة الحروب التى كانت لها وما له قصة مشهورة وحديث مأثور؛ فانه قد يفتقر فى النظم الى ذكر شىء منه، ويكون للمعنى به تعلق شديد وإذا ورد استحسن.

ويحتاج الكاتب الى جميع هذا أيضاً ويختص بما يفتقر اليه من معرفة المخاطبات وفنون المكاتبات والتوقيعات، ورسوم التقليدات مع الاطلاع على كتاب الله تعالى وشريعته وحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسنته، فانه مدفوع الى تقليد الولاة وعهود القضاة والتوقيعات فى المظالم والمكاتبة فى ضروب الحوادث.

---

(١) — (١) فى ٤٤٢ : وما يصح . . ومما لا يصح

(٢) فى التيمورية : من أشعار العرب.

وبالجملة أن مؤلف الكلام لو عرف حقيقة كل علم واطلع على كل صناعة، لأثر ذلك فى تأليفه ومعانيه وألفاظه، لانه يدفع الى أشياء يصفها فاذا خبر كل شيء وتحققه كان وصفه له أسهل ونعته أمكن، إلا أن المقصود فى هذا الموضع بيان مالا يسعه جهله دون ما اذا علمه أثر عنده علمه، فان ذلك لا يقف على غاية. والوصية لهما ترك التكلف والاسترسال مع الطبع وفرط التحرز وسوء الظن بالنفس ومشاورة أهل المعرفة، وبغض الاكثار والاطالة وتجنب الاسهاب فى فن واحد من فنون الصناعة، فان كلام الانسان تَرجمان عقله ومعيار فهمه وعُنوان حسه والدليل على كل أمر لولاه لخفى منه وبحسب ذلك يحتاج الى فضل التثقيف واجتماع اللب عند النظم والتأليف.

وإذ قد انتهى بنا القولُ الى هذا الموضع فالواجب أن نختم الكتاب لأنّا قد وفينا بجميع ماشرطناه فى أوله وقد كنّا عزمنا على أن نصله بقطعةٍ مختارةٍ من النَّظم والنَّثر يُتدربُ بالوُقوف عليها في فهم ماذكرناه من أحكام البلاغة، وكشفناه من أسرار الفصاحة، لكنّا فرقْنا منَ الإطالة والتّثقيل على الناظر فيه بالمَلَل والسآمة فعدنا لنا إلى وضع ذلك فى كتابٍ مُفردٍ. ونحنُ نستغفرُ الله من خطل القول كما نستغفره من خطأ العمل، ونسأله أن يمنّ علينا بالهداية والعصمة والسلامة فى الدنيا والآخرة انه سميعٌ مجيبٌ.

تم الكتاب بحمد الله ومنه وحسن توفيقه يوم الأحد مُستهل جمادى الآخرة من سنة خمس وستين وستمائة على يد العبد الفقير احمد بن أبي الفتح بن محمود الشيبانىّ تجاوز الله عنه. والحمد لله وحده، وصلاته على سيدنا محمد نبيه وعلى آله وصحبه وسلامُه، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

وعلى الأصل المنقول منه وهو بخطّ أمين الدّين ياقوت الموصلى ماصورته :

وهذا حكاية ما كان في آخر نسخة الأصل بخطّ المصنّف الشيخ أبي محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان رحمه الله : تمّ كتاب سرّ الفصاحة بعون الله ووقعَ الفراغُ من تصنيفه يوم الأحد الثاني من شعبان سنة أربع وخمسين وأربعمائة ونقلت هذه النسخة من الأصل فى شهر رمضان سنة خمسٍ وخمسين وأربعمائة وكتب عبد الله بن محمد بن سعيد بن سِنان حامداً لله تعالى على نعمه ومُصلياً على رسوله محمد المصطفى والأئمة الأبرار الطاهرين من عترته والله حَسبُهُ ومُعينه .

آخر ما كان على أصل هذه النسخة وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه الطيبين الطاهرين وسلامه وحسبنا الله ونعم الوكيل .

وعلى آخر أصل نسخة المرحوم أحمد تيمور باشا :

كمل الكتاب بحمد الله وعونه وحسن توفيقه ومنه وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين وعلى آله وأصحابه أجمعين وسلم تسليما كثيرا إلى يوم الدين ووافق الفراغ منه فى الثالث من شهر ذى القعدة سنة تسع وسبعين وستمائة .

كتبه العبد الفقير الى رحمة مولاه الغنى به عمن سواه محمد بن اسماعيل ابن عمر بن أبى بكر الحميدى الشافعى تاب الله عليه وغفر له ولمالكه وللناظرين فيه ولوالديهم ولمن دعا لهم بالمغفرة والرحمة ولجميع المسلمين آمين

استدراكات وتصحيحات

ص	س	
٣	١٣	(ونقدِه) صوابها : ونقدُهُ
٤	٣	(فالمَعْجِز) » : فالمُعْجَزُ
	١١	(ونعلم) » : ويَعلم
	١٧	(ثم نذكرُ تقطّعها . . .) : لتتبين معنى هذه الكلمة اقرأ ص ١٥ س ٣ وما بعده
٦	٢	(صايت) صوابها : صائت
	٦	(حُجّ) : رواهُ صاحبُ اللسان بكسر الحاء ثم قال : هكذا أنشده ابن دريد بكسر الحاء . والحِجُّ الحُجّاج
	٨	(الدَّجاج) روايته بفتح الدّال أفصح كما نصَّ أصحابُ اللغة
٧	١	وتتمة حديث أبي عمرو أنه قال : فقلْتُ لهُ : ما اللَّغوبُ ؟ قال : الأحمق . اللسان مادة (كتب) وغيره
٨	١٦	(ويلتبس) الأوفق أن تكون (ولا يلتبس)
٩	٧	(إنما يجوز) صوابها : (رُبّما يُجوِّز)
	٩	(ما الدليل) صوابها : (أمّا . . .)
١١	١	(على القطع . .) صوابها : (عن . . .)
١٣	١١	(مُنع) صوابها : (مَنَعَ)
	١٢	(تكونا) » : (يكون)
١٨	١٤	(بالنادى) » : (بالنأيِ)

ص	س	
١٨	١٥	(بينهما) « : (بَيْنَهَا)
١٩	١٠	(مرض) « : مَرْضَى
	١٣	(أن واضع الخط ولاى أتى) : أراد الحروف ، الواو واللام الف والياء والصواب أن توضع هكذا ـ و ، لا ، ى ـ وهى حروف العلة الواو والألف والياء
٢٠	١	(وقد توصلوا) صوابها : (قد . . .)
٢٢	١٠	(ثم من أقصى اللسان مخرجُ القاف) ، الكلام ناقص ، فإن مخرج القاف من أقصى اللسان مما يلى الحلق ومافوقه من الحنَكَ الأعلى . . وقال شريح : أن مخرجها من اللهاةِ ممّا يَلى الحلقِ ومخرجَ الخاء . . وقول شريح هو أشبهُ بالصواب عندنا
٢٧	٧	(وكونُه مفيداً) صوابها : (كَوْنُه . .) . ثم قوله (ومضى فى بعض كلام أبى هاشم) جملة غامضة فإنه لم يمض فى الكتاب إشارة إلى شىء من ذلك ولعل الصواب (ومثله فى بعض كلام . . .)
٢٧	٩	قوله (والمهمل مالم يوضع . . .) جملة ركيكة مضطربة ولعل صوابها (والمهمل ما لم يُوضَعْ — في اللغة التى أضيف إليها أنهُ مهمل فيها — لشىء من المعانى والفوائد) ومثل هذا النص الذى أثبتناه قد وردَ فى ص ٣٧ س ١٨ وما بعده مع قليل من الاختلاف

ص	س	
٢٩	٦	(ويقالُ : لأصل الدين . . .) صوابها : (ويقال لأهلِ)
٣١	٣	(واستطرف) لعل الصواب (واستكْرَهَ . . .)
٣٦	٥و٦	(فيظنُّ أنّها أنّ) لعل الصواب : (فيظنُّ لَهَا أنّ . . .)
	٨	(بحسن قول . . .) صوابها : (بجنس قول . . .)
٣٧	٨	(ويكون نحن . . .) صوابها : (ونكون . . .)
	٨و٩	(ومن شأن ما ينفصل . . . الخ) صوابها : (ومن شأن ماينفصل عن الحيّ أن لايوجب لَهُ حالاً ، لأنّ . . .)
	١٦	(أمراً به) صوابها : (أمراً لَهُ)
٣٨	٩	(لايخرج) « : (لا تخرجُ)
	١٠	(والتشبيه) « : (والتنبيه . . .)
	١٩	(أوالذى) « : (والذى . . .)
٤٠	٦	(الصدأ) « : (الصدى) وأتى بعد ذلك (الصدا) وصوابه ما ذكرناه
٤١	١٦	(والصوت فلا شبهة) صوابها : (وأمّا الصوت . . .)
٤٢	١	(الاستفادة بعقد . . .) صوابها : (كالاستفادة . . .)
٤٣	١٨	(أولفت) صوابها : (أولعت) بالعين المهملة
٤٥	١٢	(يُبـيّن) « : (يَبِينُ)
	١٤	(كثيرة) « : (كبيرة)
٥٠	٩	(يدلكَ) « : (تدُلُّكَ)
٥١	١٢	(بنسمةٍ) « : (بنِسْعَةٍ) وهى سيرٌ من الأَدم المضفور

ص	س	
٥٢	٨	(وفوائده الانتصار) صوابها : (وفوائده فى الانتصار . .)
٥٥	١٠	صوابُ هذا السطر (وسمّى الكلام الفصيح فصيحاً — كما أنّهم سمّوْه بياناً -- لاعرابه . . الخ)
٥٦	٧	(الحقّ) صوابها : (الحدّ)
٥٨	١٦	(وليست تستقى فيها) والصواب (وليستْ يُسْتَقَى فيها) أو (ولسْت تَسْتَقِى فيها)
٥٩	٨	(المارات) وصوابها : (المماراة)
٦٠	٨	(قَرُحَةَ) وصوابها : (قُرْحَة) وهى بياضُ يسيرٌ فى وجه الفرس بقدر الدرهم وهى دون الغُرَّة ، والأدهمُ الأسودُ من الخيل
٦٥	١	(وأسما) صوابها : (وأسماء)
	٧و٨	(يُوَنّى) « : (بوَنّى) ويروى (دَير بَوَنّى) وهو بجانب غوطة دمشق فى أنزه مكان وهو من أقدم أبنية النصارى يقال أنّه بنى على عَهْد المسيح عليه السلام أو بعده بقليل . . . معجم البلدان وغيره
٦٦	١	(المرود) صوابها : (البُرُودَ)
	١٣، ١٤	(عيسطوس) صوابها : (عَسَّطُوس)
٦٩	١٦	(عفافة) صوابها : (عَفَافَهُ)
٧٣	٣	(زَفاف) صوابها : (زِفاف) بالكسر
٧٦	١١	صوابُ إنشاده : « وَمَنْهَلٍ ليسَ بِهِ حَوَازِقُ ولِضَفَادِى جَمِهِ نقانِقُ »

ص	س	
		وشرح بالهامش حوازق وليس الصوابُ فيما تأوَّلَهُ كاتبه على نسخة الأصل فالحازِقَةُ والحَزّاقة فى اللغة العِير وهى كلمة طائية
٧٧	٩	(ولا فقر . . .) صوابها : (فلا . . .)
٧٨	٣	(الكلكل) صوابها : (الكَلْكَلِّ)
	٥	(الأضخما) صوابها : (الأضخمَّا)
٧٩	٣	(لأنه موافق) صوابها : (إلاّ أنّه . . .)
٨١	٣	(عَبرة) صوابها : (عِبْرَة)
٨٢	٥	(رويحهُ) صوابها : (رُوَيْحَةُ)
	٩	(وميضهُ) » : (وُمَيْضَةٌ)
٨٤	٥	(فقد) » : (قَدْ)
٨٦	٢	(التعمُّد) » : (التغَمُّد) بالغين المعجمة
	٨	(أجهد) لعلّها : (جَهِد)
٨٧	١٧	(وكون) صوابها : (كون) بغير واو
٩١	٣	(ويعتبر) » : (ويُخْتَبَرُ)
	١٨	(ذلك ذلك) صوابها : (ذلك) واحدة حسب
٩٩	١٨	(ـ جع) » (يرجعُ)
١٠١	١٠	(بالنحم) صوابها : (بالنَّجْم) وقال السكرى فى شرح هذا البيت أنه أراد (يافتانان)
١٠٢	٢	(يكون متكلمّا) صوابها : (أن يكون)
١٠٥	١٦	(دليل) صوابها : (دلائل)
١٠٦	١٠	رواية اللسان :

ص	س	
		« وتركبُ خيلاً لاَ هَوادة بينَها وتَشْقى الرماحُ بالضياطرة الُحمْرِ » وقال ابن سيده يجوز أن يكون عَنَى أن الرماح تشقى بِهِمْ، أى أنهم لا يحسنون حملها ولا الطعن بها ؛ ويجوز أن يكون على القلب أى تشقى الضياطرة الُحمُر بالرماح يعنى أنهم يقتلون بهـا — والضياطرة هم الضخام الأجسام الذين لاغَنَاء عندهم
١٠٧	٨	(كيف يموت من يعشق ؟) وصوابها : (كيف لايموت)
١١٣	١	(والتروح) صوابها : (والترويح)
١٢٧	١١	(فى غـير) « : (هِىَ غير)
١٣٠	٨	(نُحز) صوابها : (نَحُزُ)
١٣٠	١١	(الكبرياء الكبر) صوابها : (. . . من الكِبْر)
١٤١	١٧	(بساداً) صوابها : (فَسَاداً)
١٤٣	١٩	(كنتُ) صوابها : (كنتَ)
١٤٨	١	(وأرجانا) « : (وأرحُلنا) بالحاء المهملة
١٥٠	١٢	(أباالله) « : (أَبَى اللهُ)
	١٤	(مَن) « : (مِنْ)
١٥٣	١٥	(أنىْ) « : (أَنّيِ) وفى رواية آتِى
	١٧	(أنّى) « : (أَنِى)

ص	س	
١٥٤	١٨	(جمت) « : (جُعِلْتُ)
١٥٥	١٥	(حريث بن عقاب) صوابها : (حُرَيْث بن عنّاب) بفتح العين والنون المشددة وهو من شعراء طيء ، إسلامى من شعراء الدولة الأموية ، هاجَى جريرًا
١٥٨	١٢	(إنّ على) صوابها : (إنِّى)
	١٦	(كأنّ) « : (كانَ)
١٥٩	٥	(وَمَنْ) « : (وَمِنْ)
١٦٠	٢	(ه ياءىْ) « : (لهُ)
	٤	(تفرّى) « : (تَفَرَّى)
١٦٤	١	(يتخيّل لأجله) صوابها : (يتخيَّلُ أنّه لأجله)
١٦٥	١	(تُنبع) صوابها : (تَنْبَعُ)
	٦	(يأبى) « : (يأتى)
١٧٢	٨	رواية ديوان البحترى بيتان فقط وهما : تذكرتُ أقواماً ملكت بُعَيدهم ولم يلبسُوا دنياك حين استجدَّت ولا علموا أنّ المكارمَ أبديت جداعاً ولا أن المظالمُ ردّت ولم نوفق إلى صواب رواية البيت الثانى إذ لم نتبيَّن معنى قوله (جداعاً) بالدال المهملة فى الديوان ولا قوله (جذاعاً) بالذال المعجمة فى هذا الكتاب

ص	س	
١٧٣	٢	(يُطير) صوابها : (تُطيرُ)
	٥	(فأسفى) « : (فأسعف)
١٧٤	١٢	(محتمل) يعنى بذلك يحتمل معانى مما يسُوء السامع وذكر بعد قول ذى الرّمة (مابال عينك منها الماء ينسكبُ) فقال له هشام : بل عينك ، وذلك أن عين عبدالملك كانت تدمع دائماً فتوهَّم أنه عرَّض بهِ
١٧٥	١٩	(حتّى) صوابها : (حَيّ) ورواية ديوانه « لَهُ الويْلُ من لَيْلٍ بِطَاءِ أَوَاخِرُهْ وَوشك نَوَى حَيٍّ تُزَمُّ أباعره »
١٧٦	٥	(ووقّيت) صوابها : (وَوُقيتَ) بغير تشديد
	١٧	(معنا) « : (مَعْنَي)
١٧٧	٣	(فقد) « : (وقد)
١٧٨	١٦	(مبنى) « : (يُنْبِئُ) ونصُّ ابن قدامة فى نقدالشعر (مُتَهَيِّئٍ لأن تكون . . .)
١٨١	١	(طَفَل) صوابها : (طَفْلَ)
١٨٣	٦	(إذا أقل وإذا أكثر) صوابها : (إذا قَلَّ ، وإذا كَثُرَ)
١٨٤	٨	رواية ديوانه (ذى الغَضْبة)
	١٩	(للوم) صوابها : (للُّؤْم)
١٨٧	٢	(عددتُ) صوابها : (عَدَدْتِ)

ص	س	
١٨٨	٩	(وكان) صوابها : (وكأنّ)
١٩٠	٩	(فكأن) « : (فَكَانَ)
١٩١	١٥	(وباسطِ) « : (وباسطَ)
	١٦	(عبد الله بن الزُّبير) صواب اسمه (عبد الله بن الزَّبِير) بفتح الزاى وكسر الباء بعدها ياء
١٩٢	٢	(دونهما) صوابها : (دونها)
١٩٣	١٦	(قولِهم) « : (قَوْلَهُمْ)
١٩٧	١٦	(المتقاطع) « : (التقاطع)
١٩٨	١٩	(أنفسُكم) « : (أَنْفُسِكُمْ)
٢٠٠	٨	(يحد) « : (نَحُدّ)
	٩	(الروماني) « (الرُّمَّانِىّ) قالوا هو أبو الحسن على بن عيسى ونسبته إلى قصر الرُّمّان بلدة بواسط فى العراق مولده سنة ٢٩٦ وتوفى ليلة الأحد ١١ جمادى الأولى سنة ٣٨٤
٢٠١	٢	(مفكراً) صوابها : (مُفَكِّرًا)
	٥	(البِغْية) الأفصح (البُغْيَة) بالضم
	١٠	(أعطيّاتهم) صوابها : (أُعْطِيَاتهم) بغير تشديد
٢٠٣	١٠	(كُلَّ) « : (كُلُّ)
٢٠٤	٧	(حُرِمَ) « : (حَرَمَ)
	١٢	(الرايث) « : (الرائث)

ص	س	
٢٠٥	٩	(أُحُدُ) « : (أَحَدُ)
	١٥	(أُذْرُعُ) « : (أَذْرُعُ)
٢٠٦	٢	(الحِمّ) « : (الحَمِيمَ)
٢٠٩	٥و٦	(تمكّن) « : (تُمْكُنُ)
	١٧	(الكلامُ) « : (الكلامَ)
٢١٠	١٨	(فُرُوعَ) « : (فروعِ)
٢١١	٤و٥	(الصدا) « : (الصَّدَى)
	١٩	(أعلا) « : (أَعْلَى)
٢١٢	١٨	(وتأبي) صوابها : (وَيأْبَى)
٢١٤	٢	(أحسنُ) صوابها : (أَحْسَنُ)
	٤و٥	(والانجيلُ .. والزبورُ) صوابهما : (والإنجيلِ و . . . والزَّبُورِ)
٢١٥	١٠	(يحسنَ . . . التناقضُ) صوابهما : (يَحْسُنُ . . . التناقُضِ)
٢٢٤	١١	(مطوب) صوابها : (مطلوب)
	١٥	(فيدفع) « : (فيندفع)
	١٦	(أطعنوا) « : (اُطَّعَنُوا)
٢٢٥	١	لعلّ صواب إنشاده « فلا كَمَدِى يَفْنَى ولا لك رَحْمةٌ » وقوله « رَحْمةٌ » هذا ماورد فى المنتخل للثمالبىّ صفحة ١٢٢ ورواها لبشار

ص	س	
	١٢	(قبولَها) صوابها : (قَبُولِها)
٢٢٦	١١	(قدّمتُ) صوابها : (قدّمتَ)
	١٢	(أساءت) « : (أسأْتَ)
٢٢٩	١٤	(فأقصروا) « : (فَأَقْصِرُوا)
٢٣٠	٨	(وكلاً) « : (وكَلاٌّ)
٢٣١	١	(فَلولَها . . . بَدُوّ) صوابها (فُلُولَها . . بُدُوٌّ)
٢٣٢	١	(يشبّه) صوابها : (يُشْبِهَ)
	١٨	(نِداك) « : (نَدَاكَ)
٢٣٤	١١	(وتلك واحد) هذه زيادة لامعنى لَها ولم نهتدلصوابها حين عُدّتْ من كلام المؤلف
٢٣٦	١٦و١٨	(المرىّ) صوابها : (المَرِئ) وهو مجرى الطعام والشراب من الحلق
٢٣٧	١٧	(قِدْح) صوابها : (قَدْح)
٢٣٩	١	(الأبنوسى) صوابها : (الآبنوسِىّ)
	١٦	(مَشى) صوابها : (مَشْىَ)
	١٨	(وانتقبنا . . . والتفتنا) صوابهما : (وانْتَقَبْنَ . . . والْتَفَتْنَ)
٢٤٣	٤	(النَسيب) صوابها : (النّسيب)
	٥	(العزّال) « : (المُذال)
	١٣	(هجُرت) « : (هُجِرَتْ)

ص	س	
٢٤٤	٤	(أبو ذوئيب) صوابها : (أبو ذُؤَيْب)
٢٤٥	٢	(سلاَّم) « : (سَلاَمَ) يعنى سلامة القَسّ صاحبته
	١٦	(تغلبة) « : (تغلب)
٢٤٦	٣	(جَدْبُ) « : (جَدْبِ)
	٨	(النِّدى) « : (النَّدَى)
٢٤٨	٣	(إنَّا) . . . وإنَّا) صوابهما : (أَنَّا . . . وأَنَّا)
٢٥٠	١٨	(القاسمُ) « : (القاسِمِ)
٢٥٢	١٣	(ورفيعُ) « : (ورَفِيعَ)
	١٤	(الانهياض) « : (الانهاض)
٢٥٤	١٥	(وقَتْلُهم) « : (وقتلِهم)
٢٥٨	٧	(يا دارُ) « : (يادارَ)
٢٥٩	٤	(أكللُنا) « : (أكلُنا)
	٥	(سُخُف) « : (سُخْفُ)
	١٨	(أُنف) « : (أَنفُ)
٢٦٢	٤	(لأحْقابهم) « : (لأعقابهم)
	١٤	(خرَّق . . .) « : (خَرِّقْ . . .) على صيغة الأمر
	١٦	(فيروّ) « : (فَيُرَوَّى)
٢٦٣	١٤و١٦	(ابن حذام) « : (ابن خِذام)

الملحق

من كتاب المثل السائر لابن الأثير

و

الفهارس

الفهرس الأول للأعلام ـ الاسم الذى يتكرر ذكره فى الصفحة الواحدة نضع له بعد الرقم (م) وهذه العلامة ـ بين الرقمين إشارة إلى أن الاسم ذكر مكررا من صفحة كذا إلى كذا .

الفهرس الثانى لمواضيع الكتاب وأكثر هذا الفهرست وجدته بخط المرحوم أحمد تيمور باشا فى أول نسخته المخطوطه .

تم ولله الحمد طبع كتاب سر الفصاحة ، وكنت حين اعتزمت على طبعه كلفت الأستاذ على أفندى فوده أن يباشر تصحيحه على النسختين المحفوظتين بدار الكتب المصرية : الأولى - وهى التى اعتمدنا على الطبع عنها والتى نشير إليها برقم ٤٤٢ - مأخوذة بالتصوير الشمسى عن الاصل المحفوظ فى مكتبة طوب قبو بالقسطنطينية : والثانية - وهى التى كنا نراجع عليها ونشير إليها برقم ٤٣٩ المأخوذة بالتصوير الشمسى أيضا عن النسخة المحفوظة بدار الكتب الملكية ببرلين . وأتم الأستاذ فوده أفندى إلى آخر الملزمة الخامسة وتراخى الأمر عن طبعه الى أوائل هذا العام المبارك سنة ١٣٥٢ فقمت بتصحيحه بنفسى واعتمدت من أول الملزمة السادسة على النسخة البرلينية لأنى توهمت أنها منقولة رأسا عن نسخة المؤلف وأثبت الزيادة التى فى النسخة التركية بين مربعين [هكذا] ومن أثناء الملزمة الثامنة وقفت على نسخة ثالثة بخزانة المرحوم احمد تيمور باشا فراجعت عليها باقى الملازم الى آخر الكتاب واثبت ماوجدته من الاختلاف فى اسفل صفحاته . وقد بذلت جهد المستطاع فى ذلك ولعلنى أكون وفقت الى خدمة الكتاب

ثم أضفت الى هذا المجهود أن عرضت النسخة قبل تسليمها الى القراء الكرام على صديقى الفاضل المحترم الاستاذ محمود محمد شاكر فقرأها قراءة امعان وكتب ماعن له من الاستدراك وصواب ماوجده من الأخطاء وذلك من صفحة ٢٧٧ — ٢٨٨ ثم تقدم الى بفائدة جليلة وهو أن الحق به اعتراضات الكاتب الأديب ضياء الدين أبى الفتح نصر الله بن الاثير الجزرى فى كتابه المثل السائر فها أنا أقدم ذلك كالملحق فى ذيل

الكتاب وتلك حسنة من حسناته حفظه الله تعالى مشيرا فى صدر الاعتراض الى صفحات الكتاب عن النسخة المطبوعة بالمطبعة الأميرية ببولاق، وبالرقم الثانى إلى صفحات كتابنا سر الفصاحة.

قال ابن الاثير فى فاتحة كتابه مانصه :

وبعد فان علم البيان لتأليف النظم والنثر بمنزلة أصول الفقه للاحكام وادلة الاحكام وقد ألف الناس فيه كتبا وجلبوا ذهبا وحطبا، وما من تأليف إلا وقد تصفحت شينه وسينه وعلمت غثه وسمينه. فلم أجد ما ينتفع به فى ذلك إلا كتاب الموازنة لابى القاسم الحسن بن بشر الآمدى، وكتاب سر الفصاحة لأبى محمد عبدالله بن سنان الخفاجى. غير أن كتاب الموازنة أجمع أصولا واجدى محصولا وكتاب سر الفصاحة وان نبه فيه على نكت منيرة فانه قد اكثر مما قل به مقدار كتابه من ذكر الاصوات والحروف والكلام عليها.



(المثل السائر ص ٩٢ ـ ٩٥) وقد ذكر ابن سنان الخفاجى [ص ٦٠ س ١٤] ما يتعلق باللفظة الواحدة من الأوصاف وقسمها إلى عدة أقسام كتباعد مخارج الحروف ، وأن تكون الكلمة جارية على العرف العربى غير شاذة ، وأن تكون مصغرة فى موضع يعبر به عن شىء لطيف أو خفىّ أو ماجرى مجراه ، وأن لا تكون مبتذلة بين العامة وغير ذلك من الأوصاف . وفى الذى ذكره مالا حاجة إليه .

أما تباعد المخارج فان معظم اللغة العربية دائر عليه لأن الواضع قسمها فى وضعه ثلاثة أقسام ثلاثياً ورباعياً وخماسياً ، والثلاثىّ من الألفاظ هو الأكثر ولا يوجد فيه ما يكره استعماله إلا الشاذ النادر ، وأما الرباعى فانه وسط بين الثلاثىّ والخماسىّ فى الكثرة عدداً واستعمالا ، وأما الخماسىّ فانه الأقل ولا يوجد فيه ما يستعمل إلا الشاذ النادر . وعلى هذا التقدير فان أكثر اللغة مستعمل على غير مكروه ولا تقتضى حكمة هذه اللغة الشريفة التى هى سيدة اللغات إلا ذلك ، ولهذا أسقط الواضع حروفا كثيرة فى تأليف بعضها مع بعض استثقالا واستكراها فلم يؤلف بين حروف الحلق كالحاء والخاء والعين، وكذلك لم يؤلف بين الجيم والقاف ولا بين اللام والراء ولا بين الزاى والسين. وكل هذا دليل على عنايته بتأليف المتباعد المخارج دون المتقارب ، ومن العجب أنه كان يخلّ بمثل هذا الأصل الكلىّ فى تحسين اللغة ، وقد اعتنى بأمور أخر جزئية كمماثلته بين حركات الفعل فى الوجود وبين حركات المصدر فى النطق كالغليان والضربان والنقدان والنزوان وغير ذلك مما جرى مجراه. فان حروفه جميعها متحرّكات وليس فيها حرف ساكن وهى مماثلة لحركات الفعل فى الوجود ، ومن نظر فى حكمة وضع هذه اللغة إلى هذه الدقائق التى هى كالأطراف والحواشى فكيف كان يخلّ بالأصل المعوّل عليه فى تأليف الحروف بعضها إلى بعض ، على أنه لو أراد الناظم أو الناثر أن يعتبر مخارج الحروف عند استعمال الألفاظ وهل هى متباعدة أو متقاربة لطال الخطب فى ذلك وعسر . ولما كان الشاعر ينظم قصيداً ولا الكاتب ينشىء كتابا إلا فى مدة طويلة تمضى عليها أيام

وليال ذوات عدد كثير . ونحن نرى الأمر بخلاف ذلك فان حاسة السمع هى الحاكمة فى هذا المقام بحسن ما يحسن من الألفاظ وقبح مايقبح ؛ وسأضرب لك فى هذا مثالا فأقول : إذا سئلت عن لفظة من الألفاظ وقيل لك ما تقول فى هـذه اللفظة أحسنة هى أم قبيحة ؟ فانى لا أراك عند ذلك الا تفتى بحسنها أو قبحها على الفور ، ولو كنت لا تفتى بذلك حتى تقول للسائل اصبر إلى أن اعتبر مخارج حروفها ثم أفتيك بعد ذلك بما فيها من حسن أو قبح لصح لابن سنان ما ذهب إليه من جعل مخارج الحروف المتباعدة شرطا فى اختيار الألفاظ ، وانما شذ عنه الأصل فى ذلك وهو أن الحسن من الألفاظ يكون متباعد المخارج فحسن الألفاظ إذاً ليس معلوماً من تباعد المخارج وانما علم قبل العلم بتباعدها وكل هذا راجع إلى حاسة السمع فاذا استحسنت لفظاً أو استقبحته وجد ماتستحسنه متباعد المخارج وماتستقبحه متقارب المخارج واستحسانها واستقباحها انما هو قبل اعتبار المخارج لا بعده . على أن هذه قاعدة قد شذ عنها شواذ كثيرة لأنه قد يجىء فى المتقارب المخارج ما هو حسن رائق ؛ ألا ترى أن الجيم والشين والياء مخارج متقاربة وهى من وسط اللسان بينه و بين الحنك وتسمى ثلاثتها الشجرية وإذا تركب منها شىء من الألفاظ جاء حسناً رائقاً . فان قيل جيش كانت لفظة محمودة أو قدمت الشين على الجيم فقيل شجى كانت أيضاً لفظة محمودة ، ومما هو أقرب مخرجا من ذلك الباء والميم والفاء وثلاثتها من الشفة وتسمى الشفهية فاذا نظم منها شىء من الألفاظ كان جميلا حسناً كقولنا فم فهذه اللفظة من حرفين هما الفاء والميم وكقولنا ذقته بفمى وهذه اللفظة مؤلفة من الثلاثة بجملتها وكلاهما حسن لا عيب فيه .

وقد ورد من المتباعد المخارج شىء قبيح أيضا ولو كان التباعد سببا للحسن كان سبباً للقبح إذ هما ضدان لا يجتمعان

فمن ذلك أنه يقال : ملع اذا عدا فالميم من الشفة والعين من حروف الحلق واللام من وسط اللسان وكل ذلك متباعد ومع هذا فان هذه اللفظة مكروهة الاستعمال ينبوعنها الذوق السليم ولايستعملها من عنده معرفة بفن الفصاحة ، وههنا

نكتة غريبة : وهو أنا اذا عكسنا حروف هذه اللفظة صارت علم وعند ذلك تكون حسنة لامزيد على حسنها وماندرى كيف صار القبح حسنا لأنه لم يتغير من مخارجها شيء وذلك أن اللام لم تزل وسطا والميم والعين يكتنفانها من جانبيها ولو كان مخارج الحروف معتبراً فى الحسن والقبح لما تغيرت هذه اللفظة فى ملع وعلم فان قيل : ان اخراج الحروف من الحلق إلى الشفة أيسر من ادخالها من الشفة الى الحلق فان ذلك انحدار وهذا صعود والانحدار أسهل فالجواب عن ذلك أنى أقول لو استمر لك هذا لصح ماذهبت اليه لكنا نرى من الألفاظ ما اذا عكسنا حروفه من الشفة الى الحلق أو من وسط اللسان أومن آخره إلى الحلق لايتغير كقولنا غلب فان الغين من حروف الحلق واللام من وسط اللسان والباء من الشفقة واذا عكسنا ذلك صار بلغ وكلاهما حسن مليح ، وكذلك تقول حلم من الحلم وهو الاناة واذا عكسنا هذه الكلمة صارت ملح على وزن فعل بفتح الفاء وضم العين وكلاهما أيضا حسن مليح ، وكذلك تقول عقر ورقع وعرف وفرع وحلف وفلح وقلم وملق وكلم وملك ولو شئت لأوردت من ذلك شيئا كثيراً تضيق عنه هذه الأوراق ولو كان ماذكرته مطردا لكنا اذا عكسنا هذه الألفاظ صار حسنها قبحا وليس الأمر كذلك .

وأما ماذكره ابن سنان من جريان اللفظة على العرف العربى فليس ذلك مما يوجب لها حسنا ولا قبحا ، وانما يقدح فى معرفة مستعملها بما ينقله من الالفاظ فكيف يعد ذلك من جملة الأوصاف الحسنة

وأما تصغير اللفظة فيما يعبر به عن شيء لطيف أو خفى أو ماجرى مجراه فهذا مما لاحاجة الى ذكره فان المعنى يسوق اليه وليست معانى التصغير من الأشياء الغامضة التى يفتقر الى التنبيه عليها فانها مدونة فى كتب النحو ومامن كتاب نحو الا والتصغير باب من أبوابه ومع هذا فان صاحب هذه الصناعة مخير في ذلك إن شاء أن يورده بلفظ التصغير وان شاء بمعناه كقول بعضهم

لو كان يخفى على الرحمن خافية　　من خلقه خفيت عنه بنو لبد

فهل كان يمكن هذا الشاعر أن يصغر من هؤلاء القوم ويحقر من شأنهم بألفاظ التصغير ويجيء هكذا كما جاء بيته هذا فالوصية به اذاً ملغاة لاحاجة اليها .

ص ١١٠ — المثل السائر . واعلم أنه قد جاء من الكلام ما معه قرينة فأوجبت قبحه ولو لم تجيء معه لما استقبح كقول الشريف الرضى :

« أعزز عليّ بأن أراكَ وقد خَلاَ   عن جانبيك مقاعدُ العُوَّادِ »

وقد ذكر ابن سنان الخفاجيّ هذا البيت فى كتابه ص٧٩ س ٢ فقال : إن ايراد هذه اللفظة فى هذا الموضع صحيح إلا أنه موافق لما يكره ذكره فى مثل هذا الشعر ؛ لا سيما وقد أضافه الى من يحتمل اضافته اليه وهم العوّاد . ولو انفرد لكان الأمر فيه سهلا فأما الاضافة الى من ذكره ففيها قبح لا خفاء به ، هذا حكاية كلامه وهو مرضيّ واقع فى موقعه .

ولنذكر نحن ماعندنا فى ذلك فنقول : قد جاءت هذه اللفظة ـ المعيبة فى الشعر ـ فى القرآن الكريم فجاءت حسنة مرضية وهى قوله تعالى « وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ الْمُؤْمِنِينَ مَقَاعِدَ لِلْقِتَالِ » . وكذلك قوله تعالى : « وَأَنَّا لَمَسْنَا ٱلسَّمَاءَ فَوَجَدْنَاهَا مُلِئَتْ حَرَساً شَدِيداً وَشُهُباً ، وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ فَمَنْ يَسْتَمِعِ الآنَ يَجِدْ لَهُ شِهَاباً رَصَداً » . ألا ترى أنها فى هاتين الآيتين غير مضافة الى من تقبح اضافته اليه ، كما جاءت فى الشعر . ولو قال الشاعر بدلا من مقاعد العوّاد مقاعد الزيارة أو ما جرى مجراه لذهب ذلك القبح وزالت تلك الهجنة ، ولهذا جاءت هذه اللفظة فى الآيتين على ما تراه من الحسن وجاءت على ما تراه من القبح فى قول الشريف الرضى . وعلى هذا ورد قول تأبط شرا :

أقول لِلَحْيان وقد صَفِرَت لهم   وطَابى ويومى ضيق الجحر مُعْوِزُ

فانه أضاف الجحر الى اليوم فأزال عنه هجنة الاشتباه لأن الجحر يطلق على كل ثقب كثقب الحية واليربوع ، وعلى المحل المخصوص من الحيوان . فاذا ورد مهملا بغير قرينة تخصصه سبق الى الوهم ما يقبح ذكره لاشتهاره به دون غيره ، ومن ههنا ورد قول النبى صلى الله عليه وسلم « المؤمن لا يلسع من جحر مرتين » وحيث

قال يلسع زال اللبس لأن اللسع لا يكون إلا للحية وغيرها من ذوات السموم ، وأما ما ورد مهملا بغير قرينة فقول أبى تمام :

أعطيت لى دية القتيل وليس لى　　عقل ولا حق عليك قديم

فقوله : ليس لى عقل يظن أنه من عقل الشيء اذا علمه ، ولو قال ليس لى عليك عقل لزال اللبس ، فيجب اذاً على صاحب هذه الصناعة أن يراعى فى كلامه مثل هذا الموضع ، وهو من جملة الألفاظ المشتركة التى يحتاج فى ايرادها الى قرينة تخصصها ضرورة .

(المثل السائر ص ١١١) ومن أوصاف الكلمة أن تكون مؤلفة من أقل الأوزان تركيباً .

وهـذا مما ذكره ابن سنان فى كتابه [ص ٨١ س ٩] ثم مثله بقول أبى الطيب المتنبى :

ان الكرام بلا كرام منهم　　مثل القلوب بلا سويداواتها

وقال ان لفظة ـ سويداواتها ـ طويلة فلهذا قبحت ، وليس الأمر كما ذكره ، فان قبح هذه اللفظة لم يكن بسبب طولها ، وانما هو لأنها فى نفسها قبيحة ، وقد كانت وهى مفردة حسنة فلما جمعت قبحت لا بسبب الطول ، والدليل على ذلك أنه قد ورد فى القرآن الكريم ألفاظ طوال وهى مع ذلك حسنة ، كقوله تعالى : فسيكفيكهم الله ، فان هذه اللفظة تسعة أحرف ، وكقوله تعالى : ليستخلفنهم فى الأرض ، فان هذه اللفظة عشرة أحرف ، وكلتاهما حسنة رائقة ، ولو كان الطول مما يوجب قبحاً لقبحت هاتان اللفظتان وليس كذلك ألا ترى أنه لو أسقط من لفظة سويداواتها الهاء والألف اللتين هما عوض عن الاضافة لبقى منها ثمانية أحرف ، ومع هذا فانها قبيحة ، ولفظة ليستخلفنهم عشرة أحرف وهى أطول منها بحرفين ومع هذا فانها حسنة رائقة ، والأصل فى هذا الباب ما أذكره : وهو أن الأصول من الألفاظ لا تحسن إلا فى الثلاثى وفى بعض الرباعى كقولنا عذب وعسجد ، فان هاتين

اللفظتين احداهما ثلاثية والأخرى رباعية ، وأما الخماسيّ من الأصول فانه قبيح ، ولا يكاد يوجد منه شيء حسن كقولنا جحمرش وصهصلق وما جرى مجراهما ، وكان ينبغي على ما ذكره ابن سنان أن تكون هاتان اللفظتان حسنتين واللفظتان الواردتان في القرآن قبيحتين ، لأن تلك تسعة أحرف وعشرة ، وهاتان خمسة وخمسة ، ونرى الأمر بالضدّ مما ذكره ، وهذا لا يعتبر فيه طول ولا قصر ، وانما يعتبر نظم تأليف الحروف بعضها مع بعض وقد تقدّم الكلام على ذلك ، ولهذا لا يوجد في القرآن من الخماسي الأصول شيء الا ما كان من اسم نبي عرب اسمه ولم يكن في الأصل عربياً ، نحو : ابراهيم واسمعيل

(ومما يدخل في هذا الباب) أن تجتنب الألفاظ المؤلفة من حروف يثقل النطق بها سواء كانت طويلة أو قصيرة ومثال ذلك قول امرئ القيس في قصيدته اللامية التي هي من جملة القصائد السّبع الطوال :

غدائره مستشزرات الى العلا   تضل المدارى في مثنى ومرسل

فلفظة مستشزرات مما يقبح استعمالها لأنها تثقل على اللسان ويشق النطق بها وان لم تكن طويلة ، لأنا لو قلنا مستنكرات أو مستنفرات على ورن مستشزرات لما كان في هاتين اللفظتين من ثقل ولا كراهة ، ولربما اعترض بعض الجهال في هذا الموضع وقال ان كراهة هذه اللفظة انما هو لطولها وليس الأمر كذلك فانا لو حذفنا منها الألف والتاء وقلنا مستشزر لكان ذلك ثقيلا أيضاً وسببه أن الشين قبلها تاء وبعدها زاى فثقل النطق بها والا فلو جعلنا عوضا من الزاى راء ومن الراء فاء فقلنا مستشرف لزال ذلك الثقل . ولقد رآني بعض الناس وأنا أعيب على امرئ القيس هذه اللفظة المشار إليها فأكبر ذلك لوقوفه مع شهرة التقليد في أن امرأ القيس أشعر الشعراء ، فعجبت من ارتباطه بمثل هذه الشبهة الضعيفة ، وقلت له لا يمنع احسان امرئ القيس من استقباح ماله من القبيح ومثال هـذا كمثال غزال المسك فانه يخرج منه المسك والبعر ولا يمنع طيب ما يخرج من مسكه من خبث ما يخرج من

بعره ولا تكون لذاذة ذلك الطيب حامية للخبث من الاستكراه فأسكت الرجل عند ذلك .

(المثل السائر ص ٢٣٠) ورأيت أبا محمد عبد الله بن سنان الخفاجى رحمه الله تعالى [ص ١١٠ س ٦] قد خلط الاستعارة بالتشبيه المضمر الأداة ولم يفرق بينهما ، وتأسى فى ذلك بغيره من علماء البيان كأبى هلال العسكرى ، والغانمى ، وأبى القاسم الحسن بن بشر الآمدىّ ، على أن أبا القاسم بن بشر الآمدى كان أثبت القوم قدماً فى فن الفصاحة والبلاغة وكتابه المسمى بالموازنة بين شعر الطائيين يشهد له بذلك ، وما أعلم كيف خفى عليه الفرق بين الاستعارة والتشبيه المضمر الأداة

ومما أورده ابن سنان فى كتابه الموسوم بسر الفصاحة ص ١١٣ س ١٧ قول امرئ القيس فى صفة الليل :

فقلت له لما تمطى بصلبه وأردف أعجازاً وناء بكلكل

وهذا البيت من التشبيه المضمر الأداة لأن المستعار له مذكور وهو الليل وعلى الخطأ فى خلطه بالاستعارة فان ابن سنان أخطأ فى الرد على الآمدىّ ولم يوفق للصواب ، وأنا أتكلم على ما ذكره ولا أضايقه فى الاستعارة والتشبيه ، بل أنزل معه على ما رآه من أنه استعارة ، ثم أبين فساد ما ذهب اليه ، وذاك أن الآمدى قال فى كتاب الموازنة ان امرأ القيس وصف أحوال الليل الطويل فذكر امتداد وسطه ، وتثاقل صدره ، وترادف أعجازه ، فلما جعل له وسطاً ممتدّا ، وصدراً ثقيلا ، وأعجازاً رادفة لوسطه ، استعار له اسم الصلب وجعله متمطياً من أجل امتداده ، واسم الكلكل وجعله نائياً لتثاقله ، واسم العجز من أجل نهوضه .

فقال ابن سنان الخفاجى معترضاً عليه : ان هذا الذى ذكره الآمدىّ ليس بمرضى غاية الرضا وان بيت امرئ القيس ليس من الاستعارة الجيدة ولا الرديئة بل هو وسط ، فان الآمدى قد أفصح بأن امرأ القيس لما جعل الليل وسطاً ممتداً استعار له

اسم الصلب وجعله متمطياً من أجل امتداده، وحيث جعل له آخرا وأوّلا استعار له عجزاً وكلكلا . وهذا كله إنما يحسن بعضه مع بعض ، فذكر الصلب إنما يحسن من أجل العجز ، والوسط والتمطى من أجل الصلب ، والكلكل لمجموع ذلك . وهذه استعارة مبنية على استعارة أخرى هذا حكاية كلامه فى الاعتراض على الآمدى

وفيه نظر من وجهين (الأول) : أنه قال هذا بيت من الاستعارة الوسطى التى ليست بجيدة ولا رديئة ثم جعلها استعارة مبنية على استعارة أخرى . وعنده أن الاستعارة المبنية على الاستعارة من أبعد الاستعارات ؛ وذاك أنه قسم الاستعارة إلى قسمين : قريب مختار، و بعيد مطرح . فالقريب المختار ما كان بينه و بين ما استعير له تناسب قوى وشبه واضح ، والبعيد المطرح إما أن يكون لبعده مما استعير له فى الاصل ، أولأنه استعارة مبنية على استعارة أخرى فيضعف لذلك . هذا ما ذكره ابن سنان الخفاجى فى تقسيم الاستعارة . و إذا كانت الاستعارة المبنية على استعارة أخرى عنده بعيدة مطرحة فكيف جعلها وسطا . هذا تناقض فى القول :

(الوجه الثانى) أنه لم يأخذ على الآمدى فى موضع الأخذ لأنه لم يختر إلا ماحسن اختياره ، وذاك ان حد الاستعارة على مارآه الآمدى وابن سنان هو نقل المعنى من لفظ إلى لفظ بسبب مشاركة بينهما ، وان كان المذهب الصحيح فى حد الاستعارة غير ذلك على ما تقدم الكلام عليه . ولكنى فى هذا الموضع أنزل معهما على ما رأياه حتى يتوجه الكلام على الحكم بينهما فى بيت امرئ القيس . واذ حددنا الاستعارة بهذا الحد فبه يفرق على رأى ابن سنان بين الاستعارة المرضية والاستعارة المطرحة ، فاذا وجدنا استعارة فى كلام مّا عرضناها على هذا الحد ، فما وجدنا فيه مناسبة بين المنقول عنه والمنقول إليه حكمنا له بالجودة ، وما لم نجد فيه تلك المناسبة حكمنا عليه بالرداءة ، و بيت امرئ القيس من الاستعارات المرضية لأنه لو لم يكن لليل صدر أعنى أولا ولم يكن له وسط وآخر لما حسنت هذه الاستعارة ، ولما كان الأمر كذلك استعار لوسطه صلباً وجعله متمطياً ، واستعار

لصدره المتثاقل أعنى أوّله كلكلا وجعله نائياً ، واستعار لآخره عجزاً وجعله رادفا لوسطه ، وكل ذلك من الاستعارات المناسبة .

وأما قول ابن سنان الخفاجى أن الاستعارة المبنية على استعارة أخرى بعيدة مطرحة فان فى هذا القول نظرا ، وذاك أنه قد ثبت لنا أصل نقيس عليه فى الفرق بين الاستعارة المرضية والمطرحة كما أريناك ، ولا يمنع ذلك من أن تجىء استعارة مبنية على استعارة أخرى وتوجد فيها المناسبة المطلوبة فى الاستعارة المرضية فانه قد ورد فى القرآن الكريم ماهو من هذا الجنس وهو قوله تعالى : « وَضَرَبَ اللهُ مَثَلاً قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَداً مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللهِ فَأَذَاقَهَا اللهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ » فهذه ثلاث استعارات ينبنى بعضها على بعض . فالأولى استعارة القرية للأهل ، والثانية استعارة الذوق للباس ، والثالثة استعارة اللباس للجوع والخوف . وهذه الاستعارات الثلاث من التناسب على مالا خفاء به فكيف يذم ابن سنان الخفاجى الاستعارة المبنية على استعارة أخرى، وما أقول إن ذلك شذ عنه إلا أنه لم ينظر إلى الاصل المقيس عليه وهو التناسب بين المنقول عنه والمنقول إليه بل نظر إلى التقسيم الذى هو قسمه فى القرب أو البعد ، ورأى أن الاستعارة المبنية على استعارة أخرى تكون بعيدة فحكم عليها بالاطراح ، و إذا كان الأصل انما هو التناسب فلا فرق بين أن يوجد فى استعارة واحدة أو فى استعارة مبنية على استعارة ، ولهذا أشباه ونظائر فى غير الاستعارة . ألا ترى أن المنطقى يقول فى المقدمة والنتيجة كل انسان حيوان، وكل حيوان نام فكل انسان نام وكذلك يقول المهندس فى بعض الأشكال الهندسية إذا كان خط ا ب مثل خط بج وخط بج مثل خط جد فخط ا ب مثل خط جد . وهكذا أقول أنا فى الاستعارة إذا كانت الاستعارة الأولى مناسبة ثم بنى عليها استعارة ثانية وكانت أيضاً مناسبة فالجميع متناسب . وهذا أمر برهانى لا يتصور انكاره ، وهذا الكلام الذى أوردته ههنا هو اعتراض على ما ذكره ابن سنان

الخفاجي فى الاستعارة فلا تظن أنى موافقه فى الأصل وانما وافقته قصدا لتبيين وجه الخطأ فى كلامه، وكيف يسوغ لى موافقته وقد ثبت عندى بالدليل أن الاستعارة لا تكون إلا بحيث يطوى ذكر المستعار له وفيما قدّمته من الكلام كفاية .

النوع التاسع عشر فى الكناية والتعريض : وهذا النوع مقصور على الميل مع المعنى وترك اللفظ جانباً ، وقد تكلم علماء البيان فيه فوجدتهم قد خلطوا الكناية بالتعريض ولم يفرقوا بينهما ولا حدّوا كلا منهما بحدّ يفصله عن صاحبه بل أوردوا لهما أمثلة من النظم والنثر وأدخلوا أحدهما فى الآخر، فذكروا للكناية أمثلة من التعريض وللتعريض أمثلة من الكناية ، فمن فعل ذلك الغانمىّ ، وابن سنان الخفاجىّ ، والعسكرىّ ، فأما ابن سنان فانه ذكر فى كتابه ص ١٥٦ س١٦ قول امرئ القيس :

فصرنا الى الحسنى ودقّ كلامها ورضت فذلت صعبة أىّ إذلال

وهذا مثال ضرب به للكناية عن المباضعة وهو مثال للتعريض ، ووجدت فى كتاب التذكرة لابن حمدون البغدادىّ وكان مشاراً اليه عندهم بفضيلة ومعرفة لا سيما فنّ الكتابة فوجدت فى كتابه ذلك باباً مقصوراً على ذكر الكناية والتعريض وما قيل فيهما نظما ونثراً وهو محشوّ بالخلط بين هذين القسمين من غير فصل بينهما ، وقد أورد أيضاً فى بعضه أمثلة غثة باردة ، وسأذكر ماعندى فى الفرق بينهما وأميز أحدهما عن الآخر ليعرف كل منهما على انفراده .

فأقول : أما الكناية فقد حدّت بحدّ فقيل هى اللفظ الدال على الشىء على غير الوضع الحقيقىّ بوصف جامع بين الكناية والمكنىّ عنه كاللمس والجماع فان الجماع اسم موضوع حقيقىّ واللمس كناية عنه و بينهما الوصف الجامع إذ الجماع لمس وزيادة فكان دالا عليه بالوضع المجازى، وهذا الحدّ فاسد لأنه يجوز أن يكون حداً للتشبيه ، فان التشبيه هو اللفظ الدالّ على غير الوضع الحقيقىّ لجامع بين المشبه والمشبه

به وصفة من الأوصاف ، ألا ترى أنا اذا قلنا زيد أسد كان ذلك لفظاً دالا على غير الوضع الحقيقيّ بوصف جامع بين زيد والأسد وذلك الوصف هو الشجاعة .
ومن ههنا وقع الغلط لمن أشرت اليه في الذى ذكره فى حدّ الكناية .

وأما علماء أصول الفقه فانهم قالوا فى حدّ الكناية انها اللفظ المحتمل يريدون بذلك أنها اللفظ الذى يحتمل الدلالة على المعنى وعلى خلافه، وهذا فاسد أيضاً فانه ليس كل لفظ يدل على المعنى وعلى خلافه بكناية دليل ذلك قول النبى صلى الله عليه وسلم « اذا لم تستح فافعل ما شئت » فان هذا اللفظ يدل على المعنى وعلى خلافه ، وبيان ذلك أنه يقول فى أحد معنييه انك اذا لم يكن لك وازع يزعك عن الحياء فافعل ماشئت ،وأما معناه الآخر فانه يقول : اذا لم تفعل فعلا يستحى منه فافعل ما شئت ، وهذا ليس من الكناية فى شيء ، فبطل اذاً هذا الحدّ . ومثال الفقيه فى قوله ان الكناية هى اللفظ المحتمل مثال من أراد أن يحدّ الانسان فأتى بحدّ الحيوان فعبر بالأعم عن الأخص فانه يقال كل انسان حيوان وليس كل حيوان انسانا وكذلك يُقال ههنا فان كل كناية لفظ محتمل وليس كل لفظ محتمل كناية

والذى عندى فى ذلك أن الكناية اذا وردت تجاذبها جانبا حقيقة ومجاز ، وجاز حملها على الجانبين معاً ، ألا ترى أن اللمس فى قوله تعالى : أو لامستم النساء يجوز حمله على الحقيقة والمجاز ، وكل منهما يصح به المعنى ولا يختل ولهذا ذهب الشافعيّ رحمه الله الى أن اللمس هو مصافحة الجسد الجسد فأوجب الوضوء على الرجل اذا لمس المرأة ، وذلك هو الحقيقة فى اللمس. وذهب غيره الى أن المراد باللمس هو الجماع ، وذلك مجاز فيه وهو الكناية وكل موضع ترد فيه الكناية فانه يتجاذبه جانبا حقيقة ومجاز ويجوز حمله على كليهما معاً .

المثل السائر ص ٤٦٣ ورأيت أبا محمد عبد الله بن سنان الخفاجى قد ذكر فى ص ١٥٩ س ٥ بابا من الأبواب فى كتابه فقال : ينبغى أن لا تستعمل فى الكلام المنظوم والمنثور ألفاظ المتكلمين والنحويين والمهندسين ومعانيهم ،

ولا الألفاظ التى تختص بها بعض المهن والعلوم لأن الانسان إذا خاض فى علم وتكلم فى صناعة وجب عليه أن يستعمل ألفاظ أهل ذلك العلم وأصحاب تلك الصناعة ثم مثل ذلك بقول أبى تمام :

مودة ذهب أثمارها شبه وهمة جوهر معروفها عرض

و بقوله أيضاً :

خرقاء يلعب بالعقول حبابها كتلعب الأفعال بالأسماء

وهذا الذى أنكره ابن سنان هو عين المعروف فى هذه الصناعة :

ان الذى تكرهون منه هو الذى يشتهيه قلبى

وسأبين فسادماذهب إليه . فأقول : أما قوله انه يجب على الانسان إذا خاض فى علم أو تكلم فى صناعة أن يستعمل ألفاظ أهل ذلك العلم وأصحاب تلك الصناعة ، فهذا مسلم إليه ، ولكنه شذ عنه أن صناعة المنظوم والمنثور مستمدة من كل علم وكل صناعة لأنها موضوعة على الخوض فى كل معنى ، وهذا لاضابط له يضبطه ولاحاصر يحصره . فاذا أخذ مؤلف الشعر أو الكلام المنثور فى صوغ معنى من المعانى وأداه ذلك إلى استعمال معنى فقهىّ أو نحوىّ أو حسابى أو غير ذلك فليس له أن يتركه ويحيد عنه لأنه من مقتضيات ذلك المعنى الذى قصده ألا ترى إلى قول أبى تمام فى الاعتذار :

فان يك جرم عنّ أو تك هفوة على خطأ منى فعذرى على عمدى

فان هـذا من أحسن ما يجىء فى باب الاعتذار عن الذنب ؛ وكان ينبغى له على ماذكره ابن سنان أن يترك ذلك ولا يستعمله حيث فيه لفظتا الخطأ والعمد اللتان هما من أخص ألفاظ الفقهاء ، وكذلك قول أبى الطيب المتنبى :

ولقيت كل الفاضلين كأنما ردّ الاله نفوسهم والأعصرا

نسقوا لنا نسق الحساب مقدّماً وأتى فذلك إذ أتيت مؤخرا

وهذا من المعانى البديعة وما كان ينبغى لأبى الطيب أن يأتى فى مثل هذا الموضع

بلفظة فذلك التى هى من ألفاظ الحساب بل كان يترك هذا المعنى الشريف الذى لايتم إلا بتلك اللفظة موافقة لابن سنان فيما رآه وذهب إليه وهذا محض الخطأوعين الغلط ، وأما ما أنكره على أبى تمام فى قوله :

مودّة ذهب أثمارها شبه وهمة جوهر معروفها عرض

فإن هذا البيت ليس منكراً لما استعمل فيه من لفظتى الجوهر والعرض اللتين هما من خصائص ألفاظ المتكلمين بل لأنه فى نفسه ركيك لتضمنه لفظة الشبه فانها لفظة عامية ركيكة وهى التى أسخفت بالبيت بجملته ، ورب قليل أفسد كثيراً . وأما لفظتا الجوهر والعرض فلا عيب فيهما ولا ركاكة عليهما وأما البيت الآخر وهو :

خرقاء يلعب بالعقول حبابها كتلعب الأفعال بالأسماء

فليس بمنكر وهل يشك فى أن التشبيه الذى تضمنه واقع فى موقعه ألا ترى أن الفعل ينقل الاسم من حال إلى حال وكذلك تفعل الخمر بالعقول فى تنقل حالاتها ، فما الذى أنكره ابن سنان من ذلك وقد جاء لبعض المتأخرين من هذا الأسلوب ما لا يدافع فى حسنه وهو قوله :

عوامل زرق أعربت لغة الردى فجسم له خفض ورأس له نصب

فانه لما حصل له المشابهة فى الاسمية بين عوامل الرماح والعوامل النحوية حسن موقع ماذكره من الخفض والنصب ، وعلى ماذكره ابن سنان فان ذلك غير جائز وهو من مستحسنات المعانى هذا من أعجب الأشياء ، وعلى هذا الأسلوب ورد قول بعضهم :

وفتى من مازن فاق أهل البصره
أمّه معرفة وأبوه نكره

وهل يشك فى حسن هذا المعنى ولطافته ، وكذلك ورد من هذا النوع فى شعر بعض العراقيين يهجو طبيباً فقال :

قال حمار الطبيب توما لو أنصفونى لكنت أركب

لأنى جاهـل بسيط وراكبى جهله مركب

وهذا من المعنى الذى أغرب فى الملاحة وجمع بين خفة السخرية ووقار الفصاحة. وقد تقدم القول فى صدر كتابى هذا أنه يجب على صاحب هذه الصناعة أن يتعلق بكل علم وكل صناعة ويخوض فى كل فن من الفنون لأنه مكلف بأن يخوض فى كل معنى من المعانى ، فاضمم يدك على ما ذكرته ونصصت عليه واترك ماسواه. فليس القائل بعلمه واجتهاده كالقائل بظنه وتقليده ، وهذا النوع إذا استعمل على الوجه المرضى كان حسناً واذا استعمل بخلاف ذلك كان قبيحاً كما جاء فى كلام أبى العلاء بن سليمان المعرى وهو قوله فى رسالة كتبها إلى بعض اخوانه «حرس الله سعادته ما أدغمت التاء فى الطاء وتلك سعادة بغير انتهاء» وهذا من الغث البارد لكن قد جاء فى الشعر ماهو حسن فائق كقوله :

فدونكم خفض الحياة فاننا نصبنا المطايا فى الفلاة على القطع

والخفض والنصب من الاعراب النحوى والخفض رفاهة العيش والقطع من منصوبات النحو والقطع قطع الشىء يقال قطعته إذا بترته .



فهرس الأعلام

الذال

الراء

الزاى

السين

الشين

الصاد

النون

الهاء

الواو

ى

انتهى

فهرس الكتاب

(١) فى الفهرس بخط احمد باشا تيمور وكذا فى نسخته بالحاء.